



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع



دور الجامعة في التغيير الاجتماعي المحلي من خلال تكوين الكفاءات: جامعة الجلفة نموذجا

دراسة ميدانية لعينة من الخريجين لموظفين بالمؤسسات الاقتصادية العمومية بمدينة الجلفة

رسالة لنيل درجة دكتوراه علوم في علم الاجتماع

تخصص تغيير اجتماعي

إعداد الطالبة :

إشراف :

أ.د. عبد اللاوي حسن

قاسم فتيحة

أعضاء لجنة المناقشة

- 1- أ.د. مقراني الهاشمي..... رئيسا
- 2- أ.د. عبد اللاوي حسن..... مشرفا
- 3- أ.د. جاب الله زهية..... عضوا
- 4- أ.د. كريم خالد..... عضوا
- 5- أ.د. دوداح علجية..... عضوا

السنة الجامعية : 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

الى امي وابي

حفظهما الله واطال عمرهما

الى اخوتي واخواتي وبنائهم وازواجهم

الى رفيقي في الحياة

شكر و عرفان

الحمد والشكر لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ان وفقني لانجاز هذا العمل.

اتقدم بالشكر والتقدير والعرفان للاستاذ الدكتور المشرف عبد اللاوي حسن، لما أمدني به من نصائح

وتوجيهات وارشادات قيمة طيلة مشواري العلمي لانجاز هذا العمل.

والشكر موصول لاعضاء لجنة المناقشة.

كما اتوجه بالشكر لكل من الاساتذة: د. لدغش رحيمة، د. لدغش سليمة، د. بلغربي، و أ. هرماس و أ.

العيداني.

والشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب او بعيد في اتمام هذا العمل.

ولا يفوتني ان اشكر المدراء والمسؤولين بالمؤسسات الاقتصادية وجامعة الجلفة.

الفهرس

	الإهداء
	شكر و عرفان
	ملخص
أ-ج	الفهرس.....
د-هـ	قائمة الجداول.....
و-ح	مقدمة.....
11	الفصل الأول: الجانب المنهجي للدراسة
12	تمهيد
13	1- أسباب اختيار الموضوع.....
13	2- أهمية الموضوع و الهدف من دراسته.....
16	3- الإشكالية
20	4- الفرضيات.....
20	5- تحديد المفاهيم
28	6- صعوبات البحث.....
29	7- المقاربة النظرية
31	8- الدراسات السابقة.....
46	الخلاصة.....
47	الفصل الثاني: تطور الجامعة في العالم و الجزائر بين النظرية و التطبيق.....
48	تمهيد.....
49	1- النظريات السوسولوجية للجامعة.....
71	2- التطور التاريخي للجامعات.....
82	3- أنماط الجامعات.....
91	4- نماذج الجامعات في العالم.....
101	5- الجامعة الجزائرية و تطورها.....
105	6- واقع ومشكلات التعليم الجامعي بالجزائر.....
112	الخلاصة
113	الفصل الثالث: الرؤى الكلاسيكية و المعاصرة للتغير الإجتماعي.....

114	تمهيد.....
115	1- التغيير الاجتماعي بين المعنى الفلسفي و السوسيولوجي
121	2- التغيير الاجتماعي و مفهوما التطور و التقدم
127	3- التغيير الاجتماعي و التنمية الاجتماعية
130	4- عوامل التغيير الاجتماعي
137	5- نظريات التغيير الاجتماعي
146	6- التغيير الاجتماعي و التحديث الاجتماعي.....
157	7-عوائق التغيير الاجتماعي.....
161	الخلاصة
162	الفصل الرابع : العلاقة بين الجامعة و التنمية المحلية.....
163	تمهيد.....
164	1- مبررات العلاقة بين الجامعة و المجتمع.....
165	2- أهداف الجامعة لخدمة المجتمع.....
167	3- مجالات خدمة الجامعة للمجتمع.....
170	4- الجامعة و البحث العلمي و متطلبات التنمية.....
175	5- الجامعة و التنمية الاجتماعية والاقتصادية.....
179	6- مستلزمات التنمية الاقتصادية.....
183	7- دور الجامعة و التنمية الاقتصادية.....
187	8- التحديات التي تواجه الجامعة في التنمية الاقتصادية.....
190	9-التعليم الجامعي ، التنمية و سوق العمل.....
198	10-التعليم الجامعي و تنمية المجتمعات المحلية.....
203	11- أبعاد الجامعة لخدمة المجتمع
204	12- مبررات اهتمام الجامعة بخدمة المجتمع المحلي
205	13- سياسات التعليم من أجل التنمية في الجزائر.....
209	14- اتجاهات لنماذج دراسة التنمية
212	الخلاصة
213	الفصل الخامس:ميدان البحث و اجراءات الدراسة.....
214	تمهيد
215	1- لمحة عن ولاية الجلفة.....

245	2- جامعة الجلفة و هيكلها.....
254	3- تقسيم الاستبيان و اسلوب الدراسة.....
255	4 - حدود الدراسة.....
260	الخلاصة
261	الفصل السادس: تحليل المعطيات و مناقشة الفرضيات.....
262	تمهيد
263	1-تحليل المعطيات المتعلقة بالعينة الديمغرافية.....
271	2-تفريغ بيانات الاستبيان و معالجتها احصائيا.....
277	3-ثبات استبانة الدراسة.....
277	4-تحليل البيانات و اختبار الفرضيات.....
285	5-التحليل الوصفي لصدق الفرضيات.....
288	6-مناقشة نتائج الفرضيات.....
297	7- الاستنتاج العام.....
304	الخاتمة.....
306	قائمة المراجع.....
318	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
109	تطور تعداد طلبة ليسانس في الجزائر من سنة 2008 الى 2015	1
110	تطور تعداد الطلبة ما بعد التدرج -الدكتوراه- في الجزائر من سنة 2004 الى 2012	2
111	تطور تعداد الطلبة المسجلين بالماستر في الجزائر من 2004 الى 2012	3
252	تطور تعداد طلبة التدرج المسجلين في الجلفة من 2011 الى 2017	4
253	مقارنة بين جامعة الجلفة و المستوى الوطني من حيث عدد المسجلين و المتخرجين لسنة 2012/2011	5
256	عدد طلبات العمل المودعة على مستوى وكالة التشغيل و الخاصة بخريجي الجامعة	6
259	بيان عدد المؤسسات محل الدراسة و مجتمع وعينة الدراسة	7
263	توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية	8
264	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الأكاديمي	9
265	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	10
266	توزيع أفراد العينة حسب سنة التخرج	11
268	توزيع أفراد العينة حسب المنصب	12
269	توزيع أفراد العينة حسب الوضعية القانونية	13
270	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الاقدمية	14
271	تقسيم الابعاد	15
273	البعد الأول: معاملات ارتباط سبيرمان الخطي بين فقرات المؤهلات بالكفاءات والدرجة الكلية للمجال	16
274	البعد الثاني: معاملات ارتباط سبيرمان الخطي بين فقرات العلاقة بين المؤسسات و الجامعة و سوق العمل والدرجة الكلية للمجال	17
275	البعد الثالث: معاملات ارتباط سبيرمان الخطي بين ضعف الانتاج بالتكوين الجامعي و الاندماج المهني والدرجة الكلية للمجال	18
276	معامل الارتباط بيرسون بين معدل كل بعد من ابعاد الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	19
277	قياس الثبات ألفا- كرونباخ Alpha	20
278	مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات البعد الاول	21

قائمة الجداول

281	مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات البعد الثاني	22
283	مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات البعد الثالث	23
286	مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على فرضيات الدراسة	24
287	نتائج اختبار لدور الجامعة في التغير الاجتماعي المحلي في تكوين الكفاءات	25

مقدمة:

إن وظيفة الجامعات بشكل عام هي التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وهذه الأهداف وجدت أساساً لتنمية الشخصية الإنسانية، والوطنية، وبلورتها، وتطورها، وتعميق شعوره الوطني، وتوعية أفراد المجتمع بشكل عام، والشباب بشكل خاص، وتنويرهم، وإشاعة روح العلم، والمنهج العلمي، وتكوين مفاهيم علمية تسعى لتكريس التعددية الفكرية، والديمقراطية، والعدل الاجتماعي والحريات العامة في ظل المتغيرات، والمستجدات الطارئة على الساحة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية. فالتعليم الجامعي يمد المجتمع بجميع احتياجاته من الموارد البشرية لإحداث التنمية الشاملة في المجتمع في المجالات كافة سواء كانت سياسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، ويتم ذلك من خلال العملية الأكاديمية التي تتم داخل القاعات، أو النشاطات التي تتم خارج القاعات الدراسية، أو من خلال الدراسات، والأبحاث العلمية التي تتم في الجامعات وتطبيق النتائج.

تعتبر الجامعة من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالنسق الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أدوات في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية، ومن هنا كانت لكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها فالجامعة في العصور الوسطى تختلف رسالتها وغايتها عن الجامعة في العصر الحديث وهكذا لكل نوع من المجتمعات جامعته التي تناسبه.

هذا ويمكن للجامعة ان تخدم المجتمع عن طريق إسهامها في ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات.

وربما كان من إحدى الوسائل لتحقيق ذلك تخصيص أماكن في مؤسسات التعليم العالي لعدد من الشركات والمؤسسات الصناعية لتتخذ منها مقراً تتفاعل فيها مع الهيئات التدريسية والطلبة والمختبرات وتتعاون على دراسة المشكلات التي تواجهها قطاعات الإنتاج المختلفة وتعوق تطورها، ومن ثم تعمل على تقديم الحلول لها، هذا

مقدمة

المقر هو ما يسمى بمحطات العلوم ، وقد انتشرت في بعض البلاد الصناعات المتقدمة حتى أصبح يشترك عدد كبير من الشركات الصناعية في الجامعة الواحدة تتخذ لها فيها مقر أو محطات علمية ، وإذا تعذر انتقال شركات الصناعة إلى الجامعات فالحل البديل أن تنتقل الجامعات إليها عن طريق السماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل في تلك الشركات مدة محدودة ، لأهداف معينة ، الأمر الذي يجعلهم يتعرفون على مشكلات المؤسسات و الشركات في الواقع ، وينقلونها إلى الجامعات ، ويجعلونها مدارا لبحوثهم ونماذج علمية يدرسونها لطلبتهم بدلا من الاقتصار على تعليم نظريات مجردة ، تنتهي مع الزمن إلى عزلة الجامعات عن مجتمعاتها.

وانطلاقا من هنا كان لنا ان تطرقنا الى دور الجامعة في خدمة المجتمع وفي التغيير الاجتماعي: دراسة ميدانية لعينة من اطارات خريجي جامعة الجلفة الموظفين بالمؤسسات الاقتصادية.

الذي نمر به من خلال دراسة العناصر التالية والملخصة في الفصول الستة للبحث والمقسمة كالتالي:

الفصل الاول تطرقنا فيه الى اسباب واهداف اختيار الموضوع ومدى اهميته، وتم عرض اشكالية الدراسة بتقديم التساؤلات والفرضيات التي بنيت عليها الدراسة ككل، مع تحديد اهم المفاهيم التي تضمنها بحثنا، وقمنا بعرض المقاربة النظرية التي اعتمدها، وفي نهاية الفصل خلصنا الى عرض بعض الدراسات السابقة الوطنية منها والاجنبية والتي تم الاستناد عليها.

الفصل الثاني تطرقنا فيه الى النظريات السوسيولوجية التي تناول الجامعة والتعليم كموضوع دراسة، والى بوادير ظهور الجامعات وتطورها على المستوى العالمي والعربي، وفي الاخير تطرقنا الى الجامعة في الجزائر منذ بوادير ظهورها الى يومنا هذا.

الفصل الثالث تطرقنا فيه الى معنى التغيير الاجتماعي والمفاهيم المشابهة له، والاسباب والعوامل المؤدية له، وتطرقنا الى الرؤى الكلاسيكية والمعاصرة للتغيير الاجتماعي وفي الاخير خلصنا الى عوائق التغيير الاجتماعي.

مقدمة

الفصل الرابع فتطرقنا فيه الى العديد من العناصر ، وذلك من خلال عرض المبررات التي تجعل الجامعة ذات علاقة وطيدة بالمجتمع و بتناول مبررات العلاقة بينهما ، و عرض مواطن تأثيرها و العوامل المساعدة في دفع التنمية و الاقتصاد و بعرض مستلزمات التنمية الاقتصادية و التي تسند للجامعة الدور الفعال في الدفع بوتيرة التنمية الاقتصادية للاحسن و منه الى احداث تغييرات في المجتمع.

الفصل الخامس و فيه نستعرض لمحة عن ولاية الجلفة كمجال مكاني احتضن الدراسة و عرض عن جامعة الجلفة كنسق مؤثر في المجتمع المحلي، مع تقديم الاستبيان و المنهج و مصادر جمع البيانات و حدود الدراسة من مؤسسات اقتصادية عمومية و طريقة اختيارها و تحديد العينة .

الفصل السادس تطرقنا فيه لتحليل المعطيات المتعلقة بالعينة الديمغرافية و تفرغ بيانات الاستبيان و معالجتها و تحليلها و اختبار الفرضيات و تحليلها تحليللا وصفيا و في الاخير مناقشة نتائجها _الفرضيات_ و الخروج بالاستنتاج العام .

الفصل الاول: الجانب المنهجي للدراسة

تمهيد

1- اسباب اختيار الموضوع

2- اهمية الموضوع و الهدف من دراسته

3- الاشكالية

4- الفرضيات

5- تحديد المفاهيم

6- صعوبات البحث

7- المقاربة النظرية

8- الدراسات السابقة

الخلاصة

تمهيد:

ان حاجة المجتمع لوجود انساق تكون منتجة لعامل بشري ذا كفاءة وتأهيل علمي يعتمد عليه ميدانيا في تغيير الوضع الى الافضل وبخاصة الوضع التنموي والاقتصادي، ومن هذا المنطلق ارتأت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ان تحمل على عاتقها هذا المشروع وقامت بتجسيد هذا الانشغال وشيدت الكثير من الجامعات والمعاهد والمدارس على كل التراب الوطني من اجل استغلال الثروة البشرية الشابة واستثمارها تماشيا ومتطلبات سوق العمل والتطورات العلمية والتكنولوجية.

وانطلاقا من هذا يجب التطرق الى الإطار المنهجي للدراسة واعطاء صورة عن الموضوع المدروس بكثير من

الدقة والموضوعية.

1-أسباب اختيار الموضوع:

إن لكل موضوع دواع وأسباب تدفع لاختياره، ومن ضمن هذه الاسباب، أسباب شخصية وأخرى علمية موضوعية.

ومن الأسباب الشخصية التي كانت حافزا لخوض في هذا الموضوع، هو كوني موظفة بجامعة الجلفة، ومن سكان المنطقة، وقد لاحظت هذا التحول الذي عرفه المجتمع المحلي في كثير من الجوانب الاجتماعية، واتسامه لكثير من الخصائص التي توحى بالتغير و القفز من البداوة إلى التحضر. حيث عرفت المنطقة الاستقرار بعد الترحال و البناء الحضري بعد الحميم، بل حتى على المستوى الأسري قد تغيرت من أسرة مركبة أي العائلة إلى الأسرة النوواة ، و من الحد من مستوى التعليم لدى الفتاة إلى تقلدها مناصب في الدولة ، بل إن هذه المدينة قد عرفت انتعاشا كبيرا بعد شق الطرق و كثرة المواصلات و ربطها بكبريات المدن، و تقريب الكثير من النظم المساعدة لسبل العيش الرخي للمواطن .

أما عن الأسباب العلمية فهي متطلبات التخرج للحصول على الشهادة، لهذا نحاول الخوض في هذا الموضوع لكونه مهم يستدعي دراسة هذا المجتمع الذي كان يعيش في معزل عن المجتمع الكلي. و قد انتقل اليوم من الجهل إلى التعلم، بل حتى أن المنطقة أصبحت تحتضن ملتقيات وطنية ودولية، وأصبحت الجامعة الرائدة في هذا. وقد استفاد أبناءها من هذا الصرح بالانفتاح على العالم و تلقي تكويننا في كل المجالات، جعلتهم مسيرين وقادة في الكثير من الإدارات و الهياكل العمومية.

2-أهمية الموضوع و الهدف من دراسته :

الهدف العام من البحث يتمثل في محاولة إبراز الدور الذي تقوم به الجامعة بصفتها الوسيلة التي يحدد بها المجتمع ذاته في عصرنا الحالي في عملية التغير الاجتماعي الذي أصبح اليوم مطلباً - و ليس ظاهرة اجتماعية تقتضيها الظروف و العوامل - ضروريا من أجل الاستمرار و الوجود .

حيث أن كل تغير يطرأ على المجتمع إنما ينعكس على الجامعة ، كما أن كل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغير في المجتمع الذي نعيش فيه، وخصوصاً في عصر يتسم بسرعة التطور والتغير مما يجعل مهمة الجامعة في مجتمعها أدق وأصعب لملاحظة هذا التطور.

هذا الهدف الذي يتفرع عنه ثلاث أهداف جزئية و هذا راجع للدوار الهامة للجامعة و التي نوجزها فيما يلي:

1-2- دور الجامعة في الجانب الاقتصادي : دور الجامعة في عملية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية

على حد سواء، و هذا لأن التطور الاقتصادي شرط لازم لأي عملية تغير اجتماعي وهو أحد العوامل الأساسية له، كما أن طبيعة أسواق العمل العالمية في وقتنا الحاضر، وفي المستقبل تتطلب وتعتمد على نوعية خاصة من الخريجين الذين اكتسبوا مهارات في مجالات المعرفة و التكنولوجيا المختلفة، الأمر الذي جعل العبء أكبر على جامعاتنا لأنها في بيئة مجتمع نامي يتطلب وتيرة نمو سريعة و مرتفعة .

2-2- دور الجامعة في التكيف مع العولمة : وهذا باعتبار العولمة العامل الخارجي المؤثر في عملية التغير

الاجتماعي في عصرنا اليوم و تكيفها يكون باستغلال التطور التكنولوجي و العلمي لصالح التنمية الاجتماعية و الاقتصادية مع التصدي لجوانبها السلبية الرامية الى ضرب المجتمع في هويته .

2-3- دور الجامعة الاجتماعي في إنتاج المعرفة : ويأتي كمصدر نمو وازدهار بعد ملكية رؤوس

الأموال وإنتاجية اليد العاملة .

وما أكد عليه آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" حيث يقول: (فاكتساب مثل هذه القدرات عن طريق رعاية صاحبها في أثناء تعليمه ودراسته و تدريبه يكلف دائما نفقات حقيقية تعتبر جزءا من ثروة الشخص فإنها تشكل جزءا من ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه)¹.

إن دور الجامعة في إنتاج المعرفة ونقلها وتطويرها يعد من أهم مصادر القوة التي تعول عليها الدول والمجتمعات كثيرا في تطوير إمكاناتها، وإعداد ثرواتها البشرية، وإعداد مواطنين على قدر كبير من الولاء و الانتماء، ويتمتعون بحس عال من المواطنة والمسؤولية والالتزام يجعلهم أكثر توافقا مع متطلبات التطور في مجتمعاتهم، وتنمية إمكاناته، والوصول به إلى المكانة المرغوبة بين غيره من الدول الأخرى.

إن الإقرار بالدور المتميز والمتفرد للجامعة - تعليما وبحثا علمياً وخدمة للمجتمع - في قيادة دفة الحياة وعجلة التقدم في المجتمعات المتقدمة، تتزايد أهميته ويتعاظم تأثيره في الدول النامية على وجه الخصوص. ففي تلك المجتمعات ومن بينها المجتمع الجزائري، تصبح المسؤولية الملقاة على عاتق المؤسسات وعملية التعليم الجامعي غاية في التميز و التفرد و تتمثل في قيادة عملية بناء تلك المجتمعات، وإرساء دعائم قوتها، وتطوير آليات النهوض بها، والتوجيه العام لحركة التطور والدفع بها نحو آفاق التقدم في المجالات العلمية والتقنية.

إن التعليم الجامعي يتيح الفرصة لإدخال مسارات تعليمية تستوعب فائض الطلب المتزايد على بعض تخصصات التعليم الجامعي، إضافة إلى تقديم نوعية خاصة من التعليم الجامعي يتصف بالتميز والعصرية، وأدق تخصصا وأقل في نفس الوقت تقليدا إذا ما قارناه بما هو متاح حاليا في البرامج التعليمية الجامعية التقليدية القائمة، وبالتالي يصبح التعليم الجامعي أشد ارتباطا بمجتمعه، وأعمق تأثيرا في تطوير بيئته، وأكثر قدرة على الوفاء

1 - آدم سميث ، بحث في أسباب و طبيعة ثروة الامم ، تر.حسني زينة، ج 2، دراسات عراقية، بغداد، 2008. من الموقع الالكتروني

<https://www.manaraa.com/post/2709/> تاريخ الاطلاع 2016/08/15

بالمتطلبات العاجلة لعملية التنمية، وبناء مواطن على درجة عالية من الانتماء والولاء، وأكثر فعالية في استيعاب التطورات التكنولوجية في مجالاتها وآفاقها المتعددة في ميادين تخصصه.

ومن ثم، تزداد فعالية دور الجامعة، وجعلها أكثر قدرة على التأثير في حركة التقدم في مجتمعاتها، والمشاركة في صياغة وتنفيذ الحلول لمشكلاته بل و إعطاء دفع بعجلة التطور، ومن ثم توجيه دفعة التحديث والتطوير في تلك المجتمعات.

3- إشكالية الدراسة :

لقد أصبحت الجامعة قادرة اليوم على إحداث تغييرات كبيرة في شتى المجالات، و هي لا تعمل في فراغ اجتماعي و ثقافي، بل إن بها مهامها هي في الأساس جزء من طبيعة وجودها و التي منها التربوية والاجتماعية والثقافية . وهو يجعلها تؤثر و تتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها.

إن ما حققته البشرية خلال القرنين الماضيين في مختلف المجالات من تقدم يعادل أو قد يفوق ما حققته البشرية خلال تاريخها الطويل، فقد لعبت الجامعة دوراً أساسياً في بلوغ التطورات الهائلة في مختلف مجالات العلم و المعرفة التي تعد الجامعة المحرك الأساسي لها، اذ تعتبر الجامعة أحد مقاييس التطور و التقدم للأمم و مساهمتها لركب الحضارة و التقدم العالميين.

فقد أصبحت الجامعة قمة العلم، ومنار الفكر، و رمز التطور لكافة المجتمعات، و مهمتها الرئيسية هي إنتاج و تطوير المعرفة.

و لمسايرة الركب في ظل العالم أحادي القطب ، وما يمليه عصر العولمة، كان لزاما على الجامعة الجزائرية أن تتكيف مع تطور محيطها الاجتماعي و الاقتصادي و تكيف برامجها و مناهجها وفق احتياجات السوق بقطاعيه

الإنتاجي والخدمي. فكلما ارتقى المستوى التربوي والتعليمي لأفراد المجتمع كان ذلك قيمة مضافة تحدث أثرها في أرض واقع المجتمع.

فالحديث هنا يدور عن التربية بمعناها الواسع الذي يشمل التعليم والتعلم والتنشئة الشخصية وتأهيل الفرد من أجل تلبية مطالب مجتمعه وعالمه، وكذلك عن عملية التغيير الاجتماعي بمعناها الواسع أيضا الذي يعني الزوال التدريجي لبنية اجتماعية اقتصادية معينة ونظام القيم المرافق لها، والانتقال إلى بنية أخرى ذات ديناميكية أكثر كفاءة في إدارة مقدرات الطبيعة والمجتمع.

ولكي نغير نظام المجتمع كله يجب أن نغير التربية، وحتى يكون تغييراً حقيقياً لا بد من تغيير جذري في النظام التربوي وفلسفته وأساليبه وأهدافه، هذا لأن صياغة المجتمع لا تتم الا بصياغة التربية، وبهذا فإن التربية لا تستطيع أن تصنع المجتمع وتغيره، أو تحدث فيه أثراً بارزاً وسريعاً في بنيتها، إلا إذا استطاعت أن تقهر العوامل الأخرى الكامنة في المجتمع والتي تشدها إلى الخلف. ومجتمعنا اليوم تشتد حاجته إلى التربية كأساس لعملية التغيير الاجتماعي، باعتبار أن الإنسان الفاقد للروح المغيرة ولقيم الفعالية ولإرادة التغيير تنبع مشكلته من داخل نفسه، التي تحتاج إلى إعادة في التشكيل وتقوية للإرادة وتوظيف للقيم وبث لروح التغيير، وما مشكلة المجتمع اليوم إلا مشكلة تربوية تتعلق بالفرد الذي يحتاج إلى إعادة الروح والدفع السلوكي الفعال الذي يهيئه للإصلاح وإحداث التغيير.

ونجد أن من واجب الجامعة أن تركز جميع إمكاناتها المادية والبشرية في خدمة المجتمع عامة وفي خدمة المجتمع الإقليمي خاصة، إذ يتطلب أيضا معرفة الاحتياجات العامة للمجتمع وترجمتها إلى نشاط تعليمي في المجتمع الذي تخدمه الجامعة، ويدل هذا على اختلاف الخدمات التي تقدمها كل جامعة وذلك لاختلاف طبيعة المجتمعات المحلية واختلاف احتياجاتها ومشكلاتها.

و لهذا تعد الجامعة من أهم المؤسسات التي يناط بها مجموعة من الأهداف تتدرج تحت وظائف رئيسية ثلاثة هي: التعليم وإعداد القوى البشرية والبحث العلمي، و التي تصب في خدمة المجتمع.

فمن أهم الأدوار المنوطة بها هي تطوير المجتمع وتنميته، وهذا من خلال إسهام مؤسساته في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في كافة المجالات والتخصصات المختلفة.

وتعد الجامعة أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أدواته في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية، ومن هنا كانت لكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها، فالجامعة في العصور الوسطى تختلف رسالتها وغايتها عن الجامعة في العصر الحديث، وهكذا لكل نوع من المجتمعات جامعته التي تناسبه.

تبرز أهمية تطوير الأداء الجامعي كأحد أهم مصادر القوة الواعدة التي تتيح الفرصة لإدخال مسارات تعليمية تستوعب فائض الطلب المتزايد على بعض تخصصات التعليم الجامعي، إضافة إلى تقديم نوعية خاصة من التعليم الجامعي تتصف بأنها أكثر تميزا وعصرنة، وأدق تخصصا، وأقل في نفس الوقت تقليدية مقارنة بما هو متاح حاليا في البرامج التعليمية الجامعية القائمة، وبالتالي يصبح التعليم الجامعي أشد ارتباطا بمجتمعه، وأعمق تأثيرا في تطوير بيئته، وأكثر قدرة على الوفاء بالمتطلبات العاجلة لعملية التنمية.

كما أن للتعليم الجامعي لا يزال أمامه فسحة من المكان للقيام بدور ريادي وتجديدي، بالإضافة إلى دوره الحفظي في التغيير الاجتماعي، وهذا الدور يتلخص أساساً في تهيئة الظروف والعوامل التي تؤدي إلى التغيير الاجتماعي، فهي يمكن أن تعمق في مناهجها طرق إرساء دعائم الديمقراطية في شتى مناحي العلاقات الاجتماعية، كما يمكن أن تغذي الاتجاهات المساندة للتغيير الإصلاحي الاجتماعي الجاري، وهذا بالإضافة إلى انتقاء الأفراد وتأهيلهم للقيام بدور التغيير عن طريق تمكين الاتجاهات الناقدة لديهم وإكسابهم قدرات الابتكار والإبداع.

وهي فوق كل هذا يمكن أن تقوم بتقليل التكلفة الاجتماعية المترتبة على التغيير، وهذا من حيث حدوثه بأقل صراع بحيث أنه لا يؤدي إلى التصدع والتفكك في البناء الاجتماعي.

هذا ويمكننا عموماً تفصيل دور التعليم الحديثة إزاء إحداث تغيير اجتماعي إيجابي في المجتمع من خلال:

- بناء الرؤية الفكرية الدافعة للتغيير والتقدم في المجتمع ، ولا شك أن التعليم في المجتمع الديمقراطي يححر الإنسان ويطلق مواهبه وقدراته فيتمكن من المشاركة الفاعلة في تغيير مجتمعه.

- إكساب الأفراد القدرات العلمية و العملية والاتجاهات المساهمة في إحداث التغيير وتقبل نتائجه.

3-1- التساؤل الرئيسي:

كيف تساهم الكفاءات المكونة في الجامعة في التغيير الاجتماعي المحلي؟

3-2- التساؤلات الفرعية:

- هل مؤهلات مخرجات الجامعة تلبى حاجات سوق العمل المحلي؟
- هل العلاقات بين الجامعة وسوق العمل تسمح بتكوين مخرجات قادرة على امتلاك الكفاءات؟
- هل يساهم سوق العمل المحلي في الاندماج المهني لمخرجات الجامعة؟

4-الفرضيات:

1-4- الفرضية العامة:

مساهمة الجامعة في التغيير الاجتماعي المحلي مرتبطة بمدى تحكّمها في تكوين مخرجاتها.

2-4- الفرضيات الفرعية:

- ضعف الإنتاج بدعم المؤهلات بالكفاءات في البرامج التكوينية لا يمكن الجامعة من تلبية احتياجات سوق العمل المحلي.

- عدم وجود علاقات بين الجامعة و سوق العمل لا يسمح بتكوين مخرجات حاملة لمؤهلات علمية و كفاءات مهنية.

- ضعف الإنتاج بالتكوين لا يسمح لسوق العمل المحلي بتسهيل الاندماج المهني لمخرجات الجامعة.

5- تحديد المفاهيم :

1-5- الدور:

الدور هو نمط من الدوافع والأهداف والمعتقدات والقيم والاتجاهات والسلوك الذي يتوقع أعضاء الجماعة أن يروه فيمن يشغل وظيفة ما أو يحتل وضعاً اجتماعياً معيناً ، والدور الذي يصف السلوك المتوقع من شخص في موقف ما.

ويعرف "كاتز وكاهن" الدور بأنه إطار معياري للسلوك يطالب به الفرد نتيجة اشتراكه في علاقة وظيفية، بصرف النظر عن رغباته الخاصة والالتزامات الداخلية الخاصة البعيدة عن هذه العلاقة الوظيفية، ويتحدد محتوى الدور بمتطلبات الواجبات الوظيفية والنظام الهرمي. وتتميز الأدوار بأنه يمكن تعلمها وتعليمها سواء من خلال

الإعداد للوظيفة قبل الدخول فيها، أو التدريب عليها أثناء ممارستها، وكثير من الأدوار يمكن تعلمها عن طريق الملاحظة والتقليد والمحاكاة ويكون أداء الدور بطريقة تلقائية ذاتية¹.

2-5- الجامعة :

لغة من مادة (ج م ع) ، جاء في معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس بن زكريا ، "إن الجيم و الميم والعين أصل واحد و هو يدل على تضام الشيء " يقال (جمعت الشيء جمعاً وفي لسان العرب لابن منظور "جمع الشيء عن تفرقه يجمعه و جمعه و أجمعه فاجتمع.

فالجامعة تعني لغة التجميع والتجمع، أما كلمة "الكلية" فمصدرها الكلمة اللاتينية «Colegie»، وتشير إلى التجمع والقراءة معاً، وقد استخدمت في القرن الثالث عشر من قبل الرومان لتدل على مجموعة حرفيين أو تجار، ثم استخدمت في القرن الثامن عشر بمعنى كلية في "أكسفورد" لتدل على مكان التجمع المحلي للطلاب متضمناً مكان الإقامة المعنية والتعليم³.

لفظ جامعة « University » مشتق من كلمة « Universitas » وهي كلمة لاتينية يقصد بها أي طائفة من الناس تربطهم رابطة واحدة، ويعملون كوحدة واحدة سواء كانت هذه الرابطة في الناحية الدينية أو الصناعية أو الإدارية أو في حرفة من الحرف. وبهذا يبدو أنها اتحاد أو تنظيم، ثم صارت تعرف بأنها مؤسسة للتعليم العالي تتكون من عدة كليات تنظم دراسات في مختلف المجالات وتحول حق منح درجات جامعية وفوق الجامعية ، وهي كذلك مجموعة معاهد علمية ذات صبغة قانونية تستخدم أساتذة و ينتظم بها طلاب وتهتم بصياغة وتفسير المعرفة القائمة وتعمل على نشرها وتطويرها وتقديمها، وإعداد الطلاب إعداداً يؤهلهم لتنمية وتطوير مجتمعاتهم⁴.

1- حولة نصار، الاطار النظري للإدارة التربوية <https://books.google.dz/books> تاريخ الاطلاع 18 / 08 / 2016 الساعة 14 :00

2- أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، 1979، ص479.

3- محمد منير مرسي، الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة، طبعة مزيدة ومنقحة، عالم الكتب للطباعة، القاهرة، 1993، ص 10.

4 - فاروق عيد خليفة وآخرون، معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2014، ص ص 144 - 154.

وتطور مفهوم الجامعة كذلك صار يعرف بأنه اتحاد عام للأساتذة والطلاب يستهدف بشكل أساس توفير الأمن و الاستقرار وتحقيق الاستقلال لهؤلاء الأساتذة والطلاب من أجل متابعة دراساتهم العالية بحرية ودون صعوبة¹.

و ورد في تعريفها ما يفيد أنها مجموعة من العلماء والطلاب منشغلة بواجب البحث عن الحقيقة وأنها مؤسسة تستطيع بحرية أن تحدد لنفسها وعلى أسس أكاديمية من يمكن له أن يعلم فيها، ومن سيعلم وكيف يجب أن يعلم ومن يمكن أن يقبل فيها.

وفي الحقيقة لا يوجد تعريف متفق عليه من طرف العلماء و المفكرين، و خاصة المهتمين بالتنظيم التربوي ولا يوجد تعريف علمي و قائم بذاته لمفهوم الجامعة، لان هناك من يعرفها على أساس عنصرها وهناك من يعرفها على أساس طبيعتها وآخرون على أساس أهدافها. لكن على العموم سنورد بعض المفاهيم عن الجامعة:

فيعرفها " رامون ماسيا مانسو " على أنها : "مجموعة أشخاص يجمعهم نظام و نسق خاصين، تستعمل وسائل وتنسق بين مهام مختلفة للوصول بطرق ما إلى المعرفة العليا ". إذن فمانسو يرى أن الجامعة هي مجموع ثلاث مكونات : مكون بشري و مادي تنظيمي ثم يحدد هدفها المتمثل في الوصول إلى المعرفة وهو تعريف يركز على العنصر المكون للجامعة.

أما "محمد الصالح" مرمول فقد عرفها على أنها: " المؤسسة العلمية التي تضم النخبة الممتازة في المجتمع ويمكن اعتبارها من هذه الناحية السلطة العليا بفضل ما يوجد فيها من أنواع العلم والمعرفة والبحث والاستكشاف والاختراع في مختلف ميادين العلم ".

1- سعيد التل وآخرون، قواعد التدريس في الجامعات، دليل عمل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي ، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، عمان ، 1991 ، ص3.

وهذا التعريف أيضا يشوبه النقص حيث يرى أن الجامعة فقط مؤسسة اجتماعية، أي يعرفها على أساس طبيعتها و تجاهل العناصر المكونة لها.

كذلك يعرف "أبراهام فلكر" الجامعة على أنها: "مركز للتعليم ومكان لتدريب الطلاب فوق المرحلة الثانوية". إن هذا التعريف يتسم بالضيق لأنه يرى الجامعة بأنها فقط مكان للمعرفة مهملا مكوناتها.

يعرف وجود الجامعة على أنها: "تلك المنظمة التي تحتوي عددا كبيرا من المعاهد التعليمية، ويكون لديها غالبا كلية للفنون الحرة أو المدارس أو الكليات المهنية وتقدم برامج للدراسات العليا، و تكون قادرة على منح الدرجات العلمية في مختلف مجالات الدراسة¹.

كما عرفت على أنها: "معقل للفكر الإنساني في أعلى مستوياته، و مصدر لاستثمار و تنمية أهم ثروات المجتمع و أعلاها وهي الثروة البشرية².

وتعرف أيضا على أنها: "إحدى المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية التي تساهم في عملية تنمية المجتمع بصفة عامة، ولها وظائف متعددة هي: العملية التعليمية، زيادة المعرفة، إجراء البحوث العلمية المتنوعة لحل مشاكل المجتمع و تطويره، ومن ناحية أخرى فهي نسق فرعي يرتبط بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى، كما تعتبر كذلك المؤسسة العلمية والأكاديمية التي تزود كافة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والصناعية بكافة التخصصات و الإطارات البشرية اللازمة لمتطلبات التنمية في المجتمع³.

أما تعريف الجامعة حسب وزارة التعليم العالي و البحث العلمي فهي: "الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تساهم في تعميم نشر المعارف و إعدادها و تطويرها و تكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد"⁴

1- ماجد الزيود، الشباب و القيم في عالم متغير، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 120.

2- حسن شحاتة، عمار حامد، نحو تطوير التعليم في الوطن العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص.197.

3 - سامية عريف سلطي، الجامعة و البحث العلمي، دار الفكر، عمان، 2011، ص 26.

4 - دليلو فضيل و آخرون، إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2001، ص.

وعلى العموم من خلال تلك التعريفات المتعلقة بالجامعة يمكن القول أن الجامعة تتحلى بثلاثة مبادئ، هي سمو الجامعة ببحثها عن الحقيقة من خلال العلم والتعلم، الحرية والاستقلالية وخدمة المجتمع .

وعلاوة على ذلك، فإن الجامعة نظام اجتماعي إداري مفتوح فريد من نوعه، فهي نظام يتكون من عدد من الأجهزة الفرعية، تتفاعل فيما بينها لتحقيق أهداف محددة لكل منها، وفي الوقت نفسه تسعى هذه الأجهزة الفرعية بشيء من الاتساق والتكامل نحو تحقيق أهداف الجهاز ككل، كما أن هذا النظام يتصف بالانفتاح، أي أن من أبرز خصائصه التفاعل مع البيئة المحيطة ، فهو لا يتأثر بها فحسب، بل يؤثر فيها كذلك¹.

فالجامعة هي مؤسسة تعليمية وتعتبر الحصيلة النهائية لجميع السنوات التي يتم فيها تكوين الفرد علميا و ثقافيا و اجتماعيا و حتى اقتصاديا، من خلال التدريب على مهنة المستقبل، وهي المؤسسة الرسمية للتعليم العالي، وتحمل الجامعة مظاهر متميزة كبناء يتفاعل بين الأساتذة و الطلبة، من خلال قيامها بمختلف الوظائف الاجتماعية وتحسين المعرفة الإنسانية و طرق استغلالها لخدمة الفرد و المجتمع في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية، بتزويد المجتمع بالإطارات المدربة و المؤهلة لعملية التنمية و التطور الاجتماعي.

3-5- التغيير الاجتماعي :

يقصد به كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء البنائية أو الوظيفية خلال مدة زمنية محددة²، كما أنه يشير إلى أنواع التطور التي تحدث تأثيراً في النظام الاجتماعي ، أي التي تؤثر في بناء المجتمع و وظائفه³، أو هو أي اختلاف أو تبدل في الحالة الشكلية أو الجوهرية من شكل إلى آخر أو مكان إلى

1 - فؤاد العاجز، "دور الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية الشاملة" ، المؤتمر السنوي العاشر ، الجامعة وقضايا المجتمع العربي في عصر المعلومات ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالتعاون مع كلية التربية ،جامعة الزقازيق ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2002 ، ص 219 .

2 - مصطفى الخشاب، دراسة المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية ، الاسكندرية، 1977، ص 188.

3 - إبراهيم مذكور، مجمع العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975 ص 165.

أخر وبشكل متعاقب¹ ويمكن أن ننظر إلى التغيير الاجتماعي على أنه ذلك التبدل في البنى الاجتماعية. فالتغيير ضرورة حياتية للمجتمعات البشرية لأنه وسيلة بقائها ونموها، ويعد التغيير الاجتماعي جزءاً من التغيير الحضاري الشامل في المجتمعات البشرية.

4-5- التغيير الاجتماعي:

ان مفهوم التغيير هو الفاعلية الرامية الى احداث تغيير محدد في البنية او جانب منها او اكثر. فهذا المعنى يرمي الى فاعلية ارادية شعورية يقف وراءها فاعل ما ، داخلي او خارجي يريد ان يغير في المجتمع امرا ما ، سلوكا او عادة او قيمة او نمطا، وهو يريد التغيير لأمر يريده ، و لذلك ليس من الضروري ان يكون التغيير متجها نحو الايجاب دائما او نحو الصواب ، فقد تكون ارادة المغير احداث خلل ما ، او تكريس سلوك او معتقد او قيمة تخدم مصالحه او يقدم للمجتمع فائدة على المدى القريب و البعيد.

و بما ان التغيير و التغيير يحملان في طياتهما معنى حدوث نتائج قد تكون ايجابية بقدر ما تكون سلبية ، فان الفاعل في التغيير هو الممارسة الالية اللاشعورية الجمعية للمجتمع ، فان الفاعل في التغيير محدد و مشخص ، يقوم بفعله التغييري عن وعي و ارادة و هذا الفاعل قد يكون داخليا او خارجيا ، و قد يكون فردا او مؤسسة او جماعة ، و ايا كان فالفرد لا يستطيع احداث ذلك وحده فعند تنفيذ مخططة التغييري يلجأ الى جماعة أو مؤسسة أو جمعية أو وسيلة الى اعلامية.²

و من خلال ذلك يكون تحديد مفهومنا للتغيير الاجتماعي ، حيث ان التغيير الاجتماعي يعني لدينا ذلك التغيير المنهجي و المخطط له في إطار ما قامت به الدولة من اصلاحات على مستوى التعليم العالي بخلق

1 - محسن عبد الحميد ، منهج التغيير الاجتماعي في الإسلام ، مطبعة النعمان، بغداد ، 1986 ، ص 6.

2- عزت السيد احمد ، "القيم بين التغيير و التغيير : المفاهيم و الخصائص و الاليات" ، مجلة جامعة دمشق ، مج 27 العدد الاول و الثاني ، 2011، اللاذقية ، ص ص 612-613 .

مؤسسات على مستوى التعليم العالي و المتمثلة في شخص الجامعة ، و في إطار المخططات التي اتت بها نرى انها تعمل على احداث التغيير من خلال تكوين كفاءات قادرة على تجسيد هذا التغيير في الوسط الاجتماعي بممارسة خبراتهم و كفاءاتهم و تحصيلهم العلمي الذي اكتسبوه منها بالمؤسسات المحلية. و التي نرى انها تعمل على المساهمة في ادماجهم في المجتمع و بذلك احداث التغيير على يد فئة الطلبة المتخرجين منها من خلال التخصصات التي تخدم اهل المنطقة و الذي انشئ بها هذا الصرح.

5-5- المجتمع المحلي:

وهذا المصطلح هو أكثر المصطلحات غموضاً، خاصة في الوقت الراهن والذي بات بلا معنى، وبالأحرى بلا حدود في خضم التكنولوجيا التي جعلت العالم كله قرية صغيرة، ويشير بمضمونه الأدنى إلى مجموعة أفراد يقطنون في منطقة جغرافية معلومة الأبعاد، لهم شعور بالانتماء و بروح المجتمع المحلي ولهم أنشطة يومية يقومون بها في كنف هذا المجتمع الذي يعيشون فيه.

وبما أن علماء الاجتماع يرون أن المجتمع لا يتماثل دائماً مع الحدود السياسية، حيث استبدل الماركسيون هذا المصطلح بالشكل الاجتماعي للمجتمع، إلا أنه من الناحية العلمية يبقى المصطلحين متكافئين، و يركز على تحليل ما هو اجتماعي¹.

والمجتمع المحلي تحكمه عادات وتقاليد وقيم تكون هي قانونه المحلي في تسيير حياتهم السلوكية، و لهم طبيعة عيش قد تكون بسيطة أو معقدة، و منه تنتقل المجتمعات من مرحلة إلى أخرى لتسير إلى التطور أو التضرر و التغيير المنهج المدروس.

1 - معن خليل العمر، معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق للنشر و التوزيع، القاهرة، 2006، ص 162.

5-6- التغيير الاجتماعي المحلي:

و هو الطموح الذي تسعى الجامعة اليه من خلال المخططات التي تعمل على تحقيقها من خلال تكوين مجتمع متعلم ذا كفاءات قادرة على احداث اثر تنموي في الوسط المحلي، و استثمار المؤهلات العلمية التي لديه في المؤسسات الاقتصادية و الوصول للأهداف المنشودة و الانتقال من مجتمع بسيط بدائي الى مجتمع متحضر.

5-7- التكوين :

هو تعديل ايجابي يتناول سلوك الفرد من الناحية المهنية أو الوظيفية و هدفه إكساب المعارف و الخبرات التي يحتاج إليها الفرد من أجل رفع المستوى كفايته في الأداء بحيث تتحقق فيه الشروط الضرورية لإتقان العمل¹. و هو عملية منظمة و مستمرة يكتسب الفرد من خلالها المعارف و المهارات، القدرات و الأفكار اللازمة لأداء عمل مهني أو بلوغ هدف محدد².

و يرى أحد الباحثين أن التكوين هو حجم من المعلومات تندرج في دروس علمية مختلفة و الهدف من وراء هذه المعلومات تزويد الطالب الذي يتلقاها للسيطرة على قطاع علمي أو تقني محدد و ينقسم عند الضرورة إلى برامج و طرق تعليم³.

1 - بوعبد الله لحسن ، محمد مقداد ، تقديم العملية التكوينية بالجامعة: دراسة ميدانية لجامعات الشرق الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998 ،ص10 .

2- عمرو غنم، علي الشراوي ، تنظيم و إدارة الاعمال: الاسس و الاصول العلمية ، دار النهضة العربية، بيروت ، 1981 ،ص606.

3- مراد بن اشنهو، نحو الجامعة الجزائرية : تاملات حول مخطط جامعي، تر.بامية عابدة اديب ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ، 1981 ،ص5.

5-8- الكفاءة :

و يقصد بها مدى قدرة النظام العلمي على تحقيق الأهداف المنشودة منه بتكلفة اقل و بجودة أعلى .
و هنا يكون على عاتق الجامعة تكوين خريجين يحملون شهادات وكفاءات تمكن هؤلاء الخريجين من ممارسة مهامهم بنجاح و فاعلية في المؤسسات الموظف بها .

وهي أيضا قدرة النظام التعليمي على تحقيق أهداف المجتمع الخارجي الذي وضع النظام أي الجامعة من اجل خدمته من خلال ما يقدمه من خريجين يقومون بدور المواطن الفعال الذي له دور التغيير الايجابي .

6- صعوبات البحث:

انه لا يخلو أي بحث من عراقيل تعترضه اثناء انجازه لبحثه، و نذكر اهم ما اعترضنا نحن اثناء عملنا هذا
و هو :

عدم تعاون المؤسسات معنا في تزويدنا بالمعلومات و الاحصاءات ، و ذلك راجع الى انه ليس لديهم احصاءات
مضبوطة و محينة .

الجامعة ليس لديها احصاءات مضبوطة.

و كالة التشغيل ليس لديها احصاءات مفصلة عن طلبات العمل الخاصة بحاملي الشهادات الجامعية و باقي
الطلبات الاخرى .

بعض المؤسسات رفضت توزيع الاستبيان داخلها ، إذ تعتبره مضيعة و عرقلة للعمل ، مما جعلنا نقوم بتبسيط و
تقليص عدد الاسئلة و الوقوف عند كل مباحث اثناء ملئ الاستبيان و سحبه في نفس الوقت .

7-المقاربة النظرية:

أن التغيير الاجتماعي يعني التحول الذي يصيب البناء الاجتماعي في كله أو في أي جزء من أجزائه سواء في الأدوار أو النظم أو الوظائف الاجتماعية أو الوحدات المكونة له في فترة محددة من الزمن و يمكن ملاحظته. فان التفسيرات و القراءات السوسولوجية تختلف من نظرية لأخرى و من عالم مفسر لها الى اخر . و من بين هؤلاء نجد "غي روشيه"، و الذي نرى أن منهجه الفكري يخدم بحثنا و يساعدنا في تفسير هذه الظاهرة المدروسة و في هذا الصدد نجد يطرح اسئلة هي في صميم موضوعنا، و التي ساعدتنا في خوض هذا الموضوع و تناول هذه الظاهرة و التي نعمل على تفسيرها و دراستها. فقد اقترح "غي روشيه" اسئلة كبرى في دراسة التغيير الاجتماعي كانت كالتالي:

ماذا تغير؟ كيف يحدث التغيير؟ ماهي العوامل المفسرة للتغيير؟ من هم القائمون على التغيير؟ هل يمكن التنبؤ بالاحداث المستقبلية؟¹

فماذا تغير؟ مادام أن المجتمع لا يتغير كلية، يعزل عالم الاجتماع القطاع الذي يشهد تحولا (ثقافة، قيم، ايدولوجيا، علاقات ذات الطابع الاجتماعي و غيرها).

كيف يحدث التغيير؟ هل هو متواصل ام على فترات؟ وماهي المقومات التي تعترضه؟ و ما هي حدته؟

ماهي العوامل المفسرة للتغيير؟ و ما هي الظروف التي تسهل او تعرقل التغيير؟

من هم الفاعلون القائمون على التغيير؟ من هم المعارضون له؟

1-Guy Rocher Introduction à la sociologie générale. Volume 3, Le changement social , Seuil , collection Points, n° 15. Essais , 1970,p.30.

هل يمكن استشراف المجرى المستقبلي للأحداث¹؟

فهو يعتبر التغير ظاهرة عامة و سمة مميزة للمجتمعات الإنسانية، قاصدا أنها أي تعديلات كمية أو كيفية تحدث على المجتمع و المؤسسات، و قيمه و معاييره ، و عاداته و تقاليده، و أنماط السلوك فيه، و بمعنى آخر هو التحول الذي يطرأ على البناء الاجتماعي خلال فترة زمنية ، فهناك تميز بين تغير و آخر. بحيث لا يمكن أن نطلق كلمة تغيرات اجتماعية على كل التغيرات التي تحدث في المجتمع، إذ ميزه عن التغيرات غير الاجتماعية من حيث العمومية و التأثير في البناء الاجتماعي و الزمن من حيث العمومية و التأثير في العمومية و التأثير في البناء الاجتماعي و الزمن المحدود و الديمومة.

كما فنجدده يحدد مفهوم التنمية و يقرنه بمفهوم التحديث الذي يعتبره اعم من التنمية، و انه يجمع بين مفهومي التصنيع و التنمية الاقتصادية، فيعرفها على أنها مجموع الإجراءات المتخذة لتوجيه مجتمع نحو تحقيق مجموعة منظمة من شروط العيش الجماعية و الفردية المرجوة².

كما يولي أهمية كبرى للتنمية المرتبطة بالتصنيع بأنها تؤدي إلى تحديث المجتمع، و هدفها إشباع حاجات الأفراد و الجماعات من اجل حياة أفضل.

ويتمثل التغير الاجتماعي في مجموعة من التحولات الملاحظة من خلال فترات تاريخية قصيرة ، كما انه محدد جغرافيا و تاريخيا، يمكن ملاحظته بشكل عام داخل مساحة جغرافية أو في إطار سوسيوثقافي ، وهو أكثر تحديدا من مفهوم التطور³

1 - جان بيار دوران ، روبرت فايل ، علم الاجتماع المعاصر، تر.ميلود طواهرى، دار الروافد الثقافية،الجزائر، 2012 ، ص555.

- Guy Rocher,op.cit ,p.190.2

- Guy Rocher,op.cit,p.17.3

وبذلك يكون التغيير الاجتماعي كل تحول ملاحظ في الزمن ، و الذي يؤثر بشكل مؤقت أو عابر على بنية أو صيرورة التنظيم الاجتماعي لمجموعة بشرية ما، و يغير صيرورتها¹، فهو يرى أن التنمية تحدث تغيرات و هذه التغيرات بنائية و وظيفية، لمشروع مجتمع يحاول تحقيقه.

فالفرد عند "غي روشيه" هو رجل عمل و رجل دراسة و هذان يكملان بعضهما أي هناك تفاعل نظري مع التطبيقي للعمل على التطور، فالبعد الايديولوجي غير كاف و لذا وجب ان يضاف اليه البعد الذاتي حتى يحقق التغيير ، لكون التغيير من الانسان و محيطه².

8-الدراسات السابقة:

نعرض في ما يلي بعضا من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة على أهم الجوانب والمشكلات البحثية التي عاجلتها هذه الدراسات، ، وهذه الدراسات بعضها له علاقة مباشرة بالموضوع والآخر يتصل بالموضوع اتصال غير مباشر ومن الدراسات التي تناولت الجامعة و دور الجامعة في احداث اثر في المجتمع نذكر بعض هذه الدراسات و التي قد تم تصنيفها كالاتي:

8-1- دراسات حول تنمية و تطوير الجامعات:

-دراسة قام بها عبد الرحمن عيسوي حول " تطوير التعليم الجامعي العربي: دراسة حقلية"³

وهذه الدراسة تناولت أعدادا كبيرة من الطلاب بجامعة الإسكندرية و جامعة بيروت العربية ، و تضمنت آراء عدد كبير من لأساتذة في جميع الجامعات العربية و اقتراحاتهم بشأن تطوير التعليم الجامعي و تشخيص العوامل المعوقة له و مدى تحقق النظم الحالية للنمو العلمي، و تناولت هذه الدراسة سمات الأستاذ الممتاز و الطالب المثالي و أهم مشكلات الطالب .

1- Guy Rocher,op.cit,p.22

2-<https://www.researchgate.net/publication/3045094>, 21:15 الساعة 2015/07/25

3- عبد الرحمن محمد عيسوي، تطور التعليم الجامعي العربي : دراسة حقلية، دارة النهضة العربية، القاهرة، 1984

وكان من النتائج التي توصلت إليها الدراسة ضرورة التعرف على المشكلات التي يعاني منها التعليم الجامعي العربي و التخلص منها و النهوض به إلى مستويات التعليم في الجامعات العالمية المتطورة.

وأشارت الدراسة كذلك إلى ضرورة وضع نظام دقيق لانتقاء الطلاب واختيار هيئة تدريس جديدة تتوفر فيهم السمات المطلوبة إذ لا يكفي التفوق العلمي وحده لان شخصية الأستاذ هي متعددة الجوانب كما كشفت هذه الدراسة، على ضرورة تخلص الطالب والأستاذ من ما يكبل طاقاتهم من مشاكل مادية و نفسية.

ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن التعليم الجامعي بنظمه الحالية لا ينمي في الطالب السمات العلمية إلا بنسبة 25.5 % فقط، و هذا بلا شك سيحد من دور خريج الجامعة تجاه التنمية في بلده.

-دراسة قام بها عمران حسين حول : "الجامعات ودور البحث العلمي في خدمة التنمية"¹

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع ومعوقات البحث العلمي في جامعات البلدان العربية ومدى قدرة الجامعات على تعزيز هذا الدور لخدمة التنمية العربية، كما هدفت إلى تحديد الاستراتيجيات العامة لتطوير البحث العلمي للجامعات ومراكز البحث العلمي إلى مؤسسات فاعلة في المجتمع لتطوير التنمية العربية الشاملة وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة وثيقة بين الجامعات ومراكز الأبحاث، وضعف التنسيق بين المؤسسات العلمية والبحثية، و عدم الترابط بين نشاط كل من الجامعات العربية ومراكز الأبحاث العلمية مع المؤسسات الصناعية والإنتاجية والخدمية.

و أوصت الدراسة بضرورة تعزيز العلاقة بين الجامعات مع مؤسسات المجتمع المختلفة والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، وضرورة وجود إستراتيجية واضحة للبحث العلمي، تبين الرؤية المطلوبة منه على صعيد التنمية العربية الشاملة والمستدامة.

1- عمران حسين ، الجامعات و دور البحث العلمي في خدمة التنمية، 2003.

8-2- دراسات حول المسؤولية الاجتماعية للجامعة

- دراسة قام بها صباح باقر حول: دور الجامعة في عملية التغير الاجتماعي¹.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان وجهات النظر المختلفة في دور الجامعة من حيث وظيفتها في المحافظة على التراث الاجتماعي أو التغير الاجتماعي كنقطة مهمة في عملية إسهامات بناء المجتمع وتطوره وأسفرت الدراسة إلى أن الجامعة يجب أن تكون أداة ثوريه بصورة فاعلة في قضايا التحول الاجتماعي و بأنها مسؤولة عن جوانب التخلف في المجتمع.

-دراسة قام بها حسين محمود عبد الحميد حول "قضايا البحث الاجتماعي وارتباطها بالمسؤولية المجتمعية للجامعات العربية"²

تناولت الدراسة قضايا البحث الاجتماعي وارتباطها بالمسؤولية الاجتماعية للجامعات العربية أجاب فيها عن التساؤل الرئيسي حول الأسس والمعايير التي يتم بمقتضاها إعطاء بعض المشكلات الأولوية والأفضلية على ماعداها من مشكلات عند وضع خطط البحوث التي تستهدف تحقيق الأهداف والاتجاهات المنشودة في المجتمع العربي، وقد خلص فيها إلى:

أهم المشكلات المجتمعية التي على الجامعات تحمل مسؤوليتها فيها وبخاصة في مجال الأبحاث وهي: مشكلة الفقر والبطالة، ومشكلة تركيز الخدمات في المدن وتخلّف المجتمع الريفي، والمشكلات الإنسانية في الصناعة، والأمية، وضعف المستوى التعليمي، والانفجار السكاني وسوء توزيع الموارد ونقص الاستقرار السياسي، والابتعاد عن الخدمات الأصلية وفقدان الشخصية المستقلة.

1- صباح باقر، "دور الجامعة في التغير الاجتماعي"، مجلة دراسات تربوية، السنة 2 عدد 9، بغداد، 1973.

2- حسين محمود عبد الحميد، "قضايا البحث الاجتماعي وارتباطها بالمسؤولية المجتمعية للجامعات العربية"، الجامعات العربية و المسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها، 1-2 مارس 2010، جامعة الزقازيق، المؤتمر الدولي الثاني لعلم الاجتماع، القاهرة.

-دراسة قام بها الحسن علي حول: "دور الجامعات العراقية في تنمية الفرد والمجتمع"¹.

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع الدور الذي تمارسه الجامعات العراقية في التنمية المعرفية في مجالات توليد المعرفة، وتنمية مجتمع المعرفة، وإعداد الفرد المزود بالمعرفة التكنولوجية المتطورة، والتعرف إلى الفروق في تقييد دور الجامعات في التنمية المعرفية، من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس فيها تبعاً لمتغيرات الجنس، والتخصص، والموقع الجغرافي، ولتحقيق غرض الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن دور الجامعات العراقية أكثر قوة في مجال إعداد الفرد، ولكن هذا غير كاف في مجالات تنمية مجتمع المعرفة وتوليد المعرفة.

وأوصت الدراسة بضرورة مد جسور من المشاركة والتعاون مع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، وبناء علاقات متبادلة معها، كما أوصت الدراسة بإدارات الجامعات العراقية المسئولة عن التخطيط لتطور هذه الجامعات والاستفادة من المستحدثات العلمية والصيغ الجامعية الحديثة في مجال التكنولوجيا والمعلوماتية المطبقة في الجامعات المتطورة في العالم.

- دراسة قام بها الرواشدة علاء حول: "دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء

الهيئة التدريسية وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات الشخصية لديهم - جامعة البلقاء التطبيقية أنموذجاً"².

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور جامعة البلقاء التطبيقية في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية عجلون الجامعية في الجامعة، من خلال الإجابة على السؤال الرئيس للدراسة، وهو: ما دور جامعة البلقاء التطبيقية في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية عجلون الجامعية؟، كما هدفت إلى الكشف عن أثر متغيرات الدراسة (الجنس، الخبرة، الرتبة الأكاديمية) في التعرف على رأي أعضاء الهيئة

1- الحسن علي، "دور الجامعات العراقية في تنمية الفرد و المجتمع"، مجلة الجامعة العراقية، السنة 19، بغداد، 2012.

2- الرواشدة علاء، "دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات الشخصية لديهم: جامعة البلقاء التطبيقية أنموذجاً"، مجلة جامعة ام القرى للعلوم الاجتماعية، مج.3، عمان، 2011.

التدريسية في خدمة المجتمع، وتكون مجتمع وعينة الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في كلية عجلون الجامعية والبالغ عددهم 43 عضواً، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، ولتحقيق هدف الدراسة قام بتطوير استبيان تكون من 24 فقرة .

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك دوراً متوسط الأهمية للجامعة للقاء في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية وذلك لصالح رتبة أقل من أستاذ مساعد، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير سنوات الخبرة لصالح عشر سنوات فأكثر.

وأوصت الدراسة بضرورة توطيد العلاقة بين الجامعة ومنظمات المجتمع المدني، وأن تضع الجامعة كافة إمكانياتها وجميع مرافقها في خدمة المجتمع المحلي، وكذلك العمل على تنظيم برامج وإصدار منشورات حول دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي بالتنسيق بين المؤسسات الحكومية والتطوعية، لتوعية أبناء المجتمع بأهمية الجامعة وأدوارها في تنمية وتطوير المجتمع .

-دراسة قام بها عبد الله صلاح وعثمان عبد الله حول: "الدراسات العليا والبحث العلمي وخدمة

المجتمع في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان: دراسة تحليلية" المجلة العربية الأمريكية¹.

هدفت الدراسة إلى تحميل الوضع الراهن لمؤسسات التعليم العالي في مجال الدراسات العليا والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتكونت عينة الدراسة من (29) مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، و(23) من الوزارات والمؤسسات شبه الحكومية وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم الجهود التي بذلت لتمكين هذه المؤسسات للتعامل مع التغييرات المحمية والإقليمية والدولية، إلا أنها ما زالت تعاني من قصور في المجالات الثلاثة المستهدفة، حالة

1- عبد الله صلاح ، عبد الله عثمان، "الدراسات العليا والبحث العلمي وخدمة المجتمع في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان: دراسة تحليلية"، المجلة العربية الأمريكية، الأكاديمية للعلوم والتكنولوجيا، مج 1، ع.1، مسقط، 2010 .

الدراسات العليا كماً وكيفاً، ومدى تأثير البحث العلمي على عجلة التنمية الاجتماعية، ودور مؤسسات التعليم العالي في خدمة المجتمع.

و أوصت الدراسة بضرورة إنشاء برامج جديدة للدراسات العليا في الماجستير والدكتوراه تعمل على الاستجابة للاحتياجات المجتمعية المتغيرة، والتركيبية السكانية، وتطوير المشاركة بين المؤسسات الخاصة والعامة للتعليم العالي في المجالات المستهدفة، وضرورة بناء قنوات تواصل أفقية وعمودية لتشجيع التعاون و التنسيق والتفاعل بين مؤسسات التعليم العالي والمستفيدين على جميع المستويات .

-دراسة قامت بها اميرة محمد احمد حسن حول: " نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع"¹

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الجامعة والمجتمع من خلال وظائفها وواقع هذه العلاقة، مع توضيح أهم المفاهيم التي تبرز مبررات تدعيم هذه العلاقة بين الجامعة والمجتمع، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكانت أداة الدراسة عبارة عن استبيان طبقت على عينة مقدارها (80) عضواً من أعضاء هيئة التدريس في كمية التربية بجامعة البحرين .

وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الجامعة والمجتمع ضعيفة، وأن الجامعة لا تزال عاجزة عن بناء علاقة تفاعلية قوية مع المجتمع، وأن الجامعة لها دور فاعل تجاه الثورة المعلوماتية والمعرفية.

و أوصت الدراسة بضرورة توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع، وهو مطلب أساسي للتنمية، وأن تقوم الجامعة بدور بارز في مجال التأثير الإيجابي على المجتمع، وأن تكون الجامعة مركز إنتاج وترتبط بالمؤسسات المختلفة، كما أوصت بضرورة وضع إستراتيجية لتخطيط العلاقة بين الجامعة والمجتمع والعمل بشكل جماعي .

1- امير محمد احمد حسن ، " نحو توثيق العلاقة بين الجامعة و المجتمع"، المؤتمر السادس، التعليم العالي و متطلبات التنمية، جامعة البحرين ، المنامة،2007.

-دراسة قام بها الرشيد محمد بن احمد حول: "دور الجامعة في خدمة المجتمع ومدى قيام الجامعات

الأردنية بهذا الدور"¹

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعة في خدمة المجتمع ومدى قيام الجامعات الأردنية بهذا الدور، وقد تكونت عينة الدراسة من جميع أعضاء الهيئات التدريسية والموظفين والإداريين في الجامعات الأردنية، وعددهم (875) عضواً، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في تحليل أداة الدراسة وهو الاستبيان .

وتوصلت الدراسة إلى أن دور الجامعة في خدمة المجتمع يتمثل في خمسة وأربعين نشاطاً، صنفه في ستة مجالات هي: البرامج والخطط الدراسية، البحوث والدراسات، والمؤتمرات والندوات، الأنشطة والخدمات، الاستشارات وتقديم الخبرات، التدريب والتأهيل، وكانت النتيجة التي توصل اليها الباحث ان درجة قيام الجامعات الأردنية بدورها في خدمة المجتمع متوسطة بشكل عام.

- دراسة قام بها مهيران نجاتي وآخرون (octobre,2015) حول:

المسؤولية الاجتماعية للشركات و الجامعات: دراسة لأحسن عشر مواقع على مستوى الجامعات العالمية.²

أشارت نتائجها إلى أن هناك اهتماماً متزايداً بالمسؤولية الاجتماعية بين الأكاديميين والممارسين والجامعات كمراكز لتوليد المعرفة التي تؤدي دوراً مهماً في حل المشكلات العالمية، ويبقى السؤال، هل الجامعات الرائدة في العالم مهتمة بالمسؤولية الاجتماعية أم لا؟ و إلى أي مدى؟

1- الرشيد محمد بن احمد ، دور الجامعة في خدمة المجتمع و مدى قيام الجامعات الاردنية بهذا الدور ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان ، 2005.

2 -corporate social responsibility and universities: A study of top 10 world universities websites, تم الاطلاع يوم 18 اوت 2016 الساعة 13:30 <https://scholar.google.com>

وقد هدفت هذه الدراسة لاستقصاء مدى اهتمام الجامعات بالمسؤولية الاجتماعية وإلى أي مدى؟ من خلال التقارير السنوية والمواقع الإلكترونية للجامعات العشر الأولى في العالم، وأظهرت النتائج أن هذه الجامعات ملتزمة بمسؤولياتها الاجتماعية وتقدم معلومات كافية حول المسؤولية الاجتماعية المتضمنة. والتي شملت التحكم بالتنظيم، وحقوق الإنسان، وممارسات العمل، والبيئة والممارسات التشغيلية، ومواضيع الطلبة، وتطور المجتمع المحلي.

3-8- دراسات حول تكوين الكفاءات و سوق العمل:

-دراسة قام بها مصطفى بوتفوشة وآخرون حول:الكفاية بين التدريب الجامعي و الوظيفة:الوضع الحالي و المنظور¹.

و هي دراسة ميدانية طبقت على العمال المسيرين بالمؤسسات والمعاهد في النشاطات الصناعة والتجارة و الخدمات بالولايات التالية: الجزائر العاصمة، تيزي وزو، البويرة، بومرداس، غرداية، الأغواط، حيث انتهج المنهج الوصفي مع تطبيق استمارة مكونة من 36 سؤالاً.

وكانت الدراسة حول التلاؤم بين التكوين الجامعي والتشغيل: الوضعية الحالية والمستقبلية، حيث كان الطرح حول العلاقة بين التكوين الجامعي والعمل، كما ناقشت الجوانب المتعلقة بالجامعة من الجانب البيداغوجي والتسيير الإداري للموارد البشرية والبحث العلمي، وذلك من خلال إعطاء سيرة الجامعة وعرض التزايد المستمر للطلبة انطلاقاً من سنة 1908 حيث كان 2000 طالب، و بعد الاستقلال ارتفع إلى 28 ألف طالب وذلك للموسم الدراسي 1976-1977، مع الإشارة أن التكوين الجامعي كان للعلوم الإنسانية على حساب العلوم التقنية،

1- Adequation entre la formation universitaire et un emploi :situation actuelle et perspective تقرير

بحث غير منشور

حيث قدرت النسبة بـ 65,3، كما قدر الطلب على المتخرجين سنة 1978 بنسبة 35 من مجموع 70 ألف طالب، لتتخفف بعد ذلك نسبة الطلب إلى 21 من مجموع 120 ألف طالب سنة 1986.

كما أشار أن المشكل المطروح في نسبة البطالة لم يكن مطروحا على مستوى طلبة العلوم الإنسانية، فالطلبة المتخرجين من هذه التخصصات يستطيعون تقلد أي منصب حتى خارج تخصصهم، لكن بعد سنة 1984 بدأت مشكلة تزايد عدد البطالين، وطرح المشكل على مستوى سوق العمل مقابل التزايد المستمر في عدد الخريجين من الجامعة.

وقد توصلت الدراسة التي أجريت على 232 مؤسسة التي تضم 192 ألف عاملا، إذ انصب العمل على الاهتمام بـ 7400 عامل إطار منهم 4300 متخرج من الجامعة أي بنسبة 58,1 و من خلال هذه الدراسة فقد توصل الباحثون إلى أن عدد الخريجين لا يتماشى و عدد المناصب الشاغرة في كل المؤسسات كما أشار إلى أن المهندسين حصتهم قليلة جدا من المناصب المطلوبة. كما أشار أن التكيف مع المنصب للخريجين الموظفين تصل من ثلاث أشهر إلى ستة أشهر، ليندمج مع العمل بنسبة 43,5 و هي أكبر نسبة التي تظهر في تصريحات رؤساء المؤسسات عينة الدراسة. وخلص أن العلاقة بين الجامعة بالمؤسسات ميدان الدراسة، وجد أنه من مجموع 232 مؤسسة هناك 82 منها فقط تتصل بالجامعة والتي تقدر بنسبة 35,34، وخلص أن هناك فائض من الخريجين في كل التخصصات¹.

1- Adequation entre la formation universitaire et un emploi :situation actuelle et perspective تقرير

بحث غير منشور

وأن بحثنا هذا يتخذ من هذه الدراسة السابقة له لكونها تتقارب معه، وقد توصلت إلى نقاط يمكن اعتمادها كقاعدة لانطلاق عملنا والاستفادة منها خاصة حول العينة من أفراد خريجي الجامعة والمكونين والذين يشغلون مناصب بالمؤسسات لكل ولاية، ونرى أن هذه الدراسة كانت دعما لدراستنا. حيث كانت من توصياته إيجاد بنية فعالة لرفع مستوى التكوين الإضافي وتحسين مستوى الإطارات، وإجراء دراسة تقويمية على التكوين و الجامعة كل سنتين¹.

-دراسة قامت بها نادبة براهيم حول:

دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة لجامعة المسيلة²

هذه الدراسة كانت لإبراز مضمون الأدوار التي تستطيع الجامعة القيام بها لتنمية رأس المال البشري من خلال الوظائف والتكوين والبحث العلمي وعلاقتها بالمحيط الاجتماعي من الشراكة مع المؤسسات، وتزويد سوق العمل بالكفاءات، وقد أظهرت هذه الدراسة الانجازات التي حققتها الجامعة الجزائرية، وتشير انه ما تزال هناك معوقات وعراقيل التي تحول دون أداء دورها لتحقيق التنمية المستدامة، ودراستها لدور جامعة المسيلة والتي تم اتخاذها كدراسة حالة، اتضح أن وظيفة الجامعة تركز على وظيفة التكوين الجامعي على حساب البحث العلمي، أما في وظيفة أخرى المرتبطة بالجامعة فقد كان هناك انفصال بين المحيط الاقتصادي و الاجتماعي.

1 - دخنة يسمينة، " واقع تكوين طلبة الدراسات العليا في الجامعة الجزائرية: دراسة حالة جامعة منتوري قسنطينة"، مذكرة ماجستير غير

منشور في علم الاجتماع والتنمية و تسيير الموارد البشرية، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص24

2- براهيم نادبة، دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة لجامعة المسيلة، رسالة ماجستير غير

منشورة، العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2013.

- دراسة قامت بها صليحة رقاد حول : تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية :

آفاق و معوقات دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري¹

في هذه الدراسة عملت الباحثة على معرفة معوقات وآفاق تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، وذلك للبحث في المبررات الدافعة لتطبيق هذا النظام من خلال وجهة نظر مسؤولي ضمان الجودة و معرفة الخيارات الأساسية لتطبيقها في مؤسسات التعليم العالي، وما هي المعوقات التي تواجه التطبيق وعوامل النجاح في ذلك.

وقد توصل البحث إلى موافقة مسؤولي ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي محل الدراسة بدرجة عالية جدا، على وجود تحديات داخلية تدفع مؤسساتهم إلى تطبيق نظام الجودة خاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى تحسين فعالية كفاءة و حوكمة مؤسسة التعليم الجامعي ، وموافقتهم على وجود تحديات خارجية تدفع مؤسساتهم إلى تطبيق نظام الجودة خاصة فيما يتعلق بتزايد البطالة بين الخريجين الجامعيين و تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي . و اتفاق الأغلبية على خيار تحديد المفهوم المناسب للجودة بين المطابقة للمعايير أو المطابقة للأهداف.

1- رقاد صليحة ، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية افاق و معوقات: دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري، رسالة دكتوراه علوم غير منشورة، العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2014.

- دراسة قامت بها نورة دريدي حول :خريجي الجامعة بين التكوين و التشغيل¹

انطلقت من إشكالية : واقع خريجي الجامعة من ناحية ان التكوين الجامعي مصدر لتخرج الالاف سنويا.

دعمت الإشكالية لفرضية رئيسية هي :

التكوين النظري الجامعي انعكاسا لواقع التشغيل .

و منها تفرعت الفرضيات :

_ تعتبر الدراسات العليا تكويننا من اجل التكوين .

_ تعتبر البطالة التقنية إحدى المظاهر الاقتصادية و الاجتماعية .

و المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي و جاءت النتائج كالآتي :

_ اتجاه الطلبة للدراسات العليا هروبا من البطالة رغبة في الدراسة و كانت النسبة %43.3

_ تراجع مكانة البحث العلمي في الجامعة بسبب الصعوبات المادية و قلة الامكانيات و صعوبة التطبيق

توصلت الدراسة على 100 بالمئة من المبحوثين لم تتوفر لهم خيارات اخرى غير التعليم الاساسي و على الرغم

من ذلك فهم راضون بهذه المهنة ، كما توصلت الى وجود اختلاف بين الدراسات النظرية و الممارسات العلمية

التطبيقية في مجال الشغل .

1- دريدي نورة ، خريجي الجامعة بين التكوين و التشغيل، رسالة ماجستير غير منشورة ، علم الاجتماع التنمية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ،

1999.

- دراسة قامت بها ليليا بن صويلح حول: دور برنامج تشغيل الشباب في ترقية العمل وتطوير الكفاءات:

المؤسسة الصغيرة ، عقود ما قبل التشغيل ، القرض المصغر¹.

تمحورت الاشكالية حول مضمون تحديد دور برامج تشغيل الشباب والمساهمة في تخفيف مشكل البطالة

وخلق مناصب عمل .

تمت صياغة التساؤل المركزي كالتالي : ماهو دور برنامج تشغيل الشباب في ترقية العمل و تطوير الكفاءات ؟

اشتقت من التساؤل تساؤلات فرعية

_ ما هي خصوصية كل برنامج من برامج تشغيل الشباب ؟ و ما السر في تعددها ؟

_ ما هي الميكانزمات التي توجه عمل كل برنامج على حدى ؟

_ هل تساهم هذه البرامج في احداث توازن في سوق العمل و بالتالي لتخفيف من البطالة خاصة بطالة الشباب؟

المنهج المستعمل هو منهج تحليل الخطاب و الملاحظة بالمشاركة و اعتمدت على السجلات و الوثائق كتقنيات

بحث ، و النتائج المحصل عليها :

_ محدودية برنامج المؤسسة المصغرة في ترقية العمل و خلق مناصب شغل و بالتالي المساهمة ضئيلة في احداث

توازن على مستوى سوق الشغل .

_ المحدودية الزمنية لبرنامج عقود ما قبل التشغيل في تقديم ادماج مهني للشباب و غياب امكانية واضحة لترسيم

الشباب العاملين في هذا البرنامج .

1- بن صويلح ليليا ، دور برنامج تشغيل الشباب في ترقية العمل و تطوير الكفاءات: المؤسسة الصغيرة، عقود ما قبل التشغيل،القرض المصغر،

رسالة ماجستير غير منشورة ، علم الاجتماع المؤسسات، جامعة عنابة ، الجزائر، 2003.

— محدودية برنامج القرض المصغر في التخفيف من البطالة بسبب العراقيل البيروقراطية للبنوك .

— دراسة قام بها المنذر لساسي و نصر الدين حمودة حول :آليات سوق العمل في الجزائر:شعب نشط

و مناصب مشبعة¹

في البلدان السائرة في طريق النمو و خاصة الجزائر ، دخول الافراد لسوق العمل يبقى غير واضح ، قام الباحث بتحقيق بين سنتي 1997 الى غاية 2007 عن طريق المركز الوطني للإحصاء، و كان هدفه من هذه الدراسة هو تحليل المحددات لمشاركة كل من فئة النساء و الرجال في النشاط الاقتصادي ، هذا من جانب.و معاينة دور الخصائص الفردية في الاختيار المناسب للمنصب من جانب اخر.

و قد استخدم الباحث منهجين : التناقص اللوجستي التعدادي. و تقنية توجيهية .

اذ ظهر جليا ان المرأة شاركت في النشاط الاقتصادي بخلاف تماما عن الرجال.

فبالنسبة للنساء التي تعتبر رأس المال البشري كونها تتمتع بالمستوى التكويني المهني، و الذي يحدد و بوضوح تام المشاركة في سوق العمل .

اما بالنسبة للرجال فالسن هو المحدد ، و بصفة عامة القوة العملية تحدد بعوامل اخرى اضافة الى الخصائص الفردية مثل الخصائص العلمية.و تموقع مسير العمل في الوسط الحضري او الريفي.

1- Moundir lassassi,Nacer- eddine Hamouda," Le Fonctionnement du marché du travail en Algérie : population active et emplois occupés"en maurice catin,Mouhoub mouhoub, R égion et développement, inégalites et pauvreté dans les pays arabes, Edition l'Harmattan,paris,2012 [على الموقع الالكتروني](https://www.mollat.com/livres)

- دراسة قام بها نمذر لساسي و نصر الدين حمودة حول : الراس المال البشري : اقامة المستخدم اي رئيس المؤسسة¹

ان الباحثان يستهلان بحثهما بتساؤل و الذي يتجلى في : ما هي التأثيرات على النمو و تطور المؤسسات ؟

في المجلة الادبية حول الموضوع المحدد اعلاه نمو الوظيفة داخل المؤسسة الخاصة ، يسمح بملاحظة الابحاث التجريبية حول هذا الموضوع تدرس الدول السائرة في طريق النمو خاصة الجزائر ، حيث توصل الباحث ان محددات النمو في المؤسسات الخاصة تبقى غير معروفة رغم الاهمية الاقتصادية الاجتماعية في نمو الوظيفة في الظروف الحالية للوظائف حيث يجب ان تأخذ الفائدة بعين الاعتبار .

في هذا التوجه عمل الباحث على تحديد دور الراس المال البشري خاصة رئيس او صاحب المؤسسة لتطور و نمو مؤسسته ، و لتقييم التأثير و المعايير لمكان العمل ، على تطور مؤسسته. و لهذا تم تطبيق تحليل من نوع التنازل الموجه حول الكثير من التحقيقات حول العمل للسنوات 1997-2001-2002-2005.

ملخص من طرف الصندوق الوطني للاحصاء.

هذا العمل سمح لنا للجواب على السؤال:

هل يوجد رابط بين الرأس المال البشري و حجم مؤسسته؟

وتوصل الى النتيجة ان الرأس المال البشري هو رجل الاقتصاد و ان له التأثير الايجابي على حجم المؤسسة و تطورها.

كما وجد ايضا ان هناك معايير يعتمدونها كمكباح لتطور و نمو المؤسسة. و هذه النتيجة يرى انها صحيحة على كل القطاعات النشطة و التي درسها. خاصة مكان اقامة صاحب المؤسسة او التي لها الاثر الايجابي على المؤسسة.

الخلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل الى اشكالية الدراسة التي تكلمنا فيها عن الجامعة و ما لها من دور في مجالات مختلفة لكونها المحرك الاساسي لبلوغ التطورات الهائلة في مجالات العلم و لما لها من دور في تكوين الكفاءات القادرة على احداث تغيير في المحيط الاجتماعي لها. لنخرج بالتساؤلات و الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة ككل. و اوضحنا في هذا الفصل ايضا اهم الاسباب التي دعتنا لاختيار هذا الموضوع و ذكرنا مدى اهمية الموضوع و الاهداف المرجوة منه، مع تحديد اهم المفاهيم التي تضمنها بحثنا، و قمنا بعرض المقاربة النظرية التي اعتمدناها، و في نهاية الفصل خلصنا الى عرض بعض الدراسات السابقة الوطنية منها و الاجنبية و التي تم الاستناد عليهما.

الفصل الثاني: تطور الجامعة في العالم و الجزائر بين النظرية و التطبيق

- تمهيد

1- النظريات السوسولوجية للجامعة

2- التطور التاريخي للجامعات

3- أنماط الجامعات

4- نماذج الجامعات في العالم

5- الجامعة الجزائرية و تطورها

6- واقع ومشكلات التعليم الجامعي بالجزائر

الخلاصة

تمهيد:

تحتل الجامعة منذ القدم مكان الصدارة في المجتمع حيث أنها إشعاع لكل ماهو جديد من الفكر و المعرفة فهي تعد المنبر الذي تنطلق منه آراء المفكرين و العلماء و قادة الإصلاح، وما تتضمنه و وظائفها من خدمة الفرد و المجتمع و سد حاجات المجتمع من الكوادر والكفاءات و سد النقص الذي يعاني منه سوق العمل.

وستتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم الجامعة و إلى المداخل النظرية في دراسة موضوع الجامعة ، كما سنتناول التطور التاريخي للجامعة و كيف تكيفت الجامعة مع المحيط و إلى بعض النماذج الجامعة الحديثة. و بعد ذلك سنتطرق إلى أنماط الجامعة من حيث تسييرها و من حيث علاقتها بالسلطة ، و من حيث التكوين و طرق التعليم فيها.

و بعد هذه المقدمة عن الجامعة بصفة عامة سنسلط الضوء على الجامعة الجزائرية بصفة خاصة و سنتطرق إلى تطورها التاريخي، ثم إلى أهداف و خصائص الجامعة الجزائرية.

1- النظريات السوسولوجية للجامعة:

1-1- النظرية الماركسية (عدم التوازن)

لم يكتب "ماركس" مباشرة عن الجامعة بحد ذاتها لكننا سنورد ماله علاقة بموضوع الجامعة كالتعليم والمعرفة.

ويرى "ماركس" أن النظرية الاجتماعية تركز أساسا على قضايا مهمة هي:

- التصور المادي للمجتمع و التاريخ.
- الطبقات والصراع الطبقي.
- الاغتراب.

1-2- نظرية المعرفة¹:

تتمثل نظرية المعرفة في العلاقة بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي، حيث يقول ماركس: " إن النشاط الاجتماعي والعقل الاجتماعي يتحددان بشكل واضح بوصفهما اجتماعيين، ولذلك فإن النشاط والعقل لا يخرجان إلى حيز الوجود إلا من خلال علاقة حقيقية بالآخرين، وهما يتحققان حينما يقوم هذا التعبير الاجتماعي المباشر على أساس طبيعة النشاط، أو يتطابق مع طبيعة العقل حتى عندما أقوم بإعداد عملي العلمي هذا"².

إن النشاط العقلي والمتمثل في المعرفة يتماشى وفق الوعي الاجتماعي في كل صوره حتى البسيطة منه كإعداد بحث علمي. فالمعرفة تتحقق مع تحقق الوعي الاجتماعي.

1- محمد عودة، تاريخ علم الاجتماع: مرحلة الرواد. ج 1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1998، ص 124.

2- نفس المرجع، ص 124.

إن القضية الجوهرية التي شكلت منطلقا لأغلب حوارات "ماركس" ترتبط أساسا بتصوره المادي للتاريخ ، مؤكدا في هذا الاتجاه أن من مظاهر المجتمع المتخلف الواضحة والمتواجدة داخل بنائه التربوي والتعليمي، الكثرة في الأفراد المحرومين من التعليم، واستغلال الطبقة البورجوازية لهياكل التعليم والتكوين ونقص الوعي بين الفئات المتعلمة، وعدم قدرة نظم التعليم على التخفيف من حدة الصراع داخل المجتمع.

إن الواقع المميز للمجتمعات المتخلفة كرسست الدول الغربية تكريسا للرأسمالية في فترة التواجد الاستعماري لها. يرى "ماركس" انطلاقا من هذا أن المجتمع الاشتراكي يتميز بنظام تعليمي وتكويني رشيد في بناءه يتميز بأن أغلبية أفرادها يزاولون التعليم ، وهناك وعي بين عناصر الفئة المتعلمة، وهناك قدرة لنظم التعليم على إزالة الصراع من المجتمع بكل أشكاله، و هو الواقع الذي أصبح واضحا لدى الدول التي طبقت النظام الاشتراكي¹.

- ف. كومبز :

يحدد "كومبز" أزمة التربية في المجتمعات النامية من خلال كتابه "أزمة التعليم في عالمنا المعاصر" الصادر سنة 1971م ، في زيادة الطلب وعدم ملائمة المناهج لمتطلبات المجتمع والتوسع المتزايد في نمط التعليم المدرسي، ويرى الحل في إصلاح التعليم من خلال زيادة المعونات المالية والتقنية وإدخال التكنولوجيا لتقليل من عدد المدرسين، والتخفيف من أعباء رواتبهم على الميزانية².

- أنطوان سميونوفيتش ماكارنكو :

هو أحد أعلام التربية في روسيا الذي قدم صورة واضحة على أن التنافس القائم بين المجتمعات مرده إلى قدرة البعض منها على التكفل الأجمع بكل ما له صلة بشؤون التربية والتعليم والتكوين، وبالتالي تسجيل قفزات نوعية أدت إلى وجود الفرق الحاصل بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

1- لحسين لوشن ، القواعد التربوية لنظام التعليم العالي وفعاليتها في تنمية المهارات الاجتماعية للمكونين، أطروحة الدكتوراه غير منشورة ، علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004. ص 54 .

2 - محمد عودة ، نفس المرجع السابق ، ص 130 .

أعطى ماكارنكو مثالا عن الدول المتقدمة بروسيا الذي يشهد وضعاً تعليمياً راقياً، من دلائله تطور نظم التعليم والتكوين ومواكبتها للخطط المتبعة في بناء المجتمع الشيوعي¹.

إن نظرية التربية الاشتراكية ل"سميونوفيتش" تدعو إلى تنمية المواهب والمبادرة وحرية المشاركة مما يجعل الفرد نشيطاً في المجتمع يتطلع إلى مستقبل أفضل، واستناداً إلى هذا فإن الدول المتخلفة المستقلة حديثاً تتميز بأوضاع تعليمية سيئة، من خصائصها انخفاض نسبة المتعلمين وغياب المهارات التكوينية وسيطرة الروح الفردية والاحتكار داخل المنظمات التعليمية لخدمة مصالح الأقلية، وتتميز أيضاً بسوء التنظيم وغياب الانضباط داخل المنظمات التعليمية بكل أنواعها، وصعوبة نقل العلوم المعارف وتحويلها إلى تكنولوجيا، وتخلف نظم التعليم وعدم مسايرتها لما تتبناه هذه الدول من مخططات التنمية.

لأجل هذا، حسب "سميونوفيتش" فإنه يجب على الدول التوجه نحو الاشتراكية كحل لتغيير سياستها التنموية للحاق بما أجزته الدول المتقدمة وعلى رأسها روسيا.

1-3- نظرية التربية (سليستان فريئة):

هو صاحب نظرية التربية هي الحياة والتي من خلالها كشف عن الجوانب الحديثة التي تمتاز بها بعض المجتمعات الأوروبية والاشتراكية وهي:

- جلب الأفراد إلى التعليم وتشجيعهم على الاستفادة منه.
- تنمية التعاون بين المدرسين والمدرسين وبعث روح المشاركة بينهم في التفكير والإنتاج.
- لارتقاء بالفرد وبمهاراته إلى مستوى التجاوب مع عناصر التكنولوجيا في حق التربية والتعليم.
- توثيق الصلة بين العلوم والفنون، والأدوات التقنية التي تصنع لهذا الغرض.

1- ماكارنكو أنطوان سميونوفيتش، التربية الاشتراكية، تر. أديب يوسف شيش، دار الفكر، دمشق، ص 80.

الفصل الثاني تطور الجامعة في العالم و الجزائر بين النظرية و التطبيق

- تجديد نظم التعليم وتحرير الإنسان، وإنزال المادية التاريخية إلى حجرات الدراسة، حتى لا تبقى حكرا على الخطب والنصوص¹، فالتعليم هو الوسيلة المثلى التي تجعل الفرد قادرا على تغيير المجتمع برفع الوعي الشعبي داخله وبالتالي القفز فوق الأزمات التي ولدتها الرأسمالية الاستغلالية، البارزة في الفوارق الطبقيّة والفقر والجهل والتخلف وحتى الحروب .

من هذه الزاوية يستوحي " فرينيه" مظاهر التعليم في المجتمعات التي استقلت حديثا وهي:

- تعليم الأفراد بإمكانيات محدودة.
- نقص الوعي والنضال السياسي والاجتماعي لدى المدرسين والمربين.
- تجديد النظم التعليمية، بشكل لا يسمح للفرد المكون والمجتمع احتلال المكانة والصدارة في النطاق العالمي².

إذن فإن الحل لهذه البلدان والذي بدأت تتخذه بعضها هو اللجوء نحو المعسكر الاشتراكي لتخفيف التخلف، وصد الهيمنة الرأسمالية التي فرضتها في كافة مجالات الحياة وخاصة منها مجال التعليم.

- لويس ألتوسير:

تعتبر تحليلات "ألتوسير" من بين أهم التحليلات الماركسية الحديثة التي سعت إلى فهم العلاقة بين النظام التعليمي وأسلوب الإنتاج والعلاقات الاجتماعية السائدة. كما يرى ألتوسير في تحليله للنظام التعليمي أنه مكون من مكونات البناء الفوقي الذي يتشكل بواسطة البناء التحتي، ومن ثم فإن نظام التعليم يعكس علاقات الإنتاج، بل ويخدم مصالح الطبقة الرأسمالية المسيطرة³، فقد أعطى "ألتوسير" الجانب الإيديولوجي أهمية كبرى أثناء تحليله لكيفية إعادة إنتاج قوة العمل عن طريق التعليم، ففي نظره أن النخبة الحاكمة لا يمكنها ضمان السيطرة والبقاء في مواقع القوة عن طريق القمع بأجهزة الدولة التقليدية كالشرطة والجيش، التي تستخدم السيطرة الفيزيائية والقوة،

1 - لويس لي غران ، "مفكرون في أعلام التربية: سلسلتان فرينيه". تر. أنطوان خوري، مستقبلات. مج 23 ، الأعداد 85-86-87-88 ، مركز مطبوعات اليونيسكو، القاهرة، 1995 .

2- عبد الله عبد الدايم اغانيزي ، الجمود والتجديد في التربية المدرسية ، دار العلم للملايين ، بيروت، ص 252-256.

3- حمدي علي أحمد ، مقدمة في علم اجتماع التربية ، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ، 1995 ، ص 51.

بل إن استمراريتها وبقاء سيطرتها سيكون عن طريق السيطرة الفكرية والضبط الاجتماعي باستخدام وسائل فعالة للحفاظ على الهيمنة الطبقية من خلال السيطرة الإيديولوجية التي تجعل الطبقة التابعة خاضعة لها وذلك عن طريق إيمانها بوضعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

ففكرة "التوسير" مفادها أن "استمرارية الطبقة الحاكمة في مواقع السيطرة يتطلب إعادة إنتاج قوة العمل"¹ وذلك من خلال عمليتين أساسيتين هما:

- إعادة إنتاج المهارات الضرورية من أجل الحصول على قوة عمل فعالة.
- عادة إنتاج إيديولوجية الطبقة الحاكمة.

تضمن هاتين العمليتين قوة العمل اللازمة وإكسابها الكفاءة التكنولوجية من ناحية، ومن ناحية أخرى تضمن العمليتين خضوع قوة العمل لإيديولوجية الطبقة الحاكمة، لا يمكن تحقيق العمليتين السابقتين إلا عن طريق التعليم وهنا تكمن وظيفة النظام التعليمي في إعادة إنتاج قوة العمل التي تتطلبها الطبقة².

إن النظام التعليمي في نظر "التوسير" يعمل على نقل إيديولوجية الطبقة الحاكمة، وغرسها في عقول الطبقة من خلال الوعي الزائف وتستند هذه الطبقة في سيطرتها عليهم من خلال ما توزعه من شهادات وما تمنحه من كفاءات، ويضرب "التوسير" مثالا على ذلك بأن "المدرس يسعى في المدرسة إلى تلقين تلاميذه سبل الخضوع والاعتراف بشرعية وحقوق الطبقة الحاكمة والمسيطرة"³.

إن هذا في نظر "التوسير" ما يتم تعليمه في مختلف مؤسسات التعليم ومنها الجامعة، لتكون بذلك مجموعة من الكوادر تركز مهاراتها من أجل تدعيم واستغلال وسيطرة الطبقة الحاكمة في مختلف المجالات. إن تحليلات "التوسير" حول إعادة إنتاج قوة العمل وإيديولوجية الطبقة الحاكمة، وعلى الرغم من أهميتها لم تدعم بدراسات

1- حمدي عي احمد، نفس المرجع السابق ، ص 51 .

2- حمدي علي احمد ، نفس المرجع السابق ، ص 151 .

3- عبد الله محمد عبد الرحمن ، علم اجتماع التربية الحديثة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، 1998 ، ص 227 .

ميدانية، فهو قد أبرز لنا في تحليله للنظام التعليمي الجوانب الوظيفية له والمتمثلة في إعادة إنتاج قوى العمل وعلاقتها ومن تم ضمان استمرارية سيطرة الطبقة الحاكمة.

- هاربرت جيتير :

إن نظرية "جيتير" لعلاقة التعليم بالمجتمع تشبه إلى حد كبير نظرة "التوسير" حيث انطلق من أن النظام التعليمي هو وسيلة للحفاظ على إعادة إنتاج قوة العمل ، فلا يمكن فهم ديناميكية النظام التعليمي بمعزل عن تحليل أوضاع النظام الطبقي الذي يوجد في إطاره ، حيث يشكل الترابط الثلاثي الذي يضم كل من الأسرة ، التعليم ، العمل ، الإطار الذي قدمت فيه نظرية النظام التعليمي في علاقته بالتقييم الاجتماعي للعمل¹.

قام "جيتير" بفحص نظام التعليم وطريقة عمله ، وذلك عن طريق دراسته وتحليله لشخصية 238 طالبا في السنة النهائية ، مركزا على العلاقة بين نوعية الدرجات العلمية التي يحصلون عليها ونوعية سماتهم الشخصية، وتوصل إلى أن حصول الطالب على درجات متدنية راجع أساسا لما تتمتع بها شخصيته من الإبداع الحر والاستقلالية، فهذه السمات في الطالب تؤدي إلى انخفاض درجته العلمية وتقديراته كنوع من العقاب العلمي الأكاديمي.

أما صفات وسمات الشخصية المثلى التي تتلقى التقديرات العليا فأصحابها أفراد تابعون وخاضعون تماما لنمط السلطة، فالمؤسسة التعليمية في نظر "جيتير" تعمل على تعزيز سمات معينة في شخصية الطلب، كالخضوع والسيطرة وهي سمات تتطلبها الرأسمالية في حفاظها على قوة العمل².

إن وصول "جيتير" إلى هذه النتيجة جعله يرفض فكرة الليبرالية القائلة بأن النظام التعليمي الرأسمالي يعمل على تطوير المواهب والقدرات للتلاميذ ولكن هذا النظام في الواقع يعمل على تعويق عملية تطور الشخصية³.

1- محمد إبراهيم عبد النبي ، التعليم والمجتمع : دراسات نظرية وميدانية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ، 1989 ، ص81.

2- حمدي علي أحمد، نفس المرجع السابق، ص156.

3- عبد الله محمد عبد الرحمن ، نفس المرجع السابق ، ص237.

إن وظيفة التعليم عند "جيتير" لا تعبر عن المتطلبات التكنولوجية المتزايدة للاقتصاد بقدر ما تعبر عن تنافس جماعات المكانة عن الثروة القوة والهيمنة¹.

وفي هذا الإطار فإن عملية نقل المعرفة التكنولوجية ليست مهمة أساسية بالنسبة للمؤسسة التعليمية، وإنما مهمتها الأساسية هي تنشئة وغرس أفكار ومبادئ وأنماط سلوك وقيم، وأساليب معينة تتفق وما تتطلبه الرأسمالية.

- بيار بورديو وكلود باسرون:

تناولت دراسة هذين الباحثين وظيفة الجامعة في إعادة الإنتاج الثقافي للمجتمع كمحاولة لوضع النظام التعليمي بمختلف أجهزته في إطارها الطبيعي لبناء علاقات القوة، لذا اعتبر الباحثان النظام التعليمي بروته بناء فوقى يعكس العلاقات الاجتماعية والاقتصادية القائمة في مجتمع ما، وفي شروط تاريخية محددة في الزمان والمكان². لتصبح بهذا وظيفة الجامعة متمثلة في إعادة إنتاج نفس العلاقات للنظام القائم والمحافظة عليه.

لقد حاول الباحثان من خلال تحليل وظيفة الجامعة البحث عن ميكانيزمات يتم بها إعادة إنتاج ثقافة الفئة المسيطرة وبالتالي إعادة إنتاج علاقات القوة، فحسب الباحثان فإن الطبقة المسيطرة لها ثقافة خاصة بها تحاول نقلها وتوريثها للأجيال، وإعادة إنتاجها لتضمن استمرارية سيطرتها، وتضمن الحفاظ على النظام القائم، وبالتالي فهي أوكلت هذه المهمة إلى المؤسسات التعليمية ومنها الجامعة، لتصبح الجامعة على هذا الأساس " وسيلة لتنفيذ خطط سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية هي بالأساس تعبير عن مصالح وأغراض وإيديولوجية الطبقة السائدة. إن وظيفة الجامعة حسب الباحثان التي تتمثل في نقل المعرفة هي نشاط علمي، مبني في الحقيقة لتحقيق أهداف ضمنية تتمثل في مساندة النخبة الحاكمة. إن طبيعة ثقافة الطبقة الحاكمة ذات طابع تحكيمي يهدف إلى

1- حمدي علي أحمد ، نفس المرجع السابق، ص160.

2- مصطفى محسن، "الجامعة المغربية و اشكالية التنمية : تأملات سوسيولوجية في بعض عوامل الازمة و تحولات المسار"، مجلة فكر و نقد ، السنة 7، عدد 65، يناير 2005 ص50.

الفصل الثاني تطور الجامعة في العالم و الجزائر بين النظرية و التطبيق

الحفاظ على أبعاد أنساق الضبط والسيطرة لهذه الطبقة على باقي الطبقات الاجتماعية، وهذا ما أطلق عليه "بورديو" مصطلح الرأسمال الثقافي¹.

تمارس الطبقات المسيطرة حسب الباحثان قهرا ثقافيا يتمثل في تقديمها لثقافتها الخاصة على أنها الثقافة العامة لكل طبقات المجتمع، وعلى أساسها يتحدد محتوى التعليم الذي ينتقل إلى جميع الفئات الاجتماعية الأخرى من خلال المؤسسات التعليمية ويفرض عليهم².

يتوقف نجاح الطالب على رصيده من رأس المال الثقافي هذا الرصيد يفسر عمليات الانتقاء والفرز في النظام التعليمي الذي يعمل على فرز الطلاب وتصنيفهم وفقا لأصولهم الثقافية، وتحديد مجالات ومستويات دراسية ملائمة لكل مجموعة ثقافية منهم³.

إن نمط التدريس وأساليب التقويم تعتبر أحسن ميكانيزم يستخدمه النظام التعليمي لتسهيل الفصل بين أبناء الطبقات المختلفة، فهو يعمل على إعادة إنتاج النظام القائم. يظهر لنا تحليل "بورديو" لدور النظام التعليمي الفاعل في إعادة إنتاج النظام الطبقي للمجتمع مدى تأثيره بأعمال "التوسير"، التي أكدت على دور النخبة الحاكمة في فرض القبول والانصياع بفضل النظام التعليمي بمختلف مؤسساته ومنها الجامعة. حدد كل من "بورديو" و "باسنور" من خلال تحليلاتهما الدور الرئيس للنظام التعليمي في المجتمع بما فيها الجامعة، بإعادة الإنتاج الاجتماعي أي المساواة الاجتماعية يعاد إنتاجها بواسطة النظام التعليمي وبذلك تعطى الصبغة الشرعية للنظام القائم.

1- عبد الله محمد عبد الرحمن، نفس المرجع سابق، ص230.

2- حمدي علي أحمد، نفس المرجع السابق، ص166.

3- محمد إبراهيم عبد النبي، نفس المرجع السابق، ص82.

1-4- النظرية البنائية:

يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن كل شيء مهما كانت طبيعته، لا بد أن يحكمه بناء، إما مستقر ديناميكي، وإما مضطرب جامد وخاصة إذا تعلق الأمر بالظواهر الاجتماعية في نطاق التعليم. فإخراج بناء اجتماعي قوي ومتكامل، يعكس فعلا درجة تخلف أو تقدم أي دولة مهما كانت، سيما من الناحية التعليمية. من بين المفكرين المتزعمين للاتجاه البنائي نجد:

- تشارلز رايت ميلز :

برزت أفكار "ميلز" من خلال مؤلفه المعنون بالخيال السوسولوجي الذي أشار فيه إلى الأهمية القصوى التي تأخذها فكرة البناء في نطاق التحليل السوسولوجي، وقد ركز على رؤية عامة في بناء النظم ومنها نظم التعليم، دون أن يتجاهل ثلاث مستويات مفاهيمية هي: المجتمع، الفرد والتاريخ، فلكي يستمر المجتمع - حسب ميلز - في المحافظة على استمرارية بنائه يجب أن تقوم الدولة بصفقتها الهيئة العليا، بترتيب الإجراءات الضرورية، ومنح النظم التعليمية منها الجامعة الانسجام والدينامكية، وجعل الأفراد أكثر تكيفا مع الواقع الداخلي لهذه النظم لأن الحياة التعليمية ليست بمنأى عن كل المؤثرات الاجتماعية المتعددة¹، وحسب ما استوحاه خياله السوسولوجي، فإنه كلما بدت ملامح قوة النظام التعليمي، إنما يعكس ذلك قوة الدولة وهيئاتها. فالدولة كلما عملت على تقوية نظم التعليم كلما أتاحت المجال للأفراد المكونين، المشاركة الفعلية في تعزيز مهاراتهم الاجتماعية، المسخرة بشكل مباشر لخدمة المجتمع، يقول "ميلز": " إن بناء النظام التعليمي لما يكون واضحا للأفراد في أهدافه وسماته، سيزيد من وعيهم في العملية التربوية والتعليمية وينمي قدراتهم الفكرية، مما يعمق مهاراتهم وموقعهم داخل المدرسة والمجتمع الذي يعيشون فيه "².

1- عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1981، الكويت، ص 223 - 224 .

2- السيد الحسيني، نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985، ص 196 - 197.

نتاجا لهذا التفاعل و التوافق، ظهر نوعيين من المجتمعات طبقا لتصوير "ميلز"، الأول يمثل مجتمعات تحكمت في بناء نظمها التعليمية، وهيئت الظروف المناسبة لاستقرارها وديناميكيته وأحرزت التقدم، والنوع الثاني يمثل مجتمعات لم تتحكم بعد في بناء نظمها التعليمية ولا زالت تعاني من بعض الظروف المؤثرة سلبا يتبعها اضطراب وجمود في هذه النواحي فأحرزت التخلف .

- إسحاق ليون كاندل:

هو عالم روماني اعتمد في نظريته الخاصة ببناء نظم التعليم على طرحين متكاملين، أكد في الأول على ضرورة لجوء الدول مهما كانت إلى إقامة النظام التعليمي، وفقا للظروف التاريخية والسياسية، والثقافية والاجتماعية الخيطة والسائدة فيها، وهنا يصبح إلزاما على هذه الدول أن تقوم بواجبها اتجاه النظام والأفراد المكونين فيه، وذلك بإعطائهم بعض الصلاحيات، لتكريس مهاراتهم لصالح المجتمع الذي ينتسبون إليه، يقول كاندل: " إن على المجتمعات أن تلعب دورها في جلب خيرة المكونين إلى التعليم، وأن تضمن استمرارهم فيه حتى نهاية حياتهم المهنية الطويلة، كونهم يقومون بالمهام والوظائف المحورية والمدارية"¹.

أما الطرح الثاني، ففيه دعى الدول التي أحرزت تطورا كبيرا في نظمها التعليمية أن تقدم يد العون والمساعدة للدول الأخرى، التي تشهد تحديات في مجال التعليم، ويكمن الحل أيضا في لجوء هذه الدول الأخيرة إلى المنظمات والهيئات العالمية وخاصة منظمة اليونسكو، للاستفادة من خدماتها في مجال التربية والتعليم، يقول "كاندل": "إن في

وضع هذه المنظمة، أن تقدم إسهاما كبيرا الشأن من خلال مؤتمراتها، أو عن طريق جمع ونشر معلومات محددة حول تطور نظم التعليم، كما تستطيع أن تشجع التعاون بين الأمم في مجالات التربية والتعليم، عن طريق تبادل

1- محمد منير مرسى، الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1993، ص ص 336-338.

الأشخاص والأشياء ذات الاهتمام العلمي أو الفني وسائر المواد الإعلامية، ويمكنها بوجه العموم أن تلعب دور مركز تبادل للمعلومات و الخبرات "1.

1-5- النظرية الاستثمارية:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن قوة المجتمع تكمن في مقدار ونوع العطاء الذي يقدمه الفرد، وأن القيمة الاجتماعية لهذا الأخير تبرز في حجم قدرة التعليم والتكوين على استثمار مواهبه وقدراته ومهاراته، على نحو شخصي وعلى صعيد المجتمع الذي يوجد فيه. يؤمن أصحاب هذا الاتجاه بوجود صلة وثيقة بين الاقتصاد والتعليم لأن الطرف الأول يبني على أساس رأس المال المادي، أما الطرف الثاني فيبني على أساس رأس المال البشري، ومع بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحتى الربع الأول من القرن العشرين سلط أصحاب هذا الاتجاه من الاقتصاديين المحدثين الضوء على العنصر البشري، باعتباره القوة الحقيقية والفاعلة التي يتوفر عليها المجتمع، وأن رأس المال الثابت هو الفرد، أو الطاقة البشرية الخلاقة التي تحفظ استمرار المجتمع وبقائه، على عكس العنصر المادي القابل تارة للوفرة وأخرى للنقص والاندثار، وإن كسب وتنمية الأول لا يتم إلا بوضع إستراتيجية تستهدف تفعيله خصوصا في ميدان التعليم والتكوين ومنه التعليم والتكوين الجامعي.

لاحظ أصحاب الاتجاه الاستثماري أنه لا وجود لمخرج لجعل الإنسان هو المحرك والقوة الفاعلة والثابتة في رأسمال المجتمع، إلا بالرجوع إلى التعليم لأنه يمثل الأرضية الطبيعية للقاعدة الاقتصادية، ذات العناصر الاستهلاكية والاستثمارية والتي تتحكم فيها في كل الأحوال الطاقة البشرية .

و من بين منظري هذا الاتجاه نجد:

1- أروين بولاك، إسحاق ليون كاندل، "مفكرون في اعلام التربية: اسحاق ليون كاندل"، تر. انطوان خوري، مستقبلات، مج 23، ع81، مركز مطبوعات اليونيسكو، القاهرة، 1992، ص 23.

- ألفريد مارشال :

هو مفكر انجليزي واقتصادي أكاديمي ذو نزعة حديثة في مجال الدراسات الاقتصادية للتعليم. يرى " مارشال " أنه يوجد انقلاب في توجه المجتمعات نحو التعليم كخدمة استهلاكية يضمنها المجتمع للغالبية من أفرادها، على اعتبار أن مثل هذا العنصر سيؤدي إلى تكوين اقتصاد اجتماعي رأس ماله متمركز حول استثمار القوى البشرية، ويؤكد هذا من خلال افتراضه لمجموعة من الشروط كمحددات نظرية لمعالجاته العلمية لاقتصاديات التعليم ومن بينها:

- من واجبات الدولة، تقديم التعليم كخدمة استهلاكية، تستفيد منها كافة فئات المجتمع.
- الدولة على رأس هيئاتها، ملزمة بتخصيص النفقات على التعليم، كمطلب استهلاكي ينشده الأفراد في حياتهم اليومية.
- إذا كان التعليم يرفع من الإمكانيات المعرفية ويرقي قدرات الأفراد، فإنه يصبح عاملا مباشرا في النمو الاقتصادي.
- للتعليم وظيفة اجتماعية، تظهر في قيمة المهارات المكتسبة عند الأفراد، وهي من أكثر أنواع رأس المال أهمية، لأنها كامنة في الإنسان.
- إذا أتقن المجتمع، استعمال التربية والتعليم كخدمة استهلاكية وسخر إمكانياته لاستثمار المواهب الخلاقة لدى الأفراد، فإنه حتما ستكون مردودية في العلوم وفي الإنتاج، ومنه يحصل رفاه اقتصادي وتطور اجتماعي¹.

من خلال هذه التصورات يصل "مارشل" إلى حقيقة مفادها أن التعليم عملية حتمية في مسار التاريخ الاقتصادي في المجتمعات القديمة وخاصة الحديثة منها. فالدول الصناعية وهي الدول المتقدمة عرفت كيف تتحكم في التعليم النظري والتقني ، من حيث تغطية نفقاته بالقدر الكافي وبالتالي الاستثمار الأمثل في رأس المال البشري

1- جمال أسد مزعل، الاعتبارات الاقتصادية في التعليم، مطابع جامعة الموصل، الموصل، 1985، ص82.

الفصل الثاني تطور الجامعة في العالم و الجزائر بين النظرية و التطبيق

الذي أصبح اليوم يدر عليها عائدات متنوعة، مكنتها من إحراز التقدم في المجالات الاقتصادية والتربوية والتعليمية الاجتماعية، على عكس ما يسود حاليا في العديد من البلدان، التي تعاني مشاكل عويصة في هذا الميدان، مما أدى إلى أن تسجل عجز في التوفيق، بين ما يتطلبه اقتصادها من كفاءات ومهارات بشرية، لا يمكن أن تتوفر إلا بالعناية بنظم التعليم والإنفاق عليها، لسد فجوات التخلف في مشاريعها التنموية.

- ثيودور شولتز :

ظهرت أفكاره جلية في كتابه " القيمة الاقتصادية للتربية " الذي أكد فيه على الصلة الوثيقة بين الاقتصاد التربية والتعليم إذ انطلق من مقولة مفادها أنه لا يوجد من العوامل الأكثر مرونة للإنسان سوى عامل التعليم، هذا الأخير هو المسلك الصحيح لتكوين وتنمية المهارات الاجتماعية، على نطاق فردي وآخر مجتمعي بصورة متواصلة ومتكاملة. وقد استند في تحليلاته إلى مجموعة من المفاهيم مثل: القيمة الاقتصادية للتربية والتعليم، رأس المال الثابت والموارد البشرية والنفقات التعليمية، والاستثمار في التعليم والمردود التعليمي والمهارات في الانجاز والعائد الاقتصادي للتعليم.

وأحدث بين كل هذه المفاهيم تداخلا حيث نجده يقول: " إن عدم النظر بصراحة إلى الموارد البشرية على أنها نوع من رأس المال، و على أنها وسائل نوجدها للإنتاج، وتنتج عن الاستثمار، قد أدى إلى التمسك بالنظرة القديمة إلى العمل على أنه القدرة على أداء العمل اليدوي الذي يحتاج إلى قليل من المعرفة والمهارة ، وهذه القدرة - حسب هذه النظرة - تتحقق لدى جميع العمال بقدر متساو ، ولكن هذه النظرة إلى العمل كانت خاطئة فيما مضى ومازالت كذلك، فإحصاء الأفراد الذين يستطيعون العمل ويريدونه وباعتبار هذا العدد مقياسا لكمية عامل اقتصادي معين، لا يعني أكثر ما يعنيه إحصاء مختلف الآلات لتحديد أهميتها الاقتصادية، بوصفها رصيذا من رأس المال أو فيضا من الخدمات الإنتاجية"¹.

1- السيد إبراهيم الجيار ، دراسات في التجديد التربوي، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987، ص 66-67.

لعل من الحقائق التي أفادنا بها هذا المفكر أثناء خوضه في الموضوع الدائر حول الحلقات الاقتصادية للنظم التعليمية، وهي الطريقة التي تسلكها الدول مهما كان نوعها في توفير الإعدادات المالية المنفقة على التعليم، والمادية المستخدمة والمسخرة لسير العمليات التعليمية والبشرية، وبهذه الطريقة وبفضل التخطيط، يمكن توقع حصول عادات اقتصادية إضافية هامة، ناتجة عن التعليم، لذا يجب الاستثمار فيه بشكل موسع و إيجابي، لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ولمدة أطول. وبهذه المعادلة يمكن الحكم على مستوى تطور المجتمع، في رأس مال البشري والمادي نوعا وكما. عندما نبحت عن الامتدادات الفكرية للاتجاه الاستثماري خارج دوائر الأبحاث السوسولوجية والاقتصادية والتربوية الأوروبية وأمريكية؛ نجد في العالم العربي من ركن إلى هذا الاتجاه وتطلع إلى تكريس هذه النزعة الحديثة في البحث العلمي الاجتماعي، الاقتصادي والتربوي ومن بينهم نجد:

المفكر المصري محمود عباس عابدين مؤلف " علم اقتصاديات التعليم الحديث "، و الذي يطرح فيه أفكار معززة للاتجاه الاستثماري، حيث استنبط من تحليلاته لمختلف الجوانب التي تمس التعليم في اقتصادياته، بعض الملاحظات منها:

- الدولة إذا أرادت أن تقود تنمية شاملة، فسيبيلها الوحيد إلى ذلك، هو التربية والتعليم.
- الدولة في بنائها للتعليم والاقتصاد، لا بد أن تولي عناية خاصة للمورد البشري قبل جميع الموارد الأخرى.
- تمويل التعليم، يستدعي تدخل جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع من هيئات وأجهزة، ومؤسسات وجمعيات.
- تحسين التعليم، يتحقق برفع المهارات المختلفة للمكونين، بصفتهم المستهلكين والمستثمرين المباشرين في العملية التعليمية.
- تقدم المجتمع في اقتصاده، يتم عن طريق تطوير التعليم في كل مراحله وكذلك استغلال رأس المال البشري بالشكل الذي يتفق مع القوانين العلمية الحديثة¹.

1- محمود عباس عابدين ، علم اقتصاديات التعليم الحديث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، 2000 ، ص ص 45-50

باستعراضه لهذه المفاهيم نجد "محمود عباس عابدين" يتقارب مع مؤيدي النزعة الحديثة، القائمة حول استثمار العنصر البشري في مجال التعليم، بحكم أن الاقتصاد يتصل في قواميه الكمي و النوعي، برأس المال البشري، وتأكيدا على الأهمية التي يكتسيها موضوع اقتصاديات التعليم يرى عابدين أن تفوق الدول وتقدمها إنما يكون بنوعية ما يمتلك معلمها وأساتذتها من جهة، ومتعلميها وطلبتها من جهة أخرى، من مؤهلات وبارعات ومهارات، يكونون بفضلها، قادرين على إيجاد توازن بين الجوانب الاستهلاكية والاستثمارية، وعلى العكس نجد في الدول المتقدمة حضور نقيض الأسباب الأولى التي تكون معوقات تقف دون الوصول إلى الأهداف المسطرة.

1-6- النظرية الوظيفية:

يعتبر الاتجاه الوظيفي اتجاهها محافظا يسعى لحفظ التوازن داخل المجتمع ونفي التنافس والصراع. إن الإسهامات السوسيولوجية لهذا الاتجاه برزت خاصة من خلال مصطلحي "التعليم" و "التعليم العالي"، هذا الأخير الذي قصدت به الجامعة وهي كمؤسسة لم تحظى عند الوظيفيين بالدراسة الصريحة كمنظمة، مقارنة بباقي المؤسسات الاجتماعية كالمصانع مثلا. وهذا ما يعني أن هناك نقص في الكتابات والتحليلات حول هذه المؤسسة. تطرق رواد هذا الاتجاه إلى الجامعة بالتحليل من خلال إبراز دورها ووظيفتها في المجتمع وأهميتها، ويمكن الإشارة هنا إلى أن التحليل السوسيولوجي للجامعة لم يتعد عن الأطر الفكرية العامة للنظرية السوسيولوجية الوظيفية.

يربط كل من " دوركايم و " سبنسر " المشكلات الواقعية التي تواجهها الجامعة بنوعية النظام التعليمي العام في المجتمع وتعرضت أفكارهما حول الجامعة للكثير من النقد خاصة بسبب رؤيتهما ذات الطابع التحليلي المحافظ، وذلك باعتبار الجامعة نسق لحفظ التوازن وميكانيزم للتكامل.

- إميل دور كايم :

يرى "دور كايم" أن: "المجتمع يستطيع البقاء فقط، إذا وجد بين أعضائه درجة من التجانس"¹، فوظيفة المجتمع في نظره هي غرس القيم والمعايير التي تحتاجها الحياة الجماعية، وعدم تمثل الفرد لهذه القيم يجعل من وجود تضامن وتجانس اجتماعي في المجتمع أمرا لا يمكن حدوثه. لذا فإن غرس مثل هذه الأفكار والقيم والعادات يتم عن طريق النظام التعليمي بمختلف مؤسساته خاصة منها الجامعة. تعمل هذه المؤسسات - حسب دوركايم - من خلال مكوناتها الداخلية على "نقل القيم العامة بين الأفراد التي من شأنها خلق التجانس"².

فعبير هذه المؤسسات يعرف الفرد ذاته الاجتماعية، ويقوم بتنظيمها ليتجنب بذلك أي صراع مع حاجاته الشخصية، ومن ثم يتجنب الصراع مع المجتمع. ولم يكتف "دوركايم" في تحديده لوظيفة النظام التعليمي في هذا المجال فقط، بل حدد وظيفة أخرى له لا تقل أهمية عن الأولى، وتتمثل في إكساب الفرد المهارات المتخصصة والنوعية والضرورية للمهمة والوظيفة التي سيقوم بها مستقبلا.

إن التجانس والتضامن في نظر دوركايم يعتمد في الأساس على تباين المهارات المتخصصة أي ما اصطلح عليه بالتقسيم الاجتماعي للعمل، الأمر الذي من شأنه جعل تعاون وتضامن اجتماعي بين أفراد المجتمع. إن المؤسسة المخولة لشغل هذه الوظيفة هي الجامعة باعتبار أنها المؤسسة التي تستطيع إعطاء الأفراد مهارات عالية التخصص ومنحهم التكوين الضروري ليصبحوا فاعلين في المجتمع ومساهمين في إيجاد تجانس فيه.

1- أحمد حمدي علي ، مقدمة في علم اجتماع التربية ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، 1995 ، ص 127.

2- نفس المرجع السابق، ص 129.

1-7- نظرية التطور الاجتماعي:

- هيرت سبنسر :

له رؤية سوسولوجية لتنظيمات ومؤسسات المجتمع الصناعي وخاصة فيما يتعلق بنشأة النظرية الخاصة بظهور التنظيمات الحديثة التي يتصف بها المجتمع الرأسمالي، والهدف من ذلك معرفة العمليات الداخلية في هذه المؤسسات وكيفية تطويرها وتحديثها بالاستناد للمنهجية التحليلية المقارنة¹.

1-8- نظرية التوازن:

- تالكوت بارسونز :

واضع نظرية الفعل الاجتماعي، والتي برر من خلالها الدور الوظيفي الذي يلعبه التعليم، كنسق فرعي داخل النسق الاجتماعي العام، حيث انطلق "بارسونز" من التصور الذي يؤول إلى تعيين العناصر الضرورية في إقامة النسق، وهي (الفاعل، الفعل، الموقف)، واعتبر أن أكثر العوامل تأثيرا في الفاعل في اتخاذ الموقف، هي القواعد والقيم الأفكار المرتبطة بالثقافة التعليمية، التي تنشط وتؤدي وظائفها في المجتمع، أما الفعل في رأيه فينطبق على الفرد والجماعة والمؤسسة والمجتمع، وغالبا ما يكون محكوما بضوابط تملأ من داخل النسق مهما كان ثقافيا أو تعليميا، على كافة الفاعلين الاجتماعيين².

جاءت تحليلات "بارسونز" للنظام التعليمي في إطار تحليله لمشكلات النظام التعليمي في المجتمع الأمريكي خاصة، والمجتمع الأوروبي عامة، وواصل تحليله إلى تحليل النظام الجامعي، حيث اعتبر الجامعة "التنظيم الأم الذي

1- محمد عبد الرحمن عبد الله، علم اجتماع التربية الحديثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص130.

2- حسين لوطن، نفس المرجع السابق، ص97.

يمد جميع التنظيمات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية بالفئات المهنية على مختلف تخصصاتهم بالكوادر والمهارات البشرية اللازمة لقوى العمل والإنتاج¹.

يتم تكوين الكوادر داخل الجامعة عن طريق غرس قيمة العمل وتنمية دوافعهم له والإجادة في الأداء ومن تم تكون قدرة الطالب على الإنجاز معيارا أساسيا لانتقاء الأفراد الأكثر قدرة على الأداء والعمل.

يذهب "بارسنز" إلى أبعد من هذا التصور، بإبرازه للدور الذي يؤديه النسق التعليمي في ترقية الأشخاص وجدانيا وحسيا وسلوكيا، كما يطور من مهاراتهم الإبداعية والفنية، ويجعلهم قادرين على القيام بأدوارهم المتوقعة منهم، من طرف الآخرين، أثناء تواجدهم بمؤسسات التعليم وخارجها بمجتمعهم ككل، يقول في هذا الصدد: "إن النظام التعليمي وحده هو الذي يقوم بهذه العملية، إلى جانب الإعداد الأكاديمي والمهني للفرد"².

إن النتيجة التي توصل إليها "بارسونز" تبرز في أن هياكل النظام الاجتماعي وخاصة منها نظام التعليم؛ تسهل على الأفراد التمسك بالقواعد والضوابط الاجتماعية كما تمنحهم الحيوية والمبادرة في التكليف والتغيير، مع التحكم في الظروف المستجدة باستمرار. كما تطرق "بارسونز" أيضا إلى الجماعات المهنية التي تعمل في الجامعات من خلال التركيز على أهمية التدريب المهني والفني لهذه الفئة الأكاديمية باعتبار هذا التدريب جوهر المعرفة الطبيعية والمهنية، وهو ما أسماه تطوير الكفاءة المعرفية³.

كما أعطى "بارسونز" أهمية كبرى لدراسة التخصص الأكاديمي للجامعيين خلال تأكيده على أهمية العلاقة المتبادلة بين العملية التعليمية وأنشطة البحث العلمي. وقد أكد من خلال تصوراتهِ عن سوسيولوجية الجامعات على الدور الوظيفي والبنائي لهذه المؤسسة جميع مؤسسات التعليم العالي في إطار نظريته المتميزة عن الفعل الاجتماعي. ويمكن أن نشير أيضا إلى أهمية أعمال "هربرت بارسونز" الذي كانت له نظرة سوسيولوجية خاصة للتنظيمات ومؤسسات المجتمع الصناعي وعملية نشأة النظرية لظهور التنظيمات الحديثة التي يتصف بها المجتمع

1- محمد عبد الرحمن عبد الله، نفس المرجع سابق، ص 181.

2- سميرة احمد السيد، علم اجتماع التربية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993، ص 31.

3- محمد عبد الرحمن عبد الله، نفس المرجع سابق، ص 121.

الرأسمالي وهدفه من هذا هو معرفة العمليات الداخلية في هذه المؤسسات وكيفية تطويرها وتحديثها منهجيا واستند في تحليله هذا إلى المنهجية التحليلية المقارنة¹.

1-9- النظرية التبادلية :

يرى هذا الاتجاه، في نطاق التعليم إلى تأكيد فكرة أن التفاعل عامل أساسي للتبادل، والتبادل عامل مقوي للتفاعل، ويمكن تفسير هذا في المعادلة التالية: (التفاعل التربوية والتعليم التبادل)، فالمجتمعات الحديثة تظل معنية بترتيب الشروط، ووضع الأهداف وتوفير الأشياء، حفاظا منها على المسار الطبيعي لنظم التعليم، ولكل ما من شأنه أن ينتج وينمي ويطور القوى البشرية المتفاعلة، والمديرة للعديد من التبادلات فيما بينها في الأوساط التعليمية، بشرط أن تعزز موقع الممارسة التعليمية التي ترجع في الأساس للبواعث الاجتماعية. إن إحراز التقدم والتفوق والنجاح، يوجب على الدولة التدخل بكل هيئاتها المتخصصة، لتراقب ما يجري داخل المؤسسات التعليمية، مما يمكن المجتمع من خلال باقي الأجهزة من تقدير القيمة الفكرية والتكنولوجية والإنسانية التي سيجنيها من انتظام العمل التفاعلي والتبادلي لنظم التعليم بشتى أنواعها.

تأكيدا على التداخل الضمني بين مجموعة العمليات التفاعلية التعليمية والتربوية والتبادلية التنموية، اهتدى أصحاب هذا الاتجاه إلى تناول مفردات تقوم عليها في الأساس شبكة التفاعل التبادلي في مجال التعليم ومن بين هؤلاء:

" تشارلز هورتون كولي" من الرواد الأوائل لهذا الاتجاه، تناول الجوانب التي تمس حياة الفرد ككيان مستقل، ولكنه متفاعل ذاتيا واجتماعيا مع الآخرين. في نظر "هورتون كولي" فإن الاجتماع البشري مهما كان صغيرا أو كبيرا في حجمه، يقوم دائما على أسس يضعها الأفراد لأنفسهم، وهي بمثابة نتاج طبيعي، لتفاعلاتهم اليومية التي تتم إما تلقائيا وإما تكون داخل مؤسسات وتنظيمات، وترتكز على ترتيبات اجتماعية بالدرجة الأولى، وأشار من خلال

1- محمد عبد الرحمن عبد الله ، نفس المرجع السابق ، ص 13 .

توجهه النظري التفاعلي التبادلي لما يجب أن يكون عليه الفرد المتفاعل اتجاه نفسه، واتجاه الآخرين الذي يشاركونه في هذه العملية، ذات الفعلية من الناحية الاجتماعية، وخاصة إذا كان هذا الفرد ينتمي لجماعة تمارس نشاطات بصفة مستمرة ومنتظمة، كأن تكون الجماعة التي تتولى أو تخضع للعملية التعليمية.

شرح "هارتون كولي" العملية التفاعلية التي تحكمها شروط وتستلزم على حد افتراضاته، أن ترسم وفق مبادئ معينة، تتماشى مع روح الفرد الاجتماعي المتفاعل من خلال اشتراكه مع بقية الأفراد للوصول إلى ما يهدف إليه كل طرف وهي:

- المجتمع التعليمي صغيرا كان أو كبيرا، هو نتاج للتفاعلات الحاصلة بين الأفراد.
- التفاعل في حدوده شروط تربوية تعليمية، يكون وقتها أكثر تنظيما.
- كلما كانت القيم التي تعين التفاعل واضحة، كلما ساعدت الأفراد على فهم مواقفهم، وتحقيق واقعهم التبادلي. إن التبادل الذي يرتبط بالعملية التعليمية، غالبا ما يتم على نحو تبادلي مرض بين كل أطراف الجماعة.

- التفاعل التعليمي، يستدعي من كل فرد داخل الجماعة أن يكون شفافا وعادلا مع نفسه وغيره.
- التفاعل في مجال التربية والتعليم، غالبا ما يقود إلى تعزيز موقع الأستاذ وتقوية دوره في المجتمع.
- المهارات التي يجنيها أفراد الجماعة التعليمية من التفاعل التبادلي، لا بد أن تترك آثارا فكرية ومادية مقبولة اجتماعيا¹.

الأهم من كل هذا حسب رأيه، أن تصل العناصر الفاعلة في المؤسسة التعليمية إلى تكوين المرافق المشروطة بالتفاعل المبني على الأسس التربوية التعليمية، وصولا إلى التكامل فيما بينها وذلك تعبيرا عن المستوى الشفاف والمتطور الذي آلت إليه تفاعلاتهم الحاصلة في الوسط التعليمي، ثم المجتمع على نطاق واسع.

1- لطفى طلعت إبراهيم ، كمال عبد الحميد الزيات ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص

- جورج .س. هومانز :

تستند نظريته إلى مجموعة من الافتراضات التي وصف بها الطرق التي تعتمدها مختلف الجماعات في إرساء قواعد الأنظمة التي تبدي فيها ضمناً نشاطات تقود إلى الديناميكية - التي من بينها الأنظمة التعليمية- كما تتبعها أنواع من التفاعلات المتبادلة.

حاول " هومانز" التعبير عن مدى الصلة القائمة بين عمليتي التفاعل والتبادل والتي تفرضها متطلبات البيئة الاجتماعية التي يوجد فيها الأفراد¹، و حاول هومانز " أن يستنبط لنظريته مداخل تليق بأن تجعل من علم الاجتماع العلم الذي يهتم بدراسة سلوك الأفراد والجماعات، والمؤسس على تفاعلات تبادلية متكررة، سواء أكان ذلك في المجال التعليمي وهو الحقل الأكثر استيعاباً للمناشط التعليمية، والتي تعود إلى ما يديه عناصرها من تفاعل مباشر مع كافة الأطراف الفاعلة اجتماعياً. مادامت كل وحدة اجتماعية ترغب دوماً في توسيع نظمها، وزيادة حجم أنشطتها وتطوير فاعليتها على نحو صحيح، فإن هذا الواقع يكاد يتقلص نسبياً في دعائمه بالبلدان المتخلفة، تلك المجتمعات التي لا تزال تكبح فيها القنوات التفاعلية وتبدد معها الإمكانات التبادلية، لذا يجب ضبط الصفات الإيجابية للعملية التفاعلية المتبادلة، لأنها بلا شك تؤدي إلى تحصين موقع الفرد والجماعة والنظم ومن بينها النظم التعليمية في المجتمع².

و لقد قام "معن خليل عمر" بمحاولات جادة قدمها في كتابه " نظريات معاصرة في علم الاجتماع "، أوضح فيها بعض الإرشادات الخاصة بالكشف عن مختلف الطرق التي تحدث من خلالها عمليتي التفاعل والتبادل، خاصة داخل الجماعات التي تمارس الواجب التعليمي.

1- علي أبو طاحون عدلي ، في النظريات الاجتماعية المعاصرة، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية، ص420-421.

2- حسين لوشن ، نفس المرجع السابق ، ص113.

من خلال تحليلاته في الإطار التفاعلي التبادلي، توصل إلى أن حجم الإمكانيات التعليمية التي يمتلكها كل مجتمع هي التي تحدد مستواه في الرقي، و أن المهارات الاجتماعية في الغذاء الروحي و المادي للعملية التفاعلية التبادلية في هيكل أي نظام تعليمي أو مؤسسة تعليمية أو المجتمع المتعلم.

يرى "معن خليل عمر" أيضا أن الأفراد بصفتهم عناصر فاعلين ضمن النظام التعليمي فإنهم يسعون إلى تقوية ركائزه وتوسيع نشاطاته ومحاولة ضمان البلوغ للأهداف المسطرة، وهذه كلها عوامل مساعدة على تحضير كل طرف في التفاعل ليسلك و يستثمر خبراته لصالح جماعة النظام التعليمي الذي ينتمي إليها. إن الاتجاهات التي عاجلت التعليم بصفة عامة والتعليم الجماعي بصفة خاصة كثيرة ولا تقتصر على الاتجاهات التي ذكرت ضمن هذا الفصل بل نشير أنه هناك اتجاهات أخرى كالاتجاه الإصلاحية الذي يتركز على أن إصلاح الأفراد لا يتم إلا عن طريق سياسة تعليمية مبنية على خيارات إستراتيجية، ومبادئ وأهداف مخططة وفاعلة مما يؤدي إلى تطوير النظم التعليمية ومن تم تقدم المجتمع.¹

كما يمكن الإشارة إلى الاتجاه التطوري الذي يرى أصحابه أن زيادة الأفراد لا يمكن بلوغها إلا من خلال التحضر في مجال التعليم ويمكن إحداث هذا وفق آليات معاصرة، وفاعلة طوريا مما يقود إلى تطوير النظم التعليمية - ومنها الجامعة- وبذلك يتقدم المجتمع بحكم أن التحضر المتواصل يحسن العلاقة بين التعليم والتطور في حقل التعليم الجامعي.

ومما لا شك فيه أن هذه النظريات والأطر الفكرية صنعت نماذج فكرية للتعليم العالي ساهمت في بلورة وضبط السياسات التعليمية في الدول المتقدمة، وإن الفارق واضح ما بين ما استفادت منه الدول المتقدمة في إنشاء جامعاتها وإعطائها البعد الهام الذي تستحقه وبين ما قلده الدول النامية دون فهم للأطر الفكرية.

1- حسين لوشن ، نفس المرجع السابق ، ص114.

2-التطور التاريخي للجامعات :

1-2- بواذر ظهور الجامعات و تطورها :

هناك اختلاف حول أول جامعة عرفتها البشرية في العالم لكن المتفق عليه أن أولى جامعات العالم بالمفهوم الحديث هي جامعة القرويين بمدينة فاس بالمغرب في القرن التاسع (أسستها فاطمة الفهرية)، ثم تلتها جامعة الأزهر التي أسسها الفاطميون في القاهرة بمصر و التي نالت شهرة أوسع¹.

و بالعراق و زهاء خمس آلاف عام أقام البابليون أول جامعة عرفها التاريخ جامعة بيت مومي ولقد أقاموها في موقع تل حرمل الذي لا يبعد إلا كيلو مترات قليلة عن بغداد. ولقد عملت تلك الجامعة ردهاً من الزمن وتخرج منها مشهورو العلماء من المصريين واليونانيين وغيرهم. وفي تلك الجامعة وضع العراقيون القدماء أسس الجبر الحديث، واكتشفوا أهم نظريات الهندسة المستوية وسموا في سائر علوم المعروفة آنذاك فبلغوا منها شأناً لم يبلغه أحد من قبلهم².

وهناك من يرى أن أقدم محاولة في التاريخ الإنساني لجمع من الأساتذة والطلاب في مكان واحد لتلقي العلوم والمعرفة كانت في مصر (الاجتماع حول كبار رجال الدين في المعابد) في الأديرة الكبيرة ، ومن أشهر الجامعات في مصر القديمة جامعة "أون" بعين شمس التي كانت تدرس فيها الرياضيات والفلك والطبيعة ثم تسلمت الإسكندرية الدور فيما بعد .

و في الهند حوالي 1000 سنة ق.م. فقد تمثلت بدايات الجامعة من خلال بعض الحكماء الذين يلجؤون إلى الغابات للالتقاء بالصغار من أجل الدراسة والتأمل ومناقشة أمور الفلسفة والدين، و لهذا أطلق عليها

1- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة (موقع الكتروني)، تاريخ الاطلاع: 2016/04/18 الساعة 17:15

2-ستار نوري العبودي ، المدارس الاهلية في العراق 1869-1963: دراسة اتاريخية-احصائية مقارنة،مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية و الانسانية، جامعة بابل ، العدد 20 ، نيسان 2015،ص ص 467-470

"مدارس الغابات للبالغين"، وهناك كتب النص الأدبي القديم ريك-فيدا حيث استوطن الآريون الأوائل. واستمد الشاعر الهندي "طاغور" وحيه من هذا التقليد الهندوسي في التعليم العالي عندما أنشأ جامعة سانتنكيتان في البنغال.

ويمكن أن نجد تقليد آخر في المدة نفسها عندما طورت شعوب آسيا حضارتها القديمة خاصة الموجودة بالمدن الرئيسية ومراكز الأقاليم في الصين، فلقد ذكر "كونفوشيوس" في مؤلفه "كتاب في التاريخ" حكم الإمبراطور شون قبل الميلاد . وأشار إلى أن هذا الإمبراطور شرع بتعيين موظفي الدولة عن طريق الامتحانات السنوية. وقد أدت هذه الامتحانات إلى تطوير نوع من تعليم الكبار في الآداب لاسيما في الأدب الشعري للشعب الصيني. ولقد كانت الامتحانات ومنح الشهادات جزءاً مهماً من حياة الجامعات وهناك عدد من الجامعات في العالم الحديث التي لا تعدوا كونها هيئات امتحانية لا غير¹.

أما بلاد اليونان وفي عصورها الوسطى القديمة فقد أنشأ أفلاطون أكاديميته المشهورة في أثينا سنة 383 ق.م لدراسة التراث الإغريقي وتعليم الشباب الخطابة والبلاغة وفيها ألقى دروسه وألف كتبه وقد استمر التعليم فيها أربعين سنة وقد واصلت هذه الأكاديمية عملها حتى أمر الإمبراطور جوس تيان بإقفالها نهائياً عام 529 ميلادية أي أنها عمرت حوالي ألف عام وهي تعتبر اقرب اتجاه للجامعة الحديثة في العالم القديم ، إضافة إلى مدرسة زينفر(345 - 105 ق.م) ومدرسة أبيقور (341 - 235 ق.م)، ومن هذه المدارس الفلسفية وغيرها تكونت النواة التي أطلق عليها فيما بعد جامعة أثينا.

وفي العراق أيضا وقبل أكثر من ألف عام أقام العباسيون المدارس والجامعات فأسس الخليفة "هارون الرشيد" في بغداد بيت الحكمة، وجعل فيه المشرفين و النساخ والمترجمين وحوى العديد من نفائس الكتب من مختلف العلوم

1- ستيفن كيرتز ، دور الجامعات في عالم متغير، تر. عبد العزيز سليمان ، إبراهيم عصمت مطاوع، محمد حافظ غانم ، دار تحضة مصر للطبع و النشر، القاهرة، 1975، ص 5

والمعارف وبمختلف اللغات. وتوسع بيت الحكمة وازداد شأنه أيام المأمون (198 - 218 هـ) الذي أرسل في طلب الكتب من مختلف البلدان. واجتمع في هذا البيت عدد كبير من المترجمين من اللغات اليونانية والسريانية والهندية والفارسية وغيرها.. ثم أسست في بغداد عام 459 هجرية المدرسة النظامية وفتحت أبوابها للتدريس، وكان لها آدابها وتقاليدها في العلم والعالم. وكان ظهور المدرسة المستنصرية عام 631 هجرية 1239 ميلادية التي يمكن عدّها أول جامعة عربية إسلامية وعُنيّت بتدريس علوم القرآن واللغة العربية والرياضيات والطب.

وفي المغرب العربي ظهرت جامعة القرويين في المغرب سنة 859، والزيتونة في تونس، أما في مصر فظهرت جامعة الأزهر عام 972 م. وبذلك تعد الأكاديميات العربية أسلاف الجامعات الأوروبية المباشرة، وهي الأكاديميات التي انتشرت عبر العالم العربي في عصر الخلفاء الذهبي، فانتقلت جرثومة المعرفة والعلوم والفلسفة التي بذرها الفكر الروماني الهيليني إلى العرب الفاتحين، فنشروها على مدى إمبراطوريتهم الواسعة، وأضاف العرب إليها تقاليدهم الخاصة في المعرفة والرياضيات والعلوم والطب والقانون والفلسفة والأدب، وكانت النتيجة نشوء مراكز عظيمة للتعليم العالي في بغداد، دمشق، القدس، القاهرة، والإسكندرية، وكانت هذه المؤسسات تتمركز حول الجوامع مثل الأزهر، والقيروان، والزيتونة، والنجف. وظهرت في القرن الحادي عشر وحدة فكرية عظيمة في عالم العلم هذا، فسافر الشبان من اسبانيا إلى مكة، ومن أوروبا إلى بغداد ومن الصين، والهند، وإيران، وأذربيجان إلى النجف. وتركوا بيوتهم ليجلسوا تحت أقدام أساتذة اختاروا أن يتعلموا على أيديهم، ويمكن أن نرى اثر الطب العربي في كلية الطب في ساليرنو في ايطاليا، وفي كلية الطب في مونتبليه في فرنسا وهي أقدم كليات الطب فيها¹.

1- ستيفن كيرتز، نفس المرجع السابق، ص9.

- الجامعات في القرون الوسطى والحديثة:

كان على أوروبا الانتظار حتى القرون الوسطى لتشهد ظهور أولى الجامعات بالمعنى الحديث فيها، فالجامعات الأوروبية نشأتها كانت حوالي 900 عام ، وكانت أول جامعة قد أسست في مدينة بولونيا في إيطاليا سنة 1076، حتى وصلت في حجم طلبتها عشرة آلاف طالب في القرن الثاني عشر ونشأة هذه الجامعة ترتبط باعتبارها تتعلق بنمو التجارة بعد ضعف الإمبراطورية الرومانية. وتبع ذلك نشوء تلك الجامعة نشوء جامعات أخرى في مدن بادوا في إيطاليا و مون بليه في فرنسا ومدن متوسطة أخرى بمبادرات من الطلبة أنفسهم الذين كانوا يمولون تلك الجامعات ويعينون كوادرها التدريسية.

وفي المدة نفسها تقريبا ظهرت مجموعة أخرى من الجامعات شمال أوروبا كجامعة باريس، وجامعة أوكسفورد، وجامعة كمبرج، وقام بتأسيسها الأساتذة أنفسهم. فجامعة السوربون في فرنسا مثلا أنشأت في باريس عام 1257 من قبل "روبرت دو سوربون" كاهن الملك لويس التاسع. والعديد من الجامعات في أوروبا نشأت في القرون الوسطى بمبادرات من الكنيسة نفسها، وغالبا ما كانت امتدادا للمدارس الكنسية. كما أسست الجامعات الأوروبية أحيانا من قبل الأباطرة والملوك¹.

ومن الجامعات التي أسسها الباباوات والأمراء إدراكا منهم بأهميتها، جامعات نابولي (1224)؛ وروما (1303) في إيطاليا، وتولوز (1229) في فرنسا، و براغ (1347) في بلجيكا، وفيينا (1365) في النمسا، و كولونيا (1388) في ألمانيا.

لكن ما تقدم لا ينفي وجود التعليم العالي في أوروبا قبل ظهور الجامعات التي سبق ذكرها في القرون الوسطى. إذ كان هنالك العديد من أساتذة التعليم العالي يعملون بشكل حر ويتولون التدريس حينما يتطلب الأمر منهم ذلك

1- ستيفن كيرتز ، نفس المرجع السابق، ص10.

وقد كان معترفاً بهم من قبل الأبرشيات والملوك المحليين. أما مصطلح ومفهوم الجامعة فانه لم يظهر في أوروبا إلا حينما أسست أول جامعة في بولونيا سنة 1076 ثم الجامعات الأخرى كما ذكرنا ، وتم الاعتراف بها كجامعات من قبل البابا ومن قبل إمبراطور روما ، لأن البابا والإمبراطور كانا وحدهما يمتلكون السلطة على كل أوروبا. فالجامعة إذن هي مؤسسة تكون مواصفاتها معترف بها بقدر كونها أوربية الامتداد والصفات وفق معايير تلك الحقبة الأوربية .

مما تقدم يتبين لنا أن الجامعة قد ولدت في أوروبا في القرون الوسطى في المراحل الأولى دون موافقة من الدولة أي نشأت بوصفها مؤسسات مستقلة. لكن تطورها وإبداعها الثقافي هدد الكنيسة والدولة اللتان سعيتا إلى تحييدها أو المبادرة إلى إنشاء جامعات خاصة بهما.

ولقد كانت الجامعات في القرون الوسطى تنمو نموا تلقائيا، ولم يكن يصدر قانون بإنشائها أو تنظيمها كما هو الحال اليوم، وإنما جاء نمو هذه الجامعات ونشأتها نتيجة النمو في رسالتها، ونتيجة لاتساع الميدان المعرفي والعلمي بفضل احتكاك بالعرب والعلماء والمفكرين اليونانيين ونتيجة لظهور المدن ونموها، ما صاحب ذلك من ظهور تجمعات سكانية كبيرة¹.

كان هدف الجامعة آنذاك الحفاظ على التراث و تفسيره وتأويله عن طريق نقل هذا التراث إلى أذهان الطلاب²، فقد كانت المعرفة في العصور الوسطى المبكرة ضيقة في إطار الفنون السبعة الحرة، وتنقسم هذه الفنون إلى قسمين: المجموعة الثلاثية وتشمل النحو والبلاغة والفلسفة، والمجموعة الرباعية وتشمل العلوم الأربعة الحساب، الهندسة والفلك والموسيقى.

1- محمد منير مرسى ، الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1977 ، ص 8.

2- عبد الرحمن عيسوي، تطور التعليم الجامعي العربي، دراسة حقلية، دار النهضة العربية ، بيروت، 1984، ص12.

الفصل الثاني تطور الجامعة في العالم و الجزائر بين النظرية و التطبيق

لقد تطورت هذه المعارف لتشكّل أربع كليات هي الأدب والقانون والطب¹ وكان القائمون على التعليم يؤمنون بأن التعليم الجامعي من حق القلة أو النخبة الممتازة.

تميزت الجامعات في العصور الوسطى بنفوذها وتأثيرها في الحياة الفكرية والسياسية حيث كان لها أثرها السياسي المباشر وغير المباشر، من تم تميزت عن باقي المؤسسات التربوية القائمة آنذاك بالامتيازات القانونية والمالية والإدارية.

وبعد ظهور الجامعات في أوروبا في القرن الثالث عشر حققت شعوب هذه القارة تقدماً كبيراً في مجال الحصول على المعرفة الأكاديمية والفكر النقدي الذي تتصف به. كانت الثمار المتحققة قد انتشرت بشكل غير متماثل على وفق حقول المعرفة والفضاءات الثقافية والاعتبارات الجيوبولتيكية.

إن تأسيس الجامعات في القرن الثالث عشر جعل تجاوز الحدود وأطر التفكير في أوروبا آنذاك ممكناً².

وبمبادرة الإسبان أنشأت بعض الجامعات في مستعمرات أميركا اللاتينية، كجامعة المكسيك عام 155 وجامعة ليما في البيرو. وفي الهند بدأ التعليم الجامعي الحديث عام 1857، حينما انشأ البريطانيون جامعات كلكتا وبومبي، على نمط جامعة لندن، ثم أنشأت جامعة الله آباد عام 1887، وقبل ذلك كان التعليم العالي في الهند منظماً طبقاً للخطوط التقليدية، وتستوعب تقريباً معظم المواد كالألاهوت، والطب الوطني، والآداب، والعربية والفلك، والرياضيات، وقواعد اللغة والقانون.

1- جوزيف نسيم يوسف ، نشأة الجامعات في العصور الوسطى، دار النهضة العربية، بيروت ، 1981، ص273.

2-Hassan Remaoun, **social and human sciences and Academic Freedom**. UNESCO Proceedings. 10 - 1 September, Alexandria, Egypt. 2005. PP. 12 - 18.

وفي الفلبين أنشأت جامعة سان توماس عام 1611، ورفعت إلى مرتبة الجامعة فعليا بأمر بابوي عام 1645، ثم أصبحت جامعة ملكية عام 1785، أما في اليابان فقد نشأت الجامعات فيها ابتداءً من نهضتها الحديثة عام 1868 .

وتأخرت الإمبراطورية الروسية على الرغم من حجمها وتاريخها عن باقي بلدان أوربا في نشأة الجامعات، إذ لم تتأسس أية جامعة فيها حتى عام 1755، حينما تأسست جامعة موسكو، وهي أول جامعة روسية.. ففي 25 كانون الثاني 1755 وقعت الإمبراطورة الروسية "اليزافيتا بيتروفنا" مرسوم إنشاء الجامعة. وتم الاحتفال بافتتاح جامعة موسكو في 26 نيسان 1755 بمناسبة الاحتفال بتتويج الإمبراطورة الروسية هذه. وجدير بالذكر أن الجامعات الأوروبية الأولى عنت بالتدريس قبل كل شي آخر، لذلك لم يكن للبحث العلمي في تلك المراحل الأولى إلا اهتمام ضئيل. وإذا ما تتبعنا مسار نشوء الجامعات في الغرب من حيث التقاليد، فإن البروفسور Terenceb Kealey من جامعة بكنغهام البريطانية يرى أن هذه الجامعات اتبعت ثلاثة تقاليد في كل من أمريكا والمملكة المتحدة والقارة الأوربية. ففي أمريكا لم تعرف الولايات المتحدة قبل حصولها على الاستقلال عام 1776، سوى ثمان جامعات وهي جامعة هارفارد عام 1636، وجامعة وليامس دجاري عام 1693، وجامعة بيل عام 1701 وجامعة برنستون عام 1746، وجامعة بنسلفانيا عام 1751، وجامعة كولومبيا عام 1754، وجامعة براون 1764 ، وجامعة دارصون عام 1769 .

أما بعد الاستقلال عام 1776 فقد ظهرت جامعات مستقلة أخرى في كل ولاية، لكن لم تظهر جامعات على المستوى الفدرالي.

أما في المملكة المتحدة، فقد ظهرت الحركة الجامعية الانكليزية في أكسفورد عام 1096، ثم ظهرت بعد ذلك جامعة كمبردج عام 1209. وتوالى بعد ذلك ظهور جامعات أخرى، حيث أسست جامعة لندن عام 1836، وجامعة مانشستر عام 1851، وجامعة نيوكاسيل عام 1852، وجامعة برمنغهام عام 1900، وجامعة ليفربول

الفصل الثاني تطور الجامعة في العالم و الجزائر بين النظرية و التطبيق

عام 1903، وجامعة ليدز عام 1904، وجامعة شفيلد عام 1955. وفي البر القاري الأوربي فإن قصة الجامعات كانت مختلفة حيث أنشئت الجامعة الحديثة بمبادرة من الحكومات.

ففي فرنسا على سبيل المثال بادر كولبرت رئيس وزراء فرنسا للمدة 1661 - 1683 بإنشاء العديد من المدارس العليا للعلوم والتكنولوجيا، كالمدرسة العليا لروما، والمدرسة الملكية للرسم، والمدرسة الملكية للتصميم، ثم تلا ذلك في مرحلة لاحقة إنشاء مدرسة عليا للطرق والمواصلات سنة 1716، والمدرسة العليا للمناجم عام 1778، ومدرسة البولتيكنيك للهندسة سنة 1795.

وفي ألمانيا أنشئت جامعة برلين، كجامعة بحثية عام 1810، ثم توالى إنشاء جامعات للبحوث والتدريس من قبل الدولة في كل مناطق ألمانيا¹.

وعلى صعيد آخر فإن قبول المرأة في الجامعات الغربية لم يكن معروفاً حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فقد افتتحت أول كلية للبنات في الولايات المتحدة سنة 1861 وكانت فرنسا هي الدولة الأوربية الأولى التي قبلت النساء في الجامعات، وكان ذلك سنة 1862، وتلتها بريطانيا في ذلك عام 1878.

1 - Terence Kealey, **The University Of Buckingham: Independence is the way forward in Higher Education.** PP4-11.

محاضرة في المؤتمر العالمي للتعليم العالي، أبريل، بتاريخ: 2007/12/13. تاريخ الاطلاع: 2016/04/16.

2-2- تطور الجامعة و التعليم الجامعي في الوطن العربي:

- تاريخ نشأة الجامعة في الوطن العربي:

لقد بدأ الاهتمام بالتعليم في الوطن العربي مع بداية الدعوة الإسلامية، فأول آية نزلت من القرآن الكريم هي ﴿اقرأ﴾¹، وحث عليه النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه: "أطلبوا العلم ولو في الصين"²، وكانت فلسفة التعليم تقوم على الإسلام كعقيدة وفكر ونظام حياة، وكان منفتحاً على العلوم الإنسانية والتجريبية بجميع أبعادها سواء من ناحية التبليغ إلى الغير أو الاطلاع على حضارات الأمم الأخرى، فالعلاقة بين العلم والعقيدة جعلته يحظى برعاية كبيرة وتقديره للعلماء.

فالعلم الذي يدرس بتبصر وتمعن و أخذ الدراسة لموضوع ما بتفرغ لها يستدعي التخصص، و من هنا قد نستشف أن ما قد يدرس في الجامعات بتحديد التخصصات و تقسيم مجالات الدراسة، هو الوحيد الذي يتميز بالمنهجية والاجتهاد والبحث العلمي، لتطوير الرأي والمعرفة، وكذلك لا يمكن أن يسمى الدارس عالماً إلا إذا تعمق في العلم والبحث، وهذا لا يتأتى إلا من التعليم على أصول يكون فيها التلمذ على أيدي الباحثين والأساتذة الجامعيين .

1- سورة العلق الآية 1 .

2- رواه ابن جرير.

- المراحل التي مرت بها الجامعة في الوطن العربي :

مر التعليم الجامعي في الوطن العربي منذ بدايته إلى يومنا هذا بأربع مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة النشأة والتطور: وتبدأ هذه المرحلة مع بداية الدعوة الإسلامية وتنتهي بنهاية الخلافة الأموية سنة 750م، وكان في هذه المرحلة المسجد هو المؤسسة الوحيدة للتعليم بجميع أطواره، وبرامج التعليم هي الدراسات الدينية وما يتصل بها من فقه العبادات والمعاملات.

المرحلة الثانية: هي مرحلة ازدهار وتقدم الحضارة العربية الإسلامية، وتمتد من بداية الخلافة العباسية في بغداد وحكم الأندلس وتنتهي بسقوط بغداد على يد التتار سنة 1258، وغرناطة بيد الإسبان سنة 1492. و وصل التعليم في هذه المرحلة إلى مستوى رفيع في التعليم والبحث والترجمة والتأليف وتم نقله إلى الأمم الأخرى، وشملت برامج آفاق المعرفة الإنسانية في المجالات الدينية والفكرية والمهنية، ولعب الدور الأساسي فيها المسجد النبوي، المسجد الجامع في البصرة، المسجد الجامع في الكوفة، المسجد الأقصى، المسجد الأموي في دمشق، جامع الزيتونة بتونس، جامع القيروان بتونس، الجامع الأعظم في قرطبة، جامع القرويين في فاس، الجامع الأزهر.

وتطور إلى جانب المسجد ثلاث مؤسسات أخرى تعتبر بمثابة الهياكل الأساسية للتعليم الجامعي في تلك

الفترة وهي:

- **مجموعة خزائن الكتب وبيوت الحكمة ودور العلم:** وكان دورها هو الانفتاح على الحضارات

الأخرى وقامت دور الحكمة بنقل التراث اليوناني إلى الحضارة العربية.

- **مجموعة المدارس:** وهذه المدارس كانت قائمة على قاعدة التخصص، ويمكن اعتبارها أقصى

مرحلة وصلت إليها فكرة التعليم الجامعي في تلك المرحلة من الحضارة الإسلامية، وكانت مؤسسات

مستقلة، وتعني بالحاجات المادية والفكرية والروحية للطلاب.

- مجموعة البيمارستان: وهي مؤسسات فارسية قديمة إلا أنها طورت وانتشرت في هذه المرحلة لتقوم

بتقديم التعليم الطبي بجانبه النظري والعملي.

المرحلة الثالثة : تبدأ مع سقوط بغداد و غرناطة، وتستمر خلال فترة الحكم العثماني، حتى أواخر القرن التاسع

عشر وأوائل القرن العشرين مع بداية النهضة الحديثة، في هذه المرحلة انعكست الظروف السياسية والاقتصادية

والاجتماعية التي سادت الوطن العربي خلال تلك الفترة على مؤسسات التعليم الجامعي، فأصابها الجمود

والتخلف والضعف في كل الميادين وبالأخص التعليم، وهي أضعف وأخطر مرحلة مرت بها الأمة العربية.

المرحلة الرابعة: وهذه المرحلة تبدأ مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وهذا بعد سبات استمر

حوالي خمسة قرون، وجد العالم العربي نفسه متخلف في كل الميادين، وأن الأمم الأخرى سبقته كثيرا، وحققت

تقدما في العلم وهياكله ومؤسساته.

ولتضيق هذه الفجوة لابد له من تضحيات وسياسات رشيدة تعرف دور العلم في نهضة الأمم، لكن في إطار

هذا الواقع قام أصحاب القرار في الوطن العربي باستيراد فكر الغرب ونظمه ومؤسساته، اعتقادا منهم أنه ما تحقق

به التقدم في بلاد الغرب، يحقق التقدم في بلادنا، أو بالأحرى أن هذه السياسات لم تكن تعكس ما يطمح إليه

أفراد مجتمعاتهم على غرار الدول الأخرى كاليابان مثلا، ونسوا أن لكل مجتمع خصائصه وأن تطوره وتطور فكره

ومؤسساته لا يمكن أن يكون إلا في ظل مشروع المجتمع الذي ينتمي إليه، وتجارب الأمم الأخرى يستفيد منها

ويكفيها وفقا لواقعه وخصائصه. وجراء ذلك دفع الوطن العربي ولا يزال يدفع ثمنا باهظا لهذا الخطأ سواء كان

مقصودا أو غير مقصود.

الفصل الثاني تطور الجامعة في العالم و الجزائر بين النظرية و التطبيق

وأول صاحب قرار في هذا الشأن في الوطن العربي هو "محمد علي باشا الكبير"، الذي أمر بنقل فكر الغرب ونظمه ومؤسساته إلى مصر لبناء دولة عصرية، ولإعداد القيادات لبناء هذه الدولة¹، فأدخل نظام تعليم جامعي جديد معتمدا فيه على التجربة الأوروبية، وخاصة التجربة الفرنسية، فأسس مدرسة الطب عام 1827، ومدرسة الطب البيطري سنة 1828، والصيدلة سنة 1830، ومدرسة الهندسة سنة 1834، والإدارة الملكية عام 1834، ومدرسة اللسانيات عام 1835، والمدرسة الزراعية سنة 1835، ومدرسة الفنون سنة 1830، زيادة على المدارس العسكرية.

وأسست أول جامعة بالمفهوم الحديث للجامعة في الوطن العربي سنة 1908 وهي الجامعة المصرية، وهي جامعة خاصة، وأول جامعة عامة هي جامعة دمشق سنة 1923، ثم جامعة القاهرة عام 1929، وجامعة الجزائر سنة 1909 التي لم يذكرها جل الكتاب العرب باعتبارها كانت تابعة للإدارة الفرنسية .

3- أنماط الجامعات :

3-1- من حيث نظام التسيير :

إن الجامعات التي تتميز بتعدد الوحدات والاختصاصات يكون تنظيمها أكثر تعقيدا من المؤسسات التعليمية أحادية الاختصاصات كالمدراس مثلا ، فالجامعة قد تتخذ نظاما مركزيا أو لا مركزيا في تسييرها واستقلاليتها.

أ. الجامعة ذات النظام المركزي : لها خصائص معينة منها :

التسيير: تتميز بالتسيير المرتبط بالدولة وشدة المراقبة، وهذا النوع ينطبق على الدول ذات الحكومات المهيمنة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تنجم عنها تدخلات متزايدة في التسيير اليومي للتعليم والبحث، وترتبط هذه المركزية في غالب الأحيان بظاهرة ارتفاع الميزانية والمناصب المالية لصالح الوظائف الإدارية على حساب وظائف التعليم والبحث .

1- محيا زيتون، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة التسوق ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص235.

اتخاذ القرارات: تفرض معظم الأنظمة المركزية، سلطة ذات نسق واحد وهيكل متسلسل، وغامض في تحديد المسؤوليات الحقيقية مما ينجر عنه التهرب من هذه المسؤوليات. يعود القرار في مثل هذه الأنظمة إلى الإدارة المركزية وهذا ما يؤدي في غالب الأحيان إلى كون هذه القرارات ارتجالية وغير ذات معنى، لأن أصحاب الاختصاص مهمشون و هذا ما لا يصح حيث أن أهل الاختصاص هم الأقدر على اتخاذ القرارات الصائبة كما أورد ذلك الأستاذ "بن نوار" في "فعالية التنظيم" (أما القرارات التي تتعلق باختصاص معين، فتبنى على أساس معرفة رأي أهل هذا الاختصاص قبل اتخاذها)¹.

المشاركة: إن ما يميز الجامعة ذات النظام المركزي هو أن صوت الأساتذة ليس دائما رفيع الشأن، حتى عندما يتعلق الأمر بالمسائل الهامة كالبحث والتعليم وهذا العامل يخفض من قيمة ومعنويات الأساتذة، فكما حللته منظمة اليونسكو في مناقيرها « يميل البعض إلى الانعزال التام عن المشاركة الفعلية في الحياة الجامعية فيشتد ميولهم نحو تدمير الجامعة . البلدان التي تسير إدارة جامعاتها بواسطة هيئة معينة من طرف السلطة بعيدة عن الجامعة، هيئة تجهل حتى الكفاءة الأكاديمية الخاصة و يكون في هذه البلدان مفهوم الجامعة من منطلق أساسه إيديولوجي سياسي.

الإعلام والاتصال: يعتبر كل منهما مهما للجامعة، فهما بمثابة غذاء للمنظمة و طاقة لنشاط المؤسسة، إلا أن دورها في هذه الجامعات يكاد يكون منعدما، إزاء ركود جهاز الإعلام والاتصال تظهر طرق خفية لخلق منعطفات ملتوية بدلا من المعلومات المنظمة والصحيحة هذه المنعطفات تتسبب في خلق سوء التفاهم وانتشار الغموض مما يخلق جوا من القلق والاضطراب لدى الهيئة الجامعية (طلبة —أساتذة — عمال إداريون).

1- صالح بن نوار ، "فعالية التنظيم في المؤسسة الاقتصادية"، مخبر علم الاجتماع والاتصال بقسنطينة ، الجزائر، 2006 ، ص80 .

يمكن القول أن الجامعة ذات النظام المركزي، لا يمكنها ضمان الانسجام بين طموحات الجماعات الثلاثة المكونة للجامعة، أضف إلى ذلك الصرامة الكبيرة في العمل والتي لا تسمح بفعالية التكوين، حيث تعاكس كل سياق للإبداع والتجديد.

ب- الجامعة ذات النظام اللامركزي: تتميز بالخصائص التالية:

تتركز إدارتها على المشاركة والتخطيط واتخاذ قرارات الإستراتيجية والإجرائية وعلى المراقبة والتنفيذ ، فهي تتميز بمشاركة هيئة الموظفين في تحديد الأهداف وفي تسيير المؤسسة في إطار التوجيهات العامة المقبولة والمشاركة أيضا في تعيين مسؤولي المؤسسة بمساهمة مع الهيئات الوطنية.

تعتمد على وحدات التعليم والبحث، وهي ذات استقلالية في مسؤولياتها والكل يضمن تنسيق الوحدات وإدارة الخدمات المشتركة والتي تكون تحت تصرف كل الوحدات وكل وحدة تملك ميزانية خاصة توضع تحت مسؤولية إدارتها، وهي ذات حجم مصغر كي تضمن علاقات ذات طابع شخصي بين الأساتذة والطلبة مع توفير مجموعة أفراد جاهزين لتسيير هذه الوحدات.

من الملاحظ أن الجامعات ذات النظام اللامركزي تعتمد أساسا على المشاركة وتوطيد العلاقات بين أعضاء الأسرة الجامعية، وتسمح بوضوح وفرز الأفكار وطموحات الجماعات، وبالتالي وضوح طبيعة ومستويات القرارات، كما يمكنها استغلال كفاءات أعضائها مع ضمان تمثيل الكل وغرس دافعية العمل لدى الهيئة والوصول إلى التجديد الحقيقي والإبداع.

3-2- من حيث علاقتها بالسلطة :

تنقسم الجامعات من حيث علاقتها بالسلطة إلى ثلاثة أنماط رئيسية:

أ- **جامعات حكومية:** أي مؤسسات حكومية تتولى الحكومة رسم سياستها والتخطيط لها وإنشائها وتمويلها ومتابعة أعمالها، وترتبط هذه الجامعات بالحكومة برابطة التبعية، وتتميز هذه الجامعات بوجود موارد مالية معتمدة لها في الموازنات العامة السنوية لحكومتها، وتتفاوت هذه الموارد تبعاً للإمكانيات المتاحة للدولة، كما تقوم هذه الجامعات بتلبية حاجات المجتمع، والوفاء بالسياسة العامة التي ترسمها لها السلطات والأجهزة السياسية بالدولة¹.

تتميز الجامعات ضمن هذا النوع بتدخل السلطة بشكل كبير في شؤونها وتتمثل أهم مظاهر هذا التدخل في: أضحت أسباب القوة اليوم تتركز على العلم والمعرفة أكثر من ذي قبل فلا قوة ولا سيطرة بدون علم أو معرفة، وبقدر التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يحققه المجتمع اليوم في مختلف الميادين تكون قوته ويتحدد وزنه الدولي، و من هنا أخذت السلطة تتدخل في شؤون الجامعات لتسيطر على مصادر القوة ومنابعها.

إن حل المشكلات التي تواجه المجتمعات لن يتحقق إلا عن طريق البحث العلمي حيث يحتاج تحقيق التقدم الرخاء إلى العلم والمعرفة وإلى إجراء البحوث العلمية، ومن هنا حرصت السلطات على أن تتدخل في شؤون الجامعات لضمان قيامها برسالتها في تحقيق التقدم والرخاء وحل مشكلات المجتمع بكفاءة.

تهتم الحكومات بتنشئة الشباب وتربيتهم على التعليم والمبادئ التي تدين بها وتعتنقها، ولما كانت الجامعات تضم أكبر عدد من الشباب الواعي المثقف الذي سيتولى مسؤولية القيادة وتصريف شؤون البلاد في المستقبل، حرصت الحكومات على أن تتدخل في التكوين العلمي للطلاب بما يضمن تحقيق أهدافها ومصالحها.

1- عبد العزيز الغريب صقر ، الجامعة والسلطة : دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص103 .

تحتاج الجامعات اليوم إلى أموال ضخمة وإمكانيات كبيرة، وتلجأ الجامعات عادة إلى الحكومات لإمدادها بهذه الأموال وتزويدها بالإمكانيات المختلفة التي تحتاجها كلها أو بعضها وعادة ما يؤدي هذا الإمداد من جانب السلطة إلى التدخل في شؤون الجامعات أو الإشراف عليها ضمانا للرقابة على الإنفاق العام¹.

أيا ما كان الأمر فإن هناك من يرى أن المهم ليس هو تدخل السلطة أو عدم تدخلها، وإنما المهم أن يتم هذا التدخل في جو من الرضا والتعاون بما يضمن تحقيق أهداف الجامعة والمجتمع في آن واحد.

ب-جامعات أهلية: وهي مؤسسات خاصة تتولى هيئات خاصة إنشائها وتخطيطها ورسم سياستها وتمويلها ومتابعة أعمالها وذلك في إطار قوانين الدولة. وترتبط أهدافها وسياستها بفلسفة المجتمع و إيديولوجيته التي تقوم على أساس تكافؤ الفرص و ضمان الحقوق الأساسية لكل مواطن ومنها حقه في التعليم².

يستند مؤيدو هذا النوع من الجامعات إلى مبررات أهمها :

- إلقاء عبئ التعليم الجامعي الضخم على عاتق الدولة وحدها قد أسفر عن مشكلات تعليمية خطيرة، لذا يجب تعبئة الجهود الحكومية والأهلية لخدمة التعليم بشكل أحسن

- محاربة روح التواكل التي سادت المجتمعات التي تجسدت بمطالبة الحكومات بكل شيء في كل مجال.

- تحميل الطالب لكافة نفقاته التعليمية سببعت فيه الإحساس بالمسؤولية والجدية في طلب العلم، ذلك أن مجانية التعليم الجامعي قد قللت من إحساس بعض الطلاب بالمسؤولية وأثرت على مستوى جديتهم في

طلب العلم³.

1- عبد العزيز الغريب صقر، المرجع السابق، ص103 - 104.

2- عبد العزيز الغريب صقر، نفس المرجع السابق ، ص104.

3- عبد العزيز الغريب صقر ، نفس المرجع السابق، ص106- 107 .

في المقابل هناك من يعارض مثل هذه الجامعات مستندا إلى مبررات لعل أهمها¹:

- إن هذه الجامعات تكون لطبقات خاصة، نظرا لارتفاع تكاليف الدراسة فيها.

- الحكومات هي أقدر من غيرها على معرفة الصالح العام وعلى تنفيذ السياسة التعليمية التي تحقق أكبر

فائدة، أما هذه الجامعات فقد يتغلب فيها الصالح الخاص على العام.

ج-الجامعات الخاصة: وهي غير حكومية ولا أهلية، ويقصد بها تلك الجامعات التي تتبنى آراء ونظريات تربوية

نقلت من بلادها الأصلية وغرست في بعض البلدان العربية، رغم الاختلاف الكبير بين البيئات العربية والبيئات

الأصلية لهذه الجامعات، وقد ينتبه البعض أحيانا لهذا الوضع ويدعي أنه يطور الفكر التربوي الغربي بما يجعله

ملائما للبلدان العربية، ولكن ما يحدث في هذا المجال حتى اليوم لا يعدو أن يكون إلا مجرد إلباس عباءة عربية

لروح و جسد غربيين².

تعد الولايات المتحدة الأمريكية الأولى في إنشاء هذه الجامعات على اعتبار أنها من أبرز الدول الرأسمالية التي

تسعى إلى تكريس تبعية هذه البلدان لها، لكنها _ أي الولايات المتحدة الأمريكية _ تحدد هدفها من إنشاء مثل

هذه الجامعات في تطوير سياسة التنمية الساعية إلى تحديث الدول على أساس العلاقة السببية القائمة بين التنمية

الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وبين التربية والتعليم من جهة أخرى، و يرى " هوارد ويلسون " و " فلورنس

ويلسون " أن هدف إنشاء مثل هذه الجامعات هو تحقيق قدر من الاستقرار العالمي، يسمح بانجاز عمليات

تكامل مناطق العالم الهامشية في النظام الرأسمالي العالمي.

1- عبد العزيز الغريب صقر ، نفس المرجع السابق ص108- 109.

2- شبل بدران ، الفكر التربوي الراديكالي: تحرير الإنسان وضرورة تغيير المجتمع الطبقي، مجلة التربية المعاصرة، ع.10، مركز التنمية البشرية والمعلومات، القاهرة، 1988 ، ص249 .

إذا كان هذا هو الهدف المعلن من قبل أصحاب هذه الجامعات، إلا أن ما خفي غير ذلك، حيث أنهم يستعينون بمثل هذه المؤسسات التربوية لإعداد قيادات مزودة بالأفكار والنظريات والمبادئ التي لن تكون - على الأقل - معارضة للأسلوب الرأسمالي الذي يكرس تبعية هذه البلدان، هذا إن لم تسعى لتدعيمه.

إذا ما ألقينا نظرة على مختلف جامعات الجزائر فسوف نجد أنها حكومية ولا توجد جامعات من النوعين الآخرين.

3-3- من حيث التكوين و طرق التعليم :

لقد حرصت الكثير من الدول على تنوع الأنماط النوعية للتعليم الذي تضطلع به جامعاتها لمواجهة القدرات والرغبات المتباينة للأجيال الصاعدة، وتلبية احتياجات مجتمعاتها من الكفاءات البشرية، والفنية المتعددة، ويمكن تنميط الجامعات وفقا للتعليم، والتكوين الجاري بها إلى ¹ :

جامعات تقليدية - جامعات متخصصة - جامعات تكنولوجية - جامعات متكاملة.

أ-الجامعات التقليدية : و هي جامعات ذات طبيعية أكاديمية، تركز اهتمامها على الجوانب النظرية والأكاديمية في العلوم المختلفة، حيث تجعل الدراسات النظرية تحتل الصدارة في برامجها الدراسية، ولا تهتم بالدرجة نفسها بالجوانب التطبيقية والعملية لهذه العلوم، بل تجعلها في الدرجة الثانية. وأغلب هذه الجامعات قديمة نشأت على أسس تقليدية للنهوض بالعلم لأجل العلم. وليس بالاجتمع بطريقة مباشرة، وتوفر النخبة من أفراد المجتمع وليس الأعداد الكبيرة. غير أن الاتجاه الحديث في أنماط التعليم الجامعي قد سار في طريق الاهتمام بالجوانب التطبيقية والعملية للعلوم المختلفة بقدر لا يقل عن الاهتمام بالجوانب الأكاديمية، فنجد أن جامعة هارفارد الأمريكية بدأت

1- المجالس القومية المتخصصة، هياكل وأنماط التعليم الجامعي وتطور التعليم الجامعي في مصر، ع. 06، القاهرة 1980، ص 123-130.

الفصل الثاني تطور الجامعة في العالم و الجزائر بين النظرية و التطبيق

كلية دينية فكانت خطوة نحو استقرار أوائل المهاجرين القادمين إلى أمريكا وتطوير المعرفة والاستمرار في تقديمها للأجيال، وأصبحت تضم أكثر من أربعين تخصصاً في نهاية السبعينيات من القرن الفارط.

ب-الجامعات المتخصصة : وتتخصص بالدراسات المتعلقة بفرع واسع من فروع المعرفة كالعلوم الطبية، أو التجارية، وقد تخصص بفرع من فروع المعرفة المتكاملة كالعلوم الزراعية، البيطرية، الطبية والصيدلانية، التربص والرعاية الطبية، أو العلوم التجارية، المالية، الاقتصادية، والإدارية، ويتم إنشاؤها عادة في المناطق، والأقاليم المختلفة تبعاً للنشاط الاقتصادي. والمزايا التي يتمتع بها كل إقليم كجامعة الدراسات الهندسية في أقاليم صناعية ومنجمية للمساهمة في الإنتاج بطريقة علمية، وقد اتبع هذا النمط خاصة في الكثير من دول أوروبا الشمالية، وتتميز هذه الجامعات بالعناية بالتخصصات الدقيقة، وبالتفاعل مع المجتمع لتحقيق التنمية الاقتصادية بمعدلات عالية وسريعة على أنها يعاب عليها بأنها لا تهتم بالتعليم المتكامل (تزاوج تخصصات المعرفة)، فهي وإن كانت توفر مستوى عال من الكفاءات في التخصصات الدقيقة؛ إلا أنها تنقصها النظرة العلمية الشاملة، ويمكن معالجة ذلك بتوفير قدر مناسب من المقررات الثقافية في المناهج الدراسية للإعداد المتكامل.

ج-الجامعات التكنولوجية: ذات الطبيعة التطبيقية، والتي تهتم أساساً بالفنون الإنتاجية الحديثة والجوانب التطبيقية لمجالات المعرفة المختلفة، وخاصة في مجال الهندسة بفروعها المختلفة، وتتكون البرامج فيها من قسمين¹:

- محدود نسبياً ويتعلق بالعلوم الأساسية ونظرياتها.

- كبير نسبياً ويتعلق بالجوانب التطبيقية والعملية والفنون الإنتاجية الحديثة بفروع المعرفة المختلفة.

وهذا الاتجاه حديث، وزاد الاهتمام به بعد الحرب العالمية الثانية نظراً للتطور السريع الذي حدث في الفنون الإنتاجية المختلفة وفي التطبيقات العلمية للنظريات واستخداماتها، والواقع أن الدراسات التطبيقية والتكنولوجية

1- المجالس القومية المتخصصة، مرجع سابق، ص 123-130.

أصبح لها في الوقت الحاضر أهمية كبيرة نظراً لفائدتها في الإنتاج وتحقيق التنمية بسرعة وكفاءة عالية، ويحتاج هذا إلى الإمام بالأصول والنظريات العلمية، فضلاً عن إتقان فن التطبيق والممارسة العملية. ويؤخذ على هذه الجامعات افتقار خريجيها للنظرة الشمولية والثقافة العامة في المجالات الإنسانية، وتطوير الدراسة على نحو يتيح للطالب فرصة الحصول على قدر مناسب من الدراسات الإنسانية للإعداد المتكامل.

د-الجامعات المتكاملة: والتي تجمع بين الدراسات الأكاديمية، والتكنولوجية التطبيقية على حد سواء، فتوفر هذين النوعين من الدراسة لطلبتها، ويقوم كل طالب منهم باختيار نوع الدراسة المناسبة لقدراته وإمكانياته الفكرية.

أما من حيث المستويات الدراسية فهناك جامعات تضم المرحلة الأولى(التدرج)، ومرحلة الدراسات العليا (بعد التدرج). ويتشكل البناء التعليمي لأغلب جامعات اليوم على أساس الجمع بين مرحلتين الأولى، والدراسات العليا، والجمع بين هاتين المرحلتين له أهمية كبيرة، لأن هناك صلة وثيقة بين الدراسة في المرحلتين، فالأولى تعد الكفاءات الفنية المتخصصة، والثانية تحقق التنمية الذاتية للجامعة (توفير أعضاء هيئة التدريس) .

وهناك جامعات تقتصر على المرحلة الجامعية الأولى وهي جامعات ناشئة لم تستكمل بناءها التعليمي، حيث قامت بعض الدول بإنشاء جامعات من هذا النوع في أقاليمها المختلفة لإعداد الكفايات اللازمة لخدمة مجتمعاتها وتحقيق التنمية، وهذا النوع من الجامعات يعد في الحقيقة معاهد لتعليم العالي وليست جامعات بالمعنى الكامل. كما أنه هناك جامعات للدراسات العليا فقط، وهذا النوع حديث يستهدف إعداد الكفاءات العليا من الأساتذة الجامعيين، والباحثين في مختلف التخصصات وإجراء البحوث العلمية، وقد تضم مراكز مجهزة تجهيزاً حديثاً لإجراء البحوث العلمية، كذلك الجامعات التي تضم دراسات أقل من المستويات الجامعية بجانب الدراسات الجامعية، فلقد قامت الكثير من الجامعات بإنشاء مدارس، ومعاهد عليا تابعة لها لتخريج الكفاءات المتوسطة، والمعاونة التي تحتاجها قطاعات النشاط المختلفة (مدارس الممرضين)، والفنيين (التقنيين السامين) في مختلف التخصصات.

4- نماذج الجامعات في العالم :

1-4- نماذج جامعات الدول المتقدمة :

أ- النموذج الأوربي : لقد اشتهرت جامعات هذا النموذج بالمحافظة و الاستقلالية و هي تولى أهمية للجامعات العريقة وتعزز بها مثل السيريون و قرونوبل و هايدلبرغ ، فهذه الجامعات ما زالت تحتفظ بعراقتها في دراسة الآداب واللغات والقانون والحضارة، وهذا سبب بطء و صعوبة التغيير بها , لكن التقدم العلمي والتكنولوجي أدى أن تظهر معه مؤسسات أخرى للتعليم العالي، لها مكانة كبيرة في المجتمع هي ما يسمى اليوم بالمدارس الكبرى، مثل المدرسة (المتعددة التقنيات) ، وهي عبارة عن مدارس عليا متخصصة عادة ما تشترط عامين كاملين زيادة على البكالوريا للالتحاق بها¹. تتنوع جامعات هذا النموذج بنائيا ووظيفيا بحيث يمكن تصنيفها إلى النماذج التالية:

ب- النموذج الألماني : لقد وجهت الجامعات الألمانية اهتمامها إلى إحياء الثقافة والعمل على انتشارها بصفة عامة، ولم تركز في بادئ الأمر على الاهتمام بالدراسات العلمية الطبيعية بقدر ما ركزت على أهمية الدراسات الإنسانية والفلسفة، وقد ساهمت هذه الدراسات في شحذ الشباب الجامعي الألماني على التمسك بعناصر القومية الألمانية من تاريخ وثقافة. وقد كان لها دور في توجيه العديد من الجامعات نحو إنشاء المعاهد الفنية والطبية والهندسية المتخصصة التي تلي احتياجات ومتطلبات التنمية الشاملة في المجتمع الألماني.

كما أنها ربطت البحث في الجامعات وخطوة الأبحاث العامة للدولة، مما يجعل البحث في الجامعة متكامل مع البحث خارجها من جهة، وتجعله عملا ذا منفعة مباشرة لتطوير إمكانيات الدولة من جهة أخرى.

1- عزت عبد الموجود ، "التعليم العالي وإصدار هيئة التدريس الجامعي"، وقائع مؤتمر الوزراء المسؤولين عن التعليم العالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجزائر، 1981، ص100.

لقد اهتم نظام التعليم الألماني بالمراكز العلمية التي تلحق بالجامعات في أقسامها المتخصصة والتي وجهت بصفة عامة لحركة الإصلاح التنموي الشامل، وكان لهذا النموذج دوره الإيجابي في إنشاء العديد من نماذج الجامعات الحديثة في دول العالم.

ج-النموذج البريطاني : تأثر نظام بريطانيا للتعليم العالي بالنموذج الألماني تأثيرا كبيرا عن طريق البعثات البريطانية إلى الجامعات الألمانية وتم تصدير هذا النموذج للجامعات إلى العديد من دول المستعمرات البريطانية. ويرى البريطانيون أن الجامعة تفقد الكثير من شخصيتها و استقلالها إن هي تورطت بالمشروعات البحثية التي تهم الصناعة لقاء الدعم المادي، إلا أن الجامعات البريطانية وجدت نفسها في أواخر الستينات من القرن الفارط مضطرة لتوثيق الصلة بينها وبين الصناعة من أجل الحصول على دعم أكبر للبحث العلمي فيها.

وهذا ما جعل الصناعات تبادر إلى تخصيص منح أساسية لإقامة وحدات صناعية ملحققة بالجامعات بهدف استفادة الصناعة من المعارف والمهارات المحصلة في الجامعات، وإنشاء وحدات صناعية استشارية، وتمويل بعض المساقات المصممة خصيصاً لمواجهة الحاجات الصناعية، يضاف إلى ذلك ما تقوم به الكليات والمعاهد الفنية في تطوير للروابط مع الصناعات المحلية، من خلال إنشاء دراسات ذات مساقات تخدم أغراض مهنية ضمن إطار المتطلبات على المستوى المحلي¹.

وعلى العموم فإن ما يميز النموذج الأوروبي باختصار الأمور التالية:

- الانتقائية قبل دخول الجامعة، سواء تم ذلك عن طريق الامتحانات أو بطرق أخرى.
- المركزية في الإدارة، حيث أن الدولة تسيطر على المؤسسات التعليم العالي تمويللا و تخطيطا وتنظيما.

1- عزت عبد الموجود، مرجع سابق، ص 5.

- تتمتع معاهد التعليم العالي في أوروبا بدرجة أقل من الحرية الأكاديمية التي تتمتع بها مثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، وربما يعود ذلك لمركزية الإدارة من ناحية، ولقدوم هذه المؤسسات ومحافظة على ما يسمى بتقاليد الإدارة من ناحية، ولقدوم هذه المؤسسات ومحافظة على ما يسمى بالتقاليد.
- نتيجة النظام المركزي فإن برامج الدراسة تتميز بعدم الميل إلى التطوير والتجريب، لأن كل معهد أو جامعة يرتبط بمجموعة من المعاهد، ويكون من الصعب تغيير البرامج أو تعديلها أو إدخال أي تغيير في أي ناحية دون موافقة الجهات المركزية.
- الاهتمام بالجوانب المعرفية في التحصيل، كما يجعل التركيز على التحصيل واختزان المعلومات أكثر من طريقة البحث والتفكير ومن ناحية أخرى يجعل النظام تنافسيا¹.
- د- النموذج الأمريكي:** تنقسم الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى جامعات خاصة وجامعات عامة، فجامعات هارفارد وكولومبيا، وهي جامعات عريقة وذات سمعة علمية، وقد أنشأت في القرن السابع عشر وبدأت جامعات خاصة، أما الجامعات العامة التي تمولها الدولة، سواء على المستوى الولاية أو مستوى الحكومة الفدرالية، فلم تظهر على مسرح التعليم العالي إلا بعد الربع الثاني من القرن التاسع عشر².
- ومن العوامل التي ساهمت في تطوير نموذج الجامعات الأمريكية ما يلي :
- اقتناع صانعي القرار في السياسات الأمريكية بدور الجامعات في تحقيق الازدهار الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي، وسعي الولايات المتحدة الأمريكية للاستقطاب السياسي والاقتصادي للعديد من دول العالم تحت إطار السياسة الأمريكية العامة.

1- عزت عبد الموجود ، نفس المرجع السابق ، ص ص 4-6 .

2- عزت عبد الموجود، نفس المرجع السابق ، ص 6 .

- تحديث النظام الأمريكي لعمليات التفاعل مع النماذج الأوروبية للجامعات وخاصة النموذجين الألماني والبريطاني، خاصة هذا الأول الذي يعزى إليه الاهتمام بالوظائف المتعددة للجامعات في المجتمعات في المجتمع، وخاصة وظيفة البحث العلمي.
- تتبع الجامعات الأمريكية السياسات التعليمية الحديثة والمتطورة، وترى أن الجامعة لا يمكن أن تكون مفصولة عن المراحل التعليمية الأخرى، وخاصة مرحلة التعليم الثانوي الذي تعتبره امتدادا لمرحلة التعليم الجامعي.
- يحدث نظام التعليم الجامعي نوعا من التنسيق والتعاون بين الجامعات والمؤسسات الاجتماعية والصناعية والتجارية والاقتصادية، وهذا ما عزز دور الجامعات التي استفادت من عمليات التمويل المستمر لأبحاثها العلمية، وأثر ذلك بصفة عامة في تطوير المجتمع الأمريكي وتحديثه.
- إن نجاح الجامعات الأمريكية في استقطاب العديد من الكوادر العلمية والفنية وأساتذة الجامعات سواء من الدول الغربية الأخرى أو من دول العالم الثالث، بعدما أتاحت لهم كافة الضمانات التشجيعية والحوافز المغربية. و تحديث أسلوب البحث العلمي ونظم الإدارة الجامعية، و إعطاء المزيد من الحريات والصلاحيات للفئات الأكاديمية وتطوير المناهج الدراسية الجامعية وربطها بما تتطلبه احتياجات المجتمع المحلي وحدوث المنافسة المستمرة ومؤسسات البحث العلمي والجامعات سواء من القطاع العام أو الخاص¹.

هـ- النموذج الياباني: لقد سعت الجامعة اليابانية لجمع سمات و خصائص الجامعات الأوروبية خاصة الألمانية الذي عملت اليابان على نقله في بادئ الأمر، ثم أتاحت الجامعات اليابانية المزيد من الحريات التي شجعت الدافعية والعمل خاصة في مجال البحوث لتحقيق نظم لإنشاء جامعات أكثر تطورا.

1- عبد الله محمد عبد الرحمن، سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1989، ص.ص. 52-54 .

وجهت الجامعات اليابانية أهدافها ليس فقط لتخريج الكوادر الفنية والمهنية التي تحتاجها المصانع والشركات والإدارات الحكومية والمستشفيات، بل ركزت أيضا على إنشاء المعاهد البحثية المتخصصة لمختلف الفروع والعلوم البحثية والتطبيقية الإنسانية، التي كانت تمثل أحد الأركان الأساسية التي عملت على تلبية الكثير من الاحتياجات لصناعة الدولة، وللمجتمع ككل .

لقد تغير مفهوم الجامعة اليابانية في العصر الحديث نتيجة وظيفتها التي تتمثل في السعي لتطوير النظام التعليمي بصفة عامة. مع الاهتمام بالعلوم الطبيعية والإنسانية وتوجيه السياسات العامة للتعليم الجامعي نحو مشكلات المجتمع المحلي¹.

2-4- نماذج جامعات البلدان النامية :

تمتلك البلاد النامية جامعات ومعاهد عليا فنية وكليات لإعداد المعلمين، وفي معظم الحالات تتوفر الفرصة أمام الممتازين من خريجي الثانويات للالتحاق بمعاهد التعليم العالي الوطنية، أو الأجنبية، وغالبا ما يكون الاهتمام بالجامعات النظرية، دون الجامعات، والمعاهد العليا العملية نظرا لزيادة تكاليف هذه الأخيرة.

يحدث هذا رغم حاجة البلاد النامية إلى الفنيين والمساعدين والمتخصصين، ففي إيران يبلغ عدد الأطباء سبعة أمثال عدد المرضى، وكثيراً ما يزيد عدد المهندسين عن الفنيين، والتقنيين، وكذا كولومبيا التي لم يتجاوز عدد الطلبة في المعاهد العليا المتوسطة بها 2300 طالب سنة مقابل 44 ألف في الجامعات، وهذا راجع إلى أن المعاهد المتوسطة ليست لها نفس مكانة الجامعات.

كما تميل دول العالم الثالث إلى إقامة الكثير من الجامعات والكليات، وهذه مشكلة خطيرة في بعض البلدان النامية، فقد يطالب كل إقليم بأن تكون له جامعته الخاصة لما يضيفه ذلك عليه من مكانة، ويحاول كل إقليم أن

1- عبد الله محمد عبد الرحمن، نفس المرجع السابق، ص 46-47 .

الفصل الثاني تطور الجامعة في العالم و الجزائر بين النظرية و التطبيق

يكرّر نفس الكليات المتواجدة في الجامعات الأخرى، وفي هذا الإجراء تبديد للأموال والموارد، والجهود، وخفض للمستوى التعليمي .

وهناك بعض الإستثناءات بالنسبة للصين باتجاهها نحو التعليم في العلوم والهندسة، وقللت من العمل في ميادين القانون، العلوم الإنسانية، الآداب، كما توسعت كثيراً في الكليات المهنية على المستوى الجامعي، وتوسعت بسرعة أكبر في المعاهد المتوسطة التي توفر التدريب على أنواع كثيرة في ميادين التخصص، حيث وصف التعليم العالي في الصين بحق تعليماً صناعياً، وهو يختلف عن التعليم الكلاسيكي، حيث تمثل هذه البلاد من قبل موطن الفلاسفة، والفنانين، لتتحول إلى مصنع هائل نابض بالحياة، يعج بالتقنين والمهندسون المتطلعين إلى آفاق رحبة، والعلماء النشطين والصناع الدائبين على العمل، كل هؤلاء أصبحوا علامة مسجلة للصين الجديدة¹.

والواقع أن الصين ثالث بلد في العالم ينتج المهندسين بعد روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأن 90% من علماء ومهندسي الصين قد تم تدريبهم منذ الثورة الصينية 1949م، وفي غانا، ونيجريا وجامايكا تتمتع الجامعات بمستوى عالٍ، وبأساتذة أجنبية كما تتوافر لها المخابر، المكتبات الممتازة، ومن ثم تطوير مستويات القبول والمناهج، وخطط الدراسة، والامتحانات في هذه الجامعات بالاتفاق مع جامعة لندن وتوفد الكثير من دول العالم الثالث كالسنغال، وليبيريا، والسودان طلابها لمواصلة التعليم العالي في الخارج، رغم احتوائها على جامعات ومعاهد عليا كبرى .

1- شبل بدران، التربية المقارنة، دراسات في نظم التعليم، دار المعرفة الجامعية، ط.3، 2001، الاسكندرية، ص ص. 196-197.

4-3- التعليم العالي في بلدان العالم الثالث:¹

- جامعات العالم الثالث بخصائص أجنبية:

حيث تمتاز جامعات دول العالم الثالث دون استثناء باستيرادها للنماذج الأوروبية، والأمريكية، ولم تقتصر عمليات التبنى لنماذج هذه الجامعات على الدول التي كانت مستعمرة، بل امتدت حتى إلى الدول التي لم تستعمر من قبل، ولقد استمرت دول العالم الثالث، تنتهج نفس سياسات التعليم العام والجامعي مثلما هو في العديد من الدول الغربية، دون مراعاة لظروفها الاجتماعية، الثقافية، والدينية.

إن عملية الانفتاح على تجارب الدول الأخرى ضرورية عند إنشاء الجامعات، أو تبني السياسات لكن هناك الكثير من الآثار التي تظهر بصورة سلبية على المخرجات نتيجة لتبني نماذج الجامعات الغربية من طرف دول العالم الثالث دون تقييم لهذه النماذج أو تعديلها وتكييفها مع البيئات الجديدة.

تعتبر جامعات دول العالم الثالث المستهلك الأساسي للمعرفة الغربية، والتي تشمل كل أنواع العلوم، التكنولوجيا، ومصادر البحث العلمي بما في ذلك الوسائل العلمية، التكنولوجية، المجالات والدوريات المختلفة، دور النشر، مصادر جمع المعلومات وبنوكها وغير ذلك من الوسائل المعرفية المعاصرة التي تعتمد عليها المؤسسات العلمية الجامعية والأكاديمية، ضف الى ذلك بعض الخصائص الظاهرة جليا نذكر منها:

- اللغات الأجنبية (الغربية): والتي سادت معظم الجامعات في دول العالم الثالث، وأصبحت هذه اللغات،

اللغات الأكاديمية، المستعملة في المقررات التدريسية بصفة عامة، إلا أن هناك بعض الاختلافات حول

استخدام اللغات الأوروبية من قبل جامعات دول العالم الثالث، فبعضها تستعمل اللغات الغربية كوسيلة

1- عبد الله محمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ص 218- 225 .

تعليمية لجميع سبل المعرفة داخل أوساطها الأكاديمية دون استخدام لغتها المحلية على الإطلاق، وبعضها

الأخر يحث على استخدام اللغات المحلية بجانب اللغات الأجنبية .

- **ضعف الاستقلالية :** بتعرضها للضغوط من جانب حكوماتها، وارتباطها من جانب التمويل بحكوماتها، وتتأثر بنوعية الاقتصاد السائد، ويتجسد الضغط في تحديد نوعية السياسات التعليمية واختيار أعضاء هيئة التدريس.

- **البحث العلمي:** حيث تعتبر وظيفة البحث العلمي من الوظائف الهامشية في جامعات دول العالم الثالث، وتتركس معظم وظائفها في تخريج الإطارات التي تتطلبها عمليات التنمية المختلفة، وقد تمتد وظائفها إلى تدريب بعض الفئات من القوى العاملة المتواجدة في المؤسسات المستخدمة، ولم تحظ مجالات البحث العلمي والتكنولوجي والنهوض بمشكلات المجتمع بأية أهمية، وهذا راجع لضعف الإمكانيات وعدم إيمان المسؤولين السياسيين بأهمية هذه الوظيفة البحثية. ونتيجة لعدم وجود سياسات تعليمية وتقديم أعداء تتمثل في أولوية تكوين الإطارات المهنية الوطنية التي تحتاجها البلاد، بدلا من العمالة الوافدة¹.

هذه هي أهم خصائص التكوين، والجامعة بالدول النامية، وهذا ما دفعها إلى إبداء الرغبة في إصلاح مسار التعليم الجامعي وتطوير مؤسساته العلمية، وجامعاته، بعد ظهور أزمة الجامعات الحديثة، وتعرضها المزيد من الانتقادات، وتتمثل في إجراء مجموعة من العمليات المترابطة لإجراء تغييرات مخططة على التعليم الجامعي، وقد مست الدول المتقدمة، والنامية على حد سواء لجعل التلاؤم بينها، وبين المتطلبات المجتمعية، وتتمثل مظاهر الإصلاح التي أجريت في بلدان العالم في :

- إجراء تغييرات في السياسات التعليمية كالهند، وهذا لم يمهّد التدخلات من طرف الحكومة تشريعيا، وماليا.

1- عبد الله محمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ص 218 - 225 .

الفصل الثاني تطور الجامعة في العالم و الجزائر بين النظرية و التطبيق

- تطوير المناهج الدراسية وتحديثها، لكن هذا لم ينعكس على بعض المشاكل كقلة الخبرات العلمية المدربة التي تتطلبها عمليات التدريس، والوظائف الجديدة. واهتمت بعض الجامعات باستعمال لغتها المحلية في التدريس، كمحاولة منها للتقليل من نتائج استخدام اللغات الأجنبية، وتأثيرها على الثقافة المحلية. لقد اهتمت الكثير من الدول بتطوير جامعاتها حتى تساهم في التنمية، وإن كانت محدودة (كينيا، نيجيريا، مصر، إيران، وسيريلانكا)، والتي تخلصت ولو جزئياً من المناهج الاستعمارية، والعمل على تبني مناهج تهتم بالتراث المحلي لمجتمعاتها.
- ورغم هذا لا يمكن إطلاق الأحكام بصورة جزافية، حول تقصير الجامعات في الإصلاح فالكثير منها يعاني من مشكلة الموارد المالية المحدودة، وما زالت تلاقى انتقادات لاذعة حول المقررات التعليمية، وجمود الأنظمة الإدارية.
- إنشاء الجامعات لمراكز، ووحدات بحثية علمية، متخصصة تهتم بقضايا معينة تواجه وتتظافر جهود بعض الجامعات لإنتاج طاقات بديلة.
- ضرورة الاهتمام بالعلوم الاجتماعية، والإنسانية لدراسة الواقع الفعلي للمشكلات التي تحتاج إلى تقديم حلول جذرية وسريعة للمجتمع المحلي.
- استحدثت بعض جامعات أمريكا اللاتينية نوعاً من التعليم الجامعي، وإنشاء جامعات قومية، وما لبث أن انتقلت هذه الفكرة إلى بعض الدول الآسيوية، ومحاولة التقريب بين النمط التقليدي، والنمط الحديث.

4-4- نموذج الجامعات العربية :

ما يلاحظ في النموذج العربي هو وجود هوة كبيرة بين الجامعات كمؤسسات اجتماعية وبين المؤسسات المجتمعية والصناعية والثقافية الأخرى، تلك الهوة التي تزيد من تفاقم مشكلات التعليم الجامعي العربي، كما يزيد من اتساع هذه الهوة كثيرا بعض السياسات العامة اتجاه الجامعات الأمر الذي نتج عنه بعد الجامعة عن أهدافها ووظائفها الأساسية التي أنشأت من أجلها، مما أدى إلى نقص هيبة الجامعة ومكانتها في المجتمع.

يتسم النموذج العربي - على غرار سائر جامعات العالم الثالث - بخصائص لا تنموية من بينها:

- اعتمادها على استيراد نماذج الجامعات الأوروبية والأمريكية، حالها كحال مثيلاتها من البلدان النامية و الذي ذكرناه آنفا.
- يعتبر البحث العلمي ذا وظيفة هامشية لدى جامعات الدول العربية شأنها شأن دول العالم الثالث، فأغلبها لا يزال يعاني قصورا وظيفيا في القيام بمتطلبات التدريس والبحث العلمي، إذ أصبحت وظيفة الجامعة مقصورة على السعي الحثيث والجهد المضني للاستجابة للطلبات المكثفة المتزايدة على المقاعد البيداغوجية للطلبة في كل سنة جامعية جديدة، فاهتمام جامعات الدول العربية بالبحث العلمي قليل جدا إذا ما قارناه بنظيره في الدول المتقدمة.
- و تفتقد السياسات التعليمية الجامعية بالدول العربية للرؤية الواعية بدور الجامعات وتنوع وظائفها في المجتمع الحديث.
- إن هذه الخصائص التي تميز المؤسسات الجامعية في الدول العربية، تفسر بلا شك تخلف نماذج الجامعات في هذه الدول.

5-الجامعة الجزائرية و تطورها:

5-1- الجامعة في عهد الاستعمار:

كانت المساجد والزوايا، قبل وأثناء العهد الاستعماري المكان الوحيد لتعليم اللغة والدين، ونشر الثقافة الإسلامية، لذا عمل الاستعمار الفرنسي على القضاء على هذه المراكز الثقافية والدينية من خلال تحويل بعضها إلى معاهد للثقافة الفرنسية، والبعض الآخر إلى مراكز نشاط الهيئات التبشيرية المسيحية، فيما عمل على هدم الكثير منها بحجة إعادة تخطيط المدن الجزائرية¹.

و تعتبر الجامعة الجزائرية من أقدم الجامعات التي تم تأسيسها كجامعة في الوطن العربي، فتاريخ تأسيسها يرجع إلى سنة 1909، أما جذورها الأولى فتتبع إلى سنة 1877، وقد تخرج منها أول طالب سنة 1920 من معهد الحقوق كمحام².

وقد أورد "رابح تركي" في كتابه التعليم القومي والشخصية الجزائرية النقاط التي تميز السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر وهي:

- حصر تعليم الجزائريين في أضيق الحدود.
- التقليل من إقامة المدارس الخاصة في مختلف مراحل التعليم.
- تحديد عدد التلاميذ الجزائريين في كل مراحل التعليم.
- خفض ميزانية تعليم الجزائريين إلى أقل حد ممكن.
- الاهتمام بالتعليم النظري على حساب التعليم الفني و المهني.

1- صباح غربي، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، علم الاجتماع والتنمية ، جامعة بسكرة، الجزائر ، 2014، ص54.

2- فضيل دليلو و آخرون، نفس المرجع السابق، ص 228.

- تعقيد الامتحانات أمام الطلبة الجزائريين ووضع شروط قاسية لهم.
- فرض مصاريف تعليمية باهظة بعد المرحلة الابتدائية تفوق إمكانيات معظم الجزائريين¹.

2-5- الجامعة بعد الاستقلال:

- المرحلة الأولى (1962-1969):

تم من خلالها تأسيس أول وزارة متخصصة في التعليم العالي والبحث العلمي، وقد تميزت هذه الفترة بإنشاء جامعات المدن الجزائرية الرئيسية، حيث افتتحت جامعة وهران سنة 1961 تلتها جامعة قسنطينة سنة 1967، ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بالجزائر العاصمة، وجامعة العلوم والتكنولوجيا محمد بوضياف بوهران وجامعة عنابة. وقد كانت هذه المرحلة تهدف إلى توسيع التعليم العالي، والتعريب الجزئي، مع المحافظة على نظم الدراسة الموروثة، أما النظام البيداغوجي كان موروثا عن الاستعمار الفرنسي، حيث كانت الجامعة مقسمة إلى كليات: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، كلية الطب، كلية العلوم الدقيقة. كما كانت الكليات بدورها مقسمة إلى عدد من الأقسام، تدرس تخصصات مختلفة، وكان النظام البيداغوجي مطابقا للنظام الفرنسي، حيث كانت مراحلها كما يلي:

- **مرحلة الليسانس:** وتدوم ثلاث سنوات في غالبية التخصصات، تنتهي بالحصول على شهادة ليسانس في التخصص المدروس.
- **شهادة الدراسات المعمقة:** وتدوم سنة يتم التركيز فيها على منهجية البحث، إلى جانب أطروحة مبسطة لتطبيق ما جاء بالدراسة النظرية
- **شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة:** وتدوم سنتان على الأقل من البحث لإنجاز أطروحة علمية.

1- رابع تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص 146 .

- شهادة دكتوراه دولة: قد تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقي، حسب تخصصات الباحثين واهتماماتهم.

- المرحلة الثانية (1970-1996):

تتميز هذه المرحلة باستحداث وزارة متخصصة بالتعليم العالي والبحث العلمي، و بإصلاح التعليم العالي سنة 1971، حيث يتمثل هذا الإصلاح في تقسيم الكليات إلى معاهد مستقلة تضم أقسام متجانسة، واعتماد نظام السداسيات محل الشهادات السنوية، كما أجريت التعديلات التالية على مراحل الدراسة الجامعية:

- **مرحلة اليسانس:** ويطلق عليها أيضا تسمية مرحلة التدرج، وتدوم أربع سنوات، أما الوحدات الدراسية فهي المقاييس السداسية.

- **مرحلة الماجستير:** وتسمى أيضا مرحلة ما بعد التدرج الأولى، وتدوم سنتين على الأقل. وتنقسم إلى فترتين الأولى مجموعة من المقاييس النظرية بما فيها التعمق في منهجية البحث، أما الفترة الثانية فتستغل في إعداد بحث يقدم في صورة أطروحة للمناقشة؛

- **مرحلة دكتوراه علوم:** ويطلق عليها تسمية مرحلة ما بعد التدرج الثاني وتدوم حوالي خمس سنوات من البحث العلمي¹.

كما أضيفت في البرامج الجامعية الأشغال الموجهة والتطبيقات الميدانية. إضافة إلى فتح مجموعة من المراكز الجامعية في عدة ولايات لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي.

وتميزت هذه المرحلة بوضع الخريطة الجامعية سنة 1984 بهدف تخطيط التعليم العالي إلى أفق سنة 2000، في ضوء احتياجات الاقتصاد بقطاعاته المختلفة. حيث عمدت الجامعة إلى تحديد الاحتياجات من أجل تلبيتها، وتحقيق التوازن من حيث توزيع الطلبة على التخصصات التي تحتاجها السوق الوطنية للعمل كالتخصصات التقنية،

1- وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، إصلاح التعليم العالي في الجزائر، الجزائر، 2007، ص ص 14-15.

والتقليل من التوجيه إلى بعض التخصصات كالحقوق والطب، كما تم بموجب الخريطة الجامعية تحويل معاهد الطب إلى معاهد وطنية مستقلة.

3-5- التوسع التشريعي و الهيكلي للجامعات (1997-2013):

لقد عرفت الجزائر و ابتداء من سنة 1997 توسعا تشريعي و هيكليا وإصلاحا جزئيا. و تتمثل أهم الإجراءات التي عرفت هذه الفترة في:

- وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي في سبتمبر 1998.
- قرار بإعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات.
- إنشاء ستة جذوع مشتركة للحاصلين على شهادة البكالوريا الجدد.
- إنشاء ستة مراكز جامعية في كل من: ورقلة، الاغواط، أم البواقي، سكيكدة، جيجل وسعيدة.
- إنشاء جامعة بومرداس وتحويل المراكز الجامعية لكل من بسكرة، بجاية و مستغانم إلى جامعات.

وبحلول عام 1999 أصبح قطاع التعليم العالي يحصي 17 جامعة 13 مركزا جامعي و 6 مدارس عليا للأساتذة و 141 معهدا وطنيا للتعليم العالي، و 12 معهدا ومدرسة متخصصة.

كما ظهرت بعد ذلك جامعات ومراكز جامعية أخرى وملاحق للجامعات ، مما ساهم في تدعيم هياكل قطاع التعليم العالي وتجسيد ديمقراطيته¹.

لقد تم في السنوات الأخيرة تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج الهادفة إلى تطوير التعليم العالي وأساليب التكوين ، حيث (لم يعد خافيا توجه أنظمة التعليم العالي في العالم نحو تنظيم نمطي يتخذ شكل هيكلية تعليمية

1- سمية الزاحي ، "المكتبة الجامعية فضاء التعلم والبحث في سياق نظام LMD" ، المعلوماتية ، العدد 30، الرياض، 2010.
<https://arab-aqli.org> تاريخ الاطلاع: 2016/04/21.

الفصل الثاني تطور الجامعة في العالم و الجزائر بين النظرية و التطبيق

من ثلاثة أطوار هي : الليسانس الماستر و الدكتوراه ، الشيء الذي يمنح مقروئية أفضل لهذه الأطوار وللشهادات المتوجه لها ، على الصعيدين الوطني والدولي¹.

و في خضم هذا التطور الحاصل على مستوى التعليم العالي في الجزائر ، سيكون على هذا الاخير مواجهة تحديات و رهانات حاضرة و مستقبلية ، تفرضها العولمة و الثورة التكنولوجية و التقنية المتسارعة الحاصلة في العالم الغربي خاصة تكنولوجيا المعلومات هذا من جهة ، و من جهة أخرى سيكون لزاما عليه _ التعليم العالي _ السعي لإيجاد صيغ جديدة للتعاون ، و إعادة النظر في مجالات التنظيم المناهج و البرامج و كل ما يتصل بالعملية التكوينية لإعداد إطارات مؤهلة لمسايرة التطور السريع في مختلف الميادين و ضمن هذا المنحى تبدي الدولة الجزائرية عزمها على إصلاح نظام تعليمها الجامعي .

6- واقع ومشكلات التعليم الجامعي بالجزائر:

إن التعليم العالي الجزائري أو الجامعة الجزائرية ما تزال تعاني بعض النقائص و المشاكل التي تحد من وصولها إلى مصف العالمية و ترتيبها في القوائم الأولى و من ضمن هذه العراقيل التي يراها بعض الدارسين نذكر:

6-1- التركيز على النظري على حساب التطبيقي:

ان الاعتماد على الجانب الأكاديمي و النظري و تغييب الجانب التطبيقي في المناهج والاعتماد على

الكتاب الجامعي والمذكرات هي فلسفة تقوم أساساً على:

- التعليم العالي هو تعليم عام.
- التعليم العالي نمطي ومركزي يخضع لقرارات السلطة الوصية.
- انفصال التعليم العالي في كثير من الأحيان عن الواقع العملي والتطبيقي.

1- النظام التعليمي في الجزائر في ظل متغيرات الشأن الداخلي وتحديات العولمة ، على الموقع الالكتروني:

<http://chebbah-65.newstarforum.net/t1740-topic> تاريخ الاطلاع: 2016/04/21.

الفصل الثاني تطور الجامعة في العالم و الجزائر بين النظرية و التطبيق

- فلسفة التعليم العالي تقوم على أساس ضمان مقعد لكل طالب تحصل على البكالوريا لامتناس خريجي الثانويات.
- فلسفة التعليم العالي تعمل على جعل الجامعة تستقطب الكم دون مراعاة الكيف.
- فلسفة تفتقر إلى سياسات علمية وعملية بالمعنى الشامل، ولا توجد حتى استراتيجيات مكتوبة أو معدلة وحتى إن توفرت النوايا والمقاصد فهي لا تتجاوز كونها برامج أو مشاريع مجزئة وقصيرة المدى وغير مترابطة مع السياسات العامة للدولة، وخاصة سياستها التعليمية والتدريبية وسياسات القوى العاملة وباقي السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك تصبح معزولة ولا توجد لها مساندة ورأي عام يؤيدها ويشجعها¹.

2-6- هياكل و أنماط لا تلائم متطلبات العصر :

- قد يصعب حاليا على الجامعة أن تساهم في التنمية بشكل كبير أو أن تواجه تحديات المحيط الحالية والمستقبلية بياكلها التقليدية ، وعدم توافرها مع متطلبات تطبيق نظام الجودة الشاملة وهذا لاتصافها بالخصائص التالية:
- استمرار هياكل الجامعات دون تكيف يتوافق مع متطلبات كل مرحلة².
 - تشابه الجامعات في كل الكليات والأقسام والمصالح الإدارية و البيداغوجية و في كل التخصصات بطريقة تكرارية ، وغياب فكرة الجامعات المتخصصة أو خصوصية الوحدات.
 - اكتظاظ الجامعات بأعداد كبيرة من الطلاب ، ومازالت سياسات القبول بالجامعات على حالها بنفس الصيغة والنمط.

1- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي و التدريب، قطاع التدريب، تصور مقترح لتطوير اداء معلمي المواد العامة بالئية العامة للتعليم التطبيقي و التدريب في ضوء مدخل الكفايات التعليمية، 2017 على الموقع الالكتروني www.paaet.edu.kw.

2- وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، التقرير الوطني للتقويم المرحلي لتطبيق إصلاح التعليم العالي ، الجلسات الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 19- 20 ماي 2008.

الفصل الثاني تطور الجامعة في العالم و الجزائر بين النظرية و التطبيق

- الهياكل الحالية لا تسمح للجامعات بالارتباط باحتياجات المجتمع المحيط بها دائما ، على الرغم من أن الجامعة أنشئت لهذا الغرض.
- الاستمرار على نفس الشعب الدراسية في معظم الجامعات دون تغيير أو تطوير أو إضافة منذ إنشائها حتى الآن.

3-6- نظام القبول وتوجيه الطلبة :

- الالتحاق بالجامعة يعتمد على نظام التوجيه المركز الذي أثبت عدم مرونته وفشله، لكونه أدى إلى مسالك تكوينية ترتب عنها ارتفاع في نفقات التعليم العالي.
- زيادة الضغط على إمكانية الجامعات نظرا لتطبيق سياسة ضمان مقعد بيداغوجي في الجامعة لكل طالب.
- توزيع الموارد المتاحة بالجامعة على عدد كبير من الطلبة أدى إلى انخفاض جودة التعليم بشكل ملحوظ.
- مردود ضعيف نتيجة التسرب المعتبر، والمدة الطويلة التي يقضيها الطلبة بالجامعة وهذه الوضعية تزداد تفاقما نتيجة اعتماد نمط تدرج سنوي، واللجوء إلى إعادة توجيه الطالب عند الإخفاق.
- عدم التوازن بين الخريجين واحتياجات سوق العمل.
- نظام تقييم طويل (امتحانات متوسط المدة - شاملة - استدرائية)، هذه تكون على حساب الزمن البيداغوجي الذي يعاني هو الآخر من قصر المدة مقارنة مع المعايير الدولية .

6-4- مستوى اداء الاستاذ الجامعي :

- غياب إستراتيجية تعمل على تكوين وإعداد الأساتذة لتنمية قدراتهم وتطوير أدائهم وتحديث وسائل عملهم ، وتحكمهم في استعمال تكنولوجيا التعليم الحديثة حتى يكونوا متكيفين باستمرار مع المتغيرات الجديدة في أنماط الجامعات¹.

- انخفاض مرتبات وعلاوات الأساتذ مقارنة بدخل الأستاذ في العالم الغربي أو حتى العربي، وعدم ربطها بالنشاطات التعليمية أدت إلى انصراف الكثير منهم إلى البحث عن زيادة دخله بطرق شتى، هذا أثر سلبيا على مستوى التعليم والبحث.

- قصور وسائل وطرق التعليم المستخدمة في الجامعات: من مظاهر القصور في وسائل و طرق التعليم المستعملة في الجامعات ما يلي :

- الاعتماد على الكتاب الجامعي حرفيا والمذكرات وفي أغلب الأحيان الإملاء ، هذا الأمر لا يساعد على تكوين كفاءة علمية للطلاب ، ولا تنمي فيه روح الإبداع والابتكار والبحث عن المادة العلمية.

- الاعتماد على الطريقة الإلقائية للمحاضرات بالأسلوب التقليدي المعروف بالجامعات ، وغالبا ما تكون المحاضرة لأعداد كثيرة من الطلاب قد يصعب عليهم حتى استيعاب ما يلقيه الأستاذ المحاضر ، هذا أدى إلى انخفاض كفاءة العملية التعليمية.

الاعتماد على الطرق التعليمية التقليدية في إيصال المعلومات للطلاب ، و عدم إستغلال التكنولوجيا الحديثة.

على غرار ماسبق و بالنظر الى ما مرت به الجزائر من تحولات و عوائق ، و عثرات ، إلا أنها إستطاعت أن تحقق لحد ما تطورا ملحوظا تمكنت من خلاله بتعليم و إعداد الكثير من الشباب المؤهل علميا و المتحصل على شهادات نجح سترفع من قيمة اليد العاملة ذات التكوين الرفيع المستوى .

1- يوسف احمد أبوفارة ، "إشراك الطلبة في تقييم جودة التعليم العالي" ، مؤتمر الاقتصاد المعرفي ، عمان ، 2- 4 أيار 2006 ، ص54.

إن التعليم بالجزائر ، قد عرف نوعا من التطور في السنوات الاخيرة الماضية نظرا لتحسن العديد من الظروف ، و لأجل رفع مستوى التعليم أكثر، عملت الدولة الجزائرية على إنشاء المزيد من الجامعات و المراكز و المعاهد الجامعية في مختلف التراب الوطني ، و العمل على توفير الهياكل اللازمة لدفع عجلة التعليم نحو المقاييس العالمية ، و هاهي بعض الإحصائيات التي نجدها تثبت تنامي اعداد الطلبة .

الجدول رقم 1 :تطور تعداد طلبة ليسانس في الجزائر من سنة 2008 الى 2015

السنوات	التعداد
2009/2008	271166
2010/2009	322547
2011/2010	505081
2012/2011	640315
2013/2012	779431
2014/2013	795020
2015/2014	780123

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المديرية العامة للتعليم و التكوين العالين

ففي سنة 2009 كان عدد الطلبة قد وصل الى اكثر من 27 ألف طالب ليسانس و مع اصلاح التعليم العالي و اعادة تنظيمه تماشيا مع التطورات العالمية و تقليص مدة التكوين في اللسانس اي سنوات الدراسة من اربع سنوات الى ثلاث سنوات ، لتكون هناك فرص أكثر لمواصلة الدراسة الى مستويات اعلى ، و قد عرفت الجامعات الجزائرية تزايدا دائما في عدد الطلبة ليصل الى 780123 طالب في سنة 2015 ليرتفع عدد المكونين المتخصصين .

الجدول رقم 2: تطور تعداد الطلبة ما بعد التدرج -الدكتوراه- في الجزائر من سنة 2004 الى 2012

وضع الجدول المرفق مع هذا الاسال في ملف ببذف

التعداد	السنوات
7101	2005/2004
87483	2006/2005
169042	2007/2006
271166	2008/2007
322547	2009/2008
-	2010/2009
-	2011/2010
33672	2012/2011

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المديرية العامة للتعليم و التكوين العالين

و من خلال هذا الجدول نجد ان التعداد المتزايد للطلبة كان من ضمن متطلبات اصلاحات التعليم الجامعي ،

فالاعداد الهائلة في حاجة الى تأطيل ، فكانت فرص لاتمام الدراسات العليا مفتوحة امام عدد كبير من الطلبة

حيث وصل في سنة 2009 الى 322547 طالب دكتوراه ، مما يتيح فرص عمل امام العجز الذي تعرفه

الجامعات من تأطير . و حسب المعطيات الاحصائية نرى انه قد تراجع عدد المسجلين في الدكتوراه سنة

2012/2011 ليصل الى 33672 طالب دكتوراه.

الجدول رقم 3: تطور تعداد الطلبة المسجلين بالماستر في الجزائر من 2004 الى 2012

التعداد	السنوات
7101	2005/2004
23541	2006/2005
87483	2007/2006
169042	2008/2007
271166	2009/2008
322547	2010/2009
505081	2011/2010
64315	2012/2011

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المديرية العامة للتعليم و التكوين العالين

و من خلال هذا الجدول يظهر جليا الزيادة و الارتفاع المفاجئ ففي سنة 7101 طالب سنة 2005 ، و هذا ناتج عن انتهاء التعليم العالي لنظام ل م د ، و مع رغبة طلبة الليسانس نظام القلم في اتمام دراستهم شكل ارتفاعا محسوحا ففي سنة 2011 قد عرفت اعلى تعدد لهم، ليعود في التراجع في سنة 2012 ليصل الى 64315 طالبا.

الخلاصة :

إهتمت معظم دول العالم العربية منها و الغربية ، بالتعليم الجامعي ، و عملت على تطويره بتبني إصلاحات و تعديلات به ، وذلك بهدف أن يكون مواكبا للتطورات الحاصلة على المستوى العالمي و جعله أكثر كفاءة مع التخصصات المطلوبة في سوق العمل .

و قد تطرقنا في هذا الفصل الى النظريات السوسولوجية التي تتناول الجامعة و التعليم كموضوع دراسة، و تطرقنا الى بوادر ظهور الجامعات و تطورها على المستوى العالمي و العربي، و في الاخير تطرقنا الى الجامعة في الجزائر منذ بوادر ظهورها الى يومنا هذا.

الفصل الثالث: التغير الاجتماعي من منظور كلاسيكي الى المعاصر

-تمهيد

1- التغير الاجتماعي بين المعنى الفلسفي و السوسيولوجي

2- التغير الاجتماعي و مفهوما التطور و التقدم

3- التغير الاجتماعي و التنمية الاجتماعية

4- عوامل التغير الاجتماعي

5- الرؤى الكلاسيكية و المعاصرة للتغير الاجتماعي

6 - التغير الاجتماعي و التحديث الاجتماعي

7-عوائق التغير الاجتماعي

-الخلاصة

تمهيد:

ان المجتمع هو مجموعة من المؤسسات الاجتماعية و هو عبارة عن هيكل مشكل لعدد من الوظائف الخاصة بجهاز يتظافر وفق اساليب موجودة في اوضاع معينة و مفهومها يجسد اغراض و اهداف الحياة ذاتها .

ومن منطلق و ظيفي نقول بان مجموع المؤسسات الاجتماعية لها وظيفة لاستمرار و ثبات المجتمع ، و ان التغير في الوظائف او المؤسسات القائمة على ذلك يستتج منه تغير اجتماعي لأن أية مؤسسة هي حاجة اساسية لإرضاء المجتمع . و اثناء هذا التغير قد تحل محل المؤسسة الاولى مؤسسة أخرى تكون أكثر تناسبا و تؤدي الوظيفة نفسها و تلبي الحاجات المشابهة لثقافة المجتمع .

و منه نقول ان المجتمعات ليست جامدة فهي متأثرة فعلا بما فيها و غير ثابتة فهي تعرف التطور دائما .

1- التغير الاجتماعي بين المعنى الفلسفي و السوسيولوجي:

لعله من المستقر في أدبيات العلوم الاجتماعية و الإنسانية غياب وحدة مفاهيمية لتحديد المصطلحات المستخدمة في مجال الدراسات الاجتماعية، فالتعريفات و المصطلحات تتباين بتباين الأطر الفكرية و المعرفية و الإيديولوجيات التي ينتسبون إليها، كما أنها تتباين أيضا بتباين لزمان و المكان، و ظلت هذه القضية هي العقبة الرئيسية في مجال الاتفاق على تحديد مفاهيم المصطلحات. و لكن ذلك لا ينفي وجود اطر عامة و مفاهيم شاملة يكاد يجمع عليها كافة المشتغلين بالعلوم الاجتماعية و الإنسانية .

و يعتبر تحديد تعريف واضح للتغير الاجتماعي و متفق عليه أمر صعب للغاية لان تعريفه يختلف باختلاف مداخله و الزوايا التي درس منها لكثرة مدارسه الفكرية و الأيدولوجيات التي ينتمي إليها . و مفهوم التغير خاصة يوجد تداخل كبير جدا بينه و بين عدة مفاهيم أخرى مشابهة له مثل: التغير الثقافي، التقدم الاجتماعي، التنمية، التحضر، التحديث.

تدل كلمة تغير في اللغة العربية على معنى التحول و التبدل فتغير الشيء هو تحول و تبدل هذا الشيء بغيره ، كما تعني اختلاف الأشياء، ويشير مصطلح " Chang " بالإنجليزية أيضا إلى الاختلاف في أي شيء يمكن ملاحظته في فترة زمنية معينة¹.

1- المنجد في اللغة العربية و الاداب و العلوم ، بيروت ، 1960 ، ص 6 .

1-1- المعنى الفلسفي للتغير الاجتماعي :

من الناحية الفلسفية أو من وجهة نظر الفلاسفة فالتغير يقصد به إرادة معينة تعني بدورها فعلا سواء أكان هذا الفعل ضئيلا أو جسيما فهو تغير، فكل إرادة إذن في معناها الفلسفي فعل و كل فعل حركة ولذا فان القول بإرادة التغير يوضح الإرادة إذ يكفي القول عن الإنسان انه إنسان لفهم من ذلك انه وحدة عضوية هادفة و انه في سيره نحو أهدافه كائن عاقل وانه في إرادته فاعل و انه متحرك محرك و متغير و مغير¹.

حيث اعتبر الفلاسفة ظاهرة التغير حقيقة الوجود أي أن كل موجود لا بد أن يتغير وأن التغير لا الثبات هو الدال على وجود الموجود وعبر عن هذه الفكرة المفكر اليوناني (سوقراطيس) في مقولته: (إن الفرد لا يستطيع أن يقول أنني أعبر النهر الواحد مرتين ذلك على اعتبار أن ذرات الماء التي لامست جسمه في المرة الأولى غيرها في المرة الثانية، كما أن الشخص نفسه يكون قد تغير). وقد أكد كثير من الفلاسفة اليونانيين حقيقة ظاهرة التغير والنمو وخاصة أرسطو الذي اعتبر التغير ظاهرة تعم على الموجودات كافة وفي الأوقات كلها².

وكانت نظرة العلماء للتغير حتى القرن الثامن عشر نظرة تشاؤمية مبنية على الخوف من المستقبل، وأن حالة المجتمعات في القديم أفضل من الحالة الراهنة والمستقبلية، في حين أخذ العلماء ينظرون بعد ذلك التاريخ نظرة تفاؤلية معتبرة حالة المجتمعات الراهنة أفضل من سابقتها، وأن العصر الذهبي أمامنا وليس خلفنا على حد تعبير "سان سيمون".

1 - صلاح الدين شروخ ، علم الاجتماع التربوي ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر، ص 130 .

- Terence Kealey, op.cit, pp 20-292

ومع بداية القرن الثامن عشر ازداد الاهتمام الكبير بموضوع التغير الاجتماعي، وذلك بفتح الأبواب أمام عصر التنوير الأوروبي الذي أجمع مفكره أن الإنسان قادر على تغير ظروفه الروحية والمادية فأصبح التغير اليوم من أهم المسائل التي تشغل الفكر الاجتماعي الحديث فأخذت الجهود تتجه نحو التغير من أجل تنمية هادفة¹.

1-2- المعنى السوسولوجي للتغير الاجتماعي :

أما إذا تعرضنا لمفهوم التغير الاجتماعي سوسولوجيا فإن المقال لا يكفينا لذكر كل التعاريف لأنه لا يكاد يوجد عالم اجتماع إلا و قد صاغ تعريفا للتغير الاجتماعي، و إن كانت كل التعاريف تصب في قالب واحد و لكنها تختلف في تفسير أسباب التغير وفقا للقاعدة المنطلق منها من طرف كل باحث:

حيث يعرفه "ستيفن فيجو": "هو عملية التحولات و التبدلات الكمية أو الكيفية المخططة أو غير المخططة في الظاهرة الاجتماعية التي يمكن أن توصف في مركب من ستة أجزاء متصلة من العناصر التحليلية ذات الاعتماد المتبادل فيما بينها و هذه العناصر هي وحدة التغير، مستوى التغير، دوام أو استمرار التغير، اتجاه التغير، مقدار التغير معدل التغير".

يعرف "صلاح العبد" التغير الاجتماعي: "بأنه ظاهرة طبيعية تخضع لها نواميس الكون وشؤون الحياة من خلال التفاعلات والعلاقات والتبادلات الاجتماعية المستمرة والتي تفضي إلى تغير دائم"².

كما يعرفه "أحمد زكي بدوي": "أنه كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة، والتغير الاجتماعي على هذا النحو ينصب على تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع

1- ذهبية أوموسى ، المسنين في مركز العجزة : دراسة ميدانية في كل من مركز دالي براهيم وديار الرحمة بئر خادم ، رسالة الماجستير غير منشورة، علم الاجتماع و الديموغرافيا ،جامعة البلدة، الجزائر، 2004، ص124.

2- ابراهيم العسل، الأسس النظرية و الأساليب التطبيقية في علم الاجتماع ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ، بيروت، 1997، ص75.

أو في بنائه الطبقي، أو نظمه الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكاناتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها¹.

ويشير "عاطف غيث" إلى التغير الاجتماعي بأنه: التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي أي في بناء المجتمع و وظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة².

ويرى "عاطف غيث" كذلك أن التغيرات الاجتماعية تأتي على أشكال متعددة منها التغير في القيم الاجتماعية والتي تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي والتغير في النظام الاجتماعي أي في المراكز والأدوار الاجتماعية، كالانتقال من نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوج والزوجة ومن الملكية المطلقة إلى الديمقراطية، والتغير في مراكز الأشخاص يحدث ذلك بحكم التقدم في السن أو نتيجة الموت³.

و ينظر "فير تشيلد" للتغير على انه أي تغير يعتري العمليات الاجتماعية أو النظم الاجتماعية أو التكوينات الاجتماعية و قد يكون التغير تقديم أو تأخير ثابتاً أو مؤقتاً مخططاً أو غير مخطط موجه أو غير موجه مفيداً أو ضاراً⁴.

و هناك من ربط التغير الاجتماعي بالبناء الاجتماعي و السلوكيات و بناء وظائف العلاقات الاجتماعية بحيث يقول "جيز برغ" : "إني لا افهم تغيراً لا يتم إلا في بناء المجتمع .أي في حجم المجتمع ومركب أجزائه و

1- أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية : انجليزي فرنسي عربي، مكتبة لبنان، بيروت 1982، ص382.

2- محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط ، دار المعارف ، ط 2 ، القاهرة، 1966، ص25.

3- محمد الدسق ، التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق ، مرجع سابق، ص18.

4- فادية عمر الجولاني، المجتمع و الانساق الاجتماعية ، المكتبة المصرية، مصر، 2004، ص16.

تشكل تنظيمه الاجتماعي و عندما يحل هذا التغير في المجتمع نجد أفراده يمارسون مراكز و أدوارا اجتماعية مغايرة لتلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة ولت من الزمن"¹

و في نفس السياق يعرفه "جرت وملز" بأنه هو ما يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يمارسها الأفراد على النظم و الضوابط الاجتماعية التي يتضمنها بناء اجتماعي معين خلال الزمن و ذلك في حالة قيامها و نموها وأخبارها و المجتمع عبارة عن نمط مركب من العلاقات حيث يشترك فيه الأفراد بدرجات متباينة و بتغير هذه العلاقات يتغير معها تلقائيا سلوك الأفراد في نفس الوقت"².

و يعرفه "عبد الهادي الجوهري" في كتابه أصول علم الاجتماع: "بأن التغير الاجتماعي يعني أساسا تلك التحولات و التبدلات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي أي التي تحدث في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء متعددة"³، أو كما يعرفه "غي روشي" هو كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن و لا يكون مؤقتا سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع و يغير مسار حياتها .
و للتغير الاجتماعي عند "غي روشي" اربع صفات هي:

- التغير الاجتماعي ظاهرة عامة توجد عند افراد عديدين ، و تؤثر في اسلوب حياتهم و افكارهم.
- التغير الاجتماعي يصيب في البناء الاجتماعي يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي في الكل او الجزء ،فالتغير الاجتماعي المقصود هنا هنا هو التغير الذي يحدث أثرا عميقا في المجتمع ،وهو الذي يطرأ على بناء الاسرة ،أو على النظام الاقتصادي أو السياسي وما الى ذلك ،هذا التغير هو الذي يمكن أن نسميه تغير .

1- ناصر ثابت ، دراسات في علم الاجتماع التربوي ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ص144.

2 - نفس المرجع السابق، ص164.

3- عبد الهادي الجوهري ، أصول علم الاجتماع ، المكتبة الجامعية ، الاسكندرية ، 2001 ، ص 299 .

- التغير الاجتماعي يكون محددًا بالزمن أي يكون ابتداءً من فترة زمنية و منتهياً بفترة زمنية معينة ، من اجل مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة و من اجل الوقوف على مدى التغير ، و لا يتأتى إدراك ذلك الا بالوقوف على الحالة السابقة ، اي ان قياس التغير يكون انطلاقاً من نقطة مرجعية في الماضي .
- أن يتصف التغير الاجتماعي بالديمومة و الاستمرارية ، و ذلك من أجل إدراك التغير و الوقوف على أبعاده ، أما التغير الذي ينتهي بسرعة فلا يمكن فهمه و لذلك فالتغير الاجتماعي يكون واضحاً من خلال ديمومته¹.

التغير الاجتماعي كما يعرفه " روجرز " : هو العملية التي يحدث من خلالها تغير وتبديل البنيان والوظيفة الاجتماعية للنظم الاجتماعية ، وقد يحدث ذلك من خلال المخترعات والمبتكرات الجديدة ، ومنها ما يحدث بسبب الفيضانات ، الحروب والثروات الداخلية ، كما تكون عملية التغير الاجتماعي مخططة أو غير مخططة ، كما تكون عملية التغير الاجتماعي مخططة أو غير مخططة وكما يذكرها يكون مصدرها إما خارجي أو داخلي.

1 - Guy Rocher **Introduction à la sociologie générale. Volume 3, Le changement social** , Seuil , collection Points, n° 15. Essais ,Paris,1970,p 22.

2- التغير الاجتماعي و مفهوما التطور و التقدم :

هناك عدة مفاهيم مشابهة و مشتقة من مفهوم التغير الاجتماعي و منها مفهومي التقدم و التطور الاجتماعيين ، إضافة إلى عدة مفاهيم أخرى مثل (التخلف ، التنمية الاجتماعية ، التحديث).

1-2- التغير الاجتماعي و التطور:

مفهوم التطور يعني النمو البطيء المتدرج الذي يؤدي إلى تحولات منتظمة و متلاحقة ، تمر بمراحل مختلفة ترتبط فيها كل مرحلة لاحقة بالمرحلة السابقة.

يعرفه معجم علم الاجتماع: أنه العملية التي بموجبها تحقق المجتمعات الإنسانية نموا مستمرا مرورا بمراحل متلاحقة مترابطة ، ولقد برز هذا المفهوم بشكل واضح في القرن التاسع إثر النجاح الذي حققته علوم الحياة والتي أدت إلى ظهور نظرية التطور "لداروين" الخاصة بتطور الكائنات الحية والتي فتحت الباب أمام مختلف العلماء والمفكرين للبحث عن أصول مختلف الظواهر الاجتماعية تأصل الحضارة، اللغة والدولة ، وهكذا فقد استعمل مفهوم التطور الاجتماعي بشكل واسع في العلوم الاجتماعية وفي علم الاجتماع بشكل خاص في وصف التحولات التي طرأت على المجتمع الذي يشبه الكائن الحي، كما جاء عند "هربرت سبنسر" الذي يشير إلى تطور المجتمع على غرار تطور الكائن العضوي، حيث عرف التطور بأنه انحدار سلالي معدل على نحو معين¹.

أما "تايلور" يقول: نجد أن التماثل الذي يسود في الجانب الأكبر من الحضارة يمكن إرجاعه إلى التأثير المتماثل للأسباب المتماثلة، بينما نلاحظ من ناحية أخرى أن الدرجات المتفاوتة للتماثل يمكن أن تعتبر مراحل للنمو أو التطور تمثل كل منها محصلة تراث سابقة وهي بصدد أداء دورها المناسب في تشكيل أحداث المستقبل، وقد أشار العديد من المفكرين المحدثين على الفروق القائمة بين نظرية البيولوجية والنظريات المختلفة في التطور الاجتماعي. وبالتالي فكرة التطور سيطرت على مختلف مجالات الفكر ، وغيّرت أنماط التفكير السائدة حينذاك

1- عبد الهادي الجوهري وآخرون ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1999 ، ص 16 .

وهدمت الكثير من الأفكار والمعتقدات والفلسفات ، كما أصبحت أسلوبا في فهم الإنسان والمجتمع عن طريق ما يعرف باسم المماثلة البيولوجية.

وفي هذا الصدد بين "ويليام أوجيرن" أن المحاولات المبذولة للكشف عن قوانين الوراثة والتنوع والانتخاب في تطور النظم الاجتماعية ، لم يفسر إلا القليل من النتائج الحيوية والهامة وهكذا يمكن حصر مفهوم التطور الاجتماعي في التحول المنظم من أشكال البناء الاجتماعي البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيدا، اعتمادا على المماثلة العضوية التي شبه بها المفكرين الاجتماعيين التطور في الحياة الاجتماعية بالتطور البيولوجي للكائنات الحية.

مما سبق يمكن ملاحظة أن هناك اختلاف واضح بين التطور العضوي والتطور الاجتماعي ، فالأول هو حتمي ويسير في خط مستقيم أما الاجتماعي والثقافي يسير وفق تأثير عوامل مختلفة كالعامل السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والتاريخي والسكاني ، والتطور كما يحدث في العناصر المادية والفكرية للمجتمعات يحدث أيضا في ثقافة المجتمعات ، فتتطور العادات والتقاليد والقيم ، فتتغير المجتمعات نمت مع الزمن وبصورة متزايدة التعقيد.

هذا ويعتبر "كوندرسيه" أن التطور أمر ضروري وعملية مستمرة ، وأن الحياة الاجتماعية قد تطورت من مرحلة الصيد ثم الرعي والزراعة تليها مرحلة العلوم والفلسفة اليونانية ومرحلة الحضارة الرومانية ، ثم مرحلة الجمود العلمي ومرحلة اختراع الطباعة ، ثم تأتي مرحلة التحرر الفكري والإصلاح الديني ، بعدها مرحلة الثورة الفرنسية وأخيرا المرحلة التي ستحقق السعادة للجميع.

2-2- التغير الاجتماعي و التقدم :

وهو مفهوم ثاني جوهرى مرتبط بالتغير ومرادفا له ، وهو يشير إلى الصيرورة المباشرة ذات الاتجاه الاجتماعي ، وقد جاء ذلك واضحا في كتابات "أوغيست كونت" و"كوندرسه" و"تيرجو" وغيرهم، والذي يعني :

حركة تسيير نحو الأهداف الموضوعية التي تنتهي إلى نفع أي اتجاه ضد الركود و الاستقرار بل التعامل مع المجتمع من خلال العلوم الطبيعية وهي حركتها الدائبة ذات الفائدة والمنفعة للمجتمع. إن فكرة التقدم من نقيض التوازن و الاستقرار ، حيث يشير الى التغير المعبر عن التحولات التدريجية والبطيئة المستمرة لتصل إلى المستقبل وهذا ما قاله روبرت نسبت 1980 عالم الاجتماع الأمريكي ، وحسبه للتقدم عدة خصائص منها ما يلي :

- وجود فكرة الزمن الذي لا يقبل الرجوع لأنه سائر من الماضي عبر الحاضر متجها نحو المستقبل بشكل مستقيم ومتضمن الاستمرارية.
- وجود فكرة موجهة أو ذات اتجاه معين لا يتضمن التكرار والإعادة.
- فكرة الصيرورة التراكمية التي تتقدم بشكل تدريجي ومتسلسل أو بأسلوب ثوري يقفز قفزات نزعية .
- وجود فكرة التحسين المسبق يحصل في كل مرحلة من مراحل التقدم ، وكل مرحلة تكون أفضل من السابقة ، حتى يصل إلى مرحلتها الأخيرة المليئة بالرفاهية والحرية والعدالة والمساواة.

هنالك من يعرف التقدم بأنه تطور الحياة العقلية للإنسان وتزايد قدر الإنسان على التحكم في الطبيعة ، كما أنه تبني أنماط جديدة من الفكر والسلوك يتقبلها المجتمع ويرى فيها فرصة سانحة لتحقيق آماله في حياة أفضل¹ .

ومن أمثلة التقدم وسائل النقل التي تطورت عبر مراحل التاريخ حيث كان الحيوان هو الوسيلة الوحيدة للتنقل من مكان إلى آخر، فظهرت العربة، السيارة ، الطائرة ومختلف الوسائل الأخرى، والتي اختصرت الزمن وقربت المسافات ، كذلك سرعة إرسال الرسائل عن طريق جهاز الفاكس بدلا من البريد، وظهور الهاتف والهاتف النقال والتلفزيون وجهاز الكومبيوتر والانترنت، وتطور العلاج والدواء والعمليات الجراحية وسعة المعرفة وعمقها، ومن الناحية الاقتصادية تطورت الزراعة والتجارة والمنشآت الصناعية ووفرة رؤوس الأموال، واتساع الأسواق الداخلية والخارجية ، ومن الناحية الاجتماعية والثقافية ارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع نسبة التعليم، وتوفير الرعاية سكان وترفيهه، التحرر من العادات الضارة كالشعوذة والخرافات، و الانفتاح على الأفكار الجديدة، و العالم الخارجي بما يعود بالفائدة على الفرد والمجتمع ، أما من الناحية السياسية كإقامة مجتمع آمن يتمتع بالحرية و الديمقراطية وبعيد عن القهر و الحقرة والتعسف.

لقد تناول الكثير من العلماء و الفلاسفة موضوع التقدم ، ففي القرون الوسطى كانت هناك بعض من الفلاسفة و العلماء قد قدموا إضافات جديدة لفكرة التقدم مثل "بوناردو وروجر" ليكون ، حول تطور البشر عبر مراحل متصلة ، وفي مرحلة النهضة ظهرت كتابات عن التقدم مثل "كوندرسيه" ، الذي وضع عشر مراحل لتطور الأمم الذي أكد على العلم والمعرفة في تطور الأمم.

وفي القرن التاسع عشر ظهرت كتابات تقدم الأدب والفلسفة والعلم عبر كتابات "أوغيست كونت" الذي كتب عن التقدم الفكري عبر مراحل ثلاث و"هربرت سبنسر" الذي كتب عن تطور المجتمعات و"كارل

1- عبد الهادي الجوهري وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص 17 - 18 .

ماركس"، و"ماكس فيبر" الذي حدد اتجاه التقدم نحو العقلانية ثم "إميل دوركايم"، الذي كتب في موضوع نظام تقسيم العمل والتقدم.¹ وبالتالي فإن نظريات التقدم تطورت مع ظهور الثورة الصناعية وقد أجهت جهود المفكرين في بحث مشكلة التقدم نحو التركيز على عوامل التقدم .

وهكذا نرى بأن مفهوم التقدم كما يعرفه "هوبهاوس" بأنه نمو اجتماعي للجوانب الكمية والكيفية في حياة الإنسان، و "كاريف" يعرفه بأنه: تطور تدريجي بدل على نمو المجتمع وتصاحبه مؤشرات تدل على مدى التقدم.² والتقدم قانون إنساني بمعنى أنه لا يوجد إلا في المجتمع الإنساني، ذلك أن الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يمكن أن يتقدم اي يرتقي في حياته من حالة إلى حالة أعلى.

و منه فإن التقدم يأخذ التدرج الجزئي متجها إلى حالات أفضل كالتقدم العلمي والاختراعات والنظريات وكل ما كان ذا منفعة للبشرية والذي تراكم بشكل بطيء عبر الزمن إلا أن هناك من يرى أن التقدم المفاجئ والذي يؤدي إلى انفجار كبير يؤدي على تغير المجتمع بالكامل مثل الثورة العلمية أو الثورة الشاملة.³

كما أن التقدم لم يكن دائما هو سمة الشعوب والمجتمعات بسبب الحروب والقتل والصراعات والإرهاب وانتشار الفقر والمجاعة في كثير من المجتمعات وارتفاع معدل الجرائم والانحرافات السلوكية وتدهور المبادئ والقيم وانتشار الظلم و الحقرة و اللامساواة وانتشار الخرافات والأناية والفردية وعدم الشعور بالانتماء.

إن مثل هذه القيم السلبية هي التي أصبحت سائدة في المجتمع، مما دفع بعدد من المفكرين وعلماء الاجتماع في البحث عن قيم جديدة وإعادة الاعتبار إلى القيم القديمة والتي تمثل خصوصيات المجتمع المتقدم ومنهم

1- معن خليل العمر، نفس المرجع السابق، ص54.

2- محمد الدقس، نفس المرجع السابق، ص 27.

3- معن خليل العمر، نفس المرجع السابق ، ص 56.

المفكر " طارق حجي " الذي قدم في كتابه بعنوان "قيم التقدم" مجموعة من أهم قيم التقدم نلخصها فيما يلي¹:

قيمة الوقت أو تقدير الوقت وقيمة الإتقان والتي تعني الجودة وتكون في مرحلة التخطيط والتنفيذ ثم المراجعة والتي تبرز المتميزين من أفراد المجتمع، ثم قيمة التعددية وتعني تعدد الثقافات والآراء وأساليب الحياة والتي تؤدي إلى أن يحترم الفرد آراء وتوجهات الآخرين، ويؤدي ذلك إلى توسيع قيم احترام الغيرية، وقيمة نقد الذات فمن أكبر أدوات البناء ومن مجموع العقول الناقدة يتشكل النجاح والتميز، كذلك قيمة العلم لأن بالعلم تتقدم الأمم وتبنى الحضارات².

فهذه القيم حسب المفكر " طارق حجي " أنها قيم التقدم وهي التي ينبغي أن تغرس في المناخ الثقافي والتعليمي، وبها يمكن أن يحقق التقدم الإداري وأنها قيم تنتمي إلى الإنسانية فحسبه التقدم والتحضر والتمدن وسائل لا تحققها الأموال ولا تبلغها الثروات الطبيعية وإنما تحققها منظومة القيم الشائعة في المجتمع من قاعدته على قمته.

وما هو حاصل في المجتمعات العربية ومنها الجزائر أن التخلف راجع بالدرجة الأولى إلى الاضطراب السائد في النسق الاجتماعي للقيم سواء عند الأطفال أو الكبار، وبلورة قيم اجتماعية جديدة واندثار أو تكاد تندثر أغلب القيم الاجتماعية الإيجابية التي كانت محافظة على النظام الاجتماعي، وتماسكه وعدم تعرضه للتفكك والانهيار وهذا بتأثير عوامل مختلفة منها داخلية و خارجية، ومنها سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، ومن أمثلة تلك القيم قيم الابتكار ، التضامن ، التعاون ، مشاركة الآخرين في أفراحهم وأحزانهم ، احترام الآخر ورأي الآخر ، واحترام الكبير و طاعة الوالدين ، التسامح ، عدم التعصب ، رفض قيم الأنانية والانتهازية ، ونبذ الآخر، نبذ العنف والإرهاب ، قيمة الحياء والحشمة ، العدل ، الشجاعة ، الكرم ، الصدق ، الوفاء ،

1- صلاح البيومي، التنشئة والشخصية للطفل بين الواقع والمستقبل، دار المعارف ، القاهرة، ص 109.

2- طارق حجي، قيم التقدم، دار المعارف ، القاهرة، 2001، ص ص 41 - 48 .

الإخلاص، الأخوة، الصداقة الحقة، الضيافة، العطف والإحسان على الآخرين احترام المواعيد والأمانة، كلها قيم أصبحت مفقودة أو تكاد تفقد في المجتمع الجزائري والعربي، فكيف نستطيع أن نقول أن المجتمع يعرف دائما تقدما والواقع ينفي ذلك

ومنه نرى أن هناك اختلاف بين مفهوم التقدم والتغير لأن التقدم يحمل معنى التحسن المستمر نحو الأمام أو يسير في خط صاعد في حين التغير قد يكون تقدما أو تخلفا، وبالتالي فالتغير هو المصطلح الذي يتوافق مع واقع المجتمعات لأن هذه الأخيرة ليست دائما في تقدم مستمر بل يصيبها التخلف كما يصيبها التقدم.

3- التغير الاجتماعي و التنمية الاجتماعية :

ان التغير الاجتماعي و التنمية الاجتماعية يصح ان نقول انهما تعنيان نفس المعنى اذا ما كان التغير ايجابيا ، لكون ان التنمية دائما تأخذ معناها الايجابي ، و بنا ان التغير يعني الصيغة المدروسة و المنظمة مسبقا لاحداث ذلك، فهذا ما يجعل المفهومين يأخذان نفس المعنى.

يرى "أحمد زكي بدوي" في تطرقه للتنمية "بأنها الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قوة أفراد على استغلال الطاقة المتاحة على أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي¹ ، ويرى "حسن سعفان":
بأنها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات أعلى

1- أحمد زكي بدوي، نفس المرجع السابق ، ص384.

للمعيشة والحياة الاجتماعية ونواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والأسرة والشباب، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية¹.

كما تعني التنمية التحريك العلمي المخطط للعمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة من أجل الانتقال بالمجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها والوصول بالمجتمع إلى أعلى درجات التقدم².

وحتى نستطيع فهم التنمية الاجتماعية لا بد من توضيح الفرق بين التنمية والنمو. فالنمو هو عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو أجزائه في سلسلة من المراحل الطبيعية ويتضمن النمو تغيرا كيميا وكيفيا، كما يطبق على المجتمعات والأفراد³.

3-1- النمو الاجتماعي: هو عمليات التغير الذي يلحق بالبناء الاجتماعي عن طريق التطور الطبيعي والتحول التدريجي⁴. ويختلف النمو عن التنمية كون النمو تلقائي بينما تخضع التنمية للإرادة البشرية ومجهود الإنسان⁵. كما أن النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية دائمة عبر فترة من الزمن⁶، فمثلا الزيادة الثابتة في النسبة المئوية للمتعلمين والمتعلمات إلى مجموع السكان هو من النمو، أما التنمية فتحصل في التعليم في مرحلة النمو الاجتماعي السريع وخلال فترة زمنية ممتدة من الزمن .

1- حسن سفان، اتجاهات التنمية في العالم العربي، مطبعة التقدم، القاهرة، 1983، ص224.

2- محمد الدقس، نفس المرجع السابق، ص 35 .

3- أحمد زكي بدوي، نفس المرجع السابق، ص187.

4- احمد زكي بدوي، نفس المرجع السابق، ص 384.

5- احمد زكي بدوي، نفس المرجع السابق، ص 187.

6- معن خليل العمر، نفس المرجع السابق، ص 68.

وقد اهتم عدد من العلماء باستخدام مفهوم النمو عند تحليلهم لعملية التغير الاجتماعي والتاريخي ومن بينهم "دوركهايم" و"سبنسر"، وهذا ما جاء في كتابتهما عن تفسيرهما لعملية النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية التي تحدث نتيجة النمو¹. فهناك علاقة وثيقة بين التغير والنمو وبين التنمية فالظواهر والأشياء حينما تنمو لا بد وأن تتغير خلال عملية النمو إلا أن النمو يكون بطيئا وتدرجيا وهو أقرب ما يكون إلى التغير الكمي منه إلى التغير الذي يسبق التنمية والتي تشمل على النمو وعلى التغير.

والتغير بدوره اجتماعي وثقافي كما هو اقتصادي وهو كيمي كما هو كمي². هذا وقد استخدم مفهوم النمو ليشير إلى عملية التنمية خاصة عند عقد نوع من المقارنة بين النمو الاقتصادي الذي حدث في المجتمعات الغربية والتنمية التي عرفتها المجتمعات النامية، وهذا ما جاء في تحليلات "ماكس فيبر" عندما سعى لاستخدام كلمة النمو والتنمية لمعرفة الظروف التاريخية ونوعية التفاعل والسلوك البشري لدراسة عمليات معينة من التغير الاجتماعي³.

كما يمكن استخدام مصطلح التنمية للإشارة إلى النمو المعرفي والثقافي، ومن خلاله تتحدد كيفية سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية عن طريق استخدام التكنولوجيا، كما يمكن استخدامه في التنمية الاقتصادية بتنشيط الاقتصاد القومي وتحويله من حالة الركود وذلك بالتحويل إلى اقتصاد الصناعة، ولهذا اعتبرت الزيادة السنوية الملموسة في إجمالي الناتج القومي ومتوسط دخل الفرد المرتفع من المؤشرات الأساسية للتنمية.

1- عبد الله محمد عبد الرحمان، نفس المرجع السابق، ص 355.

2- حسن عبد الباسط محمد، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، مصر، 1982، ص 85 - 86.

3- عبد الله محمد عبد الرحمان، نفس المرجع السابق، ص 356.

4- عوامل التغير الاجتماعي و أسبابه :

إن ظاهرة التغير الاجتماعي ظاهرة قديمة قدم الإنسانية . مرافقة لجميع المجتمعات و هناك عوامل كثيرة و مختلفة تتفاعل مع بعضها البعض لتحداث تغييرات في سلوك الناس و في ثقافتهم و بناء مجتمعاتهم و بعض هذه العوامل لها دور كبير وخطير في جعل عملية التغير عملية حتمية وكل عامل يؤثر في الآخر و يتوقف كل على الآخر، كما أن تأثير هذه العوامل يختلف تبعاً للموقف و الزمان و المكان،¹ بحيث لا يمكن اعتبار عامل واحد أو سبب واحد هو المسؤول الأول و الأخير عن التغير الاجتماعي، و يمكن تصنيفها كالتالي :

4-1- العوامل الطبيعية البيئية:

العوامل الطبيعية البيئية أو ما يعرف بالعوامل الايكولوجية (الفيزيائية) و هي كل العوامل الخارجة عن الإنسان أما الجانب البيئي فيكون للإنسان دخل فيه. و يقصد بالعوامل الطبيعية أي العوامل البيئية المادية مثل: المناخ سقوط الأمطار و الثلوج والرياح و غيرها من الظواهر الجوية و هذه العوامل تتطلب التكيف و التعايش معها¹، أي ما يطرأ على البيئة الطبيعية من تغير و مدى انعكاسه في الأنشطة الاجتماعية و ظواهر المجتمع وتشير الدراسات الجغرافية و الاجتماعية و الانثروبولوجية إلى وجود علاقة وثيقة بين التغيرات الجغرافية البيئية و بين التغيرات الاجتماعية و الثقافية للمجتمع².

و هذا ما يظهر في تأثير الطبيعة في ثقافة المجتمع و بنائه فالسكان اللذين يعيشون في أقاليم الجبال و الصحراء لهم أشغال و أنماط اجتماعية يختلفون عن السكان الذين يعيشون في المدن، فالبيئة الطبيعية تضع بعض المحددات للتغير الاجتماعي . و المقصود في هذا المجال هو التفاعل الحاصل بين الإنسان و بيئته الطبيعية ، ومدى ما تجود به

1- إبراهيم ناصر، علم الاجتماع التربوي، دار الجليل، بيروت، 1996، ص122.

2- عبد الله زاهي الرشدان، علم اجتماع التربية، دار الشروق، الأردن، 2004، ص 272.

من مواد أولية تشكل نشاطاته. أي أن ذلك التغير الذي يطرأ على البيئة الطبيعية بوصفه موسمية تنعكس آثاره في تحولات و تغيرات اجتماعية كحدوث البراكين و الزلازل والعواصف.

هذا فيما يتعلق بالجانب الطبيعي الذي هو خارج عن قدرة الإنسان ، و لكن هناك جانب بيئي يكون الإنسان هو المسؤول عنه بشكل مباشر كإصلاح التربة لزراعتها وإحضار القنوات المائية ليروي زراعته إضافة إلى البحث عن المعادن في باطن الأرض و إقامة السدود على الأنهار¹ ، أو كأن يزيل الغابات او يردم البرك و المستنقعات و يقيم الطرق مما يغير الشكل الجغرافي للبيئة. ذلك لأن الانسان لا يستطيع العمل من اجل تغيير معلم بيئته الطبيعية دون قيامه بسلسلة من العلاقات الإنسانية القائمة على مبدأ التفاعل و التعاون . و طبعاً هذا العامل لديه درجات متفاوتة التأثير من مجتمع لآخر فتنعكس عليه عدة مظاهر تعكس مدى درجة التغير.

4-2- العامل الديموغرافي :

أو ما يعرف بالعامل السكاني، وهو يصنف من العوامل الحيوية ويقصد بها العوامل التي تطرأ على السكان بمعنى أن أي تغيير في زيادة أو نقص السكان يؤثر في الحياة و التغيرات الاجتماعية، فحجم السكان له أهميته الفعالة في التنظيم الاجتماعي حيث نجد طبيعة العلاقات تختلف باختلاف السكان زيادة و نقصاً. وذلك لان التغيرات في البناء الديموغرافي للسكان يؤدي إلى تغير في حياة السكان الاجتماعية. باعتبار أن السكان هم الأفراد الذين يعنون بالتغير الاجتماعي فأى تغير في تركيب هؤلاء يؤدي إلى تغيرات كبيرة في التنظيم الاجتماعي.

فمن ضمن الامور الباعثة علي التغير المادي و الفكري و الاجتماعي و الاقتصادي ، نجد أن الهجرة أحد هذه المسببات ، فهي مظهر من مظاهر الحراك الجغرافي ، و سواء كانت الهجرة هجرة داخلية أم خارجية ، فإن هذه الاخيرة مثلا تعتبر من أهم عوامل الانتشار الحضاري . هذا بالاضافة الى أن التغيرات الديموغرافية تؤدي الى تغير

1- إحسان محمد الحسن، مبادئ علم الاجتماع الحديث، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ص 313 .

في وضع الطبقات المختلفة ، وفي معدلات التنقل الجغرافي ، وبناء النظم الساسية و توزيعها وتتضمن هذه التغيرات في حاجات الناس و أفعالهم و ظهور نماذج جديدة من التنظيمات و يؤدي التضخم السكاني إلى تغيير الأسواق و زيادة البطالة و عدم إشباع المدارس للتلاميذ و تشتيت نسق العائلة ، كما قد تغير الايدولوجيا و العقائد¹.

3-4- العوامل التكنولوجية:

يعتبر العامل التكنولوجي من أهم العوامل المحدثة للتغير الاجتماعي و الفعالة بصورة كبيرة جدا ، حيث أن الدراسات المهمة بالتغير الاجتماعي تكثفت بكثرة خاصة بعد الثورة الصناعية باروبا في القرن التاسع عشر . و تتمثل العوامل التكنولوجية في القوة الميكانيكية و القوة الكهربائية و المخترعات الكثيرة² ، و يقصد به أيضا كافة العوامل التي تكون من ابتكار الإنسان بهدف إشباع حاجاته و يلاحظ أن لكل اختراع علمي آثار اجتماعية على الحياة الإنسانية و في سلوك الأفراد و علاقاتهم .

فقد أدى التصنيع مثلا إلى ضخامة الإنتاج و إلى التخصص الشديد و إلى تركيز قوة المدن و إلى تعقيد العلاقات الاجتماعية و انهيار قيم و ظهور قيم جديدة³ خاصة بالنسبة لتلك الوسائل التكنولوجية التي يعتبر أثرها مباشر على الإنسان كوسائل الإعلام كالتلفاز ، الراديو ، الفيديو ، الهاتف ، الأقمار الصناعية . حيث تقوم بتغيير القيم بشكل كبير جدا و تغيير الكثير من الاتجاهات و التقاليد والمعتقدات.

و لقد أدت الاختراعات التكنولوجية المتواصلة إلى التغير الاجتماعي متواصل و مستمر الاتجاهات الحياتية المختلفة، و أصبح التغير الاجتماعي يسير بسرعة متناسبة مع هذه الاختراعات ، لدرجة يمكننا القول ان سرعة

1- حسين عبد الحميد ، احمد رشوان ، التغير الاجتماعي و التنمية السياسية في المجتمعات النامية، المكتب الجامعي الحديث، ط3، مصر ،2002، ص112.

2 - احمد محمد الطيب، نفس المرجع السابق ، ص 88 .

3 - عبد الله الرشدان ، نفس المرجع السابق، ص 273 .

التغير متناسب طردا و كثرة الاختراعات التكنولوجية ، و لقد انتقلت المجتمعات نتيجة للاختراعات التكنولوجية من مرحلة البساطة الى مرحلة التعقيد و التخصص الدقيق ، و يبدو بوضوح في المجتمعات الصناعية اليوم، و قد صاحبها أيضا تغيرات جوهرية في طبيعة البناء العام للنسق الصناعي و الاجتماعي كظهور أماكن متخصصة للعمل الصناعي ، و تغير توزيع الأدوار الاجتماعية¹.

4-4- العوامل الإيديولوجية:

أو ما يعرف بالعامل الفكري الفلسفي. و تعتبر الايدولوجيا قوة فكرية تعمل على تطوير النماذج الاجتماعية و الواقعية وفقا لسياسة متكاملة تتخذ اساليبا وأشكالا تقليدية².

و هي تلك الأفكار التي يشعر الأفراد في المجتمع بأنهم ملزمون باعتناقها. مما لاشك فيه أن لكل إيديولوجية جديدة أو اتجاه فلسفي جديد أهدافه و غاياته و هذه تشكل إلى حد كبير أساليب الفكر و قوالب العمل و السلوك

مما يؤدي إلى تغيرات في النظم الاجتماعية³، و التاريخ حافل بحركات فكرة كثيرة أحدثت تغيرات اجتماعية كبيرة و عميقة في النظم الاجتماعية و الإنسانية مثل الديانات السماوية و ليس أدل من ذلك على التغير الذي أحدثته الإسلام في تغيير المجتمع من الجاهلية إلى الإسلام . و حول صورة الحياة الاجتماعية فايديولوجيا ليست مجرد مجموعة من الأفكار و المعتقدات و الاتجاهات التي تصور جمعا معينا من الناس إنما هي حركة فكرية هادفة لها غاية

1- محمد الدقس ، نفس المرجع السابق،ص. 63 - 64 .

2- عبد الهادي الجوهري ، نفس المرجع السابق ،ص 301 .

3- عبد الله الرشيدان ، نفس المرجع السابق ،ص 274 .

و فاعلية و ايجابية في الواقع الاجتماعي في العلاقات الاجتماعية و تنعكس روحها على التنشئة الاجتماعية و بما يحدث تغيرا في القيم والعمليات الاجتماعية¹.

و الايدولوجيا لا يمكن أن يكون لها دور في التغير الاجتماعي إلا بالقبول الاجتماعي لها ، و إيمان الناس بها ، واعتناقهم لها. و لعل إدراك علماء الاجتماع المحدثين مدى العلاقات المتفاعلة و المتبادلة بين الإيديولوجية المتحركة و بين دينامية البيئة الاجتماعية المتطورة في وقتنا الحاضر كان أكثر حافز على تصوير الإيديولوجية على أنها قوة فكرية قهرية تعمل على تطوير النماذج الاجتماعية الواقعية وفقا لسياسة متكاملة و أهداف محددة.

5-4- العوامل الثقافية:

و هناك من يطلق عليها العوامل الحضارية و يقصد به نوع التفكير السائد و الاتجاهات الفكرية الأساسية و كذلك الاتجاهات الأخلاقية². إن اتصال الثقافات المختلفة واحتكاكها ببعضها البعض يؤدي إلى انتقال الكثير من العناصر الثقافية و بالتالي يؤدي إلى إحداث تغييرات كبيرة في الحياة الاجتماعية و قد تتم هذه الاتصالات بين الشعوب بالأساليب السلمية المختلفة ، هذا ما يعرف بالانتشار الثقافي. و تساهم الثقافة بالتغير الاجتماعي أيضا من خلال تأثيرها في وسائل الإنتاج و نوعه و طرق الاستهلاك لتدخل الكثير من عاداتنا ومعتقداتنا الدينية في النواحي الاقتصادية و يختلف تقبل الناس لعناصر الثقافة باختلاف طبقات المجتمع وفئاته³.

1- شبل بدران و احمد فاروق محفوظ، نفس المرجع السابق ،ص 112 .

2- عبد الهادي الجوهري ، نفس المرجع السابق ،ص 301 .

3- عبد الهادي الجوهري، نفس المرجع السابق ، ص 302 .

4-6- العوامل الاقتصادية :

و يقصد بها شكل الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك و نظام الملكية السائدة في المجتمع و التصنيع¹. و يلعب هذا العمل دورا كبيرا جدا في عملية التغير الاجتماعي مثلا عند تغير نظام الملكية في مجتمع من المجتمعات فان ذلك تصاحبه تأثيرات واضحة في الأنساق الاجتماعية الأخرى داخل البناء الاجتماعي. و تشير الدراسات التاريخية والثقافية و المقارنة التي أجريت على العلاقة بين الاقتصاد و المجتمع إلى أن الأنشطة والعلاقات الاقتصادية لها أهمية أساسية في الحياة الاجتماعية .

4-7- عوامل الحروب و الفتوحات و الثورات:

تعتبر الحروب و الفتوحات و الثورات من أهم العوامل التي تؤدي إلى تغير اجتماعي كبير جدا و في زمن قصير . بحيث تعتبر الحروب بجميع أنواعها عاملا من العوامل التغير العامة و الشاملة إذ أنها تقضي على جميع مظاهر الحضارة و تنشئ حضارة أخرى و تدمر ثقافة و تأتي بثقافة أخرى مكانها². و قد تسهم بإحداث تغيرات جذرية مثل الفتوحات الإسلامية و الحروب الصليبية هذا فيما يخص الحروب ، أما فيما يخص الثورات فتعتبر من العوامل الهامة في التغير الاجتماعي الشامل و السريع فالثورات عادة تأتي بأفكار و مفاهيم حديثة و أساليب جديدة تؤدي إلى إبعاد الأساليب و المفاهيم و الأفكار القديمة¹. فالثورات السياسية كالثورة الفرنسية و الأمريكية و التركية و غيرها من الثورات أحدثت كلها تغييرات كبيرة الأثر عظيمة المدى في مختلف الظواهر و النظم و الأنساق الاجتماعية ويتصف التغير الثوري السمات التالية :

السرعة ، الانطلاق من داخل الجماعة ، الجذرية ، الشمول ، الإيجابية المهادفة ، التقدمية ، الشعبية ، الاعتماد على الأسلوب العلمي و تعتبر الفتوحات والحروب و الثورات من العوامل الحاسمة للتغير الاجتماعي .

1- محمد عاطف غيث ، التغير الاجتماعي و التخطيط ، دار المعارف، القاهرة، 1966 ص ص 76 -77.

2- إبراهيم ناصر ، نفس المرجع السابق ، ص 224 .

4-8- ظهور القادة و المفكرين:

و هي شخصيات بارزة تظهر في المجتمع بغية التغيير و هم أفراد يتمتعون بالقدرة القيادية أو القدرة الفكرية أو القدرة الشخصية و هم أشخاص يقومون بتوجيه الناس توجيهها يؤثر في الناس تأثيرا واضحا في اتجاهاتهم و آرائهم و أفكارهم و سلوكهم العام وهذا يؤدي إلى إحداث تغير اجتماعي¹. عن طريق إحداث تغيير عام سواء في النظم الاجتماعية أو في أسلوب التفكير أو أسلوب العطاء تتغير بالتالي طريقة حياة .

4-9- العامل الاجتماعي :

إن الانتقال من الريف إلى الحضر و انتشار التصنيع من أهم العوامل التي أدت إلى تغيرات في الخصائص البنائية و الوظيفية للأسرة، و تمثلها حجم الأسرة و التغيرات الوظيفية إلى جانب التغيرات الجذرية التي طرأت على أنماط التفاعل بين أفرادها، و على مجموعة القيم التي تواجه هذا التفاعل، فالهجرة المتزايدة إلى المدن و ما ترتب على ذلك من تحرر من الروابط التقليدية و القرابة، و ما أتاحتها فرصة تعليم المرأة و خروجها إلى العمل كل هذا انعكس بدوره على الأدوار، و ما حققته المرأة من استقلال اقتصادي و ما صاحبه من استقلال عاطفي و اجتماعي.

و يمكن تقسيم عوامل التغير الاجتماعي إلى أربعة مصادر:

- نوع يعكس مصدرا اجتماعيا يبلوره أفراد المجتمع ممن يبحثون في تحقيق احتياجاتهم أو إشباعها التي تمثل طموحا تطوريا جميعا تفرضه الظروف المحيطة مثل عامل النمو السكاني.

1- شبل بدران، احمد فاروق، نفس المرجع السابق، ص 114 .

- نوع يعكس المقدرة الفردية المتميزة المنفردة بشخص واحد مثل العالم أو قائد تكشف عن موهبة إبداعية أو وعي سياسي اجتماعي عالي يستطيع صاحبها أن يوظفها لخدمة مجتمعه مثل القواد والمفكرين و المصلحين أو ما يعرف بشخصيات الكرزما.
 - تتمثل في العامل المادي المشتمل على المواد الخام و مصادر الطاقة و الابتكارات التكنولوجية التي تخدم حياة الأفراد المتمثل في العامل التكنولوجي .
 - النوع الرابع هو العامل الذي لا يكون للإنسان تدخل فيه مثل العامل الطبيعي.
- و من خلال كل ما سبق لا يمكن إرجاع التغير الاجتماعي إلى عامل دون آخر بل كل عامل يؤثر في الآخر مع اختلاف درجة تأثير كل عامل باختلاف الزمان و المكان و المجتمع.

5- نظريات التغير الاجتماعي :

إن تاريخ الفكر السوسيولوجي قدم العديد من الاتجاهات التي تحاول فهم و تفسير عملية التغير الاجتماعي وهذه الاتجاهات تختلف في المداخل النظرية ، و المنهجية التي تعالج بها موضوع التغير الاجتماعي ، من حيث اتجاهاته و مسبباته و نتائجه إلى غير ذلك من الأبعاد التي تدخل في هذا الإطار .

وستعرض لبعض الاتجاهات الرئيسية عل النحو التالي :

5-1- الرؤى الكلاسيكية للتغير الاجتماعي :

- النظريات الدائرية:

تعرف بنظريات الدورة الاجتماعية وهي نظريات متشائمة حول مستقبل تغير الحياة الاجتماعية بالمجتمع، حيث ترى أن حركة التغير الاجتماعي تسير بشكل دائري تنتهي من حيث بدأت، وهذه الحركة منتظمة تشبه نمو

الكائن الحي فعملية التغير تتجه صعوداً وهبوطاً بحيث تبدأ من نقطة معينة في دورة تقود المجتمع إلى نقطة مشابهة للتي بدأ منها، ومن أشهر النظريات الدائرية هي:

أ- النظرية الدائرية العامة (ابن خلدون)

ب- النظرية الدائرية الجزئية (شبنجلر).

ج- النظرية الدائرية اللولبية (فيكو).

أ- النظرية الدائرية العامة (ابن خلدون 1332-1406):

تصنف نظرية ابن خلدون من النظريات الدائرية وأحياناً بالتطورية، وقد أولى الناحية التطورية للمجتمع عناية كبيرة وتعرف على العوامل التي تؤثر فيه، ويذهب كثير من الباحثين إلى أن العلامة العربي عبدالرحمن ابن خلدون هو المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع وكان ذلك في القرن الرابع عشر الميلادي، فقد دعا إلى تأسيس علم يُعنى بوقائع العمران البشري والاجتماع الإنساني، وحدد له موضوعه ومناهجه، وصاغ نظريته الشهيرة لمراحل قيام الدولة وتعاقب الحضارات، وبين عوامل قيام الدول وتحديد أطوارها، وأعطى دوراً بارزاً للعصبية في قيام الدول وتحصيل الملك، فحدد عمر كل طور من هذه الأطوار الثلاثة بحوالي (40 سنة)، وبذلك فأمر الدولة يبلغ (120) سنة يحين بعدها فنائها وقيام دولة جديدة على أنقاضها وهذه الأطوار هي:

1- طور النشأة والتكوين وفيه يتولى مقاليد الأمور المؤسسين.

2- طور النضج والاكتمال وفيه يتولى مقاليد الأمور المقلدين.

3- طور الهرم والشيخوخة وفيه يتولى مقاليد الأمور الهادمين.

ومن خلال هذه الأطوار الثلاثة يمر المجتمع بخمس مراحل هي: مرحلة البداوة، مرحلة الملك، مرحلة الترف، مرحلة الضعف و السكون، ثم مرحلة الفناء، ودرس خصائص كل مرحلة فرأى أن العصبية تكون دعامة المجتمع القبلي ودرس العوامل التي تكون عاملاً في تطور المجتمع القبلي وتمثل في: العصبية، الفضيلة، الدعوة الدينية؛ بينما وجد أن المجتمع المتحضر يصل إلى درجة النضج من حيث التنظيم الاجتماعي والسياسي وانفراد السلطان

بالمجد والسلطة ثم الركون إلى الدعة، وقد تعرض "ابن خلدون" لعوامل فساد المجتمع وعزاه إلى الانهيار الاقتصادي وضعف العامل الديني توصل من خلاله إلى قانون عام يقول: "إن الهرم إذا نزل بدولة لا يرتفع"، أما عن العوامل التي تساعد على سرعة التقدم فهي عوامل بيئية وكثافة السكان ثم عدالة الدولة، وأشار إلى أن الحضارة تحدث جانباً سلبياً لأنها تدعو إلى الاسترخاء والحمول، وأكد أن الحضارة هي نهاية العمران البشري.

وقد تناول ابن خلدون الثقافة فحسب اعتقاده أن ثقافة أي مجتمع تمر في دائرة تبدأ بالميلاد وتسير نحو النضج والكمال ثم تتجه نحو الشيخوخة لتعود مرة أخرى إلى التقدم والرقى، وحاول تتبع المجتمع بالدراسة والتحليل منذ نشأته حتى يحل به الفساد والانحلال، والتاريخ البشري عنده يسير وفق خطة معينة، وحوادثه مرتبطة ببعضها البعض والمجتمع البشري في نموه وازدهاره شأنه شأن الفرد الذي يمر بمراحل منذ ولادته وحتى وفاته وكذلك يحدث للدول، ومسيرة المجتمع تغيرية دائرية تبدأ وتنتهي في النقطة التي بدأت منها، وهذه الظاهرة خارجة عن إرادة الإنسان فالنظم والظواهر العمرانية تتغير أثناء تطورها.

ب- النظرية الدائرية الجزئية (شبنجلر 1856-1936):

يعتبر الألماني "شبنجلر" الذي يصنف بأنه من أشهر فلاسفة التاريخ ممثل هذا الاتجاه الدوري لمسيرة الحضارات، وتوصف نظريته بأنها نظرية تشاؤمية إذ تصور بأن مسيرة الحضارة البشرية تسير في حلقة دائرية تبدأ من البساطة وتتطور وتزدهر ثم يحل بها الفناء لتظهر على أنقاضها حضارة جديدة تسير في هذا النسق الدائري، وعنى بدراسة ظاهرة اجتماعية جزئية معينة في المجتمع لإثبات أنها تسير في اتجاه دائري ومنتهية إلى النقطة التي بدأت منها كبداية ملكية الأرض الزراعية للقبيلة ثم إلى ملكية الدولة للأراضي الزراعية ومشاريع الإنتاج، وقد أهتم بتكوين الثقافة وأنواعها وتطورها التي تشكل أساساً لنظريته في التغير الدوري الجزئي، مبنياً على أن الثقافة خاصة للمجتمعات وأن لكل مجتمع ثقافته الخاصة التي تميزه عن غيره من المجتمعات. وبالتالي فإن عملية التغير لا تكون واحدة في المجتمعات وإنما لكل مجتمع نمطه الخاص في التغير وفق ثقافته، وشبه تطور الثقافة بمراحل العمر أحياناً وبتعاقب بفصول السنة أحياناً. أخرى، الأمر الذي جعله يقدم تصنيف للثقافات إلى ثمانية ثقافات أساسية

ظهرت في بقاع مختلفة من العالم القديم عبر حقب تاريخية متباينة هي: الثقافة المصرية، بلاد الرافدين، الهندية، الصينية، الكلاسيكية (الأبولونية) العربية (أو الجوسية)، وثقافات المايا، ثم الثقافات الغربية (الفاوستية)، ثم ذهب ابعده من ذلك فقام بتحديد عمر كل ثقافة بألف سنة، وأن لكل حضارة كبرى خصائصها ومميزاتها ولكنها جميعا تتفق مع قانون التطور العام للتاريخ وتتجه نحو الفناء، وقد أشار كتابه الشهير (تدهور الغرب) جل عواطف وانفعالات الشعوب الغربية، الذي صرح فيه بأن الثقافة الغربية بدأت عام 900م وتنتهي عام 1900م.

من المآخذ على نظرية "شبلنجر" اعتقاده بجمية الفناء للحضارات، ففكرة الفناء أساسا غير واقعية لأن الحضارات تتغير بفعل الاختراعات والتراكمات الثقافية ولكنها لا تفنى، كما أن المماثلة بين تقدم الحضارة وتطور الكائن العضوي فيه تبسيط لفكرة التقدم لأن الحضارة تتقدم بفعل عوامل داخلية وخارجية بعكس ما يقوله "شبلنجر" بفعل عوامل داخلية فقط، علاوة على أن تنبؤاته بسقوط الحضارة الغربية لم يحدث فهي لا تزال في أوج تقدمها المستمر وإن كان هذا التقدم يظهر في الجانب المادي للحضارة.

ج- النظرية الدائرية (فيكو 1668-1744):

يعتبر الفيلسوف الإيطالي "فيكو" أحد فلاسفة التاريخ المهمين الذين تناولوا قضية التغير الاجتماعي من منظور حركة التاريخ البشري، وهو يعد من أهم ممثلي الاتجاه الدوري لتعاقب الحضارات، فالتقدم الاجتماعي في تصوره يسير في شكل دائري أو حلزوني (الارتداد المغاير)، بحيث كل دورة تاريخية لاحقة تعلقو الدورة السابقة وتكون أنضج منها ثقافياً وهكذا، فالتقدم عنده لا يسير في اتجاه خطي صاعد وإنما يتكرر باستمرار في دورات ثلاث ليست في مستوى واحد، وأن هناك ارتفاع تدريجي للثقافة الإنسانية؛ بمعنى أن الجماعات الإنسانية تتردد إلى حالتها الأولى (النكوص) ولكن بصورة مغايرة وأفضل نسبياً مع بداية الدورة من جديد، ورأى في دراسة فقه اللغة أهمية كبرى لما لها من أهمية في الكشف عن تطور النظم والمؤسسات الاجتماعية، وقد تناول كتابه (مبادئ علم جديد) تاريخ تطور المجتمعات الإنسانية فقسمها إلى ثلاث مراحل متعاقبة هي:

1- المرحلة الدينية وتتميز بالطبيعة التأليهية للأشياء وأن حياة المجتمع في هذه المرحلة تعتمد كلياً على

مقولات دينية في مجالاتها المختلفة.

2- مرحلة البطولية وتبدو في تعظيم الشرف والمغامرة وظهور الارستقراطية السياسية والحق فيها للأقوى.

3_مرحلة الإنسانية وتتميز بالحرية السياسية والمساواة وسيادة الحقوق المدنية وانتشار الأنظمة الديمقراطية.

2-5- الرؤى المعاصرة في التغير الاجتماعي

-النظرية المادية:

تُنسب النظرية المادية إلى عالم الاجتماع والاقتصادي الألماني "كارل ماركس" الذي أسس بذور اتجاه الصراع

وزميله فردريك أنجلز ، فقد أكدوا قطبي هذه النظرية على أن التطور يحدث نتيجة الصراع الدائم بين العلاقات

الاجتماعية المختلفة والذي ينتهي بتغلب الطبقة الأكثر تقدماً عن الطبقة المتخلفة، وبالتالي ينتج نمطاً جديداً

للإنتاج، وتنتقل البشرية من مرحلة إلى مرحلة لاحقة أكثر تطوراً أو نمواً من المرحلة السابقة. هذا بالإضافة إلى أنه

يرى أن عملية التنمية ليست تنمية اقتصادية صرفة بل هي عملية اجتماعية تشتمل على جميع عناصر ومناحي

الحياة الإنسانية على وجه العموم ، وهي تغيير ثوري في كافة نواحي المجتمع تقوده الطبقة البرجوازية، وإن هذه

الأداة الثورية ستتحول بمرور الوقت وتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الرأسمالي إلى أداة محافظة

هدفها¹

لقد كان "ماركس" واعياً بأن التحول إلى التحديث أو العصرية يتضمن صراعاً حاداً بين القوى

الاجتماعية التي يكون التغير لصالحها، وتلك التي يكون هذا التغير ضد مصالحها ، وفي كل عملية ثورية تلعب

العوامل الاقتصادية الدور البالغ الأهمية في إتمام عملية الصراع لصالح الطبقة التي تحمل فكرة التغيير.، فالعملية

1 - عبد الحكيم عمار ناي، "اتجاهات التنمية ونظريتها ومدى ملائمتها للتطبيق على دول العالم الثالث"، مجلة الجامعة، ع 16، مج 1،

فبراير 2014، ص 285.

التموية الرأسمالية والتحول الاجتماعي الذي طرأ على المجتمع الأوربي و تعمق جذوره بنشأة نمط الإنتاج الرأسمالي، فالانتقال المجتمع الاوربي من النموذج الإقطاعي الى النموذج الرأسمالي، الأمر الذي يحتم تحولاً على مستوى البناء الاجتماعي وعلى مستوى البناء الطبقي، وعلى مستوى القيم الاجتماعية والعلاقات¹.

– النظرية البنائية الوظيفية:

يستند مدخل النظرية البنائية الوظيفية على فكرة المماثلة العضوية بين الكائنات البيولوجية الحية وبين الحياة الاجتماعية، من حيث أن كل منها عبارة عن نسق من الوحدات البنائية أو الأعضاء المترابطة تؤدي كل منها وظيفة معينة أو أكثر من الوظائف الأساسية من أجل بقاء الكل سواء الكائن الحي أو المجتمع، وفكرتي البناء والوظيفة من الأفكار الأساسية في التحليل البنائي الوظيفي لقضاياها النظرية؛ لذلك تدعو الضرورة إلى التعرض بإيجاز إلى ما تعنيه هذان المفهومان.

أ – البناء الاجتماعي:

تتجمع الجماعات في عدد من الوحدات لتشكّل أنساقاً أكبر تعرف بالتنظيمات ، وفي هذه التنظيمات تتحد وتألّف الوحدات الأصغر لتحقيق بعض الأهداف الخاصة كالنشئة والدفاع عن الوطن أو تحقيق العدالة، ويشكّل مجموع هذه التنظيمات والمعايير في قطاع واحد من قطاعات المجتمع ما يسمى بالنظام الاجتماعي لأوجه الحياة الاجتماعية المختلفة، وتتشابك النظم الاجتماعية التي هي عبارة عن الأنساق الصغرى والأنساق الكبرى وتترابط فيما بينها لتكون في نهاية الأمر الواقع الكلي للمجتمع أو البناء الاجتماعي ، ووفق هذا التصور فإن الواقع الاجتماعي يشمل أنماطاً معيارية من النظم الاجتماعية مثل: النظام العائلي، النظام الديني، النظام الاقتصادي، النظام السياسي، والنظام التربوي، وتضم هذه النظم الاجتماعية عديداً من الجماعات قد تكون صغيرة لا تزيد عن شخصين وقد تضم عدداً أكبر من الأشخاص أو جميع أعضاء المجتمع .

1- نفس المرجع ، ص285 .

في المجتمعات الحديثة أو العصرية حلت التنظيمات الرسمية الكبيرة محل الجماعات الصغيرة، وأهم هذه الجماعات الرسمية الكبيرة النوع المعروف باسم التنظيمات البيروقراطية التي تتسم بالتخصص الدقيق في الأعمال والوظائف والبناء الهرمي للسلطة ونظامها في التعيين والترقية الذي يقوم على الكفاءة والمهبة، ويمكن أن تشمل البيروقراطيات على نوع من العلاقات الوسيطة أو الحميمة بين العاملين فيها، كتلك العلاقات السائدة في الجماعة الأولية (Mediating Groups Within the Bureaucracy)¹.

ب- الوظيفة الاجتماعية :

مفهوم الوظيفة الاجتماعية هو ما الذي يسهم به عنصر معين من عناصر البناء الاجتماعي أو نمط سلوكي في دعم قدرة النظام الاجتماعي على التوافق والتوازن والبقاء، وعلى هذا الأساس فإنه يمكن تحليل أي نظام من النظم الاقتصادية والسياسية والدينية والتربوية والعائلية ، في ضوء ما تقوم به من وظائف بالنسبة لغيرها من النظم الاجتماعية الأخرى وبالنسبة لبناء المجتمع ككل، ومثال للعلاقات الوظيفية بين أجزاء البناء الاجتماعي العلاقة بين نظام اجتماعي معين ونظام اجتماعي آخر من النظم الاجتماعية التي تشكل البناء الاجتماعي، وللتوضيح مثلا العلاقة بين النظام العائلي والنظام الديني واحد مظاهرها الزواج، فالوظيفة المحورية للعائلة هي تربية الأطفال وتنشئتهم علاوة على الإشباع الجنسي بطرق مشرعة، ويمكن تحليل مماثل للعلاقات الوظيفية المتبادلة بين مختلف النظم الاجتماعية ، وأيضا بين الجماعات والأشخاص بعضهم ببعض.

إن كلا من المنظور البنائي الوظيفي سواء كان جماعة أم مجتمع يظل متماسك بفضل العلاقات الوظيفية المتساندة بين أجزائه المختلفة، وأيضا بفضل نظام القيم السائد بين أفراد الجماعة كالأسرة وأعضاء المجتمع، فنظام القيم يشير إلى وحدة الجماعة الكامنة، وإلى الاتفاق على أهداف النظام الاجتماعي، والوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف، ويميز الوظيفيون بين الوظائف الإيجابية أو غير الوظيفية (السلبية) في تفاعلات النسق الاجتماعي،

1- <http://www.marefa.org>

والفرق بين هذين النوعين من أن أنماط السلوك وعناصر البناء الاجتماعي لا تكون كلها وظيفية؛ بمعنى أن تسهم بالضرورة في بقاء النظام الاجتماعي، فبعض أنماط السلوك والتصرفات يمكن أن تقلل من قدرة النظام الاجتماعي على التوافق والتوازن ومن ثم تعتبر غير وظيفية في تقويم أنماط السلوك وعناصر البناء الاجتماعي ، فنجاح جماعة معينة قد يتضمن فشل أخرى، ومن هنا ينبغي أن يحدد عالم الاجتماع في تقويمه لظاهرة أو نمط سلوكي معين: وظيفي لمن ولأي شيء، فالحرب ، يمكن أن تكون وظيفية لمجتمع معين عندما يكون هدفها: هزيمة العدو ومنع التهديد، اتساع رقعة الأرض، زيادة الموارد إلى غير ذلك من القضايا، ولكنها تكون غير وظيفية إلى حد بعيد لمعظم الجنود والمدنيين: وهكذا يتبين أن الحرب لها نتائج مختلفة بحسب الفئات المختلفة من الناس وللقطاعات المتباينة من المجتمع الأكبر فقد تكون مكسبا للصناعات الحربية وخسارة للصناعات المدنية، كما يميز الموظفون أيضاً بين الوظائف الظاهرة للعمل أو أنماط السلوك وهى الوظائف المعبر عنها والمقصودة بشكل مباشر وبين الوظائف الكامنة وهى الوظائف غير المتوقعة وغير المقصودة أو غير المباشرة.

ويمكن القول أنه لا يوجد عمل أو تخطيط اجتماعي تكون له نتيجة واحدة فقط بل قد تكون له مخرجات عديدة غير الظاهرة للعيان وغير المقصودة، فمثلاً الوظيفة الظاهرة للسيارة هي المواصلات ولكن لماذا تختلف السيارات من حيث النوع والقيمة؟ الجواب على ذلك أنها تختلف على أساس اختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص، إذا فهي تؤدي وظيفة اجتماعية للتعبير عن مكانة الشخص، كذلك يميز الموظفون بين مفهومي البدائل الوظيفية، بمعنى أنه لا ينبغي افتراض وظيفة واحدة فقط لكل عنصر أو مجرد عنصر واحد فقط لأداء وظيفة معينة.

فكما نقول إن عملاً معيناً يمكن أن يكون له أكثر من نتيجة فإننا نستطيع القول إن وظيفة معينة يمكن أن تتحقق بعدد من الوسائل، فالرعاية الصحية للأطفال وتدريبهم وحمايتهم مثلاً هي في المحل الأول مسئولية عائلات هؤلاء الأطفال ، ولكن تشاركها هذه المسئولية اليوم مؤسسات أخرى كبدايل وظيفية مثل الروضة والمدرسة وجماعات الرفاق ووسائل الإعلام.

لقد استخدم مفهوم البدائل الوظيفية على نطاق واسع في الكتابات التي عاجلت موضوعات مثل أشكال العائلات المعاصرة، وفي مثال اختراع وتنوع السيارات أو غيرها من وسائل المواصلات لكونها تعد بدائل وظيفية للدواب في المراحل السابقة ، بينما أصبحت الدواب تؤدي وظائف بديلة عن تلك الوظائف السابقة ، ومن هنا يتضح أن البنائية الوظيفية تنظر إلى ظاهرة التغير الاجتماعي نظرات متباينة ولكنها محدودة ، فهي تركز إلى التغير المحدود البطيء للنسق الاجتماعي ، وقد انشغلت في تحديد الوظائف وتساؤها على حساب دراسة تغيرات البناء ، إلا أن هناك من الموظفين أمثال " روبرت ميرتون " احد أقطاب البنائية الوظيفية حذر من الاهتمام الشديد بالجوانب الثابتة للبناء الاجتماعي مشيراً إلى أهمية دراسة المعوقات الوظيفية التي تحد من تكيف النسق أو توافقه .

فالتفرقة العنصرية قد تكون معوقاً وظيفياً في مجتمع يرفع شعار الحرية والمساواة. كما أكد على أن مفهوم المعوقات الوظيفية بما يتضمنه من ضغط وتوتر على المستوى البنائي يمثل أداة هامة لفهم ودراسة ديناميات التغير والتأكيد على دراسة البدائل الوظيفية الوظيفية لأنها تلغي الحتمية الوظيفية التي ينطوي عليها بناء اجتماعي معين، ويتجه الاهتمام إلى مدى التنوع الممكن في الوسائل التي تستطيع تحقيق مطلب وظيفي، ويقول (نيقولا تيماشيف) في هذا الصدد أنه بذلك يذبح ذاتية ما هو موجود بالفعل وما هو محتم أيضاً ويذهب أغلب الموظفين إلى أن هناك عوامل متعددة، ترتبط فيما بينها ارتباطاً وظيفياً تسهم في تشكيل المجتمع وتغييره، وترى الوظيفية أن التغير الاجتماعي يطرأ على البناء الاجتماعي ثم يتبعه تغير وظيفي من أجل تحفيز وجود النسق ذاته، ولكن التغير في الوظائف لا يتبعه تغير في البناء الاجتماعي، كما أن آلية التغير تأتي من عوامل خارجية وعوامل داخلية، ومثلي الاتجاه البنائي الوظيفي منقسمون حول هذه العوامل في إطار إشكالية هل يعود تغير النسق الاجتماعي إلى عوامل داخلية أم إلى عوامل خارجية أم لكليهما معاً.

6- التغير الاجتماعي و التحديث الاجتماعي :

يستمد هذا الاتجاه جذوره من آراء وأفكار كل من "إميل دوركايم" و "ماكس فيبر"، وذلك على النحو التالي :

فلقد حاول "دوركايم" في كتابه الذي يحمل عنوان تفسير العمل الاجتماعي، الصادر في عام 1893، تفسير العلاقات الاجتماعية بين الناس، وكيفية نمو المجتمع وتغيره من مجتمع بسيط تقليدي إلى مجتمع حديث، وما يصاحبه من تغير في العلاقات بين الناس بعد هذا الانتقال ويقسم "دوركايم" في هذا الكتاب المجتمعات الإنسانية إلى شكلين اثنين يجوي كل منهما صيغ مختلفة للتضامن على النحو التالي :

- **المجتمع التقليدي:** وهو ذلك المجتمع الذي يقوم فيه الناس بالأعمال الزراعية المحدودة عن طريق عدد من الأسر والعائلات التي تقطن القرى وترتبط بينهم صلات القرابة، وتشابه كل القرى التي من هذا النوع في العمل وفي المعتقدات والثقافات والاتجاهات الفكرية، حيث يطلق "دوركايم" على هذا النوع من التضامن "التضامن الآلي"

بمعنى أن الجماعات متشابهة إلى حد كبير، بحيث يقوم أعضاؤها بكل الأدوار المطلوبة منهم في العمل الزراعي وتربية الحيوانات والدفاع عن المجموعة والضبط الاجتماعي بداخلها، على أن تحمل المعايير والمعتقدات فيها نمطاً صارماً للحياة يصعب الخلاص منه.

- **المجتمع الحديث:** وهو المجتمع الذي نشأ بعد الثورة الصناعية، وله طبيعة تختلف عن المجتمع التقليدي، وهو أكثر تعقيداً وأكثر تكاملاً وأكثر تماسكاً ويسوده نوع من التضامن هو "التضامن العضوي"، بمعنى انه يشبه الكائن الحي، وأن للفرد في المجتمع وظائف تشبه وظائف العضو في الكائن الحي، فلكل عضو وظيفة محددة يؤديها وتحتاج لها بقية أعضاء الجسم لاستمرار الحياة فيه، أي أن هناك اعتماداً متبادلاً بين كل الأعضاء.

كما يعتبر "دور كايم" أن تقسيم العمل ظاهرة ضرورية من مظاهر التطور في الحياة وتصبح الأخلاق والمعايير والمعتقدات أقل قسوة وصرامة مما هو عليه في المجتمع التقليدي، لأن الإنسان في المجتمع له حرية أكبر في الفعل وله إرادة أكثر تحراً، ولكنه يحذر في نفس الوقت من تجاوز ورغبات الفرد لدائرة الأخلاق ونسق المعايير الاجتماعية، الأمر الذي يجعل الناس أقل اقتناعاً بجياهم التي يعيشونها ويبدأ التماسك الاجتماعي في التفكك والانحيار ولذلك يرى ضرورة إقناع الأفراد بالتوافق مع الأخلاق الجماعية التي هي في صالح المجتمع وفي صالحهم ومن خلال تتبعنا لأفكار "دور كايم" نجد أنه يؤكد على أن الأخلاق هي الأساس للتضامن والتكامل الاجتماعي في مختلف المجتمعات البشرية التقليدية أو الحديثة .

ربط "دور كايم" بين تقسيم العمل والانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، وأكد على أن مشكلة تنمية المجتمع وتحديثه تتوقف على المعايير الأخلاقية، وبالتالي أهمل الظروف الاقتصادية وعلاقات الإنتاج، واستبعد المتغيرات التاريخية والمادية في محاولته لتفسير التغير الاجتماعي¹ .

مع تقدم مناهج وأدوات البحث ظهرت بحوث ودراسات كثيرة تناولت تفسير حركة التغير الاجتماعي من مداخل نظرية متباينة عرفت في الفكر السوسيولوجي بنظريات التحديث تناولت عملية انتقال المجتمع من أوضاع متخلفة إلى أوضاع حديثة يغلب عليها طابع التصنيع.

وقد حاول ممثلي اتجاه التحديث تجنب الانتقادات التي وجهت للنظريات الكلاسيكية السابقة للتغير الاجتماعي، وخاصة النظريات التطورية التي تقوم على فكرة المماثلة بين تطور المجتمع وتطور الكائن العضوي، والنظرة الخيالية المعتمدة على تحليل قضايا نظرية وأفكار مجردة تفتقر إلى أدلة وبراهين علمية تدعم مقولاتها النظرية، فنظريات التحديث تعتبر المتغير التقني عاملاً رئيسياً في إحداث عملية التحديث الاجتماعي، ولهذا تعتبر

1- عبد الحكيم عمار ناي، نفس المرجع السابق، ص 288.

التقدم التكنولوجي قمة التقدم، ومن أبرز الممثلين لمدرسة التحديث: سملر ، وليفي ، ومور ، ورستو باريتو ثم تبعهم كثيرون فيما بعد.

6-1- التحديث الاجتماعي:

ينطوي مفهوم التحديث على معانٍ متباينة لدى المفكرين الاجتماعيين في العلوم الاجتماعية ، وقد اهتم علماء الاجتماع والانتروبولوجيا بالتحديث متخذين من عملية التمايز نقطة ارتكاز في دراسة المؤشرات التي تميز المجتمعات الحديثة عن غيرها من المجتمعات الأخرى، وقد ارتبط مفهوم التحديث بالتنمية الاقتصادية حيث أن القائلين بهذا الرأي يؤكدون على أهمية الجانب الاقتصادي في التغيير الاجتماعي، وهناك تعريفات كثيرة للتعريف منها: " أنه يعني الأخذ بالأسباب المؤدية إلى تغير المجتمع إلى حالة أفضل مما كان عليها عن طريق الوسائل التكنولوجية الحديثة"، ومن الباحثين من يرى أن مفهوم التحديث يعني الأخذ بالنموذج الغربي أو الغربية، والسمة للمجتمعات الحديثة أنها تتسم بسرعة التغير وسهولة تقبل الأفكار الجديدة وتطبيقها في المجالات المختلفة¹ .

يستخدم علماء الاجتماع مفهوم التحديث للإشارة إلى العملية التي عن طريقها يتحول المجتمع من حالة التقليدية إلى حالة المجتمع الحديث ، أي المجتمع الذي يأخذ بأسباب الحياة العصرية الحديثة، وهي عملية يتحول خلالها المجتمع من حالة ما قبل المجتمع الصناعي الذي تسود فيه الحرف التقليدية، وذلك من خلال الدور الذي يلعبه التصنيع في تغيير نمط العمل السائد، وكذلك انتشار أنواع معينة من السلع، وتأثير كل هذا على انتشار أنماط سلوكية تتمحور حول الشراء والاقتناء، ويشكل ما يسمى بنمط الاستهلاك²

1- عبد الحكيم عمار ناي، نفس المرجع السابق ، ص 289.

مصطفى عمر، التعليم والتغير الاجتماعي تأثير متبادل : حالة المجتمع الليبي، <http://www.libyaforum.org/> -1

6-2- نظريات التحديث:

نظريات التحديث في بداياتها الأولى كانت لا تتعدى عن كونها أفكار عامة وملاحظات لا ترقى إلى مستوى النظرية، ويختلف العلماء حول بدايات التحديث فقد ذهب فريق منهم على أن التحديث بدأ خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وفريق آخر يعتبر التصنيع أو الثورة الصناعية هي البداية الحقيقية لظاهرة التحديث، بينما يقول فريق ثالث بأن قيام الثورة الفرنسية هي التي أحدثت تغييرات رئيسية في توظيف العلم وتقدمة، وفي تطوير الاقتصاد وتغير البناء الاجتماعي في المجتمع الفرنسي مما ساعد على وجود ظاهرة التحديث¹. إلا أن هناك بعض الباحثين من يرى بأن آراء "ابن خلدون" تمثل الأساس الذي يعتمد عليه علماء الاجتماع في تناولهم للتحديث الاجتماعي، فهي أول نظرية فسرت التحول في المجتمع من حالة البداوة وبساطة العيش إلى حصول الملك والتحضر، وتكمن الأفكار الأساسية للتحديث في نظرية ابن خلدون في حصول الملك والاستقرار وظهور التخصص وتنوع المهن و أوجه النشاط الاقتصادي، ونمط الحياة في جماعات كبيرة الأمر الذي يقود إلى التحضر، وهو الانتقال من نمط معيشي يكفي فيه الفرد بضروريات الحياة إلى نمط معيشي آخر يتطلع فيه الفرد إلى الكماليات ورغد العيش، وترف السلطة الحاكمة .

ترتكز نظريات التحديث على بعض المفاهيم القديمة التي وردت في النظريات التطورية التقليدية للتغير الاجتماعي مثل مفهوم التطور عند "سبنسر" ورؤيته في انتقال المجتمع من حالة التجانس إلى اللاتجانس، مفهوم تقسيم العمل عند "دوركايم" الذي يعد من خصائص المجتمعات الحديثة، والسمة العامة الأساسية لتلك النظريات أنها تشترك في نظرتها للتغير الاجتماعي على أنه يسير في خط مستقيم صاعد نحو التقدم، والمنطلقات العامة لنظريات التحديث تقوم على مبادئ الاتجاه البنائي الوظيفي، بالرغم من أن فكرة البنائية جاءت بعد ظهور فكرة الوظيفة بوقت ليس بالقصير التي ذاع صيتها في القرن التاسع عشر على أيدي علماء الانثروبولوجيا، وتختلف

1- مجد الدين النائلي، علم الاجتماع الموضوع والمنهج، دار المجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، 1997، ص99.

الاتجاهات النظرية المفسرة للتحديث من حيث تصنيفاتها وفقا للمنطلقات الفكرية التي قامت عليها كل نظرية ولكن يمكن تصنيفها إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية هي¹:

الاتجاه التطوري للتحديث.

الاتجاه السلوكي أو السيكلوجي.

الاتجاه الاجتماعي التكاملي في دراسة التحديث.

3-6- خصائص التحديث:

يتصف التحديث بعدة سمات ذات دلالات خاصة هي: (الحركية، التمايز، العقلانية، التصنيع)، وكل

مصطلح من هذه المصطلحات يشير إلى مضامين خاصة يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

- **الحركية**: يعني مصطلح الحركية سهولة تنقل الأشخاص والمعلومات والأحوال في المجتمع الواحد أي سهولة التنقل مع السرعة في التغير دون حواجز تذكر.

- **التمايز**: وهي خاصية لتوصيف التحديث، فالتمايز يعني التباين الاختلاف في الوظائف نتيجة لتقسيم العمل والتخصص الدقيق، وقد بين "دوركايم" ذلك من قبل في كتابه تقسيم العمل الاجتماعي، كما أن "ماكس فيبر" أكد على ضرورة توفر المؤهلات في تقسيم العمل في خضم تحليله لمسألة البيروقراطية، ففي المجتمعات الحديثة يرتبط التمايز بالاستحقاق والأهلية لشغل الوظائف في التنظيم البيروقراطي ولا يرتبط بالأصول والأنساب العائلية وما إلى ذلك، لهذا يرتبط التحديث بوضوح التمايز في تأدية الأعمال في المجتمعات الحديثة، وذلك بطبيعة الحال لا يعني ذلك أن المجتمعات التقليدية ليس لديها تمايز على الإطلاق، إلا أن التمايز في تلك المجتمعات يخضع لقواعد مرتبطة بالانتماءات العائلية والطائفية والعرقية، ومن ثم فإن التمايز في المجتمعات الحديثة يعني تفكك الوحدات القديمة وتفتيت وظائفها، ثم إعادة

1- محمد الدين النائي، مرجع سابق، ص 99.

تشكيلها من جديد عن طريق خلق وحدات وارتباطات بينها لعبور هوة التفكك ، فالمجتمعات الحديثة تسعى إلى العمل على تماسك أنظمتها المتعددة .

- العقلانية :

يتضمن مفهوم العقلانية معان عديدة في العلوم الاجتماعية بل تعدد معانيه لدى المختصين في العلم الاجتماعي الواحد، وقد انتشر استعماله على نطاق واسع بعد ظهور أعمال عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" في الفعل الاجتماعي، فالعقلانية في المجال الاقتصادي تعني تكيف الوسائل مع الغايات، وفي مجالات الفلسفة والمنطق تعني القدرة على استخلاص النتائج من المقدمات المنطقية والرجوع إلى العقل كمصدر أساسي للمعرفة، وتعدى العقلانية إلى تطابق مع المعرفة العلمية بالنسبة لمعيار التحديث، فهي التطبيق الأمثل للمعرفة العلمية عن طريق تحكيم العقل في التطبيق والابتعاد عن الأوهام والخرافات وغير ذلك من أساليب التفكير غير العلمي¹.

- التصنيع :

يعتبر التصنيع منهجاً وعملية سياسية تتبنى الصناعة كوسيلة للتنمية ، ويتضمن ذلك التحول من النشاط الزراعي إلى النشاط الصناعي، فالتصنيع قاعدة الإقلاع الاقتصادي حيث يؤدي إلى تزايد الإنتاج وجودته بالقدر الذي يفوق حاجة المجتمع للاستهلاك، محدثاً تغيرات في جوانب الحياة المختلفة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية خاصة في المؤسسات الصناعية.

لقد حملت الثورة الصناعية في أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بذور التحديث الاجتماعي، فقد أدت إلى تغيرات ضخمة في الاقتصاد والتصورات الخاصة باستقرار العالم وتغييره ، ونظرتة حول الفكر و الإنسان وعلاقاته ونظمه الاجتماعية، وأعطت تلك التغيرات دفعا قويا لتقدم العلوم الإنسانية، ولكنها تبلورت بشكل أكثر وضوحا في النظريات الاجتماعية خاصة نظريات التغير الاجتماعي والتحديث، وما ترتب

1- مجد الدين النائي، مرجع سابق ، ص101.

عليها من آثار جوهريّة وانتشار كبير في مجتمعات أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية أولاً ثم باقي المجتمعات في العالم بأسره ، وقد عملت الثورة الفرنسيّة فيما بعد على تعزيز تلك المبادئ وتحديث المجتمع بما حاءت به من أفكار وتصورات حديثة¹.

6-4- نظرية سملسر:

يرى "سملسر" بأن المرتكزات الأساسية في نظريته مبنية على التمايز البنائي ويتضمن قيام وحدات اجتماعية متخصصة ومستقلة لأنساق البناء الاجتماعي في العائلة والاقتصاد والدين والتكوين الطبقي ، فالتمايز البنائي يأتي من الدور المتعدد في الوظائف إلى الأبنية المتعددة الأكثر تخصصاً، والتكامل البنائي ويعني تكامل النشاطات المتميزة التي جاءت نتيجة لتقسيم العمل والتخصص الدقيق، والتكامل يأتي بعد التمايز وينطبق ذلك على الدولة، الاضطرابات الاجتماعية وتحدث حين ينقطع التمايز والتكامل مثال ذلك هستيريا الجماهير وانتشار العنف والحركات الدينية. ويؤكد "سملسر" على أن هناك عوامل حاسمة في تشكيل الاضطرابات الاجتماعية وهي مدى كثافة التفكك الاجتماعي الناتج عن التغيرات البنائية، فكلما كانت التغيرات أسرع كلما تسارعت المشكلات الاجتماعية، ويعتقد أن علمانية الاحتجاج تزداد بزيادة التحديث والتمايز، وأن وصول المجموعات المضطربة إلى أجهزة الحكم يهدئ من الغليان ويزيد العنف.

6-5- نظرية والت روستو:

تتلخص نظرية التحديث عند "الت روستو" في عملية النمو الاقتصادي وهي مبنية على فكرة المراحل التاريخية المتعاقبة ، فقد قسم " روستو " مراحل النمو إلى خمسة مراحل متتابعة ، ويرى أن المجتمعات البشرية في تقدمها لا بد أن تمر عبر هذه المراحل بالترتيب ، ولكن قد تختلف المدة الزمنية اللازمة لكل مرحلة من مجتمع لآخر

1- محمد عمر الطنوبي، التغير الاجتماعي ، منشأة المعارف ، القاهرة، 1998 ، ص 88.

ويربط بين البناء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع إذ أن انتقال المجتمع نحو التحديث لا يتم إلا بتغير البنائين معا ، وهذه المراحل الخمس هي¹:

- مرحلة المجتمع التقليدي:

وتتصف بانخفاض إنتاجية الفرد بسبب استعمال وسائل بدائية في الانتاج وتتميز أيضا بسيادة النظام الطبقي الاقطاعي ويرى أن المجتمع لن يتجاوز هذه المرحلة ما لم تحدث تغيرات جذرية في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

- مرحلة التهيؤ للانطلاق:

وتبدأ في هذه المرحلة تبلور الظروف الملائمة للانطلاق داخل وسائل الانتاج التقليدية كمقدمة لمرحلة جديدة، وتتسم هذه المرحلة بتحسين الاستثمار وتبدأ المؤسسات المالية بالظهور وتظهر بعض الصناعات التحويلية.

- مرحلة الانطلاق:

تظهر في هذه المرحلة سمات المجتمع الحديث في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويحدد " روستو " ثلاثة شروط للتحويل إلى مرحلة الانطلاق هي :

- زيادة نسبة الاستثمارات .

- خلق قطاع رائد أو أكثر من قطاعات الصناعات التحويلية.

- تكوين جهاز سياسي واجتماعي ومؤسسي قادر على استغلال اتجاهات التوسع للقطاع الحديث.

- مرحلة الاتجاه نحو النضج:

ما يميز هذه المرحلة بارتفاع معدلات الاستثمارات وحدوث تغيرات جوهرية في القطاعات الاقتصادية ، وتظهر قطاعات ذات أهمية في زيادة الإنتاج وتختلف المدة الزمنية

لولوج هذه المرحلة من دوله إلى أخرى.

1- محمد عمر الطنوبي، مرجع سابق ، ص 89.

- مرحلة الاستهلاك الوفير: ويطلق عليها أيضا مرحلة الاستهلاك الجماهيري، وتتسم هذه المرحلة بزيادة

الإنتاج وتنوعه بشكل رئيسي وخاصة إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة.

6-6- نظرية ماريون ليفي:

قدم "ماريون ليفي" نظرية في التحديث عرضها في مؤلفة (التحديث وبناء المجتمعات)، ومركزات التحديث في رأيه تتمثل في: إحياء وتنشيط مصادر الثروة والقوة و تكثيف الجهود المتنوعة متضافرة بنائيا بالاعتماد على الوسائل والأدوات الحديثة. ودرجة الحدائة تقاس بمدى استعمال الطاقة ونتاجها، والحدائة تتناسب تناسباً طردياً مع الاستعمال المتزايد للطاقة غير الحيوية، ووفقاً لهذا المنظور قسم المجتمعات إلى قسمين هما:

- مجتمعات أصلية: تلك المجتمعات التي كونت البناءات القائمة فيها بنفسها مثل بريطانيا والولايات المتحدة فهي أصيلة التحديث.

- مجتمعات بدأت متأخرة: وهي التي دخلت مرحلة التحديث متأخرة مثل المجتمع الألماني والروسي والياباني والشرق الأوسط.

وقد بين " ليفي " سمات التحديث بالمجتمع، وأكد على أن التغير الاجتماعي يعتمد على تغير نظام العمل، الذي يؤدي بدوره إلى تغير الأبنية، التي تقرر بموجبها الأفعال الاجتماعية التي يعتمد عليها في تحديث المجتمع، وسمات التحديث بالمجتمع هي:

ظهور التخصص في الوحدات الاقتصادية.

الاكتفاء الذاتي للوحدات الاجتماعية.

انتشار الأخلاق العالمية بغض النظر عن الجنس والأصل والنسب.

الجمع بين المركزية واللامركزية وتزايد المركزية في المجتمعات الحديثة.

انتشار روح المحبة والتعاون بين الأفراد.

حركية السوق والمبادلات السلعية والخدمات.

6-7- تالكوت بارسونز:

المحور الرئيسي في نظرية "بارسونز" لعملية الانتقال من المجتمع الريفي البسيط القائم على الزراعة الى مجتمع صناعي حديث هو فصل النظام الاقتصادي عن التنشئة الاجتماعية، فالتاريخ التطوري لحركة المجتمعات يبين أنه في المجتمع الريفي القديم كانت الأسرة هي الوحدة الرئيسية بالمجتمع ، فهي الوحدة المنتجة وهي وحدة التنشئة الاجتماعية أيضا حيث كانت وظائفها تشمل اعمال المنزل ومهام العمل ، ولكن في المجتمعات الحديثة اوكل إليها التصنيع.

6-8- ميكانيزمات التحديث:

تتناول مواكبة العلوم الاجتماعية اهتمام الدول النامية بالتخطيط لإحداث التنمية وفي نفس الوقت كان هذا بمثابة تحديا لها ، كما ظهر اهتمام العلوم الاجتماعية بالتحديث لمحاولة فهم وتفسير التغير المقصود والموجه وذلك بتحديد العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على عملية التغير في المجتمع ، وبالنسبة للعوامل الخارجية التي تؤثر على التغير يمكن أن تطلق عليها استراتيجيات العمل لإحداث التغير¹.

إن معظم الدول المعاصرة تؤمن بالتغير ولكن في نفس الوقت لا يمكن أن تتركه يتم ويحدث بالصدفة و في أي اتجاه دون مراعاة لنتائجه ، حيث لا يمكن ترك اهداف ونتائج التغير نحو الأهداف المرغوبة هي التي تتحكم في المجتمع دون تدخل لتغير اتجاه التغير نحو الأهداف المرغوبة، ولتحقيق هذه الأهداف المرغوبة والمرجوة من التحديث فان هناك متطلبات للتحديث لا بد من تحقيقها من اجل تحديث ناجح، فان هناك متطلبات اقتصادية كارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي، وتنظيم المصارف واستثمار رؤوس الأموال وهناك المطلب السيكلوجي، حيث

1- محمد عمر الطنوبي، مرجع سابق، ص 90.

يتطلب التحديد تغيرا واضحا في مكونات الشخصية وأنماط الدوافع وتغيرات في القيم والعادات والتقاليد، وفيما

يلي عرض لأهم متطلبات التحديث:

- على المستوى السياسي:

لابد وان يواكب التحديث تقبلا وتمهيدا لإحداث التغير الاجتماعي، وتحديد كيفية شحن وإثارة الحماس لدى الجماعات وأصحاب المصلحة، وان تكون لدى الاجهزة السياسية القدرة على الحركة السريعة المقابلة لأي مشكلة أو معوقات تقف أمام التحديث.

- على المستوى الاقتصادي:

يجب أن يكون هناك إطار عام يحكم التنمية والتنمية ويؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي ونظام ن وتجهيز لكافة البنى التحتية ومرافقها وتوفير القروض والتسهيلات، وفتح فرص الاستثمار لرؤوس الأموال التي يشارك فيها القطاع العام والخاص.

- على المستوى السيكولوجي:

يتطلب التحديث تغيرا واضحا في مكونات الشخصية وأنماط الدوافع والرشد والموضوعية ، والقدرة على التكيف مع المواقف المتعددة ، والرغبة في المشاركة في العديد من المجالات ، ويكون لدى الفرد الحافز لتحقيق الإنجاز ، وبذلك يصبح قادرا على تحقيق أهدافه برشد وموضوعية¹.

1- محمد عمر الطنوبي، مرجع سابق، ص ص 90-91.

7- عوائق التغير الاجتماعي:

بالرغم من القول بحتمية التغير الاجتماعي في سائر النظريات الاجتماعية التقليدية والحديثة إلا أنها اختلفت في عوامل التغير الأساسية واتجاهاته، وفي كل الأحوال ثمة عوامل تعيق حركة التغير الاجتماعي وهي في الغالب عوائق اجتماعية ثقافية، وهذه العوائق يفترض أن تكون موجودة في المجتمعات التقليدية وبدأ تناولها من منطلقات نظريات التحديث ويمكن الإشارة إليها على النحو التالي¹:

1-7- الثقافة التقليدية:

وهي الثقافة القائمة بالمحافظة على العادات والتقاليد ، وتقوم على فكرة أن القديم هو الأفضل ، ولذلك فإن اختلاف نظرة الأفراد إلى النظم والأنماط الثقافية الجديدة أمر من شأنه أن يعيق حركة التغير الاجتماعي.

- طبيعة البناء الاجتماعي:

في البناء الاجتماعي الطبقي يوجد نوع من التماسك القوي يكون عائق أمام إعادة هيكلة البناء الاجتماعي القائم على المواهب والمهارات المكتسبة، وبالتالي يقف حجر عقبة في مسيرة التغير الاجتماعي.

- الميل للمحافظة على الامتيازات: في بداية الثورة الصناعية قاوم العمال الإصلاحات التي حاول

الإصلاحيون إدخالها على نظم الإنتاج ومثالا على ذلك مقاومة ميكنة الإدارة وإدخال الحواسيب في المكاتب في العصر الحديث في بداية الأمر.

2-7- العوائق الاقتصادية:

نشاط حركة الاختراعات العلمية المستمرة من شأنه أن يؤدي إلى سرعة التغير، وهناك متغيرات عديدة تتعلق بالموارد الاقتصادية المتاحة، وبالقدرة الشرائية للمواطنين وغيرها من المتغيرات الاقتصادية، وهي عوامل ذات دور مؤثر في دفع عجلة التغير الاجتماعي ومن أهم تلك العوامل.

1- مجد الدين النائي، مرجع سابق ، ص 112.

- ركود حركة الاختراعات والاكتشافات العلمية:

إن تباطؤ أو تلاشي روح الابتكار والتجديد يقف عائقاً أمام التغير الاجتماعي بسبب جملة العوامل الفرعية الكثيرة مثل: انخفاض المستوى العلمي لأفراد المجتمع والمستوى الاجتماعي بوجه عام ، وأيضاً نتيجة لعدم وجود الحاجة الملحة الدافعة إلى نشاط الاختراعات العلمية في مختلف المجالات، فقصور المستوى التكنولوجي يحول دون الانتفاع بهذه الثروات الطبيعية الموجودة بالمجتمع وخلق فرص عمل جديدة، فضلاً عن العوامل الخارجة عن محيط الأفراد إذ أن الاختراع يتطلب وجود الشخص القادر عليه وكذلك توفر الإمكانيات اللازمة والبيئة الاجتماعية الملائمة له، وقد بين -نيمكوف- عدة معطيات تدفع إلى الاختراع من بينها:

- القدرة الفعلية.

- الحاجة للاختراع.

- المعرفة القائمة.

ولذلك فإن إتاحة الفرصة أمام أصحاب المواهب ، ورعايتهم وتوجيههم يؤدي لتحقيق الاكتشافات والاختراعات العملية المتنوعة، فقد تقف التكلفة المالية مع أنه في حالات كثيرة تتوفر بالمجتمع موارد مالية كثيرة ولكن التنظيم الاجتماعي لا يشجع على الاختراع واخذ زمام المبادرة حيث أن توفر الرغبة وحدها لا يكفي للانجاز ما لم تتوفر القدرة المالية التي تسمح بالافتناء متطلبات الاختراع، أما في حالة المجتمعات المتخلفة التي يسود فيها نظام اقتصادي تقليدي خاصة تلك التي تعاني من أزمات مالية فإن شح الموارد الاقتصادية من شأنه أن يعيق حركة التغير الاجتماعي نحو الوضع المراد الوصول إليه ، وقد وصف (ج . البرتيني) الاقتصاد المتخلف بثلاث خصائص هي¹:

إنه اقتصاد تقليدي يقوم على الزراعة ويغلب عليه نمط الإنتاج البدائي.

الاقتصاد المدني فيه ضعف الإنتاج.

1- مجد الدين النائي، مرجع سابق ، ص 114.

سيادة الشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد التي تقوم على خدمة مصالحها الخاصة بالدرجة الأولى.

وفي نهاية المطاف يؤدي نقص الموارد الاقتصادية إلى محدودية عمليات التغير الاجتماعي وتعطيل مسيرتها.

3-7- العوائق الايكولوجية:

يظهر تأثير البيئة الطبيعية على المجتمعات بوضوح سواء كان إيجاباً أم سلباً، وقد تناول المفكرين والعلماء هذه القضية منذ القدم ويعتبر نموذج "إبن خلدون" من النماذج الشهيرة وفي تفسير العلاقة بين المجتمع والبيئة المحيطة به منذ القرن الرابع عشر، وقد حصل تقدم كبير فيه في المجتمعات الحديثة فيما يعرف بالايكولوجيا البشرية عند علماء الاجتماع الأمريكيين و المورفولوجية الاجتماعية في المجتمعات الغربية الذي لاقى انتشاراً كبيراً بفضل أعمال عالم الاجتماع الفرنسي "أميل دوركايم".

تعتبر البيئة الطبيعية المحيطة بالإنسان بما تحتوي عليه من مناخ وسهول وجبال وأنهار وموارد تؤثر في ظهور الحضارة وسرعة وتيرة التغير الاجتماعي، فقد قامت الحضارة القديمة كالحضارات البابلية والآشورية والفرعونية وغيرها من الحضارات القديمة حول المناطق الغنية وخاصة حول ضفاف الأنهار ، وبالمقابل فإن البيئة المحيطة غير الملائمة وندرة الموارد الطبيعية يعيق عمليات التغير وبناء حضارة كبيرة ، فالعزلة الطبيعية التي تعيشها المجتمعات نتيجة إحاطتها بالصحراء أو بمنطقة جبلية وعرة المسالك تعيق اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى، وبهذا يكون الموقع الجغرافي يفرض على المجتمع عزلة طبيعية (ايكولوجية) تعيق التغير الاجتماعي فيه، إلا أن التقدم التكنولوجي وما نجم عنه من ثورة الاتصالات والمواصلات خففت من هذه العزلة¹.

1- مجد الدين النائي، مرجع سابق ، ص 115.

7-4- العوائق السياسية:

يمكن تقسيم العوائق السياسية إلى قسمين: عوائق سياسية داخلية وأخرى خارجية، فالعوائق السياسية الداخلية من أسبابها ضعف الأيدلوجية التنموية، وتعدد القوميات والأقليات داخل المجتمع الواحد، عدم الاستقرار السياسي، أما الخارجية فهي في الغالب مفروضة على المجتمع من الخارج ومن أهمها: الهيمنة الامبريالية على المستعمرات التي تقاوم كل تغير إيجابي قد يحدث في البلدان المستعمرة لها، الحروب الخارجية فهي تستنزف موارد مالية هائلة يكون المجتمع في أمس الحاجة إليها من أجل إحداث التنمية، كما أنها تؤدي إلى تدمير الثروات المادية ورأس المال البشري.

محمل القول أن عوائق التغير الاجتماعي كثيرة ومتباينة ومتراطة بحيث يصعب تصنيفها بدرجة عالية من الوضوح لتحدي أي العوامل الأساسية وأيها الثانوية ، إلا إنها في نهاية المطاف تؤدي إلى إعاقة التغير الاجتماعي وإعادة إنتاج التخلف، فالتغير موجود ولكنه لا ينقل المجتمع من حالته التقليدية إلى أوضاع حديثة، ولاشك أن في معالجة عوائق التغير الاجتماعي الايجابي مرهون بتضافر جهود كبيرة تهيئ المناخ لتحقيق الوعي الاجتماعي والأخذ بزمام المبادرة.

الخلاصة :

انطلاقاً من ان المجتمعات تتكون حسب الابعاد الثلاثة: الماضي الذي يثبت و يشرع ، و الحاضر الذي يؤثر بالممارسات المنتجة من طرف الفاعلين الاجتماعيين ، و المستقبل الذي يتدخل كمخاطرة لاسترجاع خاص و بسيط. فإننا قد حاولنا التطرق في هذا الفصل الى معنى التغير الاجتماعي و المفاهيم المشابهة له ، و الاسباب و العوامل المؤدية له ، و تطرقنا الى الرؤى الكلاسيكية و المعاصرة للتغير الاجتماعي و في الاخير خلصنا الى عوائق التغير الاجتماعي.

الفصل الرابع: العلاقة بين الجامعة و التنمية الاقتصادية

تمهيد

1-مبررات العلاقة بين الجامعة و المجتمع

2-أهداف الجامعة لخدمة المجتمع

3-مجالات خدمة الجامعة للمجتمع

4-الجامعة و البحث العلمي

5-الجامعة و التنمية الاجتماعية والاقتصادية

6-مستلزمات التنمية الاقتصادية

7-دور الجامعة و التنمية الاقتصادية

8-التحديات التي تواجه الجامعة في التنمية الاقتصادية

9-التعليم الجامعي ، التنمية و سوق العمل

10-التعليم الجامعي و تنمية المجتمعات المحلية

11- سياسة التعليم من اجل التنمية الاقتصادية

-الخلاصة

تمهيد:

في هذا الفصل سوف نتطرق الى العديد من العناصر التي سنعمل على توضيحها من خلال تعدادنا لتلك المبررات التي تجعل من العلاقة بين الجامعة و المجتمع علاقة وطيدة ، و ايضا ابراز مواطن تأثيرها ، و العوامل المساعدة في دفع عجلة التنمية و الاقتصاد ، و ذلك بعرض مستلزمات التنمية الاقتصادية و التي تسند للجامعة الدور الفعال في الدفع بوتيرة التنمية الاقتصادية للاحسن و منه الى احداث تغييرات في المجتمع.

1- مبررات العلاقة بين الجامعة والمجتمع:

هنالك عدة مبررات دعت العديد من الدول إلى اعتماد وتدعيم العلاقة بين الجامعة والمجتمع وتوجد عدة

مبررات جغرافية، اجتماعية، ثقافية، اقتصادية وسياسية:

1-1- المبررات الجغرافية:

لكل مجتمع بيئة جغرافية معينة ، و قد تتسم هذه البيئة الجغرافية بترابطها مع باقي المناطق المجاورة لها ، او قد تكون في منأى لوحدها ، لذلك وجب على الجامعة كونها دعامة من دعائم التنمية في المجتمع ، أن تراعي ظروف ذلك الوسط الجغرافي ، و فك العزلة عنه ، من خلال إنشائها للبنيات التحتية كشق الطرق و توفير الواصلات ، و ذلك قصد استقرار قاطني هذه المناطق و جذب الوافدين إليها .

1-2- المبررات الاقتصادية:

يعتبر إعداد وتكوين المخرجات ذات الكفاءة من المهام الرئيسية لأي جامعة في العالم وتأهيلهم مهنيا لتحسين الوضع الاقتصادي للمجتمع و ذلك من خلال الجمع بين التعليم والإنتاج بتوفير القوى المدربة في مجال التنمية الاقتصادية مع تقديم برامج تعليمية وتدرسية مبنية على الحاجات الحقيقية للمجتمع.

1-3- المبررات السياسية :

المؤسسة الجامعية هي الوعاء الشرعي لربط مجتمع الدارسين بالبيئة السياسية وجعل الأمن البيئي والحفاظ عليه ضرورة شخصية ومهمة وطنية ومعنى ذلك أيضا أن الجامعة يجب أن تفاعل مع المجتمع بمشاكله حتى يتحول إلى مجتمع أفضل كما أن العمل السياسي أرقى أنواع العمل الإنساني، لأنه يقوم على الاجتهاد لمصلحة الوطن، ويخدم النظام السياسي في ملاحظاته وانتقاداته، ويعزز من ممارسة صانع القرار في ممارسته لصلاحياته لاجباية، والحزبية ليست سبة، بل هي وعي وتقدم، وهي معاناة وتضحية، ومن لم يكن له توجه سياسي في المجتمع يعيش على هامش المجتمع، وهو المفترض فيه أن يكون عضواً فاعلاً في هذا المجتمع.

كما أن التقدم وبناء التنمية في المجتمعات الديمقراطية نشأ وترعرع في الحرم الجامعي¹.

1-4- المبررات الاجتماعية والثقافية :

تعتبر الجامعة فائدة التغيير الاجتماعي وتقوم بمواجهة التغيرات الاجتماعية والثقافية عن طريق التلاحم والتواصل بالمجتمع وأفراده كما أنها توفر فرص لتعليم المرأة بعض المهارات وللجامعات إسهام كبير في برامج محو الأمية الحضارية وتعزيز الهوية الثقافية الموحدة على الصعيد الوطني والقومي والإسهام في التنمية الاجتماعية الثقافية. أيضا من مبررات توثيق العلاقة تدعيم الثقة بين المتعلمين الكبار بعد شعورهم بعدم الأهمية وإشباع حاجاتهم وانخراطهم في التنمية بزيادة الدافعية للتعلم والإنتاج بتنمية مشاعر الأفراد بقدراتهم على الانجاز والإبداع والإسهام في نمو المجتمع.

2- أهداف الجامعة لخدمة المجتمع :

يحدد المتخصصون أن للجامعة ثلاثة مجموعات من الأهداف وتتلخص في الأهداف التالية:

1-2- أهداف معرفية : وهي تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطورا أو تطويرا أو انتشارا .

2-2- أهداف اقتصادية : والتي من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع والعمل على تزويده. بما

يحتاج إليه من خامات بشرية وما يحتاج إليه من خبرات في معاونته للتغلب على مشكلاته الاقتصادية وتنمية

ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية.

1- عادل عامر، الدور السياسي للجامعة، من الموقع الإلكتروني <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles>

تاريخ الإطلاع: 2016/04/29 الساعة 18:30

2-3- أهداف اجتماعية : والتي من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتخطي ما يواجهه من مشكلات

اجتماعية¹.

وتتمثل الأهداف الاجتماعية فيما يلي :

1- تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريباً يتناسب وطبيعة تغير المهن .

2- تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الأمية، الإدمان، نشر الوعي الصحي و

التوعية لنظافة المحيط و المحافظة على البيئة و الحد من السلوكيات السيئة المتفشية من فعل و كلامية

وغيرها .

3- تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة.

4- ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة .

5- الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلى .

6- تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها في المجتمع .

7- إجراء الأبحاث البيئية الشاملة التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة².

وهكذا يبدو أن أهداف الجامعات في المجتمعات الديمقراطية لا بد أن تختلف عن أهدافها في المجتمعات الشمولية

لما بين من المجتمعات من اختلافات ولذلك يجب صيانة الأهداف التعليمية بما يتناسب مع ما حدث من تغير في

أوضاع العالم .

1-عبد السلام عبد الغفار، " دعوة لتطوير التعليم الجامعي"، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس ، عالم الكتب، القاهرة، 1993، ص 14 .

2- إيناس عبد المجيد حسن، " تطوير أهداف التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض المتغيرات العالمية والمحلية والاتجاهات المستقبلية وتحديات معوقات تحقيقها:دراسة ميدانية على جامعة الزقازيق"، المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي الأداء الجامعي الكفاءة والفاعلية والمستقبل، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، القاهرة، 10/21 إلى 11/2 سنة 1995، ص ص 521-522 .

3-مجالات خدمة الجامعة للمجتمع :

يقول. كاويل.سيبال : "التعليم العالي هو الذي يسمح لكل واحد أن يحدد مصيره ويتيح لجميع الأمم أن تتطور. فإنتاج المعرفة يأتي كمصدر نمو وازدهار بعد ملكية رؤوس الأموال وإنتاجية اليد العاملة. إذ يعد الابتكار المفتاح الرئيسي للتطور. والوعي بذلك، قاد الدول إلى بذل المزيد من الجهود في سبيل إنشاء مؤسسات تعليمية كفيلة بأن تسهم في صناعة المعرفة".

تعد الجامعة إحدى مؤسسات المجتمع المنوط بها القيام بدور فاعل في تحقيق خدمة المجتمع باعتبارها إحدى الوظائف الثلاثة الرئيسة للجامعة، فالجامعة بطبيعتها عملها مؤسسه خدمات تقع عليها مسؤولية تقديم الخدمات التعليمية لأبناء المجتمع، وفي ذات الوقت المجتمع يحتاج إلى هذه الخدمة مما يجعله يسهم في دعم النشاطات التعليمية بالجامعات، وهذا ما يؤكد المعيار الحادي عشر من معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي، ومن ثم وجب على الجامعة أن تبرز هذا الدور في رسالتها وتوضح طبيعة إسهاماتها في خدمة المجتمع لجميع المستفيدين منها - وذلك في ضوء دراسة احتياجات المجتمع وإمكانيات الجامعة- كي يدرك المجتمع قيمة هذه الأعمال والخدمات ويساند في تحقيقها.

ويعرف كل من "شانون" و"شونفليد" الخدمة التي تقدمها الجامعة لمجتمعاتها على أنها: "نشاط ونظام تعليمي موجه إلى غير طلاب الجامعة، ويمكن عن طريقه نشر المعرفة خارج جدران الجامعة وذلك بغرض إحداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة¹

ونجد أن هذا التعريف يتطلب أن تضع الجامعة جميع إمكانياتها المادية والبشرية في خدمة المجتمع عامة، وفي خدمة المجتمع الإقليمي، ويتطلب أيضا معرفة الاحتياجات العامة للمجتمع، وترجمتها إلى نشاط تعليمي في المجتمع

1-Shannon .T and J shoenfeld ,C. university Extension the center of Applied Research in Education , New yourk 1965, p3.

الذي تخدمه الجامعة، ويدل هذا على اختلاف الخدمات التي تقدمها كل جامعة وذلك لاختلاف طبيعة المجتمعات المحلية واختلاف احتياجاتها ومشكلاتها .

كما يقصد أيضا بخدمة المجتمع للمجتمع بأن تكون الجامعات في مجتمعاتها المحلية مراكز إشعاع حضاري وقوة راشدة دافعة نحو التقدم والازدهار¹.

كما يرى "حامد عمار" 1996 أن خدمة الجامعة للمجتمع تعنى أن تقوم الجامعة بنشر وإشاعة الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكليات، وتقوم بتبصير الرأي العام بما يجرى في مجال التعليم فكر أو ممارسة، وعليها أيضا أن تقوم بتقوية مؤسسات المجتمع وتقديم المقترحات لحل قضاياها ومشكلاته وتبدل بتصورات وبدائل وأيضا تثير وتشجع فكريا ترويا داخل المجتمع².

ترى "باتريشيا كروسون" أن هناك ثلاث مجالات عريضة تقوم بها الجامعات لخدمة المجتمع وهي كالتالي:

- الخدمة التي تقدمها الكليات أو الجامعات : وهي ما تقوم به اللجان والتنظيمات

داخل الكلية أو الجامعة أو المدرسة أو داخل حرمها والتي تتعلق بتنمية البرامج والسياسات.

- الخدمة المهنية: وتضم اللجان والهيئات التي تعمل لصالح الاتحادات المهنية

الإقليمية منها القومية أو الأمور الأكاديمية .

- الخدمة العامة : وتتعرف إلى ما عدا ذلك من الأنشطة التي لا تعد من قبل الأنشطة الرئيسية

للتعليم أو البحث العلمي وإن كان لها علاقة بجماعات أخرى خارج المجتمع الأكاديمي³.

ويمكن إجمالي خدمة الجامعة للمجتمع فيما يلي:

1- عبد الفتاح إبراهيم تركي، "مستقبل الجامعات العربية بين قصور واقع وتحديات الثورة العلمية: جدل البني والوظائف"، مؤتمر التعليم العالي في الوطن

العربي، أفاق مستقبلية، رابطة التربية الحديثة، مج 1، القاهرة، 1990، ص135.

2- حامد عمار، "دور كليات التربية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة"، المؤتمر السنوي الثالث عشر لقسم أصول التربية، جامعة المنصورة، القاهرة، 1996، ص54.

3- كروسون باتريشيا، الخدمة العامة في التعليم العالي: الممارسات والأولويات، تر. مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 1986، ص14.

- إعداد العنصر البشرى القادر على إحداث التنمية المنشودة من خلال إعداد القوى العاملة القادرة على مواجهة التغيرات العلمية والتكنولوجية في العالم المعاصر.
- إتاحة الفرصة أمام هيئة التدريس من ذوى الخبرة لتستفيد بهم المؤسسات المختلفة في مجالات الإنتاج والخدمات.
- القيام بالبحوث والمؤتمرات التي تسهم في ترقية المجتمع وحل مشكلاته هذا بالإضافة إلى الاستشارات العلمية التي تقدمها الجامعة لمؤسسات المجتمع.
- تعليم الكبار من جميع الأعمار (التعليم المستمر) والتدريب المستمر لرفع كفاءتهم وإكسابهم الخبرات اللازمة لأداء المهام.
- نشر العلم والمعرفة بين أبناء المجتمع المحلى من خلال الندوات والمحاضرات التي تساعدهم على حل مشكلاتهم والتكيف مع مجتمعهم .
- عقد الحلقات والندوات والمؤتمرات العلمية لخريجها لكي يلموا بكل ما يستحدث في مجالات تخصصهم ومعالجة المشكلات التي تواجههم في الحياة العلمية .
- تقدم لطلابها برامج تثقيفية ترفع مستواهم الثقافى وتربطهم ببيئتهم ومجتمعهم.
- ونجد أن كل ذلك ينعكس بالطبع على تحقيق التنمية الشاملة والتغير الاجتماعى المنشود وتقوية روح المبادرة والمشاركة وتوثيق العلاقات الإنسانية ومعرفة الأساليب الفنية المستحدثة وملاحقتهم لركب التقدم العلمى والتكنولوجى .

4-الجامعة والبحث العلمي و متطلبات التنمية:

1-4- مفهوم البحث العلمي :

يعرف بأنه نشاط أكثر تنظيماً موجه لاكتشاف وتنمية بناء معرفي يقوم على التحليل المنظم والموضوعي، ويعتمد على تسجيل الملاحظات وتجميع البيانات والمعلومات التي تقود إلى نظريات ومبادئ ونتائج وتعميمات تسهم في التنبؤ والحكم القريب من الأحداث والظواهر الطبيعية وغير الطبيعية¹.

وعرفه قاموس (Web ester; 1960) بأنه المعرفة التي تنشأ عن طريق الملاحظة والدراسة والتجريب والتي تتم بغرض تحديد طبيعة أو أسس أو أصول ما تتم دراسته، وأنه فرع من فروع المعرفة أو الدراسة، خصوصاً ذلك الفرع المتعلق بتنسيق وترسيخ الحقائق والمبادئ والمناهج عن طريق التجارب والفرضيات².

من التعاريف السابقة نستنتج أن البحث العلمي له خصائص تتمثل في :

- الموضوعية: وهي الإجراءات المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها، وعدم تدخل الباحث في جمع البيانات وتفسيرها .

- الدقة : الدقة من خلال الأرقام والبيانات في البحث الكمي ، ودقة القياس والنتائج في البحث النوعي.

- الصدق : من خلال دراسات أخرى أو تكرار الدراسة نفسها.

- التجريب : الاسترشاد بالخبرة العلمية والأدلة.

- التفكير المنطقي : وهو نوعان منطقي (استنباطي) ويكون فيه الانتقال من التعميم إلى التخصيص الاستقرائي، أي الانتقال من الخاص إلى العام .

- الاستنتاج الاحتمالي: أي أن كل نتائج البحث هي احتمالية وليست مطلقة.

- John, W.B. (1983). **Research In education**, 4th, ED, New Delhi, Prentice Hall 1 .ofIndia,1983, p.18

- Webster , S. Twentieth Century, **Dictionary of English Language, 1960** ,p1072

و لقد أكدت معظم نظريات التنمية الاقتصادية، منذ أفكار المدرسة الكلاسيكية والكيبنزية والكلاسيكية الحديثة والهيكلية وصولاً إلى نظرية التنمية الاقتصادية المستدامة ترى أن على البلدان النامية الاعتماد على الذات، وتوليد محفزات النمو والتنمية ذاتياً وعلى نحو دائم. ومن أهم مميزات التنمية المستقلة المعتمدة على الذات تطوير التعليم والاعتناء به بالاستثمارات كما ونوعاً، بشكل عام، و الاهتمام بالبحث العلمي وتطويره على وجه الخصوص.

نجد بعض الدول المهتمة والمدركة لأهمية البحث العلمي تنفق الأموال على البحث العلمي والتطوير التجريبي، على عكس مجتمعاتنا .

وعلى العموم فإن حجم الإنفاق على البحث العلمي هو ضعيف جداً حسب الدراسة التي قام بها خلال سنة 1998 والتي بينت أن :

- أقل من 1 % : يكون أداء البحث والتطوير ضعيفاً جداً.

- من 1 إلى 1.6 % : يكون أداء البحث والتطوير في مستوى الأداء الحرج.

- من 1.6 إلى 2% : يكون الأداء في مستوى جيد.

- أكثر من 2% : يكون الأداء في مستوى مثالي.

ومن هنا نجد أن معظم الدول العربية ليس لديها الوعي الكافي للدور الضروري والاستراتيجي للبحث العلمي والتطوير، وهذا هو السبب في تواضع مساهماتها في تمويل الأبحاث العلمية والدراسات المختلفة.

و يعتمد تطوير البحث العلمي الجامعي، وبما يسهم في تنمية الموارد الاقتصادية على مستلزمات هي¹ :

- تهيئة المناخ العام :

للظروف السياسية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع تأثير مباشر على التنمية. وإذا نظرنا إلى

هذا الجانب، لوجدنا أن للأنظمة السياسية تأثيراً سلبياً في أغلب الأحيان، على مسار التنمية، وذلك من

1- مرسي محمد عبد العليم، "مقومات البحث العلمي في الوطن العربي"، مجلة رسالة الخليج، السنة الرابعة، 1987، ص 51.

خلال إتباعها إستراتيجيات وبرامج تنموية غير ملائمة لظروف الأقطار العربية. إضافة إلى عدم إعطائها الاهتمام اللازم لتطوير البحث العلمي ودعمه بما يكفي لتفعيل دوره في المجتمع. والقول نفسه، ينطبق على الأوضاع الاجتماعية والثقافية، إذ أن البيئة المحيطة، لا تشجع على العمل العلمي والإبداع بمختلف صورته وأشكاله.

- تطوير الإدارة الجامعية والمناهج العلمية :

لابد من إجراء تغييرات جذرية في الإدارة الجامعية، وفي طبيعة المناهج العلمية السائدة في الجامعات بحيث تتناسب هذه التغييرات مع ما يحدث من مستجدات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي. إضافة إلى ضرورة إتباع مرجعية علمية تستند إلى التراث العربي والإسلامي بدلاً من المرجعية الأوربية - الأمريكية السائدة حالياً. والأهم من ذلك تغذية الإدارة الجامعية بكفاءات عالية، موالية للعلم، بدلاً من الولاء للذات ولأغراض سياسية ضيقة.

- الإعداد الجيد للباحثين:

وهذا عنصر لا يقل أهمية عن العناصر السابقة، فالباحثون يؤثرون إلى حد بعيد على تطوير وتنمية الموارد الاقتصادية من خلال اختيارهم للموضوعات المطروحة قيد البحث. إذ أن توفر الصفات أو غيابها لها انعكاساتها الإيجابية أو السلبية على طبيعة النشاط الذي يقومون به، ومن هنا تأتي ضرورة الاهتمام بتحسين الظروف المعيشية الصعبة التي يمر بها الباحثون، الذين يضطرون للتضحية بمتطلبات العمل العلمي، والسعي وراء أشكال العمل المختلفة بعيداً عن متطلبات التنمية، والإعداد الجيد للرأس المال الفكري¹.

- توفير التمويل والدعم المادي:

فالباحث العلمي يتطلب التمويل والإنفاق المستمر، لتمويل البحث العلمي، وبخاصة تلك البحوث التي تحل مشاكل التنمية في مجتمعاتها، بعد دراستها وتشخيصها بحيث تكون الفائدة للمجتمع برمته، كل ذلك ينعكس،

1- مرسي محمد عبد العليم ، مرجع سابق ، ص 52.

بشكل مباشر، في تنمية وتطوير الموارد الاقتصادية. ومتطلبات البحث العلمي، ونحن بحاجة إلى المختبرات والمعامل، والمكتبات الكبيرة، وإصدار المجلات العلمية، والإعداد لمؤتمرات وندوات وورش عمل داخلية تتناول دراسة المشكلات المختلفة لبيئتنا.

- بناء قاعدة للمعلومات:

تتطلب عملية توفر المعلومات لأغراض البحث العلمي اهتمام كبير من قبل الجهات المعنية، ودعمه حتى يتمكن الباحثون من الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية لإجراء البحث العلمي، وهذا يتطلب الإعداد الجيد والدقيق للبيانات والمعلومات بصيغ حديثة تتناسب وطبيعة العمل العلمي ومتطلباته من أجهزة الحسابات المختلفة والأدوات الإحصائية الملائمة والاشتراك في الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) الذي يسهل كثيراً عمليات البحث العلمي المتواصلة وكذلك توفر المصادر العلمية الحديثة، وإغناء مكتبات الجامعات بما ينشر حديثاً من كتب ودوريات ومجلات، وهنا يجب الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بالنشر العلمي الذي من شأنه زيادة التفاعل والإطلاع للباحثين، كما وأن البحوث المنشورة تخضع للتقويم الأكاديمي، وهذا يؤدي إلى تعزيز حركة البحث العلمي وضمان نجاحها، وبالتالي سيكون لها الأثر الإيجابي لزيادة قدرة الموارد الاقتصادية.

4-2- دور الجامعة في تفعيل البحث العلمي:

البحوث العلمية تعتبر من وظائف الجامعة الأساسية إذ أن للجامعات دور في تنمية المعرفة وتطويرها من خلال ما تقوم به من أنشطة تتعلق بالبحث العلمي، فالبحوث العلمية تعد ركناً مهماً من أركان الجامعة، ولا يمكن القول بوجود جامعة بالمعنى الحقيقي إذا ما أهملت البحث العلمي، وواجب القيام بالبحوث العلمية لا يقتصر فقط على أساتذتها وإنما أيضاً على ما يقوم به طلاب الجامعة¹.

تجدر الإشارة هنا إلى بعض المعايير الحديثة والتي يتم تطبيقها في الكثير من جامعات الدول المتقدمة لتحديد كفاءتها ودورها في تفعيل حركة البحث العلمي ومن أهم هذه المعايير:

1- مرسي محمد عبد العليم ، مرجع سابق ، ص54.

- نشر عدد من الأبحاث العلمية، كحد أدنى من قبل أعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى التقييم العلمي لتلك الأبحاث ومعرفة مدى أهميتها وعلاقتها بقضايا التنمية.
- توفير الأجهزة والمختبرات والمعدات اللازمة للقيام بالأبحاث العلمية، وذلك من خلال الموارد الخاصة بالجامعات أو بالتعاون مع مؤسسات القطاعين العام والخاص.
- ربط الجامعات ومراكز البحوث بالمجتمع كونها مركز إشعاع ومؤسسات تعمل على حل مشكلات المجتمع بطرق علمية من خلال إبرام عقود تعود عليها بالمردود المادي الذي يعتبر جزء من أسلوب تمويلها ذاتياً.
- توفير الحد الأدنى من الباحثين في مختلف التخصصات في إطار الجامعة الواحدة، لتسهيل إجراء بحوث مشتركة تساهم في حل القضايا المطروحة وبشكل جماعي.
- توفير المخصصات المالية الخاصة بمكافآت الباحثين، وخصوصاً أولئك الذين يساهمون وبشكل مباشر في تطوير الإنتاج¹.

1- مرسي محمد عبد العليم ، مرجع سابق ، ص 55.

5- الجامعة و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية :

1-5- التنمية الاجتماعية:

وهي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية، والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفرادها على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى بعد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي، كما أنها تشير إلى عملية ارتقاء تدريجي كارتقاء نمو الطفل أو الشخصية.

تعريف "حسن سعفان": التنمية الاجتماعية هي الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في شتى مناحيها كالتعليم والصحة والأسرة والشباب، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية، وهي تعني التحريك العلمي المخطط للعمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة، ولا يمكن الفصل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية نظراً للترابط الوثيق بينهما¹.

ويرتبط مفهوم التنمية بمفهوم التحديث والذي يعني التحول من نمط التقليدية إلى نمط التكنولوجيا.

ومن الواضح أن مفهوم التنمية ومفهوم التحديث يمكن أن يكون لهما علاقة وثيقة بعملية التغيير، فالتحديث والتنمية يحدثان تغييراً اجتماعياً، ولكنهما ليسا بديلين لمفهوم التغيير، لأنهما يعبران عن حالة خاصة تتعلق بتحول المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات نامية أو حديثة، أما التغيير فهو يشتمل على مفهوم أشمل من مفهوم التنمية وله أبعاد أكثر اتساعاً.

1- محمد محمود ، التخطيط و الإستراتيجية : دراسة في المفاهيم من إستراتيجية التنمية في مصر، القاهرة، 1978، ص 5.

5-2- الاتجاهات في تعريف التنمية :

- الرأسمالي:

إن التنمية عبارة عن مراحل نمو تدريجي مستمر، وهي تتضمن إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات، ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية، ولذلك فهي تعني الرعاية الاجتماعية التي تتضمن جانباً واحداً من الخدمات الاجتماعية.

- الاشتراكي:

إن التنمية تعني عملية التغيير الاجتماعي الموجهة إلى تغيير البناء الاجتماعي عن طريق الثورة، وإقامة بناء جديد، تنبثق عنه علاقات جديدة، وقيم مستحدثة، بالإضافة إلى تغيير علاقات الإنتاج القديمة، وذلك لصالح الطبقة العاملة، فالتغيير يتجه أولاً إلى البناء التحتي - الاقتصادي - من أجل إحداث التغيير الاجتماعي المطلوب.

- الاجتماعي:

وهو اتجاه المفكرين الاجتماعيين حيث يرون أن التنمية هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي¹.

ان التنمية الاقتصادية من أهم المشكلات المعاصرة التي تواجه العالم اليوم، وبخاصة في ظل التحولات الكبيرة التي شهدتها العالم اليوم من انبثاق عصر الثورة التكنولوجية الحديثة، وظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم كالسوق الأوروبية المشتركة، والتجمع الاقتصادي لدول شرق آسيا، وبروز نظام العولمة، كل ذلك يفرض على الجامعة أن يكون لها دور في التنمية الاقتصادية، فالجامعات هي من أرفع المؤسسات التي يناط إليها مهمة توفير ما يحتاجه المجتمع من متخصصين بمختلف المجالات، كما أنها المراكز الأساسية للبحوث العلمية والتطبيقية

1- محمد محمود ، مرجع سابق ، ص 7.

التي بدونها يصعب إحداث أي تقدم اقتصادي، وبذلك يرى الباحث أن التعليم الجامعي يمكن أن يساهم في عملية التنمية الاقتصادية من خلال:

- استثمار التكنولوجيا المعاصرة في مجالات التدريس والبحث العلمي.
 - فتح قنوات الاتصال بين الجامعات، ومراكز البحث العلمي، لتبادل المعلومات والخبرات.
 - زيادة المخصصات المالية للجامعات .
 - تلبية احتياجات سوق العمالة المتجددة بالكوادر المؤهلة.
- ويعتبر استثمار خريج الجامعة المتعلم أكثر فائدة في العائد من استثمار الغير متعلم لعدة أسباب:
- ارتفاع مستوى المعرفة لدى العنصر البشري المتعلم مع عنصر رأس المال يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، ومن ثم تحقيق وفرة أو فائض يسمح بزيادة معدل التنمية الاقتصادية.
 - الخريج الجامعي يستطيع أن يفهم ويدرك احتياجات التنمية الاقتصادية أكثر من غيره، ومن ثم فهو يساهم إسهاماً إيجابياً في القضاء على التخلف الاقتصادي.
 - انتشار التعليم الجامعي يقضي على كثير من العادات والتقاليد التي تعوق عملية التنمية الاقتصادية.
 - انتشار التعليم لاسيما التقني منه يساعد على توفير المهندسين والإداريين والفنيين اللازمين لعملية التنمية بصفة عامة، وعملية التصنيع بصفة خاصة .
 - هناك علاقة طردية بين انتشار التعليم الجامعي والمستوى الصحي، فكلما ارتفعت نسبة المتعلمين كلما ارتفع المستوى الصحي¹.

ويقول "محمد محمود الإمام" عن التنمية أنها توسيع لماديات البدائل المتاحة للمجتمع، غير أن القيود التي تفرضها التقنية الحديثة، والموارد الاقتصادية والبشرية، وطبيعة الدولة من القوة بحيث لا يتركز للاقتصاديات في

1- محمد محمود ، مرجع سابق ، ص 8.

البلدان النامية مجالاً واسعاً¹. ومن هنا كان على الجامعات إيجاد البدائل اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، وكانت الجامعات البريطانية هي الرائدة في ذلك المجال في أواخر القرن الثامن عشر من خلال تحقيق التكامل بين سياسة التعليم الجامعي، وخطط التنمية الاقتصادية، وتطوير المناهج بشكل يؤدي إلى تخريج الكوادر القادرة على تلبية احتياجات المجتمع البريطاني².

ويكون تحقيق مبدأ التنمية الشاملة عن طريق:

-البحوث الجامعية ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية

-تقديم برامج اقتصادية وطرحها للمناقشة، وإيجاد الحلول للمشاكل التي تعيق تنفيذها.

-تقديم خبرات هيئاتها الأكاديمية المتخصصة لصانعي القرارات الاقتصادية.

-المشاركة في الدورات والندوات التي تعقد من حين لآخر.

-توفير البيانات والمعلومات الضرورية للمؤسسات الاقتصادية التي تساعد على تطوير أعمالها.

-إصدار الأبحاث والتقارير الأكاديمية اللازمة لعملية التنمية.

-التنسيق بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية بما يخدم التنمية الاقتصادية.

-توفير الكوادر العلمية والمهنية اللازمة للمجتمع من أجل النهوض به اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

1- محمد محمود ، مرجع سابق ، ص 9.

2- المنجي بوسنينة ، "مستقبل التعليم العالي في الدول العربية في ظل التحديات الراهنة" ، المجلة العربية للتربية، ع. 25، 2005 ، ص2.

6- مستلزمات التنمية الاقتصادية:

1-6- إعداد الكفاءات العلمية المتخصصة:

فالعنصر البشري لكي يشبع حاجات المجتمع بوسائل التنمية المختلفة لا بد له من استخدام مناهج تعليم متطورة وقادرة على خلق الكفاءات والمهارات اللازمة للتنمية الاقتصادية لذا من الضروري أن تهتم الدولة وجامعاتها وتخصص جزء من الناتج المحلي لتدريب الكفاءات على مواصلة التنمية الاقتصادية.

ودور الجامعات هو تخريج العنصر البشري ذا الكفاءات العلمية والقادرة على تحديد المشكلات المصاحبة لعملية الإنتاج، وتقديم الحلول المناسبة لها وقد أعطى هذا الجانب (الكفاءات العلمية) أهمية خاصة من قبل هاريسون وماير¹. الذين أبدوا رأيهما في أن اكتشاف الموارد الطبيعية واستثمارها وتحريك رأس المال وتطوير التكنولوجيا وإنتاج السلع والقيام بالأعمال التجارية يحتاج إلى كوادر بشرية.

2-6- البحث العلمي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية:

مما لا شك فيه أن الجامعات في الوقت الحاضر قد ساهمت في تنمية كثير من الدول المتقدمة من خلال الأبحاث والدراسات التي تقوم بها لإيجاد الحلول والمقترحات المتعلقة بالمشكلات التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية. ولقد بدأ هذا الدور في الجامعات البريطانية وألمانية واليابانية في نهاية القرن التاسع عشر².

¹-F.Horbison and C.A. Myers, **Manpower and Education Country Studies in Economic Development**, New York ,1956, P.11 .

²- حسين الحجار رائد ، التجربة اليابانية وضمن الجودة للتعليم العالي و الدروس المستفادة منها ، عدد 126، ج 2، مجلة جامعة الأزهر كلية التربية، 2005، ص ص 275- 298 .

فالجامعات في جميع أنحاء العالم هي المكان الأمثل للبحث العلمي الأكاديمي، الغرض منه استخدامه في مجالات التنمية الاقتصادية¹. وقد كان لظهور هذا الدور واحتلاله الأولوية في العمل الأكاديمي أن زاد من فعالية الجامعة وإخراجها من عزلتها،

ومن هنا نجد أن الأهداف الرئيسية للجامعات هي²:

- تبنى الجامعات لفلسفة حب الاستطلاع من أجل المعرفة
 - كرست الجامعات من خلال اهتمامها بالبحث العلمي لمفهوم التخصص وتقسيم الكليات لأقسام علمية متخصصة ، ومع التطور والنمو المعرفي وبخاصة في العلوم الطبيعية.
 - كوين منظور اجتماعي وسياسي للجامعات ، بحيث يوجهها في أداءها لدورها البحثي ودورها في خدمة المجتمع.
 - تصميم برامج تعليمية غير تقليدية بحيث تقدم تعليماً عالياً أقل صعوبة وأقصى زمناً وأكثر مرونة من البرامج التقليدية .
 - وعلى الرغم من أن تصنيف أولويات الأبحاث الحالية يختلف من بلد لآخر، فإن الأبحاث التي تقوم بها الجامعات وبخاصة في الدول المتقدمة أسهمت إسهاماً فاعلاً في التصدي للعديد من المشكلات التي تواجهها هذه المجتمعات. وقد تحدث دفيد هنري في كتابه "Newpriorities in Research" عن هذه الإنجازات بقوله³:
- "تقوم الجامعات بثلاث إنجازات في مجال الأبحاث الرامية لخدمة البلد:
- أولاً- تدريب الرجال والنساء وإعدادهم ليكونوا رواداً للقطاعات المختلفة، كالزراعة، والصناعة، والطب.

1- محمدكسناوي محمود ، توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2001، ص 42 .

2 - R.Ebifania and Castro Response, **The University in the Developing Philippines**, NEW YORK.1991,Asha Publishing House INC,P.47.

3 -D.David and Henry, **New priorities in Research** in Raymond ,A.Howes (ED.) vision and purpose in Higher Education Washington D.C,1962, P.162

ثانيا- تطوير الجامعة أثناء عملية التعليم نتيجة للأبحاث التي تتوصل إليها، فالجامعة مركز للبحث العلمي الأكاديمي الغرض منه البحث عن الحقيقة والإبداع.

ثالثا- الاستفادة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة في القطاعات المختلفة، ذلك أن المدرسين الذين يمتلكون مواهب وقدرات يشكلون مجموعة من المستشارين والإحصائيين لدى هذه القطاعات. وفي الوقت الذي تهدف فيه عملية التعليم أو التدريس إلى إعداد الخريجين وتأهيلهم، فإن الأبحاث الجامعية تهدف إلى اكتشاف المعرفة والتكنولوجيا وتحديد مجالات استخدامها.

وانتشرت هذه الأفكار في كل من الجامعات الأوروبية والأمريكية، واحتلالها الأولوية في العمل الأكاديمي من أجل التنمية الاقتصادية¹.

ففي المناطق النامية يعهد بمهمة القيام بالأبحاث العلمية في المجالات المختلفة إلى المؤسسة الجامعية وذلك لسببين²:

- السبب الاول ان تتوفر للجامعة الموارد الفكرية والبشرية القادرة على استغلالها في التنمية الاقتصادية .
- السبب الثاني أن الجامعات تعد المؤسسات الوحيدة التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات الأبحاث بصورة انضباطية، وكذلك يمكن لها أن تقدم الخدمات الاستشارية للهيئات والأفراد في القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية. وعلى الرغم من أن الجامعات بشكلها المختلف تساهم بدور فعال في الأبحاث من أجل التنمية، إلا أن دراسة عبد الباري الدرة اكتشفت أن هناك بعض العوائق تواجه تنفيذ هذه الأبحاث في البلاد العربية منها³:
- الاعتقاد السائد بالمفهوم التقليدي للأبحاث الأكاديمية البحتة، والتأكيد الكلي على الأبحاث الأساسية
- ابتعاد العاملين في الأبحاث العلمية في الجامعات عن التدريب لحل مشكلات المجتمع وسد احتياجاته.

1- عز الدين فراج ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، دار الفكر العربي، بيروت، 1985، ص 32.

2- عامر يوسف الخطيب، "نموذج للتربية البيئية في الجامعات:الجامعة الإسلامية بغزة دراسة حالة"، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ع.10، القاهرة، 1989، ص ص 11- 12.

3- عبد الباري الدرة ، نوعية التعليم العالي في الوطن العربي، مج.13، ع.157، عمان، أكتوبر، 1988 ، ص 11.

- الفشل في تطوير التكنولوجيا المستوردة لتلاءم حاجاتها المحلية، وعدم بذل أية جهود لمعالجة هذا الوضع
- الافتقار إلى التنسيق بين مراكز الأبحاث المختلفة.

3-6- التطور التكنولوجي اللازم للتنمية الاقتصادية:

تتعاظم أهمية التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية بتعاظم مؤسسات التعليم العالي، حتى غدت سمة اقتصاد القرن الحادي والعشرين.

وتدخل التكنولوجيا كعنصر أساسي أكثر فأكثر في تنمية كافة قطاعات الإنتاج والخدمات، ويتجلى ذلك في زيادة نسبة الصادرات التكنولوجية من مجمل الصادرات العالمية، الأمر الذي أدى إلى تغيير أساسي في حسابات الأصول الثابتة والأصول غير المادية للشركات العالمية لصالح الأصول التكنولوجية ويتجه الاقتصاد العالمي أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية إلى الاقتصاد المبني على التكنولوجيا.

ويعود ضعف التكنولوجيا لدينا إلى :

- عدم الوعي العام بأهمية التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية.
- عدم وجود سياسات رسمية للتكنولوجيا مع آليات محدده بتنفيذها.
- ضعف في عدد العلماء والباحثين وهجرة الكثير منهم
- ضعف الاستثمار العام والخاص في مجالات التكنولوجيا مثل التعليم الجامعي والبحث و التطوير ونشر المعلومات التكنولوجية.
- عدم اهتمام القطاع الخاص بالاستثمار في التكنولوجيا.

7- دور الجامعة و تنمية الاقتصادية:

1-7- تنمية القطاع الزراعي و الفلاحي :

تلعب الجامعات دوراً واضحاً في التنمية الزراعية من خلال كليات ومعاهد الفلاحة والمعاهد البحثية ذات العلاقة بالمجال الزراعي و الفلاحي، هذه المعاهد والكليات الفلاحية والزراعية ستكون مطالبة في المرحلة القادمة أن تؤدي دوراً فعالاً في تنمية هذا القطاع، خاصة وأن بلادنا تتوفر على كل الإمكانيات اللازمة من أراضي صالحة للزراعة ومن رؤوس المواشي، كما أن التوقعات المستقبلية تؤكد أن البلدان النامية ستواجه نقصاً كبيراً في المواد الغذائية عند نهاية القرن الواحد والعشرين ما لم يحدث تسارع كبير في معدلات الإنتاج الغذائي، وهذا يتطلب زيادة الرقعة الزراعية، كما يتطلب تحسين نوعية الإنتاج وكميته، واكتشاف مصادر جديدة لمياه الري، وتحسين وسائل استخدامها، وهذا لا يحدث إلا باستخدام الأساليب العلمية الحديثة، التي هي مهمة هذه المعاهد الفلاحية بالدرجة الأولى.

وجدير بالذكر أن حالة الغذاء العالمي الآن أسوأ مما كانت عليه عقب الحرب العالمية الثانية، نتيجة للظروف المناخية والجفاف الذين أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، وبالإضافة إلى التزايد السكاني العالمي بنسبة 2% فقد انخفض نصيب الفرد على المستوى العالمي من المواد الغذائية بنسبة 5% عام 2007¹.

وإذا أخذنا الحبوب مثلاً فإننا نجد أن إنتاج العالم منه بلغ 2000 مليون طن سنوياً، ينخفض أحياناً بنسبة 10-20% لظروف الإنتاج تكون غير ملائمة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الحبوب، وبالتالي ارتفاع أسعاره بصورة كبيرة. وإذا نظرنا إلى الزيادة السنوية للسكان نجدها 2% وهذا يتطلب ما يقرب من 40 مليون طن من الحبوب زيادة في الإنتاج، وهذه الكمية حسب متوسط نصيب الفرد تحتاج إلى زراعات مساحات

1- سامية عريف سلطي ، مرجع سابق ، ص 49 .

شاسعة و لمدة سنوات طوال مما يجعلها صعبة التنفيذ او التحقيق على ارض الواقع، من أجل هذا بادر فريق من علماء العالم في واشنطن بدراسة مشكلة الغذاء العالمية وكانت المطالب:

- تحديد النسل بسرعة وفي جميع أنحاء العالم.
- التوسع في زراعة أراضي جديدة.
- استخدام الأساليب الحديثة لزيادة الإنتاج.
- الإقلال من استخدام الحبوب في تغذية الحيوان.

وعلى هذا يجب على الدول إنشاء صناعات بترو كيميائية لتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة ومبيدات، والتي يتزايد عليها الطلب سنوياً رغم ازدياد أسعارها، فلقد أحدث استنباط أصناف جديدة من القمح المكسيكي ثورة كبيرة في مجال توفير الغذاء، كما أحدث هذا الاكتشاف ثورة أخرى في مجال تصنيع الأسمدة الكيماوية والأزوتية، حيث اتضح استحابة هذه الأصناف للتسميد¹.

وأخيراً إذا ما نظرنا إلى ما تقوم به كليات الزراعة في الجامعات المتقدمة في أمريكا وأوروبا في الوقت الحاضر نجد أن معاهد وكليات الفلاحة في البلدان العربية عموماً و الجزائر خصوصاً لا تزال قاصرة عن تأدية الدور مثل إنشاء مركز للأبحاث الزراعية، واقتصر دورها على تدريس منهاجاً مقتبس.

7-2- التنمية الصناعية :

يمكن للبحث العلمي الجامعي أن يقوم بدور هام وحيوي في خدمة وتوطين وتطوير الصناعة، وفي بحث المشكلات التي تعترض سير وتطور الصناعة في كافة مرافقها، للوصول إلى حلول مثلى وموثوقة ، ومبنية على أسس علمية موضوعية. مما سيؤدي إلى تحسين عمل المؤسسات الصناعية ، ورفع مردودها .

1- سامية عريف سلطي ، مرجع سابق ، ص ص 49-50 .

ويمكن لهذا التعاون العلمي أن يلبي احتياجات الصناعة، والشركات التابعة لها في جميع مراحل العمل المختلفة على

الوجه التالي :

أ- في مرحلة التخطيط :

يجب أن تبنى خطط التنمية الناجحة على أسس موضوعية . وأن تعتمد على دراسات علمية وبحوث

ميدانية تمهيدية

- تحدد الإمكانيات المتوافرة
- وتبين الجدوى الفنية والاقتصادية من المشاريع المقترحة.
- ومدى صلاحية إقامتها في موقع معين، وفي مرحلة معينة .
- وتحدد أفضل التقنيات الملائمة في هذا المجال، وفقا للظروف والإمكانيات المحلية .

ويعتمد نجاح مثل هذه المهمة على توفر أمرين أساسيين¹:

- توفر خبرات علمية محلية عالية التأهيل وبخبرة عملية متمرسه، لتشارك في إيجاد الحلول الموضوعية المثلى، بدأب

وتفرغ علمي وإخلاص دون تبعية لمورد أو صانع أجنبي.

- وتوفر المرجعيات والوسائل العلمية الحديثة والتوثيق العلمي ، والإمكانيات البحثية المخبرية والميدانية.

ويمكن لهذين البندين أن يتوافران في الدرجة الأولى لدى الجامعات.

1- براهمي نادية ، مرجع سابق ، ص 112.

ب - مرحلة التنفيذ :

إن اختيار الحلول المثلى، والمنتجات الأفضل، والتجهيزات والأساليب الأكثر ملائمة لواقعنا وظروف الاستثمار لدينا، سيوفر الربح المباشر في النوعية والشم، والربح غير المباشر في دفع الخسائر التي يمكن أن تنجم عن الاختيار الخاطئ، وما يرافق ذلك من تكاليف صيانة وإصلاح وتوقف وضياح للوقت.

إن عملية الاختيار هذه، هي في كثير من الأحيان، إحدى مهام البحث العلمي المحلي، لأنها غالباً ما تستلزم إجراء الدراسات النظرية المستفيضة والبحوث الميدانية والقياسات المخبرية الدقيقة .

وقد بين الواقع العملي، وبناء على التقييم الموضوعي لنتائج الاختبارات والأبحاث التي أجريناها على مدى أكثر من خمس وعشرين عاماً في هذا المجال على تجهيزات موردة لمؤسسات وجهات صناعية لدينا، أن العديد من الشركات الأجنبية تتعامل باستهتار، وأحياناً بتلاعب من حيث تقيدها بالموصفات الفنية، أو بما تدعيه من مواصفات لتجهيزاتها، أو بإخفاء لمعلومات هامة . وذلك لقناعتها عن تجربة أحياناً، أنها تستطيع صياغة عروضها على الورق، بصورة مطابقة لمتطلبات دفاتر الشروط، وحتى لو لم تكن مطابقة فعلاً . وخاصة إذا تيقنت من عدم وجود إمكانات التحقق من هذه المواصفات لدى المؤسسات، أو عدم اهتمام هذه المؤسسات بذلك.

ومن جهة ثانية فإن بإمكان تلك الشركات أن تقدم في مخبرها ما تريد من نتائج، وبالصورة التي تريد كأن تبرز نقاطاً وتخفي الأخطر والأهم¹.

ج - في مرحلة الاستثمار :

لا يقل دور التعاون العلمي الذي يمكن أن تقدمه الجامعات في مرحلة الاستثمار والإنتاج عن أهميته في مرحلتى التخطيط والتنفيذ سواء في:

1- براهمي نادية ، مرجع سابق ، ص 115.

- مجال تحليل الأعطال وإصلاحها

- أو تذليل العوائق

- أو في مجال البحث عن وسائل وطرائق تحسين الإنتاج وتنمية المهارات.

فتقديم الخدمات في كل من هذه المجالات سيوفر أموالاً طائلة تهدر . ويرفع مردود الإنتاج أضعافاً مضاعفة . وقائمة المسائل التي تعترض العاملين في المؤسسات والشركات الصناعية الوطنية أكثر من أن تسرد . ويمكن للجامعات أن تسهم في دراسة وتقديم الحلول لهذه المشكلات على الوجه الصحيح والأكمل . بينما لا يمكن للشركات الأجنبية أن تقدم ذلك، لأن همها الرئيسي الأول هو جني الأرباح وتصريف منتجاتها، وتقديم الحلول التي تحقق هذا الهدف.

8-التحديات التي تواجه الجامعة في التنمية الاقتصادية :

هناك العديد من التحديات التي تواجه الجامعة في تأدية دورها في التنمية الاقتصادية منها:

8-1- تحديات داخلية :

- أعداد الطلبة الكبير والغير متوافق مع إمكانيات الجامعة حيث أن القبول يتم حسب المعدل المحصل عليه في البكالوريا بينما نجد مثلاً الجامعات البريطانية يتم القبول فيها على أساس حسب إمكانيات جامعاتها وفق معايير مقننة بالنسبة لها، مما يحفز المدارس الثانوية على الارتقاء المستمر بمستوى تلامذتها، علماً بأن لتلك الجامعات حق وضع معايير إضافية تعتمد على اختبارات الدخول والمقابلة الشخصية وغير ذلك¹.

1- براهيمى نادية ، مرجع سابق ، ص 127.

وهذا العدد الكبير ينعكس سلبياً على نوعية تدريب الطلبة وأدائهم ومستوى تخرجهم، بل زاد كثيراً من الأعباء التدريسية للأساتذة الأمر الذي قلص من إمكانيات التفرغ للنشاطات البحثية، وقد دلت الدراسات أن معدل عضو هيئة التدريس في البلاد العربية نحو 40 طالباً في حين يبلغ المعدل في ألمانيا واليابان نحو 20 طالباً، وفي الولايات المتحدة الأمريكية 13 طالباً لكل مدرس.

- محتوى المناهج الجامعية : حيث أن محتوى هذه المناهج مازال يركز على الجانب الأكاديمي مهملاً الجانب المهني و التطبيقي حيث إن الخيارات التطبيقية والمهنية في الجامعات العربية لا تزال تشكل 5% فقط، بينما تشكل في الدول المتقدمة 50%.

- هيكلية الإدارة الأكاديمية : اعتمدت معظم الجامعات العربية في تنظيمها الأكاديمي على التركيب الهرمي العمودي الذي يعتمد أساساً على صلاحيات ومبادرات الأقسام، ثم الكليات العلمية، ثم على تعاون الكليات فيما بينها، فيما تتولى الأجهزة الإدارية للجامعة الشؤون المالية والإدارية والخدمات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تدهور التعليم العالي من خلال عدم توفر المدرسين بالنوعية المطلوبة وخاصة من أصحاب التخصصات الجديدة¹.

2-8- تحديات خارجية :

إن الجامعات في الوطن العربي ككل ما زالت محدودة التأثير في إحداث التنمية الاقتصادية المنشودة، وهذا لا يعود فقط إلى نظرة الجامعة إلى نفسها، أو إلى مدى تنظيم أوضاعها الخارجية، بل ربما بصورة أكبر إلى نظرة المجتمع للجامعات، الأمر الذي يزيد من أزمة الثقة بين الجامعة والمجتمع وخاصة أنها بدت عاجزة عن تحقيق التنمية المنشودة، وقيادة عملية الإصلاح الاقتصادي، ويمكن هنا أن نشير إلى بعض هذه العوامل الخارجية :

1- براهيمى نادية ، مرجع سابق ، ص 128.

- هجرة الأدمغة :

قال الخبير الاقتصادي "قادة علام" ألمس أن العنصر الأهم في معادلة النهوض بالاقتصاد الوطني والابتعاد عن الريع البترولي تتمثل في إيجاد حل جذري لمشكل هجرة الكفاءات والأدمغة إلى دول أجنبية على غرار فرنسا وكندا.

وأوضح "قادة علام" أن: (الإشكالية في الجزائر ليس مشكل إمكانيات ولا ثروة بل يكمن في هجرة

الكفاءات والأدمغة إلى دول أجنبية وعدم الاهتمام بها في الجزائر)¹.

إلى جانب الأضرار المادية- التي كبدت الخزينة العمومية جزاء هجرة الأدمغة قارب الـ 40 مليار دولار في

الفترة الممتدة بين 1992 - 1996 حسب تقرير أُنجز سنة 2005 من طرف المجلس الوطني الاقتصادي

والاجتماعي- فقد أثرت هذه الظاهرة سلبا على العديد من القطاعات التي خسرت جزءا كبيرا من تأطيرها مثلما

هو الحال بالنسبة للجامعات وشركات المحروقات التي توجّه معظم إدارتها إلى الجامعات الأمريكية والكندية وإلى

كبرى المؤسسات الدولية، على غرار المستشفيات الباريسية التي استقبلت أهم الأخصائيين والأطباء المكوّنين في

الجزائر حسب الدكتور فسّوم. وفي هذا الصدد، أكد ذات المتحدث ضرورة التّكفّل بطريقة أفضل بالإطارات

وحاملي الشهادات الجامعية الجزائريين، لاسيّما في المجال الاجتماعي والمهني وإقرار مناخ مناسب للبحث ولتكوين

التّخبة وإعطائهم المزيد من حرّيات المبادرة ووضع سياسة تضمن تأمين عمل الجامعيين بهدف خفض آثار هذه

الظاهرة².

1-عبلة عيساتي، هجرة الأدمغة سبب ركود الاقتصاد بالموقع الالكتروني

<http://www.djazairss.com/akhbarelyoum/178508>

تاريخ الإطلاع : 2016/06/05 الساعة 13:30

2-ف.هند، الجزائر خسرت 40 مليار دولار بسبب هجرة الأدمغة، بالموقع الالكتروني

<http://www.djazairss.com/akhbarelyoum/24242>

تاريخ الإطلاع : 2016/06/05 الساعة 13:30.

9- التعليم الجامعي، التنمية وسوق العمل:

معروف أن التنمية بمعناها الواسع هي إشباع للحاجات الأساسية لأفراد المجتمع بجوانبها المادية والمعنوية لتحقيق آدمية الإنسان وذاته بالإنتاج والمشاركة ووصولاً إلى السعادة وتحقيقاً لأهداف واحتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية فالتنمية عبارة عن برامج متعددة الأغراض وذلك بمعنى أنها لا تقتصر على النواحي المادية والاقتصادية وحدها إنما تتعداها إلى الاهتمام بالنواحي الثقافية والتعليمية والسياسية والصحية والاجتماعية لأن هذه البرامج ليست غاية في ذاتها وإنما هي وسيلة لتحقيق هدف أساسي وهو التنمية متعددة الجوانب. والتنمية يمكن أن تتم بدون تعليم كما لا يمكن أن تتم مع تعليم يخرج عاطلين ولا يمكن أن تتم أيضاً بتعليم مرتبط بالتنمية ومنعزل عن سوق العمل بالمجتمع¹.

فقد توصل (أريك لندبرج) إلى نتيجة مفادها استمرار الزيادة في الإنتاج مع مضي الوقت بالرغم من ثبات رأس المال المادي كما أكدت نظرية (كيت أزو) بعنوان (التعليم والعمل) على أن الزيادة في المهارة والمعرفة هي المفتاح الرئيسي للتقدم والنمو وأن التنمية في النهاية تتم عن طريق الإنسان.

ومن الدراسات التي تناولت العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي وسوق العمل دراسة الباحث الأمريكي (وليام كلاتانوف) سنة 1991 بتمويل من وكالة التنمية الأمريكية والتي انتهت إلى ضرورة تخفيض أعداد المتعلمين في أغلب المستويات وبالذات مرحلة التعليم العالي بحجة أن الطلب الاجتماعي (سوق العمل) أقل كثيراً عن عرض القوى العاملة².

1- حسن إبراهيم عيد، التنمية والتخطيط، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 1997، ص 97.

2- محمد نوفل نعمان، "مأزق سياسات التعليم العالي في ظل توجهات التنمية"، مجلة مستقبل التربية العربية، مج 1، عدد 3، القاهرة، 1995، ص 5.

ولقد أكد(بورديو ياسرون) على أهمية العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وتوظيفها في المجتمع وخدمة قضايا التنمية وسوق العمل وأشار بأن النظام التعليمي لا بد وأن يعيد ما سماه (توليد وخدمة المجتمع الذي ولده) ويتوقف تقدم المجتمع على كفاءة ونوع تلك المخرجات من التعليم العالي وفقا لنوعية الكفاءة لا كميته ورغبة هؤلاء في الدفع بعجلة الإنتاج والعمل الجاد على تقدم مجتمعاتها والأخذ بمشارف الدول المتقدمة ذلك أن العبرة في تقدم الشعوب لا تكمن في وفرة الإمكانيات بل إلى جانب استخراج التقنية المتاحة أو الممكن إتاحتها من قبل كفاءة تمتلك الإدارة والتصميم لقيادة عمليات التحول ونقل مجتمعاتهم من التخلف إلى التقدم ولعل أزمة سوق العمل الذي يعتبر عاجزا عن استيعاب العناصر الشابة المؤهلة إنما يرجع إلى خلل في التخطيط وقصور في دقة التنبؤات المستقبلية لحاجة سوق العمل في جميع مستوياته ولكي يتم التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في المجتمع لا بد من توفير البيانات والإحصائيات اللازمة والقيام بالآتي¹:

- تصميم وتخطيط الهياكل التنظيمية واللوائح والوسائل والإجراءات المنظمة للعمل في قطاعات المجتمع
- توظيف المهن والوظائف المختلفة.
- دراسة احتياجات مؤسسات المجتمع الآنية والمستقبلية.
- تحديد الدور الفعلي لمؤسسات التعليم العالي لتلبية احتياجات سوق العمل.
- تخطيط السياسة التعليمية للتعليم العالي وفقا للاحتياجات الفعلية والمستقبلية وتأهيل الكوادر البشرية حسب التخصصات والمستويات والقوى اللازمة لسوق العمل وخطط التنمية المرسومة. وأخيرا يمكن القول لا مجادلة في مبادئ العمل التي تستهدف تطوير التعليم العالي لمواكبة التحولات العالمية وفقا لما جاءت به توصيات بعض مؤتمرات التعليم العالي والتي أهمها:

1 - أحمد سيف حيدر، "جامعة المستقبل وارتباطها بسوق العمل وخطط التنمية في الجمهورية اليمنية و الدول العربية الاخرى"، المؤتمر القومي السنوي العاشر(العربي الثاني) لمركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة المستقبل في الوطن العربي، عين شمس، القاهرة، 27-28/12/2003، ص

- تحقيق الملائمة والتلاقي بين ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي وما يتوقعه المجتمع منه ويشمل هذا تلاقي سياسات التعليم العالي مع مطالب سوق العمل.
- ضمان الجودة والنوعية وتشمل مدخلات التعليم ومخرجاته وعملياته وتنطوي على الجودة في مستوى العاملين ومستوى الأهداف ومستوى الأساليب ومستوى الطلاب ومستوى الخدمات المادية اللازمة وطرق إدارتها.
- تطوير التسيير والتمويل مثل استثمار الموارد وتنوع مصادرها وتعاون المؤسسات الفاعلة.
- توثيق التعاون والشراكة لمواجهة أزمة الالتحاق بالتعليم العالي وإدارة وتمويلها وأشرفا وأن أصبح التعليم العالي مهمة المجتمع¹.

إن العلاقة بين التعليم والتنمية قديمة قدم نشاط الإنسان ذاته: وإذا كان الإنسان قد أدرك من خلال العمل والفعل والممارسة أن للتعليم أثر في حياته وتحقيق متطلباته الحالية والمستقبلية إلا أن الكتابات النظرية التي تسعى لتفسير هذه العلاقة قد تأخرت كثيرا ومن الكتابات التي تعرضت بطريقة مباشرة لتفسير هذه العلاقة دراسات "ولين بيتي" الذي رأى أن التعليم استثمار مربح وتوظيف مثمر لرأس المال البشري. وأبرز "آدم سميث" في كتابه "ثروة الأمم" أهمية التعليم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واعتبر القدرات التي تكتسب بالتعليم وتكون نافعة للمجتمع من عناصر رأس المال الثابت كما أشار "الفرد مارشال" إلى أن ما ينفق على التعليم ينبغي ألا يقاس بالفائدة المباشرة فقط بل يجب أن ينظر إلى العائدات غير المباشرة التي هي نتاج تنمية المواهب والقدرات وقد حاول الكثيرون إثبات وجود العلاقة بين التعليم والتنمية ومنه "ستروم يلين". حيث قام في سنة 1919 بعدة عمليات حسابية أثبت أن معرفة القراءة والكتابة لبعض الافراد لمدة سنة دراسية تساهم في زيادة الإنتاج ومن ثم التنمية الاقتصادية بما لا يقل عن ثلاثة بينما التدريب العملي للعامل الأمي على أعمال المكيننة

1- عبد الله عبد الدائم، التربية في البلاد العربية: حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها من عام 1950 إلى عام 2000، ط.6، دار الملايين، بيروت، 1998، ص 108.

لمدة سنة يساهم في زيادة الإنتاج من 91 إلى 99 بالمئة، لكن العلاقة بين التعليم والتنمية تبلورت بصورة أكثر وضوحاً عقب تبني روسيا سياسة التخطيط الشامل وظهور زيادة هائلة في كم التنظير والبحث لتفسير العلاقة بين التعليم والتنمية في عديها الاقتصادي والاجتماعي. ومنذ الخمسينات من هذا القرن تباينت هذه الدراسات وبرز علماء عديدون في هذا المجال منهم لينر، وماكيلاند، هيغن، بارسونز، دينسون، ايفان اليتس، وباولو فريري، وجون فيزي، وشولت.

إلا أن بداية الاهتمام العلمي لإثبات هذه العلاقة بدأ مع مؤتمر التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سنتياجو سنة 1991 والذي مهد الطريق لدراسة هذه العلاقة دراسة منظمة¹.

ومن أبرز الدراسات التي أثبتت منهجية هذه العلاقة-علاقة التعليم بالتنمية- دراسة "بيكر" سنة 1911 والتي كانت محاولة لقياس العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتعليم الجامعي وقد استخدم "بيكر" عدة مقاييس حديثة لقياس العائد الذي يعود على المجتمع من التعليم الجامعي كما تساهم في تنمية المجتمع إلا أنه توصل إلى أن التعليم يرتبط ارتباطاً قوياً² بالتنمية وهكذا تعددت النظريات والأفكار التي أخذت تفسير العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية الاقتصادية فهناك مجموعة من النظريات الوظيفية التي تستند إلى فلسفة اجتماعية وأيديولوجية في تفسير العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية الاقتصادية ونقصد بها "البنائية الوظيفية" و"رأس المال البشري" و"نظرية التطور" و"تحليل النظم" وهذه النظريات رغم وجود اختلافات كثيرة فيما بينها إلا أنها تكون اتجاهها عاماً واحداً يربط بين التطور في مجال التعليم والنمو الاقتصادي ربطاً ميكانيكياً. وهناك مجموعة النظريات القديمة التي تستند إلى فلسفة اجتماعية "أيديولوجية" تفسر هذه العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية وهي "نظرية الاقتصاد السياسي" و"رأس المال الثقافي" و"النظرية النقدية".

1- فيسنتي ليمبا، انجل ماركيز، "نوع التنمية ونوع التعليم"، تر. أحمد كمال عاشور، مجلة مستقبل التربية، العدد 3، مطبوعات اليونسكو، 1978، ص39.

2-Margaret.S.Gordon, **higher education and the Labor market**, Hill book m.grow 1974, Pp15-16 company,

وتتفق معظم النظريات النقدية في هذا المجال حول ضرورة تحرير الإنسان وتخليص المجتمع من كل أشكال الهيمنة وعوامل القهر وأن وظيفة التربية هي كشف العلاقات والعمليات الاجتماعية النظرية التي تقهر وتستغل الإنسان¹. ويمكن تصنيف الاتجاهات في النظر إلى العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتعليم إلى عدة اتجاهات كما يلي:

الاتجاه الأول: التعليم في إطار الاقتصاد:

وقد سيطر المفهوم الاقتصادي أو الدخل الاقتصادي في التنمية خلال الخمسينات والستينات على نظريات التنمية ، فالصناعة هي مفتاح التنمية لأنها تزيد معدل الدخل القومي والفردى وتقضي على البطالة والفقر ويؤكد أنصار هذا الاتجاه أن مقياس التنمية يتمثل في قياس الناتج القومي وهو القيمة الاقتصادية للمواد والخدمات المنتجة في البلد لعام واحد وهذا يتطلب التنسيق بين رأس مال المجتمع والمصادر الجديدة والتقدم التكنولوجي وبرامج التعليم ونمو السكان.

الاتجاه الثاني: اتجاه رأس المال البشري:

وقد تطورت هذه الفكرة لدى علماء الاقتصاد مثل "هيجن" و"شومبتفر" حيث ظهر ما عرف بالنموذج الاقتصادي للتنمية الذي يركز على استثمار رأس المال بمعناه الشامل وهنا ظهر مفهوم متكاملان لاستثمار رأس المال:

أ- استثمار رأس المال المادي: سواء رأس المال المتداول أو رأس المال الثابت.

ب- رأس المال البشري: تنمية أفكار الناس وقيمهم وقدراتهم ودوافعهم.

1- أحمد عابد عاصم الطنطاوي، "إشكالية العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية"، سلسلة التربية و التنمية، السنة الثالثة. عدد 8 ، فبراير 1995، ص 204.

ويمثل هذا الاتجاه أنصار الاتجاهات والأيدولوجيات الاقتصادية المتصارعة مثل " آدم سميث " و "كارل ماركس " ويعد أنصار " اتجاه اقتصاديات العمل الكلاسيكية المحدثه " أكبر مدافعين عن هذا الاتجاه الذي نطلق عليه " اتجاه رأس المال البشري " وأهم ممثلي هذا الاتجاه " تيودور شولتز " وقد تبني المؤتمر الذي عقد في واشنطن سنة 1919 حول (النمو الاقتصادي والاستثمار في التعليم) فكرة أهمية رأس المال البشري بوصفه يعادل في أهميته رأس المال المادي والموارد الطبيعية ومن هنا يجب النظر إلى القرارات المتصلة بتطوير التعليم على أنها قرارات اقتصادية (93.3%) مائة في المائة وتقاس فعاليتها بحساب معدل العائد الذي يعمل به لقياس الاستثمار الاقتصادي¹.

الاتجاه الثالث: التفاعل الجدلي بين التعليم والتنمية الاقتصادية:

ويرفض أنصار هذا الاتجاه الفرضية القائلة أن التعليم يؤدي بذاته إلى التنمية الاقتصادية أو أنها المحرك الأساسي لزيادة الدخل الكلي أو القومي للمجتمع ومن أهم ممثلي هذا الاتجاه كل من فيزي ودييوفيز واستدلا على هذا بأن بريطانيا التي حققت نموا اقتصاديا في أوروبا كان لديها مستوى تعليمي أقل كثيرا من الدول الأوروبية الأخرى. وهذا يعني أن الثروة الصناعية سبقت التوسع في برامج ومناهج التعليم وهذا ما جعل بعض الباحثين يؤكد أن نمو التعليم وحده ليس كافيا لضمان نمو المجتمع وتقدمه وخير دليل على ذلك مصر وتايلاند والهند فالتعليم يمثل مستوى عال ومع ذلك مستويات المعيشة منخفضة وعلى العكس دول الخليج العربية.

الاتجاه الرابع: اتجاهات التوازن والصراع:

وهذه الاتجاهات متكاملة وليست متعارضة فعوامل التقدم الاقتصادي متعددة والعلاقة معقدة يدخل فيها

العديد من العوامل الوسيطة وهناك اتجاهان متصارعان في النظر إلى العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية:

1- رمزي احمد عبد الحي، التعليم العالي والتنمية وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة، ط.4، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الاسكندرية، ص1.

- نموذج التوازن : ويمثله ب"ارسونز" و "ميرتون". والرامية الى ان الاحداث الاجتماعية مكونة من اجزاء مترابطة مفصليا و وظيفيا اذ ان كل جزء مكمل للاخر، و لا يمكن لاي جزء الاستغناء عن الاخر. فالمجتمع يوصف بانه نسق اجتماعي متفاعل و تتضمن فكرة النسق الاشارة الى البيئة المحيطة به، و ينطوي تحت هذه البيئة اقصى درجات التفاعل و التداخل بين مختلف عناصر و مكونات النسق، و التداخل و التفاعل بين مختلف عناصر و مكونات النسق. اذ تثير مسألة البيئة و مشكلة حدود النسق و الحدود هي الاطار الذي يحيط بالنسق و يتبادل معه التأثير و التأثير.

فالنسق الاجتماعي هنا يراه ليس جامدا ، كما يركز على مفهوم النسق الاجتماعي الذي يعرف بانه مجموعة افراد المدفوعين بميل الى الاشباع الامثل لاحتياجاتهم سواء كانت فردية او جمعية او نسقية. فيجب ان تلبي اجزاء المجتمع احتياجاته.

و قد اهتم "تالكوت بارسونز" (في النسق الاجتماعي الذي اهتم فيه بالجماعات المهنية في الجامعات و اهمية التدريب المهني باعتباره جوهر المعرفة الطبيعية و المهنية أي تطوير الكفاءة المهنية ، حيث ركز على اهمية العلاقة المتبادلة بين العملية التعليمية و أنشطة البحث العلمي، اضافة الى فهم ميكانزمات الجامعة و التي اعتبرها كتنظيم اكاديمي او مجتمع محلي متماسك يؤدي وظائفه في المجتمع ، و على هذا فان الاتجاه الوظيفي يؤكد على الدور الوظيفي و البائي للجامعات و مؤسسات التعليم العالي)¹

- نموذج الصراع: وهو لا يرجع التخلف إلى العجز في رأس المال المادي أو البشري وإنما إلى عوامل تاريخية كالاستعمار والعلاقات الدولية والاستنزاف الاقتصادي من جانب دول الغرب النامية وسيطرة النظام الرأسمالي الغربي أو ما يسمى بالنظام العالمي. وعن علاقة التعليم الجامعي بالتنمية فإن وظيفة هذا التعليم تنعكس بصورة رئيسية في تنمية وتطوير الموارد البشرية وإيجاد المهارات والتخصصات الضرورية لعملية التنمية فاكشاف الإمكانيات أو الموارد الطبيعية واستغلالها واستثمار رأس المال وتطوير التكنولوجيا والقيام بالأعمال التجارية

يحتاج إلى موارد بشرية متعلمة ومدربة. فالجامعة في المجتمع الغربي كان ولا زال لها دور حقيق في تشكيل مكونات التنمية الاقتصادية وخير مثال على ذلك الجامعات الألمانية منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى القرن الحالي¹.

وتفسر لنا النشأة الحديثة للجامعات العربية كغيرها من الدول النامية أن تلك الدول لم تقطع شوطا كبيرا في مجال التنمية الاقتصادية بالمقارنة بما قطعتة بعض الدول النامية الأخرى والتي اهتمت بتبني سياسات اقتصادية حديثة عن طريق تشجيع جامعاتها ومؤسساتها العلمية والاقتصادية الوطنية فالجامعات هي المصدر الرئيس لإعداد الكوادر البشرية المدربة لتؤدي نوعا من الاستثمارات الإنتاجية والذي يختلف عن الاستثمار الاستهلاكي وهذا ما أكده أصحاب نظرية رأس المال البشري. وقد تحدث "شولتز" عن أهمية التعليم ودوره في تحسين الظروف الاقتصادية التي جاءت كنتيجة طبيعية لإعطاء الفرد القدرات والكفاءات اللازمة أما ما يعرف بالمؤهلات المطلوبة لتكوين المهارات العلمية والفنية التي تؤهله لدخول سوق العمل ويكون نواة لتكوين ما يعرف بالقوى العاملة المدربة التي تؤدي وظيفتها الأساسية نحو تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية². ويعترف "شولتز" بصعوبة تحليل مشكلات التعليم العالي من قبل الاقتصاديين وتحليلهم للعملية التعليمية الجامعية وخاصة في الدول النامية وفي هذا الصدد يقول: "إن التعليم العالي في أي مجتمع ليس نشاطا حرا بل العكس فهو نشاط اقتصادي له تكاليفه وكذلك فإن الموارد المحددة التي تخصص لدعم الجامعات والكليات والخدمات ذات قيمة عالية .

ويمكن تقدير نفقات التعليم العالي بسهولة أكثر من استطاعتنا تقدير قيمة عوائدها التي تظهر في صورة خدمات³ . وهكذا تعددت جوانب العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية كما تتنوع مظاهر ونتائج هذه العلاقة وذلك بإقرار العديد من المهتمين من علماء التربية والاجتماع والاقتصاد والسياسة والتنظيم والإدارة وغيرهم

1 - Ashby. E, **the future of Nineteen Century idea of University**, mierva(6), 1967.pp 3-17.

2- T.W.Schultz, **investment in human capital American economic review**,51March1961,p 17.

3 - عبد الله محمد عبد الرحمن، النظرية في علم الاجتماع : النظرية السوسولوجية المعاصرة ، ج. 2، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، 2006 ، ص 180 .

يعكس هذا التداخل والتنوع في نفس الوقت مدى التأثير الإيجابي الذي يمكن أن يحدثه في دفع عجلات التنمية وسياسات التحديث والتحضر. ومن هذا المنطلق ظهر العديد من الفروع العلمية المتخصصة التي تهتم بقضايا التعليم والتنمية والتي تسعى جاهدة لدراسة وتحليل كل من عمليات وسياسات التعليم في ضوء ما تطلبه احتياجات وضروريات التنمية. وما دامت هذه العلاقة موجودة-علاقة التعليم بالتنمية- فإنه من الضروري على الدول أن تسعى إلى التقدم بقصد اللحاق بالدول المتقدمة التي تعبئ جهودها لتطوير التعليم بما حتى يمكنها أن تستفيد منها في التنمية أقصى استفادة كما.

10- التعليم الجامعي و تنمية المجتمعات المحلية:

تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا متوخية في ذلك المساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية وتزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم في بناء وتدعيم المجتمع. وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية. " إذا ما تم تحليل هذا المفهوم في صورة إجرائية لأمكن القول إنه يتطلب من الجامعة بإمكانياتها البشرية والمادية أن تضع نفسها في خدمة البيئة المحلية بما التي تتلقى الجامعة منها السند والتأييد لتحقيق أقصى ما تستطيع من نتائج في حدود إمكاناتها المتاحة فالجامعة يجب أن تواجه احتياجات المجتمع وترجم هذه الاحتياجات إلى أنشطة تعليمية وتدريبية وإرشادية وخاصة في المنطقة المحيطة بالجامعة.

كما يعد هدف خدمة الجامعة للمجتمع من خلال التفاعل الوثيق والمستمر مع البيئة من أحد الأهداف الرئيسية لدور الجامعة ويتطلب الأمر نقل المعرفة والمشاركة التطبيقية في برامج تطوير وتنمية البيئة المحلية. فالتعرف على مشكلات البيئة المحيطة ووضع الإمكانات في سبيل التوصل إلى الحلول المناسبة لعلاجها يجعل الجامعة مركزا

حضراريا في مجتمعنا تشع به على بيئتنا المحيطة. ولما كان هناك تركيز على ضرورة أن تخدم الجامعة المجتمع المحلي الموجودة فيه فقد أضحت جامعة اليوم أكثر من أي وقت مضى مطالبة بخدمة مجتمعاتها والعمل على النهوض بها وتنميتها¹. ومن العوامل التي تؤثر في دور الجامعة في تنمية المجتمع:

- إنشاء قنوات اتصال قوية ومفتوحة بين الجامعة ومواقع العمل وخاصة مراكز الإنتاج وذلك لخدمة الأهداف المشتركة.
- اشتراك الخبراء والفنيين في مواقع العمل والإنتاج المختلفة في المجتمع لإلقاء بعض الدروس التطبيقية والاشتراك في المجالس لنقل خبراتهم وتجاربهم.
- اشتراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين في مركز الإنتاج ومواقع العمل المختلفة ليتعرفوا على مشكلاتها وينقلوا خبراتهم وتجاربهم إلى الموقع.
- فتح المجال أمام طلاب الجامعات للتدريب الميداني في مواقع العمل المختلفة وخاصة مراكز الإنتاج كجزء من برنامج الدراسة للحصول على الدرجة العلمية العملية.
- وضع خطة للبحث وأولوياتها التي تحل مشكلات المجتمع.
- إتاحة الفرصة للبحوث الجامعية لأن تأخذ طريق التنفيذ وذلك عن طريق مشروعات استطلاعية
- وضع صيغة مناسبة للعمل المشترك تحافظ على القيم المعنوية للجميع وتوفر لكل فرد إحساسه بدوره الخلاق.

ويتوقف شكل الهيكل التنظيمي الذي يحقق أكبر نجاح في ربط الجامعة بالمجتمع على ظروف كل جامعة

وطبيعة المجتمع وأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بإحدى الوسائل الآتية²:

1- صلاح العبد وآخرون، الكتاب السنوي الأول في التنمية الريفية، ط4، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، دت، ص 13- 14 .
2- حسن عبد الباسط محمد ، التنمية الاجتماعية، القاهرة، معهد البحوث و الدراسات العربية، المطبعة العالمية، القاهرة ، 1970، ص ص 38 -

تكلف كل جامعة أو كلية أو مركز علمي ببحث مشكلات موقع معين وتقديم الحلول المقترحة بين الجهات المستفيدة والجامعة.

- في حالة حصر وتوفير البيانات الخاصة بالمشكلات التي تواجه الخليات التي تقع الجامعة في نطاقها الإقليمي يمكن عرضها على المجلس المشترك من بعض رجال الجامعة والقطاعات الإنتاجية أو الخدمية المختلفة بهدف وضع الحلول ودور الجامعة فيها.

- التعاون المستقبلي في مختلف المجالات التنموية بين الجامعات والقطاعات المختلفة على شكل خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى يتم على أساسها تطوير الجامعة ومخرجاتها لمواكبة هذه الخطط.

إن الهدف والغاية من وراء إنشاء الجامعات والتوسع فيها هو خدمة بيئة الإقليم الذي توجد فيه الجامعة وذلك عن طريق إمداده بالكوادر المؤهلة من التخصصات المختلفة وتقديم الأسس العلمية الموجهة العلمية لمواجهة مشكلاته. فالجامعات تلعب دورا بارزا في تطوير بيئتها والنهوض بها ومن ثم يجب عليها أن تقوم بدراسة وسائل تنمية مواردها وتطوير وسائل استغلالها وبحث مشكلاتها في مختلف المجالات والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها ولاشك في أن كل هذه الأمور تلقى على الجامعات الإقليمية أعباء جسيمة كما تفرض عليها تشكيل برامجها على نحو يعطي مزيدا من الاهتمام بالدروس العملية والتدريبات الميدانية التي تخدم الإقليم بصفة أساسية كما تتطلب هذه الأمور وضع التنظيم الكامل الذي يربط بين الجامعة وبين سائر الأجهزة والمؤسسات التي تعمل داخل الإقليم فتتصدى الجامعات لمشكلة الإقليم المحلي ومواقع العمل فيه يحتاج بالضرورة إلى إطار تنظيمي يتيح للجامعة التعرف على تلك المشكلات والإلمام بأبعادها وكافة البيانات المتعلقة بها تمهيدا لدراساتها ثم وضع الحلول المقترحة موضع التنفيذ العملي والعمل على حله¹.

1 - محمود فهمي الكردي ، التخطيط للتنمية الاجتماعية: دراسة لتجربة التخطيط الاقليمي في أسوان، دار المعارف ، القاهرة، 1977 ، ص

ويمكن للجامعات أن تسهم في تنمية المجتمعات المحلية والنهوض بالمحافظات والأقاليم وذلك بالتضافر مع أجهزة الحكم المحلي داخل الإقليم أو المحافظة. فإذا كانت أجهزة الحكم المحلي تنمي في المواطنين الشعور بالمسؤولية وتخلق فيهم القدرة على حل مشكلات بيئتهم بأيديهم وتفكيرهم فإن الجامعات الإقليمية سوف تكون منارات الإشعاع في هذه المجتمعات وبذرة التطور الحضاري فيها حيث أن نشر التعليم الجامعي في الأقاليم يعمل اكتشاف المواهب المغمورة فيها وإبرازها وإعدادها لكي تلعب دور بناء في تشييد الحضارة من ثم فان التعليم الجامعي في الأقاليم عامل رئيس من عوامل إمداد المجتمع بوفرة نسبية من أصحاب المواهب والقدرات والطموحات¹.

وإذا كان هذا هو الدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعات كما نصت عليه اللوائح والقوانين فان دورها في المجتمعات المحلية المصرية لا يتم بالصورة المطلوبة وخاصة في مجالات البحوث والتنمية وذلك لنقص الإمكانيات وقلة الميزانيات المخصصة للبحوث العلمية.

وإذا كانت الجامعات لديها بعض القصور في التعامل مع المجتمع المحلي إلا أنها تعد مراكز للبحث العلمي- في البيئة المحلية- تؤدي إلى التحديث والتطور وتنمية المجتمع المحلي. ومن ثم تتعدد الوظائف العامة لهذه المؤسسات العلمية حيث تقوم بدور شعبي رائد واسع المدى ومتعدد الأهداف لدعم النظام الاجتماعي السائد. وقد تركز اهتمام الباحثين في الوقت الحاضر على تحليل الأدوار الوظيفية للجامعات الإقليمية ونوعية إسهاماتها في دراسة مشكلات المجتمع المحلي والعمل على تنميته وتلك حقيقة لا يمكن إغفالها. إن كل وظائف الجامعات الأساسية تؤدي بصورة مباشرة وغير مباشرة لحل مشكلات المجتمع الذي توجد فيه ولكن هناك بعض الوظائف المهمة التي تؤثر على عمليات الإسهام الفعلية لهذه المؤسسات العلمية متمثلة في القيام بإجراء البحوث العلمية والتطبيقية ونشر المعرفة وزيادة الوعي الاجتماعي والصحي والاقتصادي والعمل على تقديم الحلول والبدائل للعديد من المشكلات التي

1- محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، 1985، ص 10.

تواجه المجتمع المحلي . فالجامعات تلعب دورا مهما في تنمية المجتمعات المحلية من خلال حل المشكلات التي تقف عقبة أمام عمليات التنمية والتحديث كما يجب أن تقوم الجامعة بالانفتاح على المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والصناعية الموجودة في المجتمع وأن تشاركها في حل مشكلات المجتمع الواقعية ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة.

- الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي.
- تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها في المجتمع.
- إجراء الأبحاث البيئية الشاملة التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة وهكذا يبدو أن أهداف الجامعات في المجتمعات الديمقراطية لا بد أن تختلف عن أهدافها في المجتمعات الشمولية لما بين من المجتمعات من اختلافات ولذلك يجب صيانة الأهداف التعليمية بما يتناسب مع ما حدث من تغير في أوضاع العالم¹.

1- إناس عبد المجيد حسن، " تطوير أهداف التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض المتغيرات العالمية والمحلية والاتجاهات المستقبلية وتحديات معوقات تحقيقها :دراسة ميدانية على جامعة الزقازيق" ، الأداء الجامعي الكفاءة والفاعلية و المستقبل، المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي ، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، القاهرة، 10-11 فيفري 1995 ، ص 521.

11- أبعاد الجامعة لخدمة المجتمع:

يوجد ثلاث أبعاد لقيام الجامعة بخدمة المجتمع وهذه الأبعاد هي كالتالي:

11-1- البعد الجغرافي :

ويطلق على هذا البعد أحيانا التعليم الإرشادي أو التعليم بغرض خدمة المجتمع المحيط بالجامعة أو التعليم خارج جدران الجامعة ويقصد به تقديم المناهج النظامية التي تؤدي إلى الحصول على درجات جامعية لهؤلاء الذين لا يستطيعون الحضور إلى الجامعة وذلك عن طريق فصول دراسية نهارية أو مسائية خارج الجامعة أو عن طريق الدراسة بالمراسلة أو عن طريق التعليم عن طريق الإذاعة والتلفزيون¹.

11-2- البعد الزمني :

ويسمى هذا البعد أحيانا بالتعليم المستمر أو التعليم العالي للكبار ويقصد به توفير فرص الدراسة العالية للكبار الذين أتموا تعليمهم الرسمي بالمدارس بهدف تحسين مستوى الفرد وزيادة كفاءته المهنية كمواطن وذلك عن طريق إنشاء الفصول الدراسية وإلقاء المحاضرات والتعليم بالمراسلة وتدريب المناهج القصيرة وعقد ندوات البحث وغير ذلك من أشكال التعليم المستمر وفي مثل هذه الدراسات تطبيق برامج جامعية ملائمة لخدمة الكبار.

11-3- البعد الوظيفي والخدمي :

ويشمل هذا النوع على ما يسمى بالخدمات التعليمية والأبحاث التطبيقية ويمثل تطوير الموارد الجامعية واستغلالها لمقابلة احتياجات واهتمامات الشباب غير الجامعي والكبار وبغض النظر عن السن أو الجنس أو

1 - شفيق بليغ ، رجائي شريف، دور الجامعات المصرية في خدمة المجتمع، المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة ، 1983. ص 4.

الخبرات التعليمية السابقة كما يقوم بتقديم الاستشارات للهيئات والأفراد في المجالات المختلفة الزراعية والصناعية والتجارية¹.

12- مبررات اهتمام الجامعة بخدمة المجتمع المحلي:

يمر عالمنا المعاصر بمجموعة من المتغيرات العالمية في النواحي العلمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومع أن التغيير هو سنة الحياة إلا أن ما يميز هذه التغيرات في العصر الحديث عن التغيرات السابقة هو سرعة التغيير من ناحية وشموليته وعالميته وتعدد أبعاده من ناحية أخرى وأهم هذه المتغيرات هي:

- التغيير السريع والانفجار المعرفي.
- التقدم التقني الذي أحدث تطوراً سريعاً وملحوظاً في وسائل الاتصال.
- الانفجار السكاني.
- تطور مفهوم العمل وزيادة التخصص في المهن.
- اختزال وقت العمل وزيادة وقت الفراغ.
- الاتساع في النظرة لبيئة الإنسان من المحلية إلى العالمية نتيجة ظهور مفهوم العولمة.

لذا فإن جامعة اليوم مطالبة أن تؤدي دوراً حيويًا في تنمية أهم ثروة يمتلكها أي مجتمع وهي الثروة البشرية ويتطلب هذا ربط الجامعة بمواقع العمل والإنتاج من خلال قنوات اتصال مفتوحة وثابتة وإقامة جسور مشتركة بما يسمح بمرور تيارات متدفقة في الاتجاهين وبما يضمن أن تكون الجامعة حس المجتمع ونبضه وتسهم بدور مباشر في عملية التنمية وتضع الحلول العلمية لما يواجهه حركة تطوره ويعوق مسيرة تقدمه وبما يجعل المجتمع

1- عامر يوسف الخطيب، "نموذج للتربية البيئية في الجامعات، الجامعة الإسلامية بغزة: دراسة حالة"، مجلة كلية التربية، ع.10، جامعة المنصورة، القاهرة، 1989، ص 189.

يدرك أن الجامعة أفضل مجالات استثماره وأنها الأداة الفعالة القادرة على إعادة صياغة حياته صياغة تتناس مع عصر العلم والتكنولوجيا¹. ومدى تأثيره على تغيير الذهنية وإرساء قواعد جديدة والتفكير المنطقي والنظرة الموضوعية للواقع². إن الوطن العربي بأمس الحاجة إلى تطوير وتعميم التعليم وتحسين كفاءته والمواءمة بينه وبين التنمية والتشغيل وجعله قادرا على التصدي للتحديات الكبرى التي لا تزال تواجه مجتمعنا من تجزئة وتخلف وتبعية وغيرها. والشواهد الواقعية تبين أن منظومة التربية والتكوين لا تستجيب لطلب الاقتصاد الوطني بتكوين شباب مؤهل يستجيب لمقتضيات سوق العمل الجديدة كما أنها (أي منظومة التربية والتكوين) لا تتوافق وسياسة التشغيل الوطنية ولا مقتضيات سوق العمل³. ومن هنا إعداد الأفراد لأن يكونوا أفرادا منتجين كلا في مستواه. وأول خطوة يعتني بها في هذا الإطار هي كيفية إعداد محيط اجتماعي ملائم لنجاح المشاريع التربوية.

13- سياسات التعليم من اجل التنمية في الجزائر:

يعد التعليم في الدول النامية من أهم العوامل المؤثرة في التنمية ولذا فهو يتطلب أن تتبنى الحكومات في هذه الدول سياسة قومية تعترف بأن التعليم مطلب حيوي وأساسي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتقوم سياسة التعليم من أجل التنمية على مجموعة العناصر التالية:

أ- أن أي سياسة للتعليم من اجل التنمية لا بد وان تعترف بان التعليم لا بد وأن يكون جزء من خطة التنمية الشاملة.

ب- أن أي سياسة للتعليم من اجل التنمية يجب أن تكون على أسس علمية مخططة حتى يساعد على تحقيق ونشر الفرص الاقتصادية والعائد لكل جماعات المجتمع.

1- سوسن عبد الحميد مرسي، "تحليل اتجاهات القيادات الجامعية نحو دور الجامعات المصرية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة"، المجلة العلمية لكلية التجارة، ع. 1، مصر، 1998، ص 9.

2- مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، ط.4، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1979، ص ص 111-113.

3- ربيع السكرواني، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، مجلة المستقبل العربي، السنة الثالثة، ع. 121، بيروت، 1989، ص 143.

- ج- أن إستراتيجية الاستثمار يجب أن تأخذ في حسابها مطالب القوى البشرية داخل البلاد ومستويات التعليم القادر على إشباع هذه المطالب وقوة المستويات المختلفة للنظام التعليمي في علاقته بالإسهام في التنمية الاقتصادية والقوة النسبية للطلبة وغيرها من العوامل الأخرى التي تؤثر على العائد من الاستثمار في التعليم.
- د- أن السياسة يجب أن تأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والثقافية في التعليم والتي تسهم في التنمية الاقتصادية وتهيئ لها مكانا في التخطيط التعليمي.

وبناء على ذلك تكون الوظائف الأساسية للمؤسسة التعليمية هي:

- البحث العلمي حيث يعتبر أحد الوظائف التقليدية للمؤسسة التعليمية
- اكتشاف وتنمية المواهب
- زيادة قدرات الناس على التكيف مع ظروف العمل والوظائف المختلفة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية.
- مواجهة الحاجات المستقبلية لأولئك الذين يتمتعون بقدر عال من المهارة والمعرفة.
- تهدف المؤسسة التعليمية أن تكون عاملا من عوامل التغيير الاجتماعي في المجتمع المحلي¹.

إن النظام التربوي كقطاع من النظام الاجتماعي العام يجب أن تبع التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع هذا إذا أردنا الحفاظ على توازن وترابط كل عناصر ومكونات المجتمع. لأن التخطيط للتربية والتعليم لا يتم في فراغ بل في محيط اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي وتحت حاجيات وتحديات عوامل كثيرة ومتداخلة الأمر الذي يستلزم التكامل بين التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية وفق مشاريع اجتماعية واقتصادية شاملة وهادفة. إن المؤسسات التعليمية مكلفة بإنتاج يد عاملة ماهرة ومدربة تساهم في إخماء الثروة البشرية بشي شكل من الأشكال وهي المسؤولة عن النمو العام للمجتمع. فالتخطيط للتعليم إذن يكمن في ربط تطور النظام

1- محمد عبد الفتاح محمد، الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، الاسكندرية 2005، ص ص 43-44.

التربوي العام بأهداف المجتمع وتطلعاته المستقبلية كما ينحصر دوره في جعل عامل التعليم أكثر فعالية ونجاعة وذلك بملائمة أهداف التعليم لمتطلبات المجتمع.

لقد برزت العلاقة بين التعليم والتنمية منذ زمن بعيد وهذا ما أكدته وتؤكدته الكثير من الوقائع والشواهد نظرا لأهمية التعليم في إحداث الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتهيئة الظروف المناسبة لذلك كما تشير الكثير من الدراسات والأبحاث المتعلقة بإستراتيجية التنمية وعلاقتها بالتعليم التي بدأت تظهر بوضوح في السنوات الأخيرة إلى التساؤل عن أهمية ما يسهم به هذا الميدان (التربية والتعليم) في التنمية فقد كانت فترة الستينات والسبعينات من هذا القرن فترة العصر الذهبي للتخطيط إذ أصبح التخطيط يمثل اتجاهها علميا حديثا أخذت به الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وعم استخدامه كوسيلة فعالة بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها التعليم. فقد شهد التعليم في الدول النامية عامة والعربية خاصة نموا لم يسبق له مثيل سواء من حيث حجم التعليم أو الميزانية المخصصة له. واهتمام هذه الدول بالتعليم في هذه المرحلة بالذات يعود إلى تحررها من الاستعمار ورغبتها في بناء دولها وتحقيق تقدمها والخروج من دائرة التخلف.

1-13- سياسات التعليم والتنمية في الجزائر:

إن حاجة الدولة الجزائرية إلى الإطارات التقنية والإدارية أصبحت ذات أهمية متزايدة مع تطور متطلبات العالم الحديث. وإذا كانت التربية من أهم العوامل الحضارية لتنمية القدرات والخبرات الإنسانية فإن السياسة التربوية تقتضي أن تتخذ التربية من إعداد هذه الإطارات أحد أهدافها الرئيسية. لتلبية حاجة المؤسسات للإشراف والتسيير في مختلف شؤون الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وهذا ما يزيد العملية التربوية والتعليمية ارتباطا بالواقع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع. وإذا كان الاستعمار قد منع كل محاولات الإصلاح الرامية إلى تحقيق استقلالية اقتصادية وثقافية في البلاد المستعمرة فهذا حتى تبقى تابعة له اقتصاديا وثقافيا وسياسيا لهذا كان هدف الاستعمار دائما هو تحقيق التقدم والازدهار على حساب تأخر وتخلف الشعوب التي يستعمرها وما أن بدأت

هذه الشعوب تستعيد حريتها واستقلالها حتى بدأت تشعر بالحاجة إلى بناء اقتصاد قوي وإرساء قواعد لبناء تكنولوجيا متطورة. هذا ما جعل البلدان العربية الإسلامية تهتم بالتربية التقنية حسب أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وإمكانيات المادية والبشرية خاصة وأن الازدهار الاقتصادي والتقدم التقني والتكنولوجي في هذه الظروف العالمية أصبح ضرورة تتوقف عليها حياة الأمم والشعوب التي تريد أن تحافظ على بقائها بين الأمم المتقدمة¹.

لكن الملاحظ أن أغلب النظم التربوية السائدة في القطار العربية اعجز ما تكون مواكبة هذه التطورات السريعة التي حدثت على مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وما أن انتهت الحكومات على هذا التفاوت حتى وجدت نفسها أمام تحديات كبرى أهمها إصلاح المنظومة التربوية حتى تكون في مستوى طموحات هذه الكفاءات في مختلف التخصصات. ولعل من أسباب تخلف النظم التربوية في البلدان العربية هو أن العناية كانت منصبه على الزراعة والصناعة والتجارة دون العناية بقطاع التربية والتعليم بل اعتبرته بعض البلدان ميدانا سلبيا يمثل عالة على الاقتصاد(قطاع مستهلك وغير منتج) وهذا خطأ كبير ارتكب في حق التربية والتعليم.

والواقع هو أن أي استثمار اقتصادي أساسه الإنسان وعليه فالتربية لا تعد استثمارا اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا فحسب بل هي استثمار حضاري لا بد منه. لذا فإن الاهتمام المتزايد اليوم بميدان التربية والتعليم والسعي إلى إصلاحه يبشر بالخير والدليل على ذلك وجود اهتمام بتكوين وإعداد إطارات فنية وكفاءات عالية كهدف من أهداف التربية. لكن هذه العملية ليست سهلة بل تتطلب وعيا وعملا جديا متواصلًا وفعالية لأن الإطار المطلوب اليوم ينبغي أن يكون في مستوى التطورات التي يشهدها العالم المعاصر. وإذا نظرنا إلى سرعة تطور العلوم والتكنولوجيا علمنا مدى صعوبة إعداد الأجيال حيث النوعية المطلوبة والمخرج الوحيد من هذه الصعوبات هو أن تبني العمليات التربوية على الخبرة والمهارة ورعاية وإفساح المجال للاكتشاف والابتكار وتشجيع المواهب منذ

1- خضر غول، " التعليم والتنمية في البلدان النامية"، مجلة العلوم الإنسانية، ع. 28، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 54.

الصغر. إن وتيرة التغيير الحالي في الجزائر يستدعي إعادة النظر في قضايا التربية والغايات المرجوة منها خاصة وأن الإستراتيجية التعليمية التي ورثتها الجزائر منذ الاستقلال سادها نوع من عدم الاستقرار والوهن وهذا ما يستدعي تقييما جادا لمعرفة فيما إذا كانت سياستنا التربوية تستجيب لمتطلبات التنمية؟. حتى تكون المدرسة في مستوى الأحداث يجدر بنا أن نكيف برامجها ومناهجها وأساليبها وهياكلها البشرية مع تفاعلات المحيط الاجتماعي ومتطلبات التنمية وأن تساير التطور الحاصل من حولها خاصة وأن الجزائر تعرضت لهزات بدلت حياتها تبديلا يكاد يكون جذريا يتطلب نظاما تربويا جديدا ملائما يستمد قوته من المقومات الأساسية للأمة ويستقي من ينابيع الحضارة العربية الإسلامية ما يتربه ويدعمه ويجعله مقوما أساسيا للتطور والازدهار.

14 - اتجاهات لنماذج دراسة التنمية :

يعتبر هذا الاتجاه من أكثر الاتجاهات انتشاراً في دراسة التنمية والبلدان النامية، حيث يقوم على فرضية أساسية مفادها أنه يمكن التفرقة بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية والاستهلاكية مع ربطها بالمراحل التاريخية والبنائية التي مرت بها الدول النامية، وخصوصاً فيما يتعلق بضعف التصنيع والتفاوت والاختلاف الطبقي والتبعية الاقتصادية وانخفاض القدرة الإنتاجية، وذلك من خلال البحث في الخصائص التي يتميز بها المجتمع المتقدم والخصائص المختلفة للمجتمع المتخلف والتغيرات¹. و يعتبر "هوسيلتز" المفكر الأساسي والرئيسي للاتجاه الكيفي وحدد العديد من المتغيرات التي يمكن الاعتماد عليها في دراسة التخلف والتنمية كما يرى أيضاً إن التنمية تتحقق متى اكتسبت البلدان المتخلفة الأنماط والمتغيرات السائدة في المجتمعات المتقدمة وتخلت على أنماطها السابقة السائدة فيها².

اما "سيمور" لبيست فقد ربط هذا المفكر بين الديمقراطية الغربية وبعض المؤشرات مثل الثروة (متوسط الدخل الفردي) وبين التصنيع والتحضر ومعدل التعليم ومعدل الاستهلاك .

1- عبد الحكيم عمار ناي، نفس المرجع السابق ، ص 286 .

2- عبد الحكيم عمار ناي ، نفس المرجع السابق ، ص 287 .

و قدم "نيل سميلسر" محاولة لدراسة المجتمعات النامية في تحولها عندما قال: " أن العمليات التنموية تتمثل أساساً في التباين البنائي والتكامل، وأن عملية التنمية والتحديث تتضمن تحولاً في بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا التي تصبح أكثر تعقيداً ، والسكان في تحولهم إلى المدن والزراعة بمزيد من الإنتاج التجاري، والأسرة إلى مزيد من النووية والدين إلى مزيد من العلمانية" ، ويعبر " سميلسر " عن ذلك بقولة " عندما نستخدم مصطلح التنمية يكون في ذهننا على الأقل أربع عمليات متميزة ومرتبطة ببعضها البعض، ففي عالم التكنولوجيا : يغير المجتمع النامي الأساليب التقليدية بتطبيق المعرفة العلمية، وفي الزراعة: ينتقل المجتمع النامي من زراعة احتياجاته الضرورية إلى الإنتاج التجاري للسلع الزراعية ، وفي الصناعة : يتحول المجتمع النامي من استخدام الطاقة الإنسانية والحيوانية إلى التصنيع ذاته، وفي البيئة ينتقل المجتمع النامي من الريف والقرية إلى التركيز في المدن"

1-14- الاتجاه الانتشاري :

يقوم هذا الاتجاه على قضية أساسية مفادها : إن عملية التنمية والتحديث تتحقق من خلال نقل العناصر المادية والثقافية، مثل التكنولوجيا والخبرات والأموال والعلوم والحضارة الغربية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، أي أن المجتمعات الرأسمالية الصناعية هي أمل الدول النامية في إحداث تقدمها ونموها و انتقالها من مجتمعات متخلفة إلى مجتمعات متقدمة، ووصولها إلى مستقبل زاهر عن طريق استنساخ ونقل كل عناصر المعرفة الهامة بشقيها المادي والروحي. يرى أصحاب هذا الاتجاه إن هناك معوقات تضعف وتحد من قدرة الدول النامية على الاستفادة من التجديدات والاستحداثات الوافدة من الغرب وتأخذ هذه المعوقات إما شكلاً بنائياً يتعلق بالبناء الاجتماعي أو شكلاً ثقافياً يتعلق بقيمه السائدة¹ .

إن هذا الاتجاه لا يبين الانتشار الرأسمالي خارج الدول الغربية، يعني في حقيقة الأمر استعمار البلدان المتخلفة، وجعلها دولاً تابعة إن هذا الاتجاه يرى إن الفائدة الحقيقية التي ينطوي عليها، هي إنه يسهم في الإسراع

¹- عبد الحكيم عمار نابي ، نفس المرجع السابق ، ص ص 287-288.

بعملية التنمية والتي تتمثل أساساً في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والقيم والأفكار الغربية من دول العالم الغربي المتقدمة إلى دول العالم المتخلفة.

14-2- الاتجاه السلوكي :

جاء هذا الاتجاه كردة فعل أو فعل معاكس لكل الاتجاهات الأخرى التي اعتمدت في تفسيراتها على العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، حيث ركز أصحابه على أهمية الحافز أو الدافع الفردي ودوره في إحداث التنمية، وحاول بيان الميزات والصفات التي يتصف بها الإنسان في المجتمعات المتقدمة في الماضي أو في الوقت الحاضر والتي يجب أن يتحلى بها أو يصل إليها الإنسان في المجتمعات المتخلفة حتى يصل إلى مرحلة التقدم ويحققه وبالتالي يقوم هذا الاتجاه على أساس أن الدوافع النفسية للأفراد والحاجة للإنجازات هي السبب الرئيس وراء عمليات التنمية، وإن تغير الاتجاهات والقيم والسلوكيات شرطاً أساسياً لصنع مجتمع حديث. وينطوي تحت هذا الاتجاه العديد من المفكرين نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر : "دافيد ماكيلاند"، و"دانييل ليرنر"، "إفرت هيجن"، "شومبيتر" (دافيد ماكيلاند) : يرى عالم النفس "ماكيلاند" إن القيم والدوافع هي التي تحدد معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإن الأفكار هي التي تلعب دوراً هاماً في تشكيل التاريخ. كما يؤكد أيضاً على دور القيم في مجال التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي، وإن المتغيرات السيكولوجية تلعب دوراً مهماً في التنمية التي من بينها الإحساس بالمسؤولية الجماعية والشعور بالتفوق على الآخرين .

الخلاصة:

في هذا الفصل خالصنا الى عرض مبررات العلاقة بين الجامعة و المجتمع و ذلك من خلال إبراز ما تستلزمه التنمية الاقتصادية و ما تقدمه الجامعة في خدمة هذه الانساق ، و تطرقنا الى ما قد تمر به الجامعة من تحديات في تحقيق ذلك ، للتوصل الى اهدافها في خدمة المجتمع و المجتمع المحل خاصة.

الفصل الخامس: ميدان البحث و اجراءات الدراسة

تمهيد

1- لمحة عن ولاية الجلفة

2- جامعة الجلفة و هيكلها

3- تقديم الاستبيان و اسلوب الدراسة

4 - حدود الدراسة

الخلاصة

تمهيد:

ان كل دراسة ميدانية تتطلب عرضا لها ، و في هذا الفصل نعرض لمحة عن ولاية الجلفة كمجال مكاني احتضن الدراسة و نلاحظ تحوله من مظهر الى مظهر اخر اكثر تحضرا ، ونقدم جامعة الجلفة كنسق مؤثر في المجتمع المحلي، مع تقديم الاستبيان و المنهج و مصادر جمع البيانات و حدود الدراسة من مؤسسات اقتصادية عمومية و طريقة اختيارها و تحديد العينة .

1-لمحة عن ولاية الجلفة:

تجرى الدراسة بولاية الجلفة هذه الولاية التي لها امتداد تاريخي طويل حيث يعود الفضل للجنرال يوسف سنة 1852 ليضع الحجر الاول لبناء البرج مما استدعى مديون يستقرون بالقرب من البرج ليمارسوا التجارة و منه عرفت المنطقة استقرار بعض من السكان بجوار منبع الماء. لتعرف نوعا من زيادة في استقرار الرحالة و الذين بدون اراضي سنة 1859 و القادمين من المناطق المجاورة. حيث بدأت قرية الجلفة تعرف نموا بداية من الحصن، و في العاشر من جانفي 1861 صدر المرسوم الامبراطوري يؤسس للمكان المعروف بالجلفة مركز للتجمع السكاني مساحته 1775 هكتار و 29 آر 63 سنتيآر.

و في جانفي 1869 نصبت الجلفة كبلدية مختلطة بناء على قرار الامبراطوري كقسمة للمدية سنة 1870. بعدها تم بناء حصن في شمال الجلفة سنة 1871، قد بدأ عدد السكان في تزايد مستمر حيث كان عددهم في سنة 2016 ساكن سنة 1901 و في سنة 1921 ارتفع الى 3019 مع ظهور ملامح العمران حيث تم بناء مساكن المشتلة سنة 1936 بداية لمعالم التحضر. و في سنة 1950 وصل عدد السكان الى 10070 ساكن و نستقي مما سبق ان المنطقة سجلت الحضور الفعلي السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي الذي عاشته الجزائر خلال الثورة.

فمن خلال هذا التقديم لظهور هذه المنطقة فهي الان تعد من اكبر الولايات التي تتمركز بوسط الخريطة الجزائرية ، فهي تقع بين احضان الصحراء و الهضاب العليا ، و قد لقت ببوابة الصحراء لكون جزء كبير منها جنوبا صحراويا. تبعد عن العاصمة الجزائر ب 300 كم جنوبا، كما تعتبر نقطة تلاقي الشمال مع الجنوب و ما زاد اهميتها الطريق رقم 01 ، هذا الطريق الذي يعرف نشاطا كبيرا في حركة سير كل انواع المركبات مما يجعلها طريق عبور نشط دائما¹.

1 - مديرية ولاية الجلفة ، مونتوغرافيا CD ، مديرية البرجة و متابعة الميزانية

هذه المدينة المترامية الاطراف كونت لنفسها الحدود مع الكثير مع الولايات المجاورة فتحدها المدينة شمالا، و المسيلة شرقا، و تيارت غربا، ولها حدود جنوبية شرقية مع بسكرة و الوادي و ورقلة، ومع الأغواط و غرداية في الجنوب الغربي.

ظهرت ولاية الجلفة بمقتضى التقسيم الإداري عام 1974 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، و يبلغ عدد سكانها 1092184 نسمة -حسب إحصاء 2008- و حسب احصائيات 2017 فقد بلغت عاصمة الجلفة 453 478 ساكن اي 31.72 % من اجمالي سكان الولاية. قد سجلت كثافتها السكانية 46 نسمة/كلم² و تعد المرتبة السادسة وطنياً.

تقسيمها الاداري بها 12 دائرة و 36 بلدية موزة على كل تراب الولاية¹.

تمتتع الجلفة بمساحة تقدر ب: 32256.35 كلم²، و تمثل 1.36 % من المساحة الإجمالية للجزائر². هذه المساحة وهذا الموقع أعطى المنطقة تنوعا طبيعيا، إذ نجد أنواعا تضاريسية متعددة على امتداد مساحتها الشاسعة. هذه الولاية بمساحتها المترامية بين الشمال و الجنوب و تنوع تضاريسها و كثافة السكان التي بها و قرب مساحتها من عاصمة الجزائر إلا أنها عاشت في عزلة لسنوات طويلة.

فالنشاط الغالب لسكانها المحليين كان الرعي و الفلاحة و خاصة تربية الماشية (الأغنام) فهي العمود الفقري

للنشاط الاقتصادي للمنطقة . و الممول الرئيسي لمناطق شمال و شرق البلاد بهذه المادة الحيوية لتخترق أحيانا حدود الدولة نحو دول مجاورة.

و في السنوات الأخيرة تشهد مدينة الجلفة و ولاية الجلفة بصفة عامة انتعاشا و نشاطا تنمويا معتبرا في المجالات التنموية المختلفة كالتنمية الفلاحية و الاجتماعية و الخدمائية في إطار برنامج التنمية للجمهورية و البرنامج الخاص

1 - مديرية ولاية الجلفة ، نفس المصدر السابق

2- www.andi.dz Invest in Algeria : wilaya de Delfa , ANDI 2016/ 08 /18 تاريخ الاطلاع

بولايات الجنوبية لإعادة هيكلة القطاعات و تحسين أداء الخدمات للمرافق العمومية لتحقيق المردودية الأفضل ، و فتح مناصب شغل لامتناس البطالة و تنشيط دواليب الاقتصاد الوطني.

وهذه الخصائص الجغرافية و البشرية تجعل من المدينة تحتل موقع استراتيجي بين مدن الجزائر.

زد الى ذلك تشييد الكثير من المرافق العمومية التي عرفتها الولاية مما جعلها تنتقل من طابع البداوة الذي كان طاغيا عليها الى التحضر و التغيير الاجتماعي و الثقافي.

و من بين هذه المرافق التي ساهمت في ذلك نجد:

• شق الطرق:

رغم وصول السكة الحديدية سنة 1921 الى هذه المنطقة¹ الا انها عانت طويلا من شبكة الطرقات التي كانت تقف حائلا بين ربطها بولايات الشمال و الولايات المجاورة و التي تعيق سير التجارة و التبادل و التنقل بينها ، الى ان عرفت فقد كان الفضل الكبير لهذه الشبكة في فك هذه الولاية من عزلتها على العالم المحيط مما عرف بها روادها و زائريها ، كما ساهم في تنشيط حركة السير السهلة للتنقل لكونها الخط رقم واحد و الرابط بين الشمال و الجنوب ، و ساهم في تدفق و تنشيط التجارة بها حيث اصبحت سوق مفتوح على العالم، فقد ساهمت مديرية الاشغال العمومية و بكل ضراوة في ربط و اخراج الولاية من عزلتها و تغيير واجهتها التقليدية و البدوية إلى مدينة تكتسي بواجهة حضارية ، فقد اصبح هذا الطريق يعرف حركة دائمة و نشطة ليلا نهارا ، و يستغل هذا الطريق التجار و المسافرين و السياح لكونه طريق سهل و لكون هذه المدينة تتوسط قلب خريطة الجزائر.

1- مديرية ولاية الجلفة، نفس المصدر السابق

حيث يقدر طول شبكة الطرق في الولاية بـ : 2276.6 كلم منها 1010.5 كلم تخص طرق وطنية و 446.5 كلم للشبكة الولائية و 796.1 كلم لشبكة البلديات. وبلغت الكثافة 0.69 كلم / كلم² ، حيث يغطي طول كل 2.08 كلم : 1000 ساكن وهذا بشكل عام حسب طوبوغرافية المناطق المجتازة.

تتكون شبكة الطرق في الولاية من 08 طرق وطنية و 12 طرق ولائية ، و 34 طرق البلديات.

التزود بالطاقة

• تحويل الكهرباء :

يعتبر التموين بالطاقة العنصر الاساسي للتنمية الاقتصادية و ايضا في تحسين ظروف المعيشة للمواطنين. ففي مجال تحويل الكهرباء ولاية الجلفة مهياة بمركزين للربط بطاقة Kv 220/60/30 و مركز متنقل بقوة MVA 460 .

نقل و توزيع الكهرباء :

يوجد 07 منشآت كهربائية كبرى عالية التوتر و ايضا 04 خطوط للنقل ذوات توتر عالي لضمان نقل و توزيع الكهرباء باقليم ولاية الجلفة. كما يوجد 33 خط متوسط التوتر لضمان نقل و توزيع الكهرباء المتوسطة التوتر.

معدل التوصيل بالكهرباء : بفضل المنشآت المذكورة انفاً فكل البلديات موصولة بالكهرباء .هذا مايدل على الجهود الكبير الذي بذلته الولاية في هذا المجال سواء على المستوى المناطق الحضرية او الريفية .وبذلك ارتفعت نسبة التغطية الاجمالية بالكهرباء من 62 % في 1998 الى 92 % في نهاية 2017.

• الغاز الطبيعي :

شبكة الغاز الطبيعي :

يتم تموين ولاية الجلفة بانبوب غاز GG1 الذي يمر باقليمها . و الذي له اهمية كبيرة في نقل الغاز من الحقول الغازية بالجنوب نحو الشمال (الجزائر العاصمة) . كما ان هناك شبكة تتكون من 10 انابيب لنقل و توزيع الغاز تمر ب 16 بلدية بطول 486 كلم.

و بفضل الجهود الكبيرة المبذولة في هذا المجال من طرف الدولة من اجل اوصول التجمعات السكانية للولاية بهذه المادة ، عرفت نسبة الربط بالغاز الطبيعي تقدم كبير حيث ارتفعت 28 % (بلديتا موصولتان فقط الجلفة و مسعد) الى ما يقارب 88 % (34 بلدية موصولة بالغاز الطبيعي) في نهاية 2017.

توزيع غاز البوتان :

فيما يخص توزيع غاز البوتان ، فان الولاية تتوفر على طاقة توزيع تقدر ب 1 852 920 قارورة غاز.

توزيع الوقود :

يوجد بالجلفة 45 محطة خدمات موزعة على 22 بلدية و تقدر طاقة التخزين الاجمالية ب 4 779 م³ للوقود و 412 م³ للغاز المميع.

• البيئة و التهيئة العمرانية:

شبكة التطهير: في مجال تطهير المياه المستعملة ، فان كل التجمعات الحضرية الاساسية و الثانوية مربوطة بشبكة التطهير بطول اجمالي يقدر ب 1353 كلم ومعدل الربط يقارب 94 %¹.

1- مديرية ولاية الجلفة ، نفس المصدر السابق

و توجد محطة واحدة لتصفية المياه المستعملة ببلدية الجلفة بطاقة تقدر بـ 27800 م³ في اليوم1.

• المساحات الخضراء:

في إطار تنفيذ أحكام قانون 07-06 المؤرخ في 13 ماي 2007 المتعلقة بتسيير، حماية و تطوير المساحات

الخضراء تم اخذ الإجراءات التالية:

إحصاء المساحات الخضراء و الحدائق النباتية المتواجدة عبر إقليم الولاية بغرض حمايتها وتطويرها و التي عددها

174 موزعة كالتالي:

- 76 حديقة عمومية
- 12 حديقة اقامية
- 03 حظائر شبه حضرية
- 16 مصفوفات مغروسة
- 01 مصفوف شبه حضري
- 02 مصفوف حضري
- 01 حظيرة حضرية
- 25 أماكن خضراء
- 33 فضاءات مخضرة
- 05 غابة استحمام.

1- مديرية ولاية الجلفة، نفس المصدر السابق

• المفرغات الولائية :

تسيير النفايات المنزلية :

على غرار باقي ولايات الوطن ، عرفت ولاية الجلفة نمو مرتفع لعدد السكان مما يزيد في ارتفاع كميات النفايات التي ترمى يوميا . حيث بلغت كمية النفايات في سنة 2017 ما يقارب 128 375 طن اغلبها نفايات منزلية و المتكونة من مواد عضوية (بتقريب 70 %) .

المخطط التوجيهي لتسيير النفايات المنزلية و المثيلة لها:

في اطار وضع استراتيجية محلية لتسيير النفايات الصلبة ، تم انجاز دراسة تتضمن مخططات توجيهية لتسيير النفايات الصلبة لكل بلديات الولاية.

• المفرزات :

توجد مفرزة وحيدة نموذجية على مستوى ولاية الجلفة و نشأت منذ سنة 2008 بالمنطقة الصناعية لبلدية الجلفة ، هذه المفرزة مخصصة لاسترجاع الورق و الكارتون.

المفرغات المراقبة : استفادت الولاية في اطار برنامج تنمية الهضاب العليا لسنة 2007 من انجاز 14 مفرغة مراقبة ، وهي تعمل حاليا ماعدا مفرغة بلدية مجبارة لم يتم الانطلاق في اشغالها.

القضاء على المفارغ الفوضوية : في اطار القضاء على المفارغ الفوضوية ، قامت الولاية بعمليات للقضاء على 17 مفرغة عشوائية¹.

1 - مديرية ولاية الجلفة ، نفس المصدر السابق

مراكز الردم التقني للنفايات :¹ تم انجاز بالجلفة 03 مراكز للردم التقني للنفايات على مستوى كل من الجلفة ، عين وسارة ، مسعد. وهذه المراكز هي الان قيد الخدمة.

وانشات مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري من اجل تسيير هذه المراكز .

• السكن و العمران:

برامج السكن:

يعاني قطاع السكن من الطلبات المتزايدة للمواطنين للسكنات الاجتماعية و بالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من طرف السلطات العمومية في انجاز مختلف البرامج و الصيغ الا ان ولاية الجلفة مازلت الى حد الان تعاني من العجز .

و بالنسبة للسكنات الريفية استفادت الولاية من برامج هامة تغطي كل البلديات بهدف تثبيت سكان الريف.

و بلغ عدد السكنات المسجلة بمختلف الصيغ من سنة 1999 الى غاية 2017 : 519 104 سكن ، منها 31 092 منجزة و موزعة.

المدن الجديدة و مناطق التوسع العمراني :

تقع المدينة الجديدة لبوغزول بقرب من ولاية الجلفة حيث اغلب مساحتها موجود باقليم الولاية.

تعرف المجمعات السكانية بالولاية نمو سريع لسكانها مما يتطلب بناء السكنات و التجهيزات و هذا بدرجة كبيرة في المدن الكبرى للولاية كالجلفة و عين وسارة و مسعد و حاسي ببح . و اقل درجة لباقي التجمعات العمرانية.

1 - مديرية ولاية الجلفة ، نفس المصدر السابق

وبالنسبة لوسائل التعمير قامت كل البلديات بمراجعة مخططاتها التوجيهية للتهيئة و التعمير كما تم تسجيل 161 مخطط لشغل الاراضي موزعة على كل البلديات بمساحة اجمالية 6127.84 هكتار و الثلث من هذه الدراسات مخصصة لبلدية الجلفة.

• القطاعات الاجتماعية:

- التعليم العالي:

بدأ التعليم العالي بالجلفة في سنة 1992 عن طريق معهد وطني للالكترونيك و الاعلام الالي. ثم ارتقى الى مركز جامعي في سنة 2000 مكون من 03 معاهد في التخصصات : الفلاحة السهبية و العلوم القانونية و الادارية و الالكترونيك و 05 اقسام بـ 12 تخصص ، ثم توسعت المنشآت ليرتقي هذا المركز الى مصف الجامعات في سنة 2009 باسم زيان عاشور حيث تحتوي الان على 08 كليات بطاقة استيعاب تقدر بـ 100 15 مقعد بدagogي .

- عدد الطلبة المسجلين :

عرف تعداد الطلبة ارتفاع كبير في السنوات الاخيرة حيث ارتفع من 3170 طالب خلال السنة الدراسية 2002/2001 الى 37 188 طالب بمختلف الرتب في الموسم الجامعي 2017 حيث وصل عدد طلبة ليسانس 10414 في السنة الاولى و 7488 في السنة الثانية و 6984 في المستوى السنة الثالثة ، اما فيما يخص الماستر فوصل الى 6870 طالب في السنة الاولى و 5093 في السنة الثانية ماستر. اما عن الدكتوراه 339 طالب.

و بشأن الاقامة الجامعية ، يستفيد طلبة جامعة الجلفة من 07 اقامات جامعية بطاقة استعاب تقدر بـ 7377 سرير وكل اقامة جامعية مدعمة بقاعة علاج و قاعات ملاعب للرياضة¹.

و فيما يتعلق بالطعام فبالاضافة الى المطعم المركزي الموجود بالحرم الجامعي . يوجد في كل حي جامعي مطعم ، و تقدر الطاقة الاجمالية بـ 22400 وجبة في اليوم.

اما النقل الجامعي فهو مضمون بحضيرة 34 حافلة.

• التربية:

تتميز ولاية الجلفة بارتفاع معدلات النمو الديموغرافي حيث يقدر بضعف المعدل المتوسط الوطني ، مما ينعكس هذا مباشرة على مستوى التدريس و يتطلب الاستمرار في بذل الكثير من الجهود.

و بتالي ، فانه بفضل الجهود المبذولة التي مست هذا القطاع في السنوات الاخيرة في مجال الانجازات و اعادة التهيئة و الاعتبار و التجهيز للمؤسسات التعليمية بمختلف الاطوار (الابتدائي ، المتوسط ، الثانوي) ، تحسنت نسبة التمدرس على مستوى كل البلديات ، حيث ان نسبة التمدرس الاجمالية للولاية لفئة (15-06 سنة) انتقلت من 63.10 % في 1999 الى 90.42 % حاليا.

التعليم الابتدائي :

عرفت المنشآت في التعليم الابتدائي ارتفاع كبير في عددها خلال السنوات الاخيرة . حيث ارتفع عدد الابتدائيات من 358 ابتدائية في سنة 1999 الى 542 ابتدائية في نهاية 2017 ، اي 184 ابتدائية انجزت بمعدل 10 وحدات في كل عام.

1 - مديرية ولاية الجلفة ، نفس المصدر السابق

ومما سبق نتج عنه تحسن في معدل شغل الاقسام حيث انخفض من 47 تلميذ في قسم في 1999 الى 33 تلميذ في قسم في 2017. والتاثير في الطور الابتدائي مضمون بـ 5488 استاذ ، اي نسبة التاثير تقارب 25 تلميذ للاستاذ¹.

طور التعليم المتوسط :

من الانجازات التي قامت بها الولاية هو تشييد 184 متوسطة منذ سنة 1999 و موزعة على 36 بلدية. ومعدل شغل الاقسام يقدر بـ 31 تلميذ في قسم ، كما يقدر معدل التاثير في هذا الطور بـ 24 تلميذ لكل استاذ.

طور التعليم الثانوي :

حاليا بلغ عدد الثانويات 72 مؤسسة موزعة على 27 بلدية. و بلغ معدل شغل الاقسام الى 25 تلميذ في قسم و معدل التاثير يقدر بـ 24 تلميذ للاستاذ.

التجهيزات المرافقة:

فيما يخص التجهيزات المرافقة للمؤسسات التعليمية بالولاية كالمطاعم و الانصاف الداخلية و الداخليات فهي كما يلي:

الطور الابتدائي 33

المتوسط 48

الثانوي 45

1 - مديرية ولاية الجلفة ، نفس المصدر السابق

التكوين المهني:

يتمثل قطاع التكوين المهني في ولاية الجلفة ب 12 مركز تكوين و تعليم المهنيين و 04 ملاحق لمراكز التكوين بالاضافة الى معهد وطني ، و هذا بقدرة استيعاب اجمالية تقدر ب 4650 مقعد بيداغوجي.

و يبلغ عدد المسجلين 12439 متربص في دورة 2017-2018 اغلبهم في اطار التمهين اي 8556 ممتهن اما عدد المسجلين في التكوين الاقامي هو 2028 متربص.

وفيما يخص الاختصاصات يوجد 95 تخصص في التكوين المهني وهي تماثل كل التخصصات الموجودة وطنيا فمنها متعلقة بالنشاطات الاقتصادية الاساسية و منها المتعلقة بخصوصية الولاية مثل تخصص ميكانيك آلات الفلاحة ،السقي و الفلاحة البلاستيكية و ايضا التخصصات المتعلقة بصناعة الجلود.

و عدد المؤطرين هو 298 مكون لمختلف التخصصات .

و بالنسبة للاقامة كل المراكز معززة بداخلليات بقدرة استيعاب اجمالية تقدر ب 1040 سرير.

• الصحة:

الهياكل الصحية :

المؤسسات العمومية الاستشفائية:

- الجلفة بسعة 324 سرير.

- مسعد بسعة 212 سرير.

- حاسي بحبح بسعة 240 سرير.

- عين وسارة بسعة 172 سرير.

- الإدريسية بسعة 120 سرير.

المؤسسات الاستشفائية المتخصصة:

- مستشفى الأم والطفل بسعة 110 سرير.

- مستشفى طب العيون بسعة 120 سرير.

مؤسسات عمومية للصحة الجوارية:

- الجلفة 15 عيادة متعددة الخدمات، 22 قاعة العلاج.

- مسعد 07 عيادة متعددة الخدمات، 24 قاعة العلاج.

- حاسي بحبح 07 عيادة متعددة الخدمات، 23 قاعة العلاج.

- عين وسارة 09 عيادة متعددة الخدمات، 30 قاعة العلاج.

- قطارة 03 عيادة متعددة الخدمات، 21 قاعة العلاج

القطاع الخاص :

- عيادات طبية جراحية خاصة: 02¹

- مركز تصفية الدم: 01

- عيادات طبية مختصة: 106

- عيادات طبية عامة : 156

- صيدليات: 241 (سيتم فتح 16 صيدلية خاصة موزعة عبر بلديات الولاية)

نسب التغطية:

عدد الأسرة الإجمالي: 1538 سرير وذلك ما يعادل سرير واحد لكل 945 ساكن .

العيادات المتعددة الخدمات: 41 أي ما يعادل عيادة متعددة الخدمات لكل 36332 ساكن.

قاعات العلاج: 120 قاعة علاج أي ما يعادل قاعة علاج لكل 12317 ساكن.

الأطباء الأخصائيون: 320 طبيب مما يعادل طبيب لكل 4542 ساكن منهم 121 يعملون في

القطاع الخاص.

الأطباء العامون: 609 طبيب مما يعادل طبيب لكل 2386 ساكن منهم 180 يعملون في القطاع

الخاص

جراحوا الأسنان: 197 جراح أسنان مما يعادل جراح أسنان لكل 7378 ساكن منهم 95 في

القطاع الخاص.

الصيدلة: 299 صيدلي مما يعادل صيدلي لكل 4861 ساكن، منهم 15 يعملون في القطاع

العمومي

الشبه الطبيون : 2476 ممرض مما يعادل ممرض لكل 587 ساكن.

مراكز تصفية الدم عدد مراكز تصفية الدم : 03 (الجلفة، عين وسارة، بحاسي ببح)

الصحة المدرسية: عدد وحدات الكشف والمتابعة : 28 وحدة

• النشاط الاجتماعي:

يوجد بالجلفة ستة مراكز مختصة للتكفل بفرقة ذوي الاحتياجات الخاصة وهي كالآتي :

مدرسة للاطفال الكفوفين و مركز بيداغوجي و مركز لاعادة التاهيل و مركز نفسي بيداغوجي و مؤسسة الطفولة

المسعبة .

• النشاطات الاقتصادية:

الفلاحة:

المساحات :

ان مساحة المنطقة لشاسعة جدا، الا ان المساحة الصالحة للزراعة تقدر ب 378665 هكتار اي بنسبة 15 بالمئة

من المساحة الاجمالية، و الباقي هي مساحة للرعي .

الهياكل الفلاحية :

- المزرعة النموذجية : توجد هناك مزرعة نموذجية واحدة على مستوى بلدية الجلفة.

- المعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي المتخصص : يوجد معهد تكنولوجي واحد.¹

- عدد المستثمرات : 9170 و قد عرفت المنطقة في الاونة الاخيرة نوعا من نشاط في غرس اشجار الزيتون و العنب و المشمش.

الصناعة و المناجم:

وضعية الحضائر الصناعية و المناطق الصناعية و مناطق النشاطات.

الوحدات الصناعية:

الوحدات الصناعية العمومية تنشط في المجالات التالية:

- تحويل الجلود
- الصناعة الغذائية (مطاحن الحلفة)
- الكهرباء و الالكترونيك (صناعة صفائح الطاقة الشمسية)
- صناعة الرافعات

أما الوحدات الصناعية الخاصة فتتنشط في المجالات التالية:

- الصناعات الغذائية (الفريضة، المشروبات، الحليب ومشتقاته)
- مواد البناء
- تحويلات البلاستيك
- الصناعات التحويلية²

1 - مديرية ولاية الحلفة ، نفس المصدر السابق

2 - مديرية ولاية الحلفة ، نفس المصدر السابق

المؤسسات العمومية:

نجد مطاحن الجلفة و تقوم بصناعة الفرينة و السميد ، وهناك مؤسسة مدبغة الهضاب العليا و تقوم بدباغة الجلود و مؤسسة ENIE و تقوم بصناعة صفائح الطاقة الشمسية و مؤسسة GERMAN و تقوم بصناعة الرافعات.

اما عن المؤسسات الخاصة فنذكر منها مطاحن بوعمارة و مطاحن الونشريس و مطاحن السهوب و مطاحن حواص ، و كلها موجودة بعاصمة الولاية و تقوم بانتاج الفرينة. و ملبة حاسي بجبج بالمنطقة الصناعية بالجلفة. ناهيك عن مصانع كثيرة للاجر و مواد البناء و تفصيل الحجر و صناعة الانابيب البلاستيكية و الادوات البلاستيكية.

توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

تتمتع الولاية بعدد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما تبرهن بها انها قد امتصت البطالة التي كانت متفشية بالولاية و نجد من بين هذه المؤسسات مؤسسة البناء و الاشغال العمومية و الصناعة الغذائية و النقل و صناعة الحطب و الورق و الطباعة و الفنادق و المقاهي و المطاعم و صناعة النسيج و صناعة الجلود و الاحذية و الخدمات المقدمة للتنظيف.

• قطاع التجارة:

و نجد عدد المسجلين في سجل التجارة حسب النشاط: فقد تقاسمت هذه النشاطات بين الحرف و التجارة بالجملة و التجزئة و النشاط الصناعي و الخدماتي بنسب متفاوتة لكن كانت التجارة بالتجزئة هي الاعلى نسبة و تقدر باكثر من 39 بالمئة تليها قطاع الخدمات و المقدر بأكثر من 33 بالمئة و القطاع الصناعي ب 18 بالمئة.

• الشبكة المصرفية و التأمين: ¹

البنوك العمومية: و نجد بنك الجزائر و بنك التنمية المحلية و البنك الخارجي و البنك الوطني الجزائري ، القرض الشعبي الجزائري ، و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط و بنك الفلاحة و التنمية الريفية، كما توجد بنك خاصة و المسماة بنك الخليج ، و هذا العدد الذي نراه لا باس به يوحي بانتعاش اقتصادي محلي.

• شركات التأمين الوطنية:

و من الشركات و المؤسسات التي تعمل على التأمين نجد كل من الشركة الوطنية للتأمين SAA و الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA و السلامة للتأمينات و الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT ، و شركة التأمين و إعادة التأمين CIAR و شركة مساهمة للتأمينات المتوسطة و شركة التأمين مصير حياة و أليانس للتأمينات و الجزائرية للتأمينات و ترست للتأمينات، و اغلب هذه الشركات متواجدة على مستوى بلدية الجلفة.

• البريد و الاتصالات:

و قد صارت ولاية الجلفة مجهزة بـ 87 مكتب بريد حيث تغطي كل بلديات الولاية ، و تقدر الكثافة البريدية بـ : 01 مكتب بريد يقابل 17241 ساكن و هذا بعيد عن المؤشر الوطني حيث كل مكتب بريد يقابل 9000 ساكن.

اما بالنسبة للهاتف فان الولاية تحوي على 73890 تجهيز هاتفي اي (قدرة الربط) منها 18200 تخص الجيل الرابع ، و عدد الزبائن يقدر بـ 41539 زبون منهم بتقنية الجيل الرابع.

و تبلغ نسبة الربط بالانترنت 22.90 لكل الف ساكن .

1 - مديرية ولاية الجلفة ، نفس المصدر السابق

و هنا يظهر الولاية انها تسير التطور التكنولوجيا و اندمجت في التواصل بطرق اكثر تحضرا مما كانت عليه سابقا.

• الرياضة و الترفيه:¹

تأخذ نسبة الشباب في المجتمع الأقل في الأعمار من 25 سنة التي تمثل 70% من مجموع سكان الولاية، حيث نجد أن قطاع الشباب و الرياضة يكتسي أهمية خاصة. فقد عرف القطاع عدة مجهودات في انجاز المنشآت الشبانية و الرياضية من اهمها المسابح الاولمبية و النصف الاولمبية، هناك منشآت للولاية و اخرى للبلديات.

- الرياضة :

التجهيزات الرياضية هي متنوعة و مشكلة من 16 نوع تبدأ بالمركب المتعدد الرياضات أو ملعب بدون مدرجات.

الولاية تتمتع بـ 236 تجهيز رياضي (104 منجز من طرف القطاع و 132 من طرف البلديات) بسعة اجمالية

71840 رياضي و 13468 منخرط موزعين على 31 بلدية.

مركب متعدد الرياضات :

الولاية تحصي مركبين متعددي الرياضات يقعان في الجلفة و عين وسارة و يقدمان سعة اجمالية 35000 رياضي

تفوق كثيرا الطلب لأن عدد المنخرطين لم يتجاوز 1042.

قاعة متعددة الرياضات :

سبعة قاعات التي تشملهم الولاية موزعين على ستة بلديات مع سعة استيعاب اجمالية 3500 مقعد

على خلاف السنوات السابقة ففي سنة 2006 كانت لا تملك الولاية سوى أربع قاعات يقعون في الجلفة، عين

وسارة و حاسي مجبج.

1 - مديرية ولاية الجلفة ، نفس المصدر السابق

ساحة متعددة الرياضات :

تعد فضاءات اللعب من الهياكل التي تحتاج اليها كثيرا الولاية ، و هذا النوع من التجهيزات الرياضية استفادت الولاية أيضا كميان 38 ساحة لعب متعددة موزعة بالبلديات الجلفة، عين وسارة، حاسي مجبج، مسعد و دار الشيوخ .

ملاعب و أرضيات لعب كرة القدم :

بمجموع كلي 36 ملعب و أرضية لعب من هذا النوع من التجهيزات 30 تم إنجازها من طرف برامج تنمية البلديات و 06 في اطار البرامج القطاعية، و الكل موزع على 30 بلدية، و البلديات المفترقة هي : حد الصحاري، بوية الأحداب، عين افقه، عين وسارة، الإدريسية و الدويس.

فضاءات اللعب :

تحصي الولاية 70 فضاء لعب منهم 41 تم إنجازها من طرف البلديات، هذه الفضاءات موزعة على 28 بلدية و البلديات المفترقة هي : تعظمت، الزعفران، سد الرحال، مجبارة و بوية الأحداب.

المسابح الترفيهية :

هذا النوع من التجهيزات له أهمية خاصة في أوساط الشباب حيث يتواجد فقط في 08 بلديات ، فالإسغلال الكبير لهذه الأحواض هو ما يميزها بسعة اجمالية 300 مكان بعدد منحرفين 1650 شاب.

تجهيزات رياضية أخرى :

المنشآت الرياضية الأخرى للولاية تتمثل في :

المسبح الأولمبي : يقع في مدينة الجلفة (بطول 50 م) بسعة 500 مقعد و لأجل 250 منحرف و بضمنا

تأطير سبعة مدربين

المسبح النصف أولمبي : تحصي الولاية ثلاث مسابح نصف أولمبية (بطول 25م) و بسعة 300 مقعد لكل

واحد و يتواجدون في عين وسارة، حاسي مجبج و مسعد.

المسبح البلدي : يتواجد ببلدية عين الشهداء.

أحواض السباحة : قطاعية و تتواجد في كل من بلدية حد الصحاري و عين الإبل¹.

مضمار ألعاب القوى : له ثمان أروقة و بطول 400 م يقع داخل الحضيرة المتعددة الرياضات بالجلفة و بضمان تأطير أربع مدربين.

حقل الرماية : يتواجد ببلدية الجلفة و هو غير قطاعي.

حقل الفروسية : يتواجد ببلدية الجلفة و هو غير قطاعي.

القاعات المتخصصة : و توجد قاعتين، كل قاعة بسعة 150 مكان لكل واحدة و تتواجد في كل من مسعد و سيدي لعجال و هي قطاعية.

قاعة متعددة الرياضات 500 مقعد : تتواجد ببلدية الإدريسية و هي في اطار الإنجاز بنسبة 70% .

- الشباب :

بالرغم من الدور الهام في استقطاب الشباب نجد أن المنشآت الشبابية هي أقل عدادا من المنشآت الرياضية، بغض النظر عن المركبات الجوارية ، فإن توزيع المؤسسات الشبابية غير متناسب و فقط 22 بلدية هي من تتمتع بخصوصية عن مقر الولاية.

دور الشباب : قطاع الشباب يحصي ثمانية عشر دار للشباب موزعين على ثلاثة عشر بلدية، أربعة منها منجزة في اطار برامج البلدية، السعة الإجمالية هي 5600 شخص، و حاليا عدد المنخرطين هو 4858 شاب أي بنسبة استغلال 86.75% .

القاعات المتعددة النشاطات : بعدد 10 قاعات موزعة على ثمان بلديات و هي عين معبد و سيدي بايزيد قطاعية و دار الشيوخ، عمورة، دلدول، الشارف(2) و بن يعقوب (غير قطاعية.

1 - مديرية ولاية الجلفة ، نفس المصدر السابق

بيوت الشباب : نقص كبير على مستوى الولاية حيث هناك أربع بيوت بالجلفة، عين وسارة، مسعد و الشارف بطاقة إستعاب إجمالية 200 مكان مع عدد المنخرطين 180 شخص. حيث تعرض خدمات للبلديات النائية و القرى الريفية كما تشارك في تطوير السياحة في المناطق الريفية.

مخيمات الشباب : يوجد هناك مخيم واحد متواجد ببلدية الشارف بطاقة استعابه 300 مكان و يقدم خدمات لزوار الحمامات.

مركز ترفيهي علمي : تفتقر الولاية مثل هذا النوع من المراكز

الرباطات و الجمعيات الشبانية :

تحصي الولاية رابطة واحدة شبانية و مجموع 48 جمعية منها (15 جمعية منخرطة بالرابطة) موزعين على 18 بلدية و بعدد منخرطين 8048 أي بمتوسط 170 منخرط في الجمعية الواحدة.

الفنون و الثقافة: و من المنشآت الثقافية نجد المسرح الجهوي المتواجد بعاصمة الولاية ، عن المتاحف نجد المتحف الولائي ، القطب الثقافي، المتحف البلدي و متحف المجاهدين و دار الثقافة و مراكز الثقافية و الموزعة على كل البلديات، و قاعات السينما و المكتبات البلدية و مكتبة و لائيه، وكتبات في اوساط حضارية و شبه حضارية وفي اوساط ريفية.

الجمعيات الثقافية : و من مظاهر التوعية الاجتماعية التي اصبحت تتميز بها الولاية هو عدد الجمعيات الثقافية و التي وصل عددها الى 89 جمعية ، و 8000 منخرط بها.

السياحة و الفنادق: و لما عرفته الولاية من انتعاش في مجال السياحة و الفنادق حيث اصبحت قبلة للسياح و من كل الولايات بل حتى من خارج الوطن فقد اولت الولاية اهمية لهذا الجانب و يظهر جليا فيما يلي:

المواقع السياحية والاثرية بولاية الجلفة اذ للولاية ارث تاريخي و المتمثل في:¹

-المواقع الاثرية المصنفة

المواقع الاثرية والتاريخية تتسم بالتنوع لكن فن الرسم الصخري يحتل الصدارة برصيد 37 موقع من بينها ستة مصنفة كتراث وطني من قبل وزارة الثقافة . و تعرض هذه المواقع لوحات فنية للإنسان والحيوانات المختلفة التي عاشت في فترة ما قبل التاريخ .

-موقع زكار : يقع جنوب شرق مقر الولاية على بعد 33 كم وجنوب شرق بلدية زكار على بعد حوالي 02 كم المعروف بتسمية "دير الدقاورين" المكتشف سنة 1907 من طرف القاضي ماون يضم : مخبأ صخري يعرض لوحة فنية رائعة لمشهد صيد ، و جدارية وحيد القرن بالمنظور الجانبي وجدارية المرأة.

موقع عين الناقة: يقع جنوب شرق مقر الولاية على بعد 33 كم جنوب شرق بلدية المجبارة على بعد حوالي 18 كم المعروف بتسمية عين الناقة المكتشف سنة 1965 من طرف السيد لوتيلو ،المكون من 05 جداريات منها:زوجا الجاموس العتيق ،العاشقان الخجولان .

-موقع سيدي بوبكر :يقع جنوب غرب مقر الولاية على بعد 38 كم شمال غرب بلدية عين الابل على بعد حوالي 18 كم المعروف بتسمية المزار المكتشف سنة 1956 من طرف البابا دوفيلاري والسيد برافيل ، وهو عبارة عن جدارية صخرية كبيرة تحمل نقوش صخرية على واجهاتها الاربعة: حمل ذا القرص المستدير ، شخص ذا رأس مستدير يلبس سترة ، فيل ، كبش ، احصنة ، كلاب ، نعامة .

-موقع خنق الهلال :يقع جنوب غرب مقر الولاية على بعد 38 كم .، شمال غرب بلدية عين الابل على بعد حوالي 21 كم ، المعروف بتسمية خنيق قيلان المكتشف سنة 1966 من طرف الاب دوفيلاري والسيد برافيل.

1 - مديرية ولاية الجلفة ، نفس المصدر السابق

وهو عبارة عن جدارية صخرية عمودية كبيرة تحمل نقوش لمجموعة من الحيوانات : الجاموس العتيق ، حمل ذا قرص مستديرة يحمل عقدا على رقبتة ، أسد كبير الحجم ، فيل .

-موقع المعالم الجنائزية كاف الدشرة:المعروف ببنيان الجهلاء على بعد 07 كم شمال غرب عاصمة الولاية ، على بعد 02 كم غرب الطريق الوطني رقم 01 ، وعلى ارتفاع 19 متر .اكتشف سنة 1884 من طرف فرقة عسكرية تابعة للجيش العسكري عن طريق الصدفة ، ويحتوي على 35 معلم جنائزي .موزعة كالتالي :-27 دولمان -05 فضاءات جنائزية -01 جثوة ذات صندوق -02 جثوة بسيطة

-موقع المعالم الجنائزية عين لوكاريف :المعروف ببنيان الجهلاء على بعد 09 كم شمال غرب عاصمة الولاية ، على بعد 02 كم غرب الطريق الوطني رقم 01 ، وعلى ارتفاع 19 متر .

اكتشف سنة 1884 كذلك من طرف فرقة عسكرية .على مساحة تقدر ب : 60000 متر مربع موجه نحو الطاحونة العسكرية القديمة .يحتوى الموقع على 22 معلم جنائزي موزعة كالتالي :-01 بازينة -11 جثوة ذات صندوق -03 جثوة ذات فوهة -06 فضاءات جنائزية - 01 جثوة بسيطة .

الاطلال الرومانية والقرى البربرية:اضافة للمواقع المصنفة تمتلك المنطقة ابنية عديدة لعصور غابرة في التاريخ كالاطلال الرومانية بمسعد حيث توجد قلعة القائد الروماني ديميدي وقرى بربرية بزكار وعمورة .الحارة بعين الابل ،الساعة الرومانية بعمورة .

ابنية شاهدة على التاريخ الحديث :ابنية عديدة محافظة على جوهرها تحكي حقبا قريبة من الزمن بقلب مدينة الجلفة منها "دار البارود" "البريد الرئيسي" ،"السوق بوسط المدينة". "مسجد البرج" اقدم مسجد بالمدينة ،"مسجد بن دنيدينة " ،"مسجد احمد بن الشريف " الذي تحتضنه الساحة المميزة ساحة محمد بوضياف .

المسجد العتيق بالشارف ،جامع الراس بمسعد.

كل هذا الارث يثير فضولا ويستدعي تجوالا بين هذه اللوحات التاريخية في اطار سياحة ثقافية وتاريخية¹.

الارث الطبيعي: من اهم المواقع الطبيعية التي تعتبر مؤهلات سياحية مميزة :

غابة سن الباء: تعد اهم ثروة غابية للهضاب العليا على المستوى الوطني وتقع على بعد 05 كم غرب مدينة الجلفة وجبل سن الباء هو من اهم جبال اولاد نائل (ضمن سلسلة الأطلس الصحراوي) كما أن وضعيتها الجغرافية ومساحتها المقدرة ب: 19.500 هكتار و أهميتها العلمية و البيئية وتضاريسها ومناخها الجزئي ، تعطي إمكانية إنشاء مجمع طبيعي يمكن من ممارسة الرياضة كما أن المساحة النباتية تمثل مكانا جميلا للظل ومكانا هائلا للترفيه و الراحة و الهواء النقي وتسهم في المحافظة على التوازن الايكولوجي ومكافحة التصحر اضافة الى انتاج كمية هائلة من الحطب، وهي مكان امثل لسياحة التجوال،السياحة الرياضية .

ونظرا للخصوصيات المذكورة فقد تم تحديدها واختبارها وإعلانها كمنطقة للتوسع السياحي بالمرسوم رقم

232/88 المؤرخ 1988/11/05 بمساحة 12,5 هآ ذات ميزة مناخية .

واحة النخيل بمسعد : تقع بمحاذاة وادي مسعد المتواجد بالوديان المغلقة بسلسلة الأطلس الصحراوي التي تشكل حاجزا و الذي يحتوي على سلسلة من الجبال ذات علو متوسط نوعا ما مما يجعل مدينة مسعد منطقة عبور إلى الحافة المتواجدة في الجنوب منها .

الزهرز الغربي : يتواجد قرب الطريق الوطني 01 بعلو يصل إلى 820م، يظهر في شكل هضبة طويلة جنوب غرب/شمال -شرق ويحتل مساحة 340 كم² ، أن شكل هذه الهضبة هو نتيجة لتعامل ثلاث عمليات انجراف وهي: الذوبان الكيميائي، الحفر عن طريق السيلاان و العمق بالانجراف و الرياح.

1 - مديرية ولاية الجلفة ، نفس المصدر السابق

الكثبان الرملية : تتواجد على بعد 10 كم جنوب حاسي مجح بتجاه جنوب-غرب/شمال-شرق من جهتي الطريق الوطني رقم 01، وقد تدعمت بعملية فتح المسالك لتسهيل العبور اليها.

تظهر على شكل حقل للكثبان الرملية و تمثل إحدى المعالم الأكثر أهمية، تبدو وكأنها العرق الكبير والتجول فيها مريح كما ان الحمام الرملي يستهوي اي زائر لها ، سحر السياحة الصحراوية في قلب السهوب .

محمية الصيد : تتواجد محمية الصيد ضمن تراب بلديتي عين معبد ودار الشيوخ فقد أنشئت طبقا للمرسوم رقم 116/83 المؤرخ في 1983/02/05 وتمتد على مساحة 31.886,25 هـآ تتضمن غابة طبيعية ومساحة لإعادة التشجير لها اهمية بالغة في حماية وتنمية الأصناف الحيوانية المحمية ،ومتابعة وحماية حيوانات الصيد ،إقامة جرد للثروة الحيوانية للمحمية ،البحث و التجربة على الحيوانات المفترسة تمكن زائرها من قضاء وقت ممتع ومريح والتعرف على حيوانات نادرة . كما تعد المكان الامثل للسياحة البيئية .

حجر الملح : يعد معلم جيوسياحي وثالث جبل ملح في العالم ، يوجد ببلدية عين معبد ويبعد عن مدينة الجلفة بحوالي 30 كم شمالا و15 كمعن هضبة الزهرز ويمثل حجر الملح إحدى المعالم الأكثر أهمية في ميدان الجيولوجيا فهو عبارة عن تركيبة من الملح الذي يظهر في وسط مكونات القارية الحجرية حيث يمثل في الميدان السياحي متعة للمشاهدة بألوانه المتغيرة من الأصفر إلى الأخضر و البنفسجي وأحيانا إلى الأحمر، مما يعطي خليطا متجانسا وجميلا أين تخرج عيون تشكل شطوطا بيضاء ويصنع سيلان الماء المتشعب زريبة رائعة من الملح،من المشاهد الاكثر سحر جيولوجي واعجوبة طبيعية ملح صخري على الخريطة السياحية ، يحتضن الوان الطيف حين تتلامس اشعة الشمس بلورات الصخور

منطقة عمورة :منطقة تحيط بها جبال وعرة المسالك ،تتخللها بصمات عميقة للديناصورات ،مطللة على منظر خلاب للصحراء والكهوف الرائعة والحدايق المبهرة والشلالات العذبة.تمتزع فيها لوحات طبيعية تستدعي التدبير¹.

مناطق اخرى : جبل بوكحيل ،قطية،تقرسان ،جبل حواس ،واد الفج بسد رحال ،واد تامديت بمسعد: كثيرة هي المناطق الخلابة الساحرة ،متنوعة :جبال ،غابات ،مساحات خضراء عيون مائية عذبة و شلالات صغيرة مذهشة.

المنابع الحموية:تتوفر ولاية الجلفة على ثلاثة منابع حموية

المنبع الحموي لحمام الشارف: يتواجد على بعد 07 كم شرق مقر بلدية الشارف وعلى بعد 50 كم من مقر الولاية غربا ، ويرتفع ب:1150م حيث ينبع من مكان يسمى الحاجية وهو سهل المنفذ للطريق الوطني رقم 46 وهذا ما يفسر جاذبيته المتواصلة للسكان المعنيين مباشرة وكذا البلديات المجاورة وحتى مناطق أخرى بعيدة زيادة على المناخ الجزئي الذي يميز المنطقة ويخفف كثيرا من درجة الحرارة الصيفية.

المنبع الحموي للمصران : يوجد هذا المنبع على علو 850م بالقرب من الطريق الوطني رقم 01 على بعد 08 كم جنوب مقر بلدية حاسي مجبج

المنبع الحموي لقطارة : يقع في بلدية قطارة التي تبعد ب 170 كم إلى الجنوب الشرقي من مقر ولاية الجلفة و إلى الشمال الشرقي من مقر القرارة بولاية غرداية و على ارتفاع 387 م .

تتميز هذه المنابع بجاذبيتها وخصوصيتها المتنوعة (حرارة المياه-التدفق - الامراض التي تعالجها) وذلك حسب الدراسات التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية.

1 - مديرية ولاية الجلفة ،نفس المصدر السابق

• الحرف التقليدية:

أهم الحرف و المنتجات التقليدية التي تشتهر بها الولاية:

صناعة النسيج:

تعد حرفة النسيج التقليدي النشاط الحرفي الفني الأكثر انتشارا في ولاية الجلفة، وتشتهر الولاية بإنتاج البرنوس والقشايية من وبر الجمال أو من الصوف، وقد تفرد البرنوس الوبري المسعدي (نسبة لمدينة مسعد) والقشايية البيضاء الزكارية (نسبة لمدينة زكار) برفعة النوعية وصارت تجارة القشايية و البرنوس من أهم وأثمن السلع الحرفية التقليدية المتداولة بالولاية وحتى خارج الولاية ، ويعد البرنوس الوبري عن جدارة أئمن هدية يقدمها أبناء الولاية لضيوفهم تبجيلا وتقديرا لمدى كرم أبناء الجلفة، كما يعد البرنوس والقشايية الوبري على غرار دوره الوظيفي كلباس ضروري في فصل الشتاء يعد رمزا جماليا من رموز شهامة رجال المنطقة وعزتهم وإفتخارهم بهويتهم وبتراثهم.

وفيما يلي أهم المنتجات الحرفية النسيجية:

-اللباس التقليدي :

البرنوس الوبري: هو نسيج تقليدي تختص به منطقة مسعد عن كل مناطق الوطن وهو ذو نوعية ممتازة تقتنى مادته الأولية الوبر (العقيقة) من الجمال تتكفل بنسجه ربات البيوت حيث يتم اختيار هذه المادة بخبرة وتجربة، وتقوم ربات البيوت بتصفية هذه المادة وغزلها على شكل خيوط ذات لون بني ذهبي تنسج على طريقة النسيج التقليدي آخذة الشكل النهائي للبرنوس الخفيف الوزن، أما البرنوس الأبيض المصنوع من مادة الصوف فهو يصنع بالبلديات في جميع مناطق ولاية الجلفة.

القشايية (جلابة): لباس تقليدي خاص بالرجال منتشر بكثافة ومستعمل من طرف سكان الولاية في فصل الشتاء

وهي ذات شكل المتميز عن البرنوس يصنع من مادتي الصوف والوبر

الفراش: ويصنع الفراش في جميع مناطق الولاية ، وهو من نوع جبل عمور، وتحتوي على أشكال هندسية وبلونين أساسين: الأحمر الداكن والأسود .

الفراشية: وهي زربية قصيرة ذات الاستعمال اليومي تتميز بها منطقة الجلفة ذات النوعية العالية تصنع في كل مناطق الولاية شكلها شكل الفراش من ناحية النسيج وتزخرف بعدة ألوان.

الحايك: غطاء رقيق جدا يصنع من مادة الصوف وينسج بطريقة تقليدية بألوان مختلفة حسب ذوق وعادات ربات البيوت ويستعمل كغطاء عائلي آخذاً ألوان رئيسية الأبيض والأزرق.

الخبيل: غطاء أثقل وزنا وأخشن من الحايك ويصنع بنفس الكيفية مع اختلاف في الزخرفة في بعض الأحيان يصنع من الصوف المغزول على شكل خيوط رفيعة ، مع الحرير ويستعمل كغيره من الأفرشة في التأثيث.

الخمري: يشبه خمار يمتد من الرأس إلى الرجلين بلون أسود وأطرافه مزخرفة باللون الأحمر وخاص بالنساء البدويات يصنع من مادة الصوف المصبوغ باللون الأسود أو من الصوف الأسود المسمى بالدراعة.

الفليج: ينسج بطريقة تقليدية أفقية يتم تحضير مادته الأولية من خليط شعر الماعز والصوف بألوانها رئيسية حمراء وسوداء، تقوم بهذا النسيج التقليدي النساء.

الخيمة: رمز من رموز رجال أولاد نايل وكرمهم الأسطوري تسمى "البيت الحمراء" بلونيهما الأحمر والأسود.

صناعة الحلبي التقليدي:

تأثر أبناء المنطقة بحكم المكان الجغرافي الذي تمتاز به الولاية والذي يتوسط الوطن بمختلف الصناعات المعدنية للمناطق المجاورة (صناعة الحلبي بأوراس الشرق الجزائري، وصناعة الحلبي بمنطقة جبال عمور غربا وصناعات الحلبي لدى ميزاب والطوارق جنوبا)، لكن تفرد أبناء الجلفة بنوع و أشكال الرسوم على منتجاتهم من الحلبي، وابتكروا

أنواعا جديدة من الحلبي رافقت هويتهم الثقافية و التي كان أغلبها من الفضة فنادرا ما استعملوا الذهب، و لا تزال سيدات وبنات المنطقة تقتنين عدة أنواع من الحلبي التقليدي، نظرا للقيمة الجمالية الكامنة في العودة لعادات و تقاليد الأجداد¹.

صناعة الجلود :

تمتاز الولاية بتوفر ثروة حيوانية من الماشية، إذ تعد الأهم على الصعيد الوطني، وهو الأمر الذي ساهم في وفرة المادة الأولية المتمثلة في الصوف والجلد، ذلك ما دفع بالحرف المرتبطة بالنسيج وبصناعة الجلود إلى الظهور ممارسة وتداولها بين الأجيال، وقد نبغ أبناء المنطقة الممارسين لحرفة دباغة الجلود وصناعة الأحذية في إبداع العديد من أنواع الأحذية " السباط الطعبي والملابس و الأحزمة الجلدية وحلة الصيد" واللوازم الجلدية الأخرى بالإضافة إلى سروج الخيل المطرزة.

و هذه من اهم ما عرفته الولاية من انتعاش و على جميع الاصعدة منها الصحية و الثقافية و الاقتصادية و التجارية و التعليمية و التكنولوجية . و ما زالت تطمح الى انجاز مشاريع اخرى مستقبلا للنهوض بالتنمية المحلية و مواكبة الركب الحضاري.

1 - مديرية ولاية الجلفة ، نفس المصدر السابق

2- جامعة الجلفة و هياكلها:

يبقى التعليم بكل اشكاله و اطواره المطلب الرئيسي لكافة المجتمعات و لا سيمى الزمن الذي عرف تسارعا و انفجارا تكنولوجيا ، وعلى غرار ذلك ها هي منطقة الجلفة احدى ولايات الوطن تستفيد من هذا النسق حيث تم افتتاح المعهد الوطني للتعليم العالي للالكترونيك سنة 1990، ثم ترقيته الى مركز جامعي بموجب المرسوم التنفيذي 197 و بقرار من رئيس الجمهورية ، تمت ترقية المركز جامعي إلى جامعة في 13 أكتوبر من سنة 2008 . و بناء على المرسوم التنفيذي رقم 09-09 المؤرخ في 07 محرم 1430 هـ. الموافق ل 04 يناير 2009 و الذي ينص على انشاء جامعة الجلفة حيث حدد عدد الكليات التي تتكون منها الجامعة و اختصاصاتها حيث كانت الكليات التالية:

- كلية الآداب و اللغات و العلوم الاجتماعية و الانسانية.

- كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير.

- كلية الحقوق و العلوم السياسية.

- كلية العلوم و التكنولوجيا.

- كلية علوم الطبيعة و الحياة.

و هناك مجلس ادارة الجامعة و بعنوان القطاعات المستعملة ، هناك ممثلين عن الوزارات حتى تكون هناك تعاون بين

هذه المديرية و الوزارات و القطاعات المحلية و المتمثلة في :

- ممثل الوزير المكلف بالعدل

- ممثل الوزير المكلف بالتجارة

- ممثل الوزير المكلف بالصناعة و ترقية الاستثمارات

- ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- ممثل الوزير المكلف بالفلاحة

- ممثل الوزير المكلف بثقافة

- ممثل الوزير المكلف بالرياضة

- ممثل الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية و البيئة¹

و بعد بناء هذا الصرح العلمي الذي اعطى للولاية صبغة جديدة ، فقد تم تطوير جوانب اخرى منها و هي في تطور دائم ، فقد تم بمرسوم تنفيذي آخر تحت رقم 13- 329 و المؤرخ في 24 ذي العقدة 1434 هـ و الموافق لـ 30 سبتمبر 2013 م.و الذي يعدل و يتم المرسوم التنفيذي رقم 09-09 الذي سبق ذكره ، إذ حرر و حدد عدد الكليات و المعاهد التي تتكون منها جامعة الجلفة حاليا و اختصاصاتها كما يلي:

1-2-كليات الجامعة :

- كلية الحقوق و العلوم السياسية:

• قسم الحقوق

• قسم العلوم السياسية

- كلية علوم الطبيعة و الحياة:

1 - مرسوم تنفيذي رقم 13- 329 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، ع. 02 ، 14 محرم 1430 هـ الموافق لـ 11 يناير 2009 ، ص. 15-16 .

- قسم علوم الأرض و الكون

- قسم البيولوجيا

- قسم الفلاحة الرعوية و البيطرة

- كلية العلوم و التكنولوجيا:

- قسم علوم المادة

- قسم التكنولوجيا

- قسم الرياضيات و الاعلام الآلي

- كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير:

- قسم العلوم الاقتصادية

- قسم علوم التسيير

- قسم العلوم التجارية

- كلية الآداب و اللغات و الفنون:

- قسم اللغة و الأدب العربي

- قسم اللغات الأجنبية

- قسم الفنون

- كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية:

- قسم العلوم الإنسانية
- قسم العلوم الاجتماعية

- معهد العلوم و تقنيات النشاطات البدنية و الرياضية.

اضافة الى ذلك تظم مديرية الجامعة زيادة على الأمانة العامة، المكتبة المركزية و أربع نيابات مديرية تكلف كل

على التوالي بالميادين التالية:

- التكوين العالي في الطورين الاول و الثاني و التكوين المتواصل و كذا التكوين العالي في التدرج.
- التكوين العالي في الطور الثالث و التأهيل الجامعي و البحث العلمي و كذا التكوين العالي فيما بعد التدرج.

- العلاقات الخارجية و التعاون و التنشيط و الاتصال و التظاهرات العلمية.

- التنمية و الاستشراف و التوجيه.

2-2- الهياكل البيداغوجية :

تتسع جامعة زيان عاشور لأكثر من 22000 طالب جامعي، و يشرف على تأطير هذا العدد الكبير من الطلبة

الجامعيين حوالي 910 أستاذ ، درجاتهم ما بين الماجستير والدكتوراه و الاستاذية.

و تتوفر الجامعة على هياكل بيداغوجية عديدة بطاقة استيعاب تصل إلى 8600 مقعد بيداغوجي، بالإضافة إلى

الهياكل:

• مكتبة مركزية، مع مكتبة متخصصة لكل كلية.

• 06 قاعات للإنترنت

- قاعة للمحاضرات المتلفزة عن بعد
- مبنى لمخابر البحث
- مسمع بسعة 650 مقعد

2-3- مشاريع البحث :

تضم الجامعة 22 مشروع بحث معتمد من طرف اللجنة الوطنية لتقييم مشاريع البحث الجامعية، كما تم قبول العديد من المشاريع بحث وطني في إطار البرامج الوطنية لمشاريع البحث التابعة لمديرية البحث و التطوير التكنولوجي، و ذلك في مختلف الميادين و التخصصات.

2-4- مخابر البحث :

تحتوي جامعة الجلفة على 10 مخابر بحثية وهي:

- مخبر الكيمياء العضوية و الطبيعية
- مخبر استراتيجيات مكافحة المخدرات في الجزائر
- مخبر الأجهزة الميكروموجية و المواد للطاقات المتجددة
- مخبر التطوير في الميكانيكا و المواد
- مخبر علوم و معلوماتية المواد
- مخبر التنمية الديمقراطية و حقوق الإنسان في الجزائر
- مخبر جمع دراسة و تحقيق مخطوطات المنطقة و غيرها
- مخبر المصطلح و المخطوط و الأدب الجزائري المكتوب في الصحافة
- مخبر قانون حماية البيئة
- مخبر تنقيب و ترميم النظم البيئية السهبية

من خلال هذا التقديم و الخاص بالتعريف الجامعة الهياكل التي تتوفر عليها و التي تعمل على تأطير و تكوين الآلاف من الطلبة من كل المستويات من ليسانس ، الماجستير إلى غاية الدكتوراه ، ضف إلى ذلك الى فتح باب التنوع في التخصصات و التي تعمل الجامعة على تقديمها لتكون هناك مرونة في تقسيم عدد الطلبة بين التخصصات دون التكوين بتخصص واحد التي كان يعيق الطلبة في عدم وجود اختيارات أخرى ، ناهيك عن عدد المخابر التي توفر خدمة لممارسة و تطبيق التجارب و البحث العلمي. فقد كان من ضمن خرجي الجامعات الجزائرية و بالتحديد بجامعة الجلفة هناك 4550 ألف اطار جامعي تخرجوا سنة 2009 و كانوا على طوابير طلب عمل ، و هذا العدد كان مع بداية انتقال المركز الجامعي إلى جامعة ، حيث كان اكتساب الولاية لهذا الصرح العلمي و بالتأطير الضخم و التوسعة الملحوظة و البادية ، بمثابة تشجيع للمجتمع للانتقال من الاكتفاء بالمستويات العلمية البسيطة الى العمل من اجل الحصول على تكوين معرفي ارقى و أعلى مستوى ، حيث يظهر ذلك جليا في ارتفاع عدد الخرجين سنة 2010 إلى 4994 إطار ، حتى وصلت إلى اعلى عدد من الخريجين في سنة 2011 و هي اعلى عدد حيث بلغ 15020 إطار، نتيجة لعدد الطلبة الناجحين في البكالوريا و الطلبة الذين قدمو ملفاتهم لإتمام الماستر، و كان هذا العدد الكبير نتيجة لذلك، ليعود عدد طلبات العمل للإطارات في التناقص لسنة 2012 و 2013 ليصل الى 6798 طلب للعمل ، ثم تعود إلى الارتفاع في السنوات الاخير 2014 الى غاية سنة 2016 تم تقديم 9692 طلب عمل من طرف الإطارات خريجي الجامعة ، و هذا العدد الهائل يوحي انه اصبحت الولاية تعرف تغييرا و تنمية معرفية و ثقافية لطبيعة المجتمع المحلي ، و الذي كان يطغى عليه طابع الأمية و الجهل ، و الذي عرف الاستقرار و تغير المدينة من الطابع البداوة و الترحال إلى الاستقرار و التمدن، فقد كان للجامعة دفع كبير للنهوض بالمجتمع و اعطائه دفعا كبيرا للخروج من العزلة عن العالم المتحضر. اذ بذلك قد قدمت للمجتمع فئة قادرة على قيادة المجتمع المحلي و ما على المجتمع ألان إلا استثمار هذه الثروة البشرية المكونة بتوظيفها في مناصب عمل مكيفة حسب تخصصاتهم .

فإذا كانت هذه عبارة عن عدد الطلبات المودعة على مستوى وكالة التشغيل لإيجاد مناصب لهم، فقد كان تصريح الجامعة المحلية بالجلفة بعدد خريجها و على سبيل المثال لسنة 2012 و الذي بلغ 3912 من كل المستويات اي من التدرج و وما بعد التدرج ، و بعدما استفادت الجامعة من توسعة صرحها من كليات و عدد المقاعد البيداغوجية و المخابر و التي اشرنا إليها سابقا ، فقد كان لها الفضل في تخرج 5178 إطار سنة 2013، ليعرف هذا العدد ارتفاعا و يصل الى 8681 خريج و من كل المستويات و التخصصات للسنة الدراسية 2015 حيث كان يسهر على تأطير هذا العدد من الاطارات 758 استاذ دائم من بينهم 99 دكتور في سنة 2013 ليزيد عدد هؤلاء في الارتفاع الى 827 استاذ دائم من بينهم 181 دكتور ، و هذا حسب التقارير السنوية المقدمة من طرف إدارة الجامعة للسنوات الأخير الى غاية سنة 2016.

و كما اشرنا سابقا الى التخصصات الموجودة بالجامعة حيث وجدنا 44 تخصص في الليسانس و 22 تخصص بالماستر ،ناهيك عن التخصصات التي تفتح على مستوى ما بعد التدرج حيث نجد في سنة 2010 اختصاصات في الماجستير لكل من الفلاحة السهبية و البيئة الغابية ، الالكترونيك ، اشارات و نظم ، هندسة مدنية ، ذبذبات صوتية، كيمياء عضوية و تطبيقية، هذا بالنسبة الى التخصصات التقنية ، كما نجد و بنفس السنة تخصصات الادب العربي ، علم الاجتماع، قانون العلاقات الدولية، في سنوات الاصلاح بالنسبة لنظام ل م د فقد كانت تخصصات اخرى في الماستر فمثلا سنة 2012 نذكر منها الهندسة الكهربائية (اعلام آلي صناعي) ، علم البيئة و المحيط (علوم المياه و المحيط)، جغرافيا و التهيئة القطرية(مدن و الديناميكا المحلية) ، الالكتروتقني(الكترونيك و أنظمة التحكم) اضافة الى تخصص الادب العربي و العلوم¹

الاقتصادية(اقتصاد و تسيير المالية العامة) و العلوم التجارية(التجارة الدولية) و علوم التسيير(المنجمنت

1 - مديرية جامعة الجلفة ، مصلحة الاحصاء و الاستشراف

و الموارد البشرية)، و علوم الطبيعة و الحياة (علم الغذاء و التغذية، نظافة و امن التغذية ذات المنشأ الحيواني) و فيزياء المواد . هذا و قد سعد الجامعة المحلية لتطويل عملها في مجال البحث العلمي و تطوير وظائفها و فتح المجال الى تطوير البحث العلمي و ذلك بفتح مناصب الما بعد التدرج حيث سنة 2012 تم فتح مناصب في الدكتوراه فكان في تخصص النمذجة و الميكانيك 6 مناصب و فيزياء المواد 6 مناصب ، اما في سنة 2013 ففتحت الفرصة امام البيولوجيا 6 مناصب و الاقتصاد الريفي 6 مناصب ، اما العلوم التكنولوجية فكانت اوفر حضا بها 10 مناصب . و استمرت الجامعة في العمل على السعي في توسيع نطاق البحث العلمي و تطويره لكي ترقى كل التخصصات الى الدراسة الى ما بعد التدرج اذ في الموسم الجامعي قامت بفتح مناصب للدكتوراه تضم 104 منصب ، 14 تخصص متفاوتة التقسيم، و من هذه التخصصات نجد علوم تكنولوجية، الرياضيات و الاعلام الالي ، علوم اقتصادية و تجارية، حقوق، علوم سياسية، علوم اجتماعية، اللغة و الادب العربي، علوم رياضية¹. و هذا ما يفتح مجال التنوع في التخصصات امام الطلبة في اختيار التخصص المراد دراسته لإتمام تكوينه العلمي الى مستويات عليا.

الجدول رقم 4: تطور تعداد طلبة الليسانس و المسجلين بجامعة الجلفة من 2011 الى 2017

التعداد	السنوات
3912	2012/2011
5178	2013/2012
3500	2014/2013
8681	2015/2014
8571	2016/2015
7151	2017/2016

المصدر: بالاعتماد على مصلحة الاحصاء و الاستشراف بجامعة الجلفة

1 - مديرية جامعة الجلفة ، نفس المصدر السابق

لقد عرفت جامعة الجلفة كغيرها من الجامعات تزايدا دائما في تعداد الطلبة المسجلين ، مما يكون مؤشرا على تغير الكثير من المجالات الثقافية و التعليمية و الصحية و الاجتماعية والاقتصادية بل حتى تعدتها الى مجالات السياسية، و خاصة ان النسق التعليمي قد توفر لهم على مستوى التعليمي و بات الاقبال على اتمام التعليم الجامعي من المتطلبات الاساسية مثل الاطوار الاخرى التي تسبق الجامعة، حيث نجد في سنة 2012 قد وصل الى 3912 طالب الى ان يصل الى اوجه في سنة 2015 حيث كان 8681 طالب ، و هذا الاقبال على الجامعة يوحي بالكثير من الايجابيات التي تامل الجامعة تحقيقها على المستوى المحلي و تحقيق متطلبات المجتمع.

الجدول رقم 05: مقارنة بين جامعة الجلفة و المستوى الوطني من حيث عدد المسجلين و المتخرجين لسنة

2012/2011

عدد المتخرجين 2011/2010	المسجلين لما بعد التدرج	عدد المسجلين للتدرج	
4786	35	3468	على مستوى جامعة الجلفة
246743	33672	235036	على المستوى الوطني
29460	33707	238504	المجموع

المصدر: بناء على معطيات الحولية الاحصائية رقم 41 -وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

و في هذا الجدول نحاول عرض مقارنة لما تنتجه جامعة الجلفة من اعداد طلبة ، من طلبة التدرج و الذين تمثل عددهم بجامعة الجلفة ب 3468 طالب من العدد الاجمالي 238504 طالب مسجل على المستوى الوطني، و 35 طالب دكتوراه من بين 33672 طالب دكتوراه على المستوى الوطني ، و هذا العدد يعتبر ضئيل لأن الجامعة كانت قد نصبت كجامعة في سنة 2009. اما عن الطلبة و الذين تخرجوا في السنة الجامعية 2010/2011 من جامعة الجلفة فقد بلغ 4786 طالب من بين 246743 طالب على المستوى الوطني.

من خلال هذه المعطيات الاحصائية نستشف ان جامعة الجامعة قد عرفت تسارعا و قفزا في تكوين عدد نراه كبيرا مقارنة بالعدد الاجمالي للطلبة و المسجلين على مستوى وطني رغم انها كانت في السنوات الاولى لانتقالها و ترسيمها كجامعة .

3- تقديم الاستبيان وأسلوب الدراسة:

إن الاستبيان أداة هامة في استقصاء وجمع آراء وإجابات المبحوثين حول مواضيع تكون ذات أهمية بالنسبة للباحث، كي يتسنى له إبراز وجهات نظره حول الموضوع المطروح أمامه، حيث جاءت فكرة تقديم هذا الاستبيان انطلاقا من الرغبة في معرفة الرأي الآخر في نظريته وأفكاره وتطلعاته اتجاه دور الجامعة و التغيير الاجتماعي لما تقدمه من مخرجاتها من شهادات و كفاءات و ما يمكنهم من احداث تغييرا على المستوى المحلي، هذه المديرية تمت ترجمة دراسة مخرجاتها من خلال انتهاج خطوات علمية تمثلت في النقاط الآتية:

3-1- منهج الدراسة:

من اجل التفصي العلمي للموضوع استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، و هي طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته دراسة علمية من خلال منهجية علمية صحيحة و تصوير النتائج التي يمكن تفسيرها¹ لكونه يناسب دراسة هذه الظاهرة ، حيث يعمل على دراسة أحداث وظواهر موجودة ومتاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها ، وذلك من خلال تحليل العوامل المتداخلة في الظاهرة و وصف مدى ترابطها بغرض التوصل إلى مجموعة من النتائج و وضع التفسير المناسب لها، كما يرجع استخدامنا لهذا المنهج لمرونته لاستخدام أكثر من اداة.

1- رجاء وحيد دويدري ، البحث العلمي:اساسياته النظرية و ممارساته العلمية ، دار الفكر ، دمشق ، ص184.

3-2- مصادر جمع البيانات:

تم استخدام المصادر الثانوية والأولية لجمع البيانات وتمثل المصادر الثانوية على الكتب والدوريات واستخدام الانترنت والأبحاث والدراسات السابقة التي تساهم في إثراء هذه الدراسة، أما المصادر الأولية فتتمثل في تصميم استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض ، حول موضوع البحث ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج الإحصاء SPSS واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة، ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة، إضافة إلى المقابلات المجرى مع بعض مسيري المؤسسات عينة الدراسة ، كما قمنا بمقابلة مع مسؤولين بجامعة الجلفة لإثراء موضوعنا.

4- حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

4-1- الحدود المكانية:

و هو ذلك النطاق او الاطار الذي اجرينا فيه دراستنا و الذي تتوزع فيه عينتنا و الذي طبقنا فيه ادوات بحثنا. حيث انحصرت الحدود المكانية ببلدية الجلفة و التي رأينا انها عرفت تغييرا فكانت، وتمثلت في المؤسسات الاقتصادية العمومية ، الخمسة التالية و هي شركة توزيع الكهرباء و الغاز، مؤسسة نظافة المحيط، مؤسسة توزيع المياه، و مؤسسة دعامات توزيع السكك الحديدية، و اخيرا مديرية البناء و الاشغال العمومية.

4-2- الحدود الزمنية وظروف اجراء الدراسة :

الفترة الزمنية التي اجريت فيها الدراسة كانت خلال السنة الدراسية 2014 / 2015 تمت على فترات ،توزعت خلالها جمع المعطيات النظرية لميدان الدراسة ، و توزيع و تفرغ و المعطيات ، حيث استغرقت هذه الاخيرة القرابة السنة . وقسمت الى مراحل :

- المرحلة الاولى :

وقمنا فيها بزيارة استطلاعية الى بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية ، اذ الزيارة الاستطلاعية كانت للمؤسسات المتواجدة على مستوى بلدية الجلفة ، كما قمنا بزيارة الى مديرية التشغيل وتمت خلال هذه الزيارة مقابلة المدير الجهوي معربا ان مهمتهم هي التوجيه و الوساطة و التنقيب عن عروض العمل و ان لديهم كم هائل من الطلبات يفوق العروض. و افادنا بارقام لاحصاء عدد الطلبات لخريجي الجامعة:

جدول رقم 06 : عدد طلبات العمل المودعة على مستوى وكالة التشغيل و الخاصة بخريجي جامعة الجلفة.

السنة	عدد الطلبات المودعة
2009/2008	41550
2010/2009	4994
2011/2010	15020
2012/2011	6447
2013/2012	6798
2014/2013	7414
2015/2014	9885
2016/2015	9640
2017/2016	9692

المصدر: بناء على تصريحات مديرية التشغيل.

كما قمنا بمقابلة مهندسين من مديرية التخطيط بغرض الحصول على قائمة المؤسسات الاقتصادية المتواجدة على مستوى مدينة الجلفة، والتعريف بموضوع الدراسة، وقد ساعد ذلك على جمع بعض المعطيات التي ساهمت في فهم الواقع المستهدف. تحصلنا من مديرية التخطيط على عدد المؤسسات الاقتصادية العمومية و الكائنة بولاية الجلفة ككل، لكن هذه المعلومات غير كافية لتحديد المجال المكاني للدراسة، وتم الاتصال بالمفتشية الجهوية للعمل أين تم الحصول على قائمة المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة والمتواجدة على مستوى مدينة الجلفة، هذه

القائمة مدعمة بقطاع النشاط الذي تعمل ضمنه المؤسسات . وعدد المستخدمين والفئات المهنية التي ينتمي إليها المستخدمين وعدد هؤلاء في كل فئة.

وبما أن المؤسسات الاقتصادية الخاصة لا تدخل في نطاق دراستنا، فقد تم تشكيل قائمة جديدة تتكون من المؤسسات الاقتصادية العمومية على مستوى مدينة الجلفة، وتم تصنيفها إلى مؤسسات صناعية، خدماتية، ومؤسسات للبناء والأشغال العمومية. تم اختيار عينة من هذه المؤسسات وبأسلوب علمي، حيث يتم إجراء الدراسة بخمس مؤسسات اقتصادية عمومية ظهرت في العينة .

- المرحلة الثانية :

خصصت لاستطلاع المجالات المكانية (المؤسسات الاقتصادية)، وموافقة المدراء و مسيري هذه المؤسسات على إجراء الدراسة ، مع إجراء بعض المقابلات المفتوحة مع المسؤولين بهذه المؤسسات، وطرح موضوع الدراسة للكشف عن بعض المعطيات الميدانية ، و التي استخدمت في بناء الاستمارة الموجهة لخريجي الجامعة المحلية و العاملين بهذه المؤسسات.

- المرحلة الثالثة :

تم فيها تطبيق الاستمارة على عينة تجريبية تتكون من 12 خريجاً جامعياً يعملون بالمؤسسات الاقتصادية ، ويمثل هذا العدد نسبة 10% من مجتمع البحث ، بعدها تم استرجاع جميع الاستمارات التجريبية وإجراء التعديلات اللازمة من اسئلة غير مفهومة و الغاء اسئلة متشابهة و صياغة غير صحيحة و تقليص عدد الاسئلة و اعادة ترتيب بعض الاسئلة.

- المرحلة الرابعة :

تم فيها توزيع الاستبيان بصفة نهائية على مفردات العينة ، ثم استرجاعها بعد الإجابة عن الأسئلة الواردة في الاستبيان ، و قد تم إجراء المقابلات مع المسؤولين و المسيرين بالمؤسسات الاقتصادية حقل الدراسة، ضف الى ذلك تم اجراء مقابلة مع بعض مسؤولي جامعة الجلفة.

3-4- الحدود الموضوعية:

اهتمت هذه الدراسة بالمحاور المرتبطة بتكوين الكفاءات على مستوى جامعة الجلفة و توظيفها على مستوى المؤسسات الاقتصادية لممارسة خبراتهم على الميدان الوظيفي و احداث دفعا تنمويا اقتصاديا على المستوى المحلي و ذلك من خلال معرفة مدى الاثر و الترابط بين مؤهلات مخرجات الجامعة و سوق العمل، و مدى قدرة الجامعة على تكوين مخرجاتها و اندماج خريجي الجامعة في سوق العمل المحلي.

4-4- مجتمع وعينة الدراسة

بما ان مجتمع البحث هو مجموعة عناصر لها خاصية او عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الاخرى و التي يجري عليها البحث و التقصي¹.

و منه فقد شملت هذه الدراسة الاطارات خريجي جامعة الجلفة و الحائزين على شهادات جامعية و شهادات علمية عليا في كل التخصصات المفتوحة على مستوى الجامعة و الذين يشتغلون بمؤسسات اقتصادية عمومية ببلدية الجلفة.

إن اختيار مجتمع البحث و اختيار عينة الافراد تمس خريجي جامعة الجلفة الذين يعملون بالمؤسسات التالية و التي هي الاخرى اخترناها عشوائيا من ضمن 22 من المؤسسات الاقتصادية العمومية و بالتالي لجأنا إلى أسلوب أخذ عينة التي تمثل المجتمع ككل ، حتى نستطيع أخذ صورة مصغرة عن الموضوع ، و ذلك بتحديد العينة

1 - موريس انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية ، تر.بوزيد صحراوي و اخرون ، دار القصة ، 2004، ص298.

التي سيطبق عليها الإستبيان من حيث طبيعتها و عدد المؤسسات الاقتصادية و ما هي النسب الملائمة حتى تكون ممثلة بصدق للمجتمع الأصلي ، بحيث يتكون مجتمع الدراسة من الاطارات المتخرجين من جامعة الجلفة و الذين يشغلون مناصب بالمؤسسات الاقتصادية العمومية – مؤسسة الكهرباء و الغاو، دعامات توزيع السكك الحديدية مؤسسة نظافة المحيط، مؤسسة توزيع المياه، مديرية البناء و الاشغال العمومية، و هذه الاخيرة تم اختيارها عشوائيا من بين مجموع المؤسسات الاخرى، و كانت العينة المدروسة قصدية حيث تم توزيع الاستبانات على الموظفين المتخرجين من جامعة الجلفة و يشتغلون بالمؤسسات العمومية .

الجدول رقم 07: بيان عدد المؤسسات محل الدراسة و مجتمع وعينة الدراسة.

الرقم	اسم المؤسسة	الموزعة	المستردة	القابلة للدراسة
01	مؤسسة الكهرباء و الغاز	55	55	55
02	مؤسسة نظافة المحيط	07	07	07
03	مؤسسة توزيع المياه	10	10	10
04	دعامات توزيع السكك الحديدية	05	05	05
05	مديرية البناء و الاشغال العمومية	11	11	11
	المجموع	88	88	88

المصدر: بناء على الاستثمارات الموزعة و المسترجعة

الخلاصة:

حاولنا في هذا الفصل ان نتطرق الى اهم المراحل المنهجية و للدراسة الميدانية و ذلك بتقديم و تحديد ميدان الدراسة و التعريف به ، و كذا منهج الدراسة و عينتها ، اضافة الى ادوات القياس المستعملة في الدراسة قمنا بتحديد وسائل المعالجة الاحصائية.

كما حاولنا في هذا الفصل العمل على تقصي الحقائق العلمية و اعتماد الموضوعية .

الفصل السادس: تحليل المعطيات و مناقشة الفرضيات.

تمهيد

1- تحليل المعطيات المتعلقة بالعينة الديمغرافية

2- تفرغ بيانات الاستبيان و معالجتها احصائيا

3- ثبات استبانة الدراسة

4- تحليل البيانات و اختبار الفرضيات

5- التحليل الوصفي لصدق الفرضيات

6- مناقشة نتائج الفرضيات

7- الاستنتاج العام

- الخاتمة

تمهيد:

من خلال هذا الفصل سنتحقق من الفرضيات و ذلك من خلال تحليل المعطيات المتعلقة بالعينة الديمغرافية و تفرغ بيانات الاستبيان و معالجتها ثم تحليل البيانات و اختبار الفرضيات و تحليلها الوصفي و في الاخير مناقشة النتائج و الخروج بالاستنتاج العام.

1- تحليل المعطيات المتعلقة بالعينة الديمغرافية:

الجدول التالي و التي سوف نعرضها الان تبين خصائص عينة الدراسة من معلومات شخصية و وظيفية و

هي كالتالي:

1-1- البيانات الشخصية والوظيفية:

- السن:

جدول رقم 08 : توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية.

النسبة %	التكرار	السن
22.72	20	22 سنة - 28 سنة
23.86	21	من 29 إلى 35 سنة
44.31	39	من 36 إلى 42
05.68	05	من 43 إلى 50 سنة
03.40	03	من 50 فأكثر
100	88	المجموع

المصدر: بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يوضح لنا الجدول السابق الفئات العمرية لأفراد عينة الدراسة، حيث أن مانسبته 22.72% تتراوح

اعمارهم ما بين سن 22 و 28 سنة وكذلك 23.86% من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من 29 إلى 35

سنة وهذا يدل على أن عينة الدراسة من الكوادر البشرية الشابة وأن المؤسسات الاقتصادية العمومية تختار في

إدارتها و تسييرها على الشباب لأنها الفئة القادرة على العطاء و عندها روح المبادرة، والنسبة التي تليها هي

44.31% والتي تتراوح ما بين 36 إلى 42 سنة و هي اعلى نسبة احصائية اذ توضح ان اغلب الموظفين و

الاطارات شباب ، وفي الأخير 03.40% من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من 50 سنة فأكثر و هي تمثل

اضعف نسبة و مما نعتبرها نسبة ضعيفة.

و من خلال هذا ان المبحوثين اغلبهم شباب و يمكنهم احداث تغيير على مستوى مؤسساتهم باستغلال و توظيف قدراتهم الذهنية و العلمية المكتسبة ، لكونها السن التي يكون فيها العطاء و الاندفاع و احداث الابتكارات و البحث و النشاط في العمل. و لم تصل اعمارهم الى الكهولة التي قد تعود بهم الى التراجع و الملل و الميل الى التكاسل.

فقد حمل المبحوثين اهم مقومات العطاء و النشاط و كانت لهم فرصة افضل من غيرهم انهم متواجدين بمؤسسات عمل و لهم وظائف يستطيعون توظيف و استغلال قدراتهم و لهم الاستطاعة في الابداع في مؤسساتهم و خاصة في مناصب العمل المخصصة و المهام الموكلة لهم.

- المستوى الأكاديمي(الشهادة):

جدول رقم 09: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الأكاديمي.

النسبة %	التكرار	المستوى الأكاديمي
36.36	32	ليسانس
07.95	07	الكفاءات المهنية للمحامات
52.27	46	مهندس و مهندس دولة
03.40	03	ماجستير
100	88	المجموع

المصدر: بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يوضح لنا الجدول السابق المستوى الأكاديمي أي الشهادة التي يحملها أفراد عينة الدراسة، حيث بين أن 36.36% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ليسانس ، كما يوجد ما نسبته 07.95% من حملة شهادة الكفاءات المهنية للمحاماة ، و 03.40% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ماجستير، أما نسبة الحاصلين على شهادات مهندس و مهندس دولة النسبة مرتفعة و التي قدرت ب 52.27%.

و من خلال هذا الجدول نستنتج ان اغلب الموظفين الشباب ، الذين يعملون بهذه المؤسسات يحملون شهادة مهندس و ذلك راجع لطبيعة عملهم و الوظيفة التي يعملون بها ، و بما ان طبيعة المؤسسات و الادارات اصبحت تعتمد كثيرا على الاعمال التقنية و التكنولوجيا من هندسة في الاعلام الالي و الهندسة في البناء و التعمير و الهندسة في الفلاحة و الالكترونيكا و الكيمياء ، و هذه تخصصات تؤطرها جامعة الجلفة منذ انشائها، اضافة الى الموظفين الحاملين لشهادات الليسانس و هي النسبة الثانية بعد نسبة المهندسين ، و الذين يشتغلون بمناصب ادارية و القيام بمهام ادارية التي تختلف عن مهام المهندسين ، اذ الاول مهامه فنية و الاخر تقنية ، لا يستطيع كل متخصص بالقيام بمهام الاخر.

فالمؤهل العلمي مهم ، و له الدور الاساسي في تسيير المؤسسة ، و نرى ان المهندسين لهم الحظ الاوفر في التوظيف في هذه المؤسسات و يعود ذلك لطبيعة هذه الاخيرة.

- التخصص العلمي:

الجدول رقم 10: توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي.

النسبة %	التكرار	التخصص العلمي
02.27	02	علوم اجتماعية
04.54	04	علوم قانونية
25	22	علوم اقتصادية
68.18	60	هندسة و علوم و علوم دقيقة
100	88	المجموع

المصدر: بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يوضح لنا الجدول السابق المعنون بالتخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة، حيث يبين أن 02.27% من عينة الدراسة متخصصين في العلوم الاجتماعية وهي اخفض نسبة تبريرا ان المؤسسات الاقتصادية هي في حاجة الى متخصصين في المجالات التي تحتاجها المؤسسة الاقتصادية، في حين نجد نسبة 04.54% من عينة الدراسة

متخصصين في القانون مبررين في ذلك ان هناك تسيير اداري يحتاج الى موظفين في هذا التخصص، و 25 % من عينة الدراسة متخصصين في العلوم الاقتصادية و ذلك اننا بمؤسسات اقتصادية فالمتخصصين يعملون بمجال تخصصهم لمن رغم هذا نرى انها ليست بالنسبة المرتفعة حيث مجال عملهم، و 68.18 % من عينة الدراسة متخصصين في تخصصات مختلفة في الهندسة من هندسة معمارية و هندسة في الالكترونيك و الفلاحة ، وهنا نلاحظ أن نسبة المهندسين مرتفعة جدا لان طبيعة العمل تتطلب توظيف هذه الفئة الحاملة للتخصص في الهندسة.

- سنة التخرج:

الجدول رقم 11 : توزيع أفراد العينة حسب سنة التخرج.

سنة التخرج	التكرار	النسبة %
1994-1990	06	06.81
1999-1995	13	14.77
2004-2000	37	42.04
2009-2005	20	22.72
2014- 2010	12	13.63
المجموع	88	100

المصدر: بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يوضح لنا الجدول السابق سنة التخرج من الجامعة لأفراد عينة الدراسة ، حيث يبين أن 06.81 % من عينة الدراسة تخرجوا ما بين سنتي 1990 و 1994 و كانت شهاداتهم في الالكترونيك ، اما في 1995 الى 1999 فتخرج ما يعادل نسبة 14.77 % ، و في سنتي 2000 الى 2004 فكانت اعلى نسبة و المقدرة ب 42.04 % من عينة الدراسة مقارنة بالنسب الاخرى ، اما عن نسبة المتخرجين لسنة 2010 الى 2014 النسبة للتراجع الى 13.63 % و هي نسبة ضئيلة .

فحسب هذه المعطيات الاحصائية فان الخريجين للسنوات الاولى كانت ضئيلة لأن السنوات الاولى كان عدد الطلبة قليل ، و نرى ان ذلك يعود ان نسبة المتعلمين كان قليل ، بل ان حتى التعليم العالي كان يراه المجتمع المحلي انه شيء ثانوي لأن متطلبات العيش تفرض عليهم اللجوء للعمل من اجل لقمة العيش على حساب التعليم و هذا الاخير يحتاج الى مصاريف و تفرغ ، و ليس باستطاعة من يكفل العائلة ان يتحمل كل الاعباء ، اضافة الى ذلك ان التخصصات المتاحة انذاك لم تكن من رغبات الطلبة الناجحين و كان الجميع يريد التخرج في مدة قصيرة للحصول على منصب عمل ، لان الشهادة تعني لهم منصب رفيع المستوى ، اذ ان غالبية التخصصات كانت في جامعات الشمال البعيدة و التي كانت اكثر صعوبة لمتابعة الدراسة بها و مكلفة انذاك .

لكن نلاحظ ان في السنوات 2000 الى 2004 هي سنوات عرف فيها تخرج الاطارات من الجامعة المحلية بنسبة مرتفعة، مما يوضح ان هذا الصرح أي الجامعة قد عرفت استقطابا للطلبة الدارسين بها و المتحصلين على شهادات عليا منها، كما يبرهن ذلك ان التخصصات المدرسة و الطلبة المتخرجين انهم يتم توظيفهم و استغلال هذه اليد العاملة المكونة.

لكن نرى ان في السنوات ما بين 2005 حتى 2014 قد بدأ عدد الموظفين الحاملين للشهادات الجامعية في التراجع، رغم ان الجامعة قد عرفت نشاطا واسعا في هذه الفترة في استقطاب عدد كبير من الطلبة الناجحين في شهادة البكالوريا و فتح تخصصات متنوعة كثيرة بل حتى دراسات ما بعد التدرج.

و هذا ما يوحي ان المؤسسات اصبحت تعاني تشبع و عدم توافق بين عدد الخريجين مع عدد المناصب.

- المنصب :

الجدول رقم 12 : توزيع أفراد العينة حسب المنصب

النسبة %	التكرار	المنصب
12.5	11	تقني سامي(اخرى)
19.31	17	مكلف بالدراسات
03.40	03	اطار مسير
17.40	15	مهندس في الاختصاص
47.72	42	مسير مسؤول
100	88	المجموع

المصدر: بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يوضح لنا الجدول السابق مناصب أفراد عينة الدراسة وفقا للوظيفة المشغولة بالمؤسسة، حيث يبين أن 12.5% من عينة الدراسة يمارسون عمل كتقنيين سامين ،اما منصب مكلف بالدراسات فانه يمثل مانسبته 19.31%، اما عن مناصب كإطارات مسيرين فيمثلون نسبة 03.40% و هي نسبة ضعيفة جدا بالنسبة للإطارات المسيرين، و في نفس الحين نجد منصب المهندس في الاختصاص يمثل 03.40% و التي هي الاخرى ضعيفة. اما فيما يخص مسير مسؤول فان نسبتهم تمثل اعلى نسبة و المقدرة ب 47.72%. لان هؤلاء قد مرت فترة طويلة بمناصبهم و مما حول للإدارة بتكليفهم و ترقيةهم لشغل مناصب اخرى لاستغلال خبراتهم التي تكونت لهم .

ان حاملي الشهادات بهم نسبة عالية من عينة بحثنا من يشغلون مناصب مسير مسؤول مما يوحي لنا ان لهم قدرات كافية و جيدة لاستلام مهام صعبة كهذه، و ان لهم كفاءة لممارسة مهامهم و ان لهم تكوين كاف لتقلد منصب كهذا و اكتسابه خبرة في مجال المنصب الذي تقلده.فمن تخرجوا ايضا ما بين السنوات 1995 الى

غاية 2009 هي سنوات كافية لتكوين خبرة و ممارسة و تطبيق الخبرات العلمية و لهم القدرة الان في احداث الجديد على مستوى مؤسساتهم و الابداع في مناصبهم .

- الوضعية القانونية:

الجدول رقم 13: توزيع أفراد العينة حسب الوضعية القانونية

النسبة %	التكرار	الوضعية القانونية
22.72	20	متعاقد
77.27	68	دائم
100	88	المجموع

المصدر: بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يوضح لنا الجدول السابق الوضعية القانونية لأفراد عينة الدراسة ، حيث يبين أن نسبة المتعاقدين تمثل ب 22.72 % و هذا راجع لطبيعة بعض المؤسسات توظف بالتعاقد ، كما نجد نسبة عالية جدا و التي تمثل فئة الذين يشغلون مناصب بصفة دائمة و تقدر نسبتهم ب 77.27 % من عينة الدراسة .

ان اغلب افراد العينة المدروسة يشغلون مناصب عملهم بصفة دائمة و هم من يشغلون مناصب ادارية و اغلبهم من يحملون شهادة ليسانس و عدد قليل من المهندسين، اما اغلب المهندسين يشغلون مناصب عن طريق التعاقد و ذلك يرجع لطبيعة المؤسسة التي يشتغلون بها و هذا نجده في مؤسسة الاشغال العمومية و مؤسسة دعامات السكك الحديدية أكثر، لأن المناصب الدائمة غير متاحة ان تكون بصفة دائمة.

- الاقدمية:

الجدول رقم 14: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الاقدمية.

الاقدمية	التكرار	النسبة%
سنتين-7 سنوات	18	20.45
8 سنوات- 13 سنة	27	30.68
13 سنة- 18 سنة	43	48.86
المجموع	88	100

المصدر: بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يوضح لنا الجدول المذكور اعلاه الاقدمية في المنصب المشغول لأفراد عينة الدراسة وفق فئات زمنية تم تقسيمها بما ادلو به، حيث يبين أن 20.45% لديهم اقدمية بالمنصب من سنتين الى 07 سنوات، و 30.68% من عينة الدراسة بلغت سنوات العمل لديهم من 8 إلى 13 سنة، و 48.86% من عينة الدراسة من 13 إلى 19 سنة و هي الفئة الاكثر ارتفاعا.

هنا يظهر جليا ان الدفعات الاولى الخريجين من جامعة الجلفة قد تحصلوا على مناصب بالمؤسسات المتواجدة على مستوى بلدية الجلفة و قد لقوا تكوين خبرة في تطبيق ما درسوا من تخصصات في ممارسة مهامهم ، اضافة الى ذلك ان هذه المدة الطويلة و المتمثلة في نسبة 48.86 بالمئة أهلتهم لتقلد مناصب كمسؤولين و مسيرين ، مما يوحي ان العينة المبحوثة لقيت تكوينها بوظائفهم و بما انهم قد تحصلوا على مناصب كمسؤولين يستنتج من ذلك ان المؤسسات وضعت بهم الثقة و قلدتهم مناصب رفيعة نتيجة للثقة المتوسمة فيهم و انهم قد عملوا بنشاط و امانة و صدق اهلتهم لذلك.

و نجد النسبة الادنى المتمثلة 20.45 بالمئة هو عدد قليل من العينة الذين ليس لهم خبرة كافية في المناصب التي يشغلونها. يرجع تأويل هذه النسبة الضئيلة ان توظيف حاملي الشهادات قد تراجع مما يفسر ان المؤسسات تعاني

تشبع و اكتفاء . و هذا يبرهن ان الجامعة تكون و تنتج عدد كبير و في تزايد مستمر من الاطارات و في كل التخصصات و من كل المستويات و لا يتمشى ذلك مع سوق العمل.

2-تفريغ بيانات الاستبيان و معالجتها إحصائيا:

تم تقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراته كالتالي:
من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات تم إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات والتي تتضمن العديد من الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة وفرضياتها، وقبل توزيعه خضعت للتحكيم لدى المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات وتعديلها بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.

ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى محورين هما:

المحور الأول: يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة وتتكون من 8 فقرات.

المحور الثاني: وتم التطرق إلى دور الجامعة وتم تقسيمها إلى ثلاث ابعاد.

سنوجزها في الجدول الآتي:

1-2- جدول تقسيم الأبعاد:

الجدول رقم 15:تقسيم الابعاد

المحتوى	الأبعاد
المؤهلات بالكفاءات و تلبية احتياجات سوق العمل و يتكون من 13 فقرة	البعد الأول
العلاقة بين المؤسسات و الجامعة و سوق العمل ، وتتكون من 06 فقرات.	البعد الثاني
ضعف الانتاج بالتكوين و الاندماج المهني لمخرجات الجامعة ، وتتكون من 07 فقرات	البعد الثالث

فالمحور الثاني من الاستبيان فيحتوي على ثلاث ابعاد و هي المؤهلات بالكفاءات و تلبية احتياجات سوق العمل ، العلاقة بين المؤسسات ،الجامعة و سوق العمل ، ضعف الانتاج بالتكوين و الاندماج المهني لمخرجات الجامعة.و قد احتوت على 26 فقرة ، موزعة على حسب خصائص و متطلبات كل بعد بالشكل التالي :

البعد الاول و يتكون من ثلاثة عشر فقرة.

البعد الثاني و يتكون من ستة فقرات.

البعد الثالث و يتكون من سبعة فقرات.

2-2- الصدق والثبات لأداة الدراسة.

في هذه الفقرة سيتم التأكد من مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبيان)، والذي يعني استقرار هذه الأداة وعدم تناقضها مع نفسها ، أي قدرتها على الحصول على نفس النتائج في حالة ما إذا أعيد توزيعها على نفس العينة تحت نفس الظروف.

أ-1- صدق الاستبانة:

تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين

صدق المحتوى:

تم عرض استبانة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من الأساتذة الأكاديميين، من أجل الاسترشاد بأرائهم حول الأسئلة والفقرات التي تضمنتها الاستبانة وقد تم الأخذ بأراء المحكمين حيث تم حذف بعض الفقرات التي لا ترتبط بموضوع الاستبانة ، و الطريقة الثانية تم القيام بدراسة استكشافية على عينة محدودة مماثلة للعينة الاصلية التي اجريت عليها البحث و ذلك بهدف تعديل و اعادة صياغة فقرات أخرى وإعادة تصنيف بعض الفقرات وتم التوصل إلى الصورة النهائية للاستبانة حيث أصبح بمقدورنا توزيع الاستبانة على عينة الدارسة، أنظر الملحق رقم(01) الذي يوضح نموذج الاستبيان.

صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال، وذلك لمعرفة مدى ارتباط الفقرات بالمجال الواحد، وذلك بهدف التحقق من انتماء فقرات كل مجال، ويتضح ذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم 16 (البعد الأول): معاملات ارتباط سبيرمان¹ الخطي بين فقرات المؤهلات بالكفاءات والدرجة الكلية للمجال.

رقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوي
01	التعليم الجامعي الذي تلقينه كان نظريا	0.871	0.000
02	التعليم الجامعي الذي تلقينه لم يتضمن تربصات ميدانية كافية للتعرف على واقع المؤسسة	0.796	0.000
03	التعليم الجامعي الذي تلقينه لم يمكنك من تكوين فكرة حول مهنتك	0.609	0.000
04	البحوث و الاعمال الموجهة و الاعمال التطبيقية كانت في معظمها نظرية	0.845	0.000
05	نظام التقويم البيداغوجي كان نظريا	0.843	0.000
06	المراجع و المصادر كانت نظرية	0.820	0.000
07	الشرح المقدم من طرف الاساتذة كان نظريا	0.823	0.000
08	الحجم الساعي المخصص للاعمال التطبيقية والموجهة قليل	0.484	0.000
09	المواد التطبيقية والعملية قليلة (المقاييس)	0.714	0.000
10	تكوين الأساتذة نظري	0.840	0.000
11	الطرق التدريسية كانت كافية لتنمية قدراتك المهنية	0.565	0.000
12	لا تتوفر الجامعة على مصلحة للتربصات	0.404	0.000
13	أداء مصلحة التربصات ضعيف	0.141	0.190

المصدر: بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

1- جبار عبد ماضي ، حزمة البرامج الاحصائية ، دار المسيرة ، الاردن ، 2013 ، ص 161.

يبين الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ (Sig)، حيث أن مستوى المعنوي لكل فقرة من الفقرات أقل من $\alpha \leq 0.05$ ، ما عدا الفقرة الاخيرة ، وقيمة I المحسوبة أكبر من قيمة I الجدولية المساوية لـ 0.2050 ، وهذا يدل على أن بعد مؤهلات بالكفاءات وفقراته يتمتع بمعامل صدق عالي.

أ-2- الصدق الداخلي لفقرات البعد الثاني:

العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية و الجامعة و سوق العمل

الجدول رقم 17 (البعد الثاني): معاملات ارتباط سبيرمان الخطي بين فقرات العلاقة بين المؤسسات و الجامعة و سوق العمل والدرجة الكلية للمجال.

رقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوي
01	لا تتوفر الجامعة على فرع لوكالات التشغيل والادماج المهني.	1	—
02	لم تستقبل الجامعة ممثلين لوكالات التشغيل والادماج المهني.	1	—
03	تنظم الجامعة مؤتمرات وندوات حول فرص التشغيل والادماج المهني.	0.897	0.000
04	التعيين في المنصب لا يتم حسب تقويم الاستعدادات والمهارات.	0.688	0.000
05	التعيين في المنصب لا يتم حسب التكيف مع منصب العمل.	0.707	0.000
06	الادوات و الوسائل التطبيقية لاجراء المعاينة العملية غير متوفرة أو قليلة.	0.823	0.000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يبين الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى المعنوي (Sig) $\alpha \leq 0.05$ ، حيث أن مستوى المعنوي لكل فقرة من الفقرات أقل من $\alpha \leq 0.05$ ، وقيمة I المحسوبة أكبر من قيمة I الجدولية المساوية لـ 0.2050، وهذا يدل على أن عدم وجود علاقات بين المؤسسات و الجامعة و سوق العمل و التي لا تساعد بتكوين مخرجات حاملة لمؤهلات علمية و كفاءات مهنية وفقراتها تتمتع بمعامل صدق عالي جدا.

أ-3- الصدق الداخلي لفقرات البعد الثالث:

ضعف الانتاج بالتكوين و الاندماج المهني لمخرجات الجامعة.

الجدول 18 (البعد الثالث): معاملات ارتباط سبيرمان¹ الخطي بين ضعف الانتاج بالتكوين الجامعي و الاندماج المهني والدرجة الكلية للمجال.

رقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوي
01	لا يتوفر موقع الجامعة على معلومات حول فرص التشغيل و التكوين والاندماج المهني للطلبة	0.193	0.072
02	لم تنظم الجامعة تكوينا مهنيا على مستوى الليسانس	0.797	0.000
03	التوظيف لا يتم حسب الكفاءات بل حسب الشهادات	0.577	0.000
04	التوظيف بالمنصب المناسب للتكوين	0.584	0.000
05	هل تتلقى مساعدة الغير من قدامى المؤسسة	0.740	0.000
06	هل يساعدك خريج الجامعة الغير داخل المؤسسة	0.664	0.000
07	قامت المؤسسة التي تعمل بها بتدريبك على اداء مهامك	0.802	0.000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يبين الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى المعنوي (Sig) $\alpha \leq 0.05$ ، حيث أن

مستوى المعنوي لكل فقرة من الفقرات أقل من $\alpha \leq 0.05$ ، ما عدا الفقرة الاولى، وقيمة I المحسوبة أكبر من

قيمة I الجدولية المساوية لـ 0.2050، وهذا يدل على أن بعد ضعف الانتاج بالتكوين لايسمح لسوق العمل

بتسهيل الاندماج المهني لمخرجات الجامعة وفقراتها يتمتع بمعامل صدق عالي.

1- ايهاب عبد السلام محمود، تحليل البرنامج الاحصائي، مؤسسة دار الصادق الثقافية، الاردن، 2013، ص.283.

ب- صدق الاتساق البنائي للأبعاد:

الجدول رقم 19: معامل الارتباط بيرسون بين معدل كل بعد من ابعاد الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة.

الرقم	الأبعاد	قيمة معامل الارتباط	مستوى المعنوي
1	المؤهلات بالكفاءات و تلبية احتياجات سوق العمل	0.984	000.0
2	العلاقة بين المؤسسات و الجامعة و سوق العمل	0.970	0.000
3	ضعف الانتاج بالتكوين و الاندماج المهني لمخرجات الجامعة	0.975	0.000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يبين الجدول معاملا الارتباط بيرسون¹ بمعدل كل بعد من ابعاد الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات

الاستبانة، حيث أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى المعنوي (Sig) $\alpha \leq 0.05$ ، ومستوى المعنوي لكل

بعد من الابعاد أقل من $\alpha \leq 0.05$ ، وقيمة r المحسوبة المحسورة بين (0.984_ 0.970) أكبر من قيمة r

الجدولية المساوية ل 0.2050.

1- ايهاب عبد السلام محمود ، تحليل البرنامج الاحصائي، مؤسسة دار الصادق الثقافية ، الاردن ، 2013 ، ص272.

3-ثبات استبانة الدراسة:

تم احتساب الثبات لاستبانة الدراسة بطريقة ألفا-كرونباخ Alpha

3-1- الثبات بطريقة ألفا-كرونباخ Alpha:

تم تطبيق المقياس على العينة و من ثم تم احتساب معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات ، حيث وجد أن قيمة ألفا كرونباخ للاستبانة ككل تساوي 0.951 ، وهذا دليل كاف على أن أداة الدراسة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع.

جدول رقم 20: قياس الثبات ألفا-كرونباخ Alpha.

عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
26	0.951

المصدر: بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

4-تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

سنقوم من خلال تحليل البيانات بتحليل نتائج الدراسة الميدانية حيث سيحتوي على عرض خصائص العينة المدروسة ، وكذا على عرض نتائج الدراسة ، كما سيشتمل هذا ،على اختبار الفرضيات وبالتالي التعرف على دور الجامعة في التغيير الاجتماعي وخاصة على المستوى المحلي.

4-1- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

لقد تم الاعتماد على اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T Test) لتحليل فقرات الاستبيان وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية - والتي تساوي 1.908 عند درجة الحرية مساوية لـ 87 أو مستوى المعنوية أقل أو يساوي من 0.05، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية - المقابلة لكل عينة - (أو مستوى المعنوية أكبر تماما من 0.05. لقد تم حساب المتوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية واختبار t لجميع الفقرات، كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع المجالات والمجال ككل.

أ- المجال الاول: المؤهلات بالكفاءات وتلبية احتياجات سوق العمل

الجدول رقم 21: مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات البعد الاول.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	مستوى المعنوي	الاتجاه العام
01	التعليم الجامعي الذي تلقته كان نظريا	1,5341	,50170	,637	0,526	لا
02	التعليم الجامعي الذي تلقته لم يتضمن تربصات ميدانية كافية للتعرف على واقع المؤسسة	1,7045	,45886	4,182	0,000	نعم
03	التعليم الجامعي الذي تلقته لم يمكنك من تكوين فكرة حول مهنتك	1,8182	,38790	7,695	0,000	نعم
04	البحوث والاعمال الموجهة والاعمال التطبيقية كانت في معظمها نظرية	1,5455	,50078	,851	0,397	لا
05	نظام التقويم البيداغوجي كان نظريا	1,5795	,49646	1,503	0,136	لا
06	المراجع والمصادر كانت نظرية	1,3295	,47274	-3,382	0,001	لا
07	الشرح المقدم من طرف الاساتذة كان نظريا	1,6591	,47673	3,130	0,002	نعم
08	الحجم الساعي المخصص للاعمال التطبيقية والموجهة قليل	1,7614	,42869	5,719	0,000	نعم
09	المواد التطبيقية والعملية قليلة (المقاييس)	1,7841	,41381	6,440	0,000	نعم
10	تكوين الأساتذة نظري	1,5114	,50274	,212	0,833	لا
11	الطرق التدريسية كانت كافية لتنمية قدراتك المهنية	1,2159	,41381	-6,440	0,000	لا
12	لا تتوفر الجامعة على مصلحة للتربصات	1,0909	,28913	-13,273	0,000	لا
13	أداء مصلحة التربصات ضعيف	1,8523	,35686	9,260	0,000	نعم

المصدر: بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يتضح من الجدول ما يلي:

- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الأولى 1,5341 ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0,526 وهو أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبلغ T المحسوبة 0,637 وهي أقل من قيمة T الجدولية التي تساوي 1,908، وهذا يعني على أن ليس هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ومما يدل على أن التعليم بالجامعة والذي تلقاه أفراد العينة لم يكن نظرياً.

- و بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الثانية 1,7045 ومستوى المعنوي يساوي 0,000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبلغ T المحسوبة 4,182 وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي 1,908، وهذا يعني على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ومما يدل على ان التعليم الجامعي الذي تلقاه المبحوث لم يتضمن تربصات ميدانية كافية للتعرف على واقع المؤسسات.

- و بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة 1,8182 ومستوى المعنوي يساوي 0,000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبلغ T المحسوبة 7,695 وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي 1,908 وهذا يعني على أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ومما يدل على ان التعليم الجامعي الذي تلقاه المبحوث لم يمكنه من تكوين فكرة عن مهنته مسبقاً.

- و بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة 1,5455 ومستوى المعنوي يساوي 0,397 وهو أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبلغ T المحسوبة 0,851 وهي أقل من قيمة T الجدولية التي تساوي 1,908، وهذا يعني على أن ليس هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ومما يدل على ان البحوث والاعمال الموجهة والاعمال التطبيقية لم تكن معظمها نظرية.

- و بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة 1,5795 ومستوى المعنوي يساوي 0,136 وهو أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبلغ T المحسوبة 1,503 وهي أقل من قيمة T الجدولية التي تساوي 1,908 وهذا يعني على أن ليس هناك موافقة من قبل أفراد العينة، ومما يدل على ان نظام التقويم بيداغوجي لم يكن نظرياً.

- و بلغ المتوسط الحسابي للفقرة السادسة 1,3295 ومستوى المعنوي يساوي 0,001 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبلغ T المحسوبة -3,382 وهي أقل من قيمة T الجدولية التي تساوي 1,908 وهذا يعني على أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد العينة، و مما يدل على ان المراجع والمصادر كانت نظرية.
- و بلغ المتوسط الحسابي للفقرة السابعة 1,6591 ومستوى المعنوي يساوي 0,002 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبلغ T المحسوبة 3,130 وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي 1,908، وهذا يعني على أن هناك موافقة وبشدة من قبل أفراد العينة، و مما يدل على ان الشرح المقدم من طرف الاساتذة كان نظريا.
- و بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة 1,7614 ومستوى المعنوي يساوي 0,000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبلغ T المحسوبة 5,719 وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي 1,908 وهذا يعني على أن هناك موافقة وبشدة من قبل أفراد العينة، و مما يدل على ان الحجم الساعي المخصص للاعمال التطبيقية والموجهة قليل.
- و بلغ المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة 1,7841 ومستوى المعنوي يساوي 0,000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبلغ T المحسوبة 6,440 وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي 1,908، وهذا يعني على أن هناك موافقة وبشدة من قبل أفراد العينة، و مما يدل على ان المواد التطبيقية والعملية قليلة (المقاييس).
- و بلغ المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة 1,5114 ومستوى المعنوي يساوي 0,833 وهو أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبلغ T المحسوبة 0,212 وهي أقل من قيمة T الجدولية التي تساوي 1,908، وهذا يعني على أن ليس هناك موافقة من قبل أفراد العينة، و مما يدل على ان تكوين الأساتذة كان ليس نظري.
- و بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الحادية عشرة 1,2159 ومستوى المعنوي يساوي 0,000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبلغ T المحسوبة -6,440 وهي أقل من قيمة T الجدولية التي تساوي 1,908، وهذا يعني على أن ليس هناك موافقة من قبل أفراد العينة، و مما يدل على ان الطرق التدريسية كانت غير كافية لتنمية القدرات المهنية للمبجوثين.

- و بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الثانية عشرة 1,0909 ومستوى المعنوي يساوي 0,000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبلغ T المحسوبة -13,273 وهي أقل من قيمة T الجدولية التي تساوي 1,908، وهذا يعني على أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد العينة، مما يدل على ان الجامعة تتوفر على مصلحة للتربصات.

- و بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة عشرة 1,8523 و مستوى المعنوي يساوي 0,000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبلغ T المحسوبة 9,260 وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي 1,908، وهذا يعني على أن هناك موافقة بشدة من قبل أفراد العينة، مما يدل على ان أداء مصلحة التربصات ليس ضعيفا.

ب- المجال الثاني: العلاقات بين المؤسسات والجامعة وسوق العمل

الجدول رقم 22: مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات البعد الثاني.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	مستوى المعنوي	الاتجاه العام
01	لا تتوفر الجامعة على فرع لوكالات التشغيل والادماج المهني	2,0000	,00000 ^a	1	/	نعم
02	لم تستقبل الجامعة ممثلين لوكالات التشغيل والادماج المهني	2,0000	,00000 ^a	1	/	نعم
03	تنظم الجامعة مؤتمرات وندوات حول فرص التشغيل والادماج المهني	1,3977	,49223	-1,949	0,055	لا
04	التعيين في المنصب لا يتم حسب تقويم الاستعدادات والمهارات	1,8295	,37819	8,174	0,000	نعم
05	التعيين في المنصب لا يتم حسب التكيف مع منصب العمل	1,7841	,41381	6,440	0,000	نعم
06	الادوات والوسائل التطبيقية لاجراء المعاينة العملية غير متوفرة أو قليلة	1,5341	,50170	,637	0,526	لا

المصدر: بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

- و بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الاولى 2,0000 ومستوى المعنوي يساوي 0,000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ ، وهذا يعني على أن ليس هناك موافقة من قبل أفراد العينة، مما يدل على انه تتوفر الجامعة على فرع لوكالات التشغيل و الادمج المهني.

- و بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الثانية 2,0000 ومستوى المعنوي يساوي 0,000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ ، وهذا يعني على أن ليس هناك موافقة من قبل أفراد العينة، مما يدل على انه تستقبل الجامعة ممثلين لوكالات التشغيل والادمج المهني.

- و بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة 1,3977 ومستوى المعنوي يساوي 0,055 وهو يساوي مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبلغ T المحسوبة -1,949 وهي أقل من قيمة T الجدولية التي تساوي 1,908، وهذا يعني على أن ليس هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، مما يدل على ان الجامعة لا تنظم مؤتمرات وندوات حول فرص التشغيل والادمج المهني.

- و بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة 1,8295 ومستوى المعنوي يساوي 0,000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبلغ T المحسوبة 8,174 وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي 1,908، وهذا يعني على أن هناك موافقة بشدة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، مما يدل على ان التعيين في المنصب يتم حسب تقويم الاستعدادات والمهارات.

- و بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة 1,7841 و مستوى المعنوي يساوي 0,000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبلغ T المحسوبة 6,440 وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي 1,908، وهذا يعني على أن هناك موافقة بشدة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، مما يدل على ان التعيين في المنصب يتم حسب التكيف مع منصب العمل.

- و بلغ المتوسط الحسابي للفقرة السادسة 1,5341 ومستوى المعنوي يساوي 0,000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبلغ T المحسوبة 0,637 وهي أقل من قيمة T الجدولية التي تساوي 1,908، وهذا يعني

على أن هناك عدم الموافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، مما يدل على ان الادوات والوسائل التطبيقية لاجراء المعاينة العملية متوفرة وقليلة.

ج- المجال الثالث: الانتاج بالتكوين والاندماج المهني لمخرجات الجامعة

الجدول رقم 23: مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات البعد الثالث.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	مستوى المعنوي	الاتجاه العام
01	لا يتوفر موقع الجامعة على معلومات حول فرص التشغيل والتكوين والادماج المهني للطلبة	1,0227	,14989	-29,871	0.000	لا
02	لم تنظم الجامعة تكوينا مهنيا على مستوى الليسانس	1,5795	,49646	1,503	0.136	لا
03	التوظيف لا يتم حسب الكفاءات بل حسب الشهادات	1,8750	,33261	10,576	0.000	نعم
04	التوظيف بالمنصب المناسب للتكوين	1,8750	,33261	10,576	0.000	نعم
05	هل تتلقى مساعدة الغير من قدامى المؤسسة	1,7727	,42147	6,070	0.000	نعم
06	هل يساعدك خريج الجامعة الغير داخل المؤسسة	1,1705	,37819	-8,174	0.000	لا
07	قامت المؤسسة التي تعمل بها بتدريبك على اداء مهامك	1,4659	,50170	-,637	0.526	لا

المصدر: بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الاولى 1,0227 ومستوى المعنوي يساوي 0,000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبلغ T المحسوبة -29,871 وهي أقل من قيمة T الجدولية التي تساوي 1,908، وهذا يعني

على أن هناك عدم الموافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، مما يدل على انه يتوفر موقع الجامعة على معلومات حول فرص التشغيل والتكوين والادماج المهني للطلبة.

- و بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الثانية 1,5795 ومستوى المعنوي يساوي 0,136 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبلغ T المحسوبة 1,503 وهي أقل من قيمة T الجدولية التي تساوي 1,908، وهذا يعني على أن ليس هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، مما يدل على انه تنظم الجامعة تكويننا مهنيا على مستوى اليسانس.

- و بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة 1,8750 ومستوى المعنوي يساوي 0,000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبلغ T المحسوبة 10,576 وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي 1,908، وهذا يعني على أن هناك موافقة وبشدة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، مما يدل على ان التوظيف لا يتم حسب الكفاءات بل حسب الشهادات.

- و بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة 1,8750 ومستوى المعنوي يساوي 0,000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبلغ T المحسوبة 10,576 وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي 1,908، وهذا يعني على أن هناك موافقة وبشدة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، مما يدل على ان التوظيف يتم بالمنصب المناسب للتكوين.

- و بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة 1,7727 ومستوى المعنوي يساوي 0,000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبلغ T المحسوبة 6,070 وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي 1,908، وهذا يعني على أن هناك موافقة وبشدة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، مما يدل على انه يتلقى افراد العينة مساعدة الغير من قدامى المؤسسة.

- و بلغ المتوسط الحسابي للفقرة السادسة 1,1705 ومستوى المعنوي يساوي 0,000 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبلغ T المحسوبة -8,174 وهي أقل من قيمة T الجدولية التي تساوي 1,908، وهذا

يعني على أن هناك عدم الموافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، مما يدل على انه لا يتلقى المبحوث مساعد خريج الجامعة الغير داخل المؤسسة.

- و بلغ المتوسط الحسابي للفقرة السابعة 1,4659 ومستوى المعنوي يساوي 0,526 وهو أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبلغ T المحسوبة -0,637 وهي أقل من قيمة T الجدولية التي تساوي 1,908، وهذا يعني على أن هناك عدم الموافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، مما يدل على ان المؤسسة التي يعمل بها قامت بتدريبهم على اداء مهامهم.

5- التحليل الوصفي لصدق الفرضيات:

اختبار ونتائج الفرضيات:

وللإجابة على الفرضيات الفرعية والرئيسية، تم الاعتماد على اختبار T لعينة الواحدة (One Sample Test T)، ويتم قبول الفرضية البديلة بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.908 بالنسبة لعينة الدراسة وعند درجة حرية مساوية لـ 87.

5-1- اختبار الفرضيات الفرعية:

يوضح الجدول أسفله رقم (05) نتائج اختبارات الفرضيات الفرعية باستخدام اختبار T وذلك للتحقق من مدى مساهمة الجامعة في التغيير الاجتماعي المحلي المرتبط بمدى تحكمها في تكوين مخرجاتها.

الجدول رقم 24: مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على فرضيات الدراسة.

رقم	الفرضيات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	درجة الحرية	Sig
01	H ₀ : لا يوجد تأثير من قبل الجامعة في انتاج مؤهلات بالكفاءات في البرامج وتلبية احتياجات سوق العمل.	1,5682	,06818	2,045	1.908	87	,044
02	H ₀ : لا يوجد تأثير في العلاقات بين المؤسسات الاقتصادية والجامعة وسوق العمل والذي يساعد بتكوين مخرجات حامله لمؤهلات علمية وكفاءات مهنية.	1,7576	,25758	10,198	1.908	87	,000
03	H ₀ : يوجد تأثير بين الجامعة وضعف الانتاج بالتكوين والذي لايسمح لسوق العمل بتسهيل الاندماج المهني لمخرجاتها.	1,5373	,03734	1,334	1.908	87	,186

المصدر: بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

5-2- نتائج الفرضيات الفرعية:

يتضح من خلال نتائج اختبار T في الجدول أعلاه أنه لا يمكن قبول الفرضية الصفرية الاولى والقائلة لا يوجد تأثير من قبل الجامعة في انتاج مؤهلات بالكفاءات في البرامج وتلبية احتياجات سوق العمل، وذلك عند مستوى الدلالة 5%، كما تؤكد ذلك T المحسوبة والتي تجاوزت القيمة الجدولة 1.908 عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة:

H₁: يوجد تأثير من قبل الجامعة في انتاج مؤهلات بالكفاءات في البرامج وتلبية احتياجات سوق العمل.

كما يظهر بالجدول انه ايضا لا يمكن قبول الفرضية الصفرية الثانية والقائلة لا يوجد تأثير في العلاقات بين المؤسسات الاقتصادية والجامعة وسوق العمل والذي يسمح بتكوين مخرجات حامله لمؤهلات علمية وكفاءات مهنية، وذلك عند مستوى الدلالة 5%، كما تؤكد ذلك T المحسوبة والتي تجاوزت القيمة الجدولة 1.908 عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة:

H-1: يوجد تأثير في العلاقات بين المؤسسات الاقتصادية والجامعة وسوق العمل والذي يساعد بتكوين مخرجات حاملة لمؤهلات علمية وكفاءات مهنية.

كما يظهر بالجدول انه يمكن قبول الفرضية الصفرية الثالثة والقائلة لا يوجد تأثير بين الجامعة وضعف الانتاج بالتكوين والذي لايسمح لسوق العمل بتسهيل الاندماج المهني لمخرجاتها، وذلك عند مستوى الدلالة 5% حيث كانت مستوى المعنوية أكبر من 5% كما تؤكد ذلك T المحسوبة والتي كانت أقل من القيمة المجدولة 1.908 عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة:

H-0: يوجد تأثير بين الجامعة وضعف الانتاج بالتكوين والذي لايسمح لسوق العمل بتسهيل الاندماج المهني لمخرجاتها.

1- الفرضية الرئيسية:

H0: لا يوجد اثر لدور الجامعة في التغيير الاجتماعي المحلي وليس هناك ترابط في التكوين مخرجاتها.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T للتحقق عن مدى وجود اثر لدور الجامعة في التغيير الاجتماعي المحلي ومدى تحكهما في تكوين مخرجاتها.

الجدول رقم 25 : نتائج اختبار لدور الجامعة في التغيير الاجتماعي المحلي في تكوين الكفاءات.

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	درجة الحرية	Sig
الفرضية العامة(ليس هناك اثر للجامعة في التغيير الاجتماعي المحلي ولا يوجد ارتباطا بتحكهما في تكوين مخرجاتها)	1,6210	0,12103	4,292	1 , 908	87	0.000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يتضح من خلال نتائج اختبار T في الجدول أعلاه أنه لا يمكن قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود

اثر في مساهمة الجامعة في التغيير الاجتماعي المحلي المرتبط بتكوين مخرجاتها، وذلك عند مستوى الدلالة 5%،

والتي وتؤكددها كذلك T المحسوبة والتي بلغت 4,292 والتي تجاوزت القيمة الجدولة 1.908 عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة:

H₁: هناك اثر قوي لدور الجامعة في التغيير الاجتماعي المحلي المرتبط بمدى تحكمها في تكوين مخرجاتها.

6- مناقشة نتائج الفرضيات :

6-1- الفرضيات الفرعية:

الفرضية الاولى:

و التي تنص على :ضعف الانتاج بدعم المؤهلاء بالكفاءات في البرامج التكوينية لا يمكن الجامعة من تلبية احتياجات سوق العمل.

ان التعليم الجامعي هنا لا يمكنه ان يقدم الكفاءات التي يحتاجها سوق العمل فهي هنا و حسب الدراسة الميدانية انها تقوم بإنتاج كمي للشهادات لا كيفي . اذ ان المبحوثين يقرون ان تكوينهم كان نظريا أكثر على حساب الجانب التطبيقي ،بل حتى انهم كانوا يجهلون الاعمال الموكلة لهم قبل تقلدهم مناصب عمل ، حتى تم الاصطدام بالواقع ، اذ ان جل دروسهم لا تطبق على الواقع وهنا نرى النقد السلبي من طرف هؤلاء الاطارات ان التعليم الجامعي لم يبرهن كفاية و هذا امر كان يطرح على مستوى التخصصات التقنية فقط لكن الان قد صار هذا الامر مطروحا ايضا على مستوى التخصصات الاخرى و الخاصة بتسيير الاداري و ان كثيرا من الامور الادارية تم اكتسابها من الوظيفة و ان الجامعة قد اكتسبتهم معلومات دون طريقة توظيفها، كما يفند بذلك رئيس المستخدمين بمديرية البناء و الاشغال العمومي و مسير دعامات السكك الحديدية و شركة الكهرباء و الغاز ان اثناء التوظيف يصعب عليهم ايجاد كفاءة من بين المرشحين للوظيفة و انهم يوظفون على اساس الشهادة المناسبة للمنصب و فقط، لان سياسة التوظيف قد تغيرت من الاختبار الى الاقتناء عن طريق المقابلة، و يتم الاستئجار

من حين لآخر بالمهندسين و المسيرين القدماء في حل بعض الامور التي يستعصي عليهم ايجاد حلول لها ، و هذا ما يبين ان المشكل المطروح في مسألة الكفاءة لا يخص فئة معينة او تخصص معين.

و مؤسسة توزيع المياه و استغلالها فلم تطرح نفس المشكل حسب المتحدث المدير ، و ان ليس لديها مشكل مع الموظفين الاطارات لأنهم من الخريجين الاوائل من الجامعة ، في حين و على مستوى مؤسسة النظافة (مؤسسة نظافة المحيط) ان عدد مناصب الموظفين من الاطارات لان طبيعة العمل الان تغيرت و لم تتوقف عند حد النظافة فقط بل المهام الموكلة لديها تعدت هذا . حيث اصبحت تدعو الى توعية المجتمع المحلي للمساهمة في ذلك لأنه هو اساس هذه البيئة وان مهامها هي تزيين المحيط و خلق فضاءات خضراء و بما ان هذه المؤسسة لا تستطيع تغطية كل البلدية فهي تستنجد بمؤسسات خاصة قد تم تقسيم الاحياء لتغطية كل البلدية في ذلك . و قد اشار ان هذه المؤسسة حديثة النشأة و موظفيها الاطارات اغلبهم حديثي التنصيب و ان مهندسيها لا يتطلب منهم الكثير لان الامكانيات ما تزال بسيطة ، لكن يعملون بما يتاح لهم من امكانيات لممارسة ما درسوه خاصة خريجي هندسة الهيدروليك و الفلاحة. بالتنسيق مع ادارات و هيآت اخرى من اجل تغيير المحيط و تثقيف المجتمع المحلي بأهمية النظافة و تزيين المحيط و اهمية النبات من اشجار و نبات و المحافظة على الهياكل العمومية ، و الالتزام بمواعيد رمي النفايات ، و هؤلاء يقومون بجمالات توعية و ايام دراسية خاصة مع دار البيئة و دار الثقافة على مستوى بلدية الجلفة.

فعمل هذه المؤسسة لا تشكو قلة الكفاءة لأنها ترى انها احدثت تغييرا في واجهة البلدية جماليا نوعا ما و هي تهدف للعمل الى اكثر من هذا ، و ان المؤسسة باشرت نشاطها بفاعلية اكثر منذ سنة 2012 حيث اعطت فرصة للشباب خريجي الجامعة تطبيق و اختبار دراساتهم في ميدان و وضع لمسات حضارية تظهر بالمدينة من غرس الازهار و الاشجار و الاعشاب خاصة ان هناك من الاطارات من فند ان طبيعة الجو قد تغيرت و الدراسات تثبت ذلك وانه اثناء عمله اعاد تطبيق خبراته على الميدان .

و منها نستشف ان التعليم الجامعي قد احدث اثرا بإنتاجه لخريجين احدثوا تغييرا ايجابيا بالمجتمع الذي بدى ظاهرا للعيان على المستوى المحلي في تغيير المجتمع المحلي و الذي الان نقول عنه مجتمع متعلم و يحمل قدرا من الثقافة لكن تنقص الكفاءة لحاملي الشهادات و الذين باستطاعتهم اعطاء دفع اقوى للنهوض بالمدينة الى مستوى اعلى من التطور و التحضر .

و بالرجوع للمعلومات و التراث النظري نجد ان هناك دراسات اتفقت نتائجها مع ما توصلت اليه الدراسة الحالية، نجد دراسة علاء الرواشدة لدور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر هيئة التدريس و لمعرفة ما للجامعة من دور ، فتوصل الى ان هناك دور متوسط الاهمية للجامعة في خدمة المجتمع، و نجد في الدلالة الاحصائية لتغيير سنة التخرج 2003 الى غاية 2007 و التي سجل فيها اعلى نسبة خريجين اشتغلوا و تعود النسبة للانحدار في سنة 2014 ، و نجد التخصص العلمي و الذين يشكلون نسبة 68,18 بالمئة و الذين يقرون ان تكوينهم كان نظريا و لم يلقوا تكوين كاف لأن يكونوا ذوي كفاءات قادرة على خوض المهنة بسهولة مما يجعلهم يصادفون مشاكل في الحصول على وظيفة يتأقلمون معها في اداء مهامهم .و هذا يجعل الجامعة غير قادرة على تكوين كفاءة علمية لانها تقوم بتلقين دروس نظرية على حساب التطبيق ، كما نجد متغير المنصب هو الاخر نجدهم مكلفين بمناصب عليا و هي الفئة التي قد كسبت خبرة في مجال عملهم و لم تنل المنصب بكفاءة علمية من الجامعة ، حيث يصرحون ان الوظيفة علمتهم توظيف رصيدهم العلمي ، و هذا قد كلفهم الكثير من الوقت لاحداث اثر على المستوى المؤسسات و تقلد مثل هذه المناصب.فلو كانت هناك تنظيم برامج و اصدارات لدور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي و ذلك بالتنسيق مع المؤسسات الاقتصادية للاشادة بدور الجامعة في تنشيط و تنمية و تطوير المجتمع المحلي اكثر .و قد اشار في ذلك ايضا دراسة عبد الله صلاح و عبد الله عثمان حيث حمل مؤسسات التعليم العالي القصور الذي تعانيه رغم توفير كل الامكانيات لتحقيق الاهداف المنشودة و الموكلة له، من تأثير على عجلة البحث العلمي و التنمية الاجتماعية حيث اشادت بتطوير المشاركة بين المؤسسات

الخاصة و العامة للتعليم و ضرورة بناء قنوات تواصل لتشجيع التعاون و التنسيق و التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي و المستفيدين على جميع المستويات، فالتربصات الميدانية للدراسة و تجسيد المعارف النظرية يقرب المفاهيم و طرق استغلال هذه المعارف التي يشتكي اغلب خريجي الجامعات من كيفية استغلالها اثناء العمل، مما يجعل الطلبة مبتوري التكوين ، و قد تحصلوا شهادات و كم من المعلومات النظرية ، فالبحث العلمي و الذي اشار اليه ايضا الباحث عمران في "دراسة الجامعات و دور البحث العلمي في خدمة التنمية" ، حيث اشار في توصياته الى ضرورة تعزيز العلاقة بين الجامعات و مؤسسات المجتمع المختلفة و المؤسسات الانتاجية و الخدماتية و ضرورة ايجاد استراتيجية واضحة للبحث العلمي تبين الرؤية المطلوبة منه على صعيد التنمية. كما نجد دراسة مصطفى بوتفونشنت و اخرين حيث كانت الدراسة حول التلاؤم بين التكوين الجامعي والتشغيل، الوضعية الحالية والمستقبلية، حيث كان الطرح حول العلاقة بين التكوين الجامعي والعمل، كما ناقشت الجوانب المتعلقة بالجامعة من الجانب البيداغوجي وتسيير الإداري للموارد البشرية والبحث العلمي، وذلك من خلال إعطاء سيرة الجامعة وعرض التزايد المستمر، كما ان و من خلال هذه الدراسة فقد توصل الباحثون إلى أن عدد الخريجين لا يتماشى و عدد المناصب الشاغرة في كل المؤسسات كما أشار إلى أن المهندسين حصتهم قليلة جدا من المناصب المطلوبة. كما أشار أن التكيف مع المنصب للخريجين الموظفين تصل من ثلاث أشهر إلى ستة أشهر، ليندمج مع العمل ، و هذا ما يثبت ان الجامعة منذ ذلك الوقت و هي تتخبط في مشكل تكوين الكفاءات ، و هذا ما يدعم دراستنا ان الجامعة ما تزال تقوم بتكوين نظري على حساب التكوين التطبيقي لتكوين كفاءات تخدم احتياجات سوق العمل.

- خلاصة الفرضية الاولى :

نقول ان الفرضية الاولى قد تحققت حيث ان ضعف الانتاج بدعم مؤهلات بالكفاءات في البرامج التكوينية لا يمكن الجامعة من تلبية احتياجات سوق العمل و لهذا ينزل على عاتق التعليم الجامعي الرفع من مستوى البرامج التكوينية المخطط لها ، حتى يتسنى لها خلق اطرار مؤهلة و استغلال هذه الطاقة البشرية من الشباب الحامل للشهادات و تنميتها ، لاننا نرى هذه الفئة لها القدرة في احداث التغيير و التطور الايجابي اكثر من هذا التغيير المحتشم.

فاعتراف الموظفين الاطارات انهم تحصلوا على شهادات دون كفاءة كان ظاهر جليا ، لان التكوين التطبيقي غير ممارس بالجامعة و هذا ما يجعل الجامعة تنتج كما لا كيفا.

- الفرضية الثانية :

من خلال الزيارات الميدانية و المقابلات المجرأة مع مسؤولي و مسيري المديرية الخمس و نتائج الدراسة الاحصائية اتضح انه ما يزال هناك احتكاك محتشم اذا لم نقل منعدم خاصة في مجال تكوين الاطارات في مجالات مختلفة و حسب التخصصات المتاحة على مستوى الجامعة و الكثير من الاطارات يجهلون تواجد مصالح خاصة بالتربصات (خارج الوطن و داخله) تتيح لهم فرص تطبيق دراساتهم و تقرهم من ميدان العمل و هذا راجع لعدم قيام المصالح بمهامها بفاعلية حتى تطلع هؤلاء الطلبة على ما تقدمه لهم الجامعة من محفزات لتقرهم من محيطهم الاجتماعي .

و بما ان الجامعة تقوم بإنتاج عدد هائل من الطلبة الحاملين للشهادات قد تتوافق مع احتياجات سوق العمل لكنها لا تعمل على توجيه هؤلاء الخريجين من خلال استقبال ممثلين عن وكالات التشغيل و الاندماج المهني او تنظيم ندوات و مؤتمرات حول فرص التشغيل و الاندماج حتى يعطي لهم تصورا على الوظيفة الموكلة لهم

مستقبلا خاصة ان هذه الوظائف لا تأخذ بعين الاعتبار الكفاءة بل بالشهادة المطابقة للمنصب لكون الكفاءة لا يمكن اختبارها الا بعد التنصيب .

و من الدراسات التي تدعم هذا ، نجد الرشيد محمد احمد قد خلص الى ان دور الجامعة في خدمة المجتمع تتمثل في خمسة و اربعين نشاطا صنّفه في ستة مجالات هي البرامج و الخطط الدراسية ، البحوث و الدراسات ، و المؤتمرات و الندوات ،الانشطة و الخدمات، الاستشارات و تقديم الخبرات ، التدريب و التأهيل ، و كانت درجة قيام الجامعات الاردنية بدورها في خدمة المجتمع متوسطة بشكل عام. حيث يرى انه يجب ان نولي اهمية بالغة بهذه المجالات و اعطائها اهمية بالغة حتى يكون هناك اثر اقوى على المحيط و لخدمته بمستوى اعلى. هذا و يرى عبد الرحمان العيسوي في دراسته حول تطوير التعليم الجامعي العربي، انه يجب التعرف على المشكلات التي يعاني منها التعليم الجامعي العربي و التخلص منها و النهوض به الى مستويات التعليم العالمي، حيث اشار الى ضرورة وضع نظام دقيق لانتقاء الطلاب و اختيار هيئة التدريس ، حيث اشار انه لا يكفي التفوق العلمي وحده ، و هنا يبين ان التفوق و التحصيل العلمي لا يؤدي غرضه كاملا اذا لم تصحبه تجسيد مهاراتهم الذهنية على ارض الواقع ، مناقشا في ذلك ان يخلص الطالب و الاستاذ من ما يكبل طاقاتهم من مشاكل مادية و نفسية. و ان المنظمة الحالية للجامعات لا تنمي السمات العلمية في الطالب الا بنسب ضئيلة . و هذا ما نراه في دراستنا حيث ان مؤشر المستوى الاكاديمي اي الشهادات و التي مثلت نسبة 52,27 بالمئة من مهندسين و مؤشر التخصص العلمي و الذي مثل نسبة 68,18 بالمئة في التخصصات العلمية و العلوم الدقيقة هي تخصصات و شهادات توحى بالتحصيل العلمي لتخصصات تتطلب ممارسة ميدانية و تطبيقية اكثر منها نظرية مقارنة بالتخصصات الاخرى ، و هذا ما يجعل الخريجين في حالة تضمر انهم اخذوا شهادات لا غير، مما يعيقهم اثناء ممارسة مهامهم و يدفعهم الى الدراسة من جديد لتطبيق ما تم دراسته نظريا ، رغم انه قد يلقي عراقيل في تطبيقها و لا يستطيع إيجاد خطط بديلة للوصول الى النتائج النظرية، و هذا يعطل سيرورة العمل و المؤسسة في البحث عن اشخاص ذوي كفاءة و مؤهلات علمية في نفس الوقت ، تستطيع ان تعطي دفعا اقوى للمؤسسات. و نجد في دراسة

تطرق لها مصطفى بوتفوشيت في دراسته الميدانية التي ناقشت الجوانب المتعلقة بالجامعة من الجانب البيداغوجي وتسيير الإداري للموارد البشرية والبحث العلمي و ان هناك فائض من الخريجين مقارنة بسوق العمل الذي لا يمكنه استيعاب الاعداد المتزايدة من المتخرجين، و كان من توصياته إيجاد بنية فعالة لرفع مستوى التكوين الإضافي وتحسين مستوى الإطارات ، وإجراء دراسة تقويمية على التكوين و الجامعة كل سنتين، و هذا ما يشير فيه لدراسة و تقييم المستويات و تحسينها بالتكوينات الاضافية لأن التخطيط للتكوين بنفس المناهج السابقة غير كافية، حيث يرى افراد عينة دراستنا انهم لم يلقوا مساعدة من الجامعة من ادوات و الوسائل التطبيقية لاجراء المعاينة العملية اضافة الى ذلك لم يلقى هؤلاء مساعد من الجامعة في توظيفهم او على الاقل توجيههم للمناصب التي يمكن ان يشغلوها حسب مهاراتهم و قدراتهم العلمية، فهذا الانفصال بين المؤسسات و وكالات التشغيل و عدم تنظيم مؤتمرات و ندوات تشرح لهم فرص التشغيل و الاندماج المهني، حيث ان هذا الامر يجعل الخريجين يعانون في البحث عن الوظيفة و ان تحصلوا عليها يلقون معانات اخرى هي كيفية ممارسة مهامهم. فتكوين هؤلاء الاطارات و المعول عليهم في حل المشكلات يسقط على عاتق الجامعة حيث اشار في ذلك مهيران نجاتي في دراسته حول المسؤولية الاجتماعية للشركات و الجامعات مشيرا في ذلك ان هناك اهتمام متزايد بالمسؤولية الاجتماعية بين الاكاديميين و الممارسات و الجامعات كمراكز لتوليد المعرفة التي تؤدي دورا مهما في معالجة ما يعترض العالم من مشكلات. و هذا ما اشارت فيه الدراسة ل صباح باقر في دور الجامعة في عملية التغيير الاجتماعي ، حيث ان قضايا التحول الاجتماعي و تطوره او تخلفه يكون مصدره الجامعة اذ ترى انها يجب ان تكون هذه الاخير مصدر و اداة ثورية بصورة فاعلة للتحول و التطور الاجتماعي. و هذا ما اشاد به حسن في دراسته حول توثيق العلاقة بين الجامعة و المجتمع ، و الذي توصل في دراسته ان العلاقة بين الجامع و المجتمع ما تزال ضعيفة ، و انها عاجزة عن بناء علاقة تفاعلية مع المجتمع ، حيث اشار من بين توصياته بضرورة توثيق و توطيد العلاقة بينهما لأن ذلك مطلب اساسي للنهوض بالتنمية. و هذا ملاحظ في دراستنا ان هناك عدم فاعلية بين الجامعة و المؤسسات التي كان من المتوقع ان تكون هناك علاقة وطيدة لتسهيل الجامعة دورها في استثمار مخرجاتها. فللجامعة القدرة على ان

تقوم بالاثر الايجابي على المجتمع حيث نرى انها استطاعت تكوين اطارات لكن بدون كفاءة. حيث انها لا تعمل بشكل جماعي مع المؤسسات المتواجدة على المستوى المحلي.

- خلاصة الفرضية الثانية:

من خلال ما سبق نخلص للقول ان عدم وجود علاقة فعلية بين المؤسسات الاقتصادية و الجامعة كإدارة و كهيكل منتج و بين سوق العمل فهذا لا يساعد بتكوين مخرجات حاملة لمؤهلات علمية و كفاءات مهنية بل يكون مخرجات حاملة لشهادات فقط ، و هنا يكون دور الجامعة تخريج كم لا كيف و لذا يجب ان تعيد الجامعة في النظر الى ان يكون هناك تلاحم بين كل الهيئات حتى تتعاون و تتلاحم في رفع المستوى العلمي لهؤلاء الخريجين و خلق ارضية لتكوينهم و متابعة فعلية لتربصاتهم الميدانية و متابعتهم حتى بعد التخرج بتهيئة ارضية لتوظيف هؤلاء و استغلال قدراتهم بالنهوض بالمجتمع تنمويا ليكون اكثر مستوى من الوضع الحالي.

- الفرضية الثالثة :

ضعف الانتاج بالتكوين لا يسمح لسوق العمل بتسهيل الاندماج المهني لمخرجات الجامعة.

نرى ان هذه الفرضية لم تتحقق و به قبلنا الفرضية الصفرية القائلة:

لا يوجد تاثير بين الجامعة و ضعف الانتاج بالتكوين و الذي لا يشكل عائقا لسوق العمل بتسهيل

الاندماج المهني لمخرجاتها.

اذ ان هؤلاء الاطارات يشتكون من عدم قدرتهم لممارسة مهامهم في ميدان العمل و تجسيد ما درسوه على ارض الواقع و هذا راجع لعدم تربصهم و عدم حصولهم على تطبيق ميداني ، لكن هذا لم يعيق حصولهم على مناصب عمل لانهم يحملون شهادات تتوافق و المنصب المطلوب ، و ان خبراتهم المهنية هي مستوحاة من المنصب نفسه و ان من يساعدهم هم الموظفين القدامى بالمؤسسة ، اعترافا منهم انهم يحملون شهادات و يفتقدون الخبرة في تطبيق مهاراتهم الذهنية على الميدان .

رغم ان هؤلاء الاطارات اكتسبوا مهاراتهم من الوظيفة نفسها ، اغلبهم قد تقلدوا مناصب كمسيرين و مسؤولين و اصبحوا فاعلين بالمؤسسات ، و اصحاب قرار فقد كانت لهم فرص التنصيب حتى اثبتوا ان لهم قدرات على خوض العمل الميداني علما انهم يصرحون انه كان صعب في البداية ، لكن بعد بذل مجهودات شخصية و بفضل التريصات و الرسكلة التي قدمتها لهم المؤسسات مقر العمل التي يعملون بها ، و التي كانت محفز و دافع للعمل اكثر للتسابق في اظهار قدراتهم لانتاج مجهودات اكبر في النجاح في مجال عملهم.

- خلاصة الفرضية الثالثة:

ان ضعف الانتاج بالتكوين لا يعيق سوق العمل للاندماج المهني لمخرجات الجامعة فحملة الشهادات هنا يشبتون انهم ان توفرت لهم ظروف ليكونوا اكثر كفاءة كانوا سوف يقدمون اكثر فهم يشبتون بالواقع الاجتماعي المحلي و على مستوى مؤسسات التي يعملون بها قد فرضوا انفسهم و احدثوا اثارا ايجابية ، و انهم استطاعوا اكتساب مهارات لم تتوفر لهم اثناء الدراسة الجامعية . و ان الشهادة كافية للحصول على وظيفة التي تطلب مطابقة الشهادة مع المنصب المطلوب ، اما الاندماج فيرونه ليس بالشيء الصعب مع الاستنجاد بالتكنولوجيا اليوم و بذل مجهود شخصي من الموظف نفسه ، لفرض نفسه بالمؤسسة خاصة ان هناك الكثير من المحفزات التي تدعم الاندماج من تريصات و ملتقيات و الندوات التي تنظمها المؤسسات و المرونة في العمل .

- الفرضية العامة :

من خلال ما سبق نقول ان الفرضية العامة قد تحققت ، حيث ان مساهمة الجامعة في التغير الاجتماعي المحلي مرتبطة بمدى تحكّمها في تكوين مخرجاتها فالجامعة الموجودة على المستوى المحلي تقوم بانتاج شهادات و باعداد كبيرة و ذلك حسب المسجلين بها في شهادة البكالوريا حسب معطيات المهندس المكلف بتسجيلات الطلبة . و ما يعاب عليها انها غير قادرة على تكوين كفاءات قادرة على احداث اثر اكثر ايجابية . و لهذا يجب اهتمام الجامعة بالبحث العلمي و تفعيله كأحد متطلبات التغير الايجابي و توفير المستلزمات المادية و المالية اللازمة

لتكوين عالم متميز و تفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في جميع البرامج من حيث المحتوى و اساليب التدريس و اساليب التقويم و تطوير قدراتهم في استخدام التكنولوجيا و استغلالها و توثيق العلاقات مع المؤسسات العامة و المختصة في البحث العلمي لإجراء البحوث ميدانيا حتى يسهل الاندماج أكثر .

7-الاستنتاج العام:

نشير ان نتائج هذه الدراسة اثبتت ان هناك تاثير ايجابي لدور الجامعة في التغيير الاجتماعي في الاثر الذي احده هؤلاء الاطارات في المؤسسات الاقتصادية التي يعملون بها ، و هي واحدة من الجامعات الجزائرية التي قادرة على احداث اثر اقوى ، و يرجع هذا الاثر الايجابي حسب هذه الدراسة الميدانية الى:

قابلية الخريجين للقيام بمهام أكثر فاعلية ان توفرت لهم الارضية لممارسة قدراتهم التي يودون لو كانت مصقولة باعمال ميدانية اثناء التعليم الجامعي .

اعطاء حيز اوسع من الحرية للاطارات لممارسة قدراتهم الذهنية مع عملية الانتقاء الممحص .

تحسين نوعية التعليم و التعلم في الجامعات الجزائرية و الذي يدر باننتاج كفاءات على مستوى الجامعة قادرين على قلب موازين التنمية المحلية و الوطنية .

تحليل مواطن البيئة المحلية لمعرفة مواطن القوة لتعزيزها و مواطن الضعف لتعديلها و اصلاحها .

تحليل البيئة الخارجية للبحث عن فرص اتفاقات و شراكات و تعاون مع الادارات و الشركات المحلية و الاجنبية و الجامعات الوطنية و الاجنبية و ذلك لفتح الافاق امام الطلبة لاكتساب الخبرات و تنمية المعارف و للحصول على مناصب عمل لتخصصاتهم .

فالجامعة تنتج الان اعداد كبيرة من الاطارات و في جميع التخصصات بعدما كان المجتمع يعاني انتشار الامية و الجهل و العزلة عن العالم الحضري ، لكن رغم هذا نرى انها لا تراعي متطلبات سوق العمل و لا تطابقه، حيث يظهر جليا من خلال هذه الدراسة ، الاعداد الهائلة و في كل التخصصات المكونة بالجامعة و التي نرى

انها لا تعكس الصورة الحقيقية لعدد الموظفين بالؤسسات العمومية المتواجدة على المستوى المحلي، فلاتزات المؤسسات تعرف نقصا في خلق مناصب عمل لهؤلاء ، فليس هناك تطابق بين عدد المناصب و عدد المتخرجين، ضف الى ذلك ان جامعة الجلفة بما تخصصات لا تعرف التوظيف رغم انها منذ ان افتتحت كمعهد للالكترونك و لكن هذا التخصص يكاد ينعدم في توظيفه، و لا توجد اي مؤسسات عمومية تمتص الاعداد المتخرجة .ضف الى ذلك ايضا نجد تخصص القانون الذي بات يقتحم مناصب ليست له اذ يشغل مناصب التعليم لكون الاعداد الكبيرة المتخرجة لم تجد هي الاخرى مناصب تلائم تكوينهم ، و لا ينطبق نفس الشيء على تخصص العلوم السياسية التي لا تلقى مناصب تتلاءم و تكوينهم .اما عن اهم التخصصات ايضا و العلمية منها فالهندسة في العلوم الفلاحية هي الاخرى تلقى تكوين عدد كبير من الطلبة لكن هو الاخر لا يعكس ذلك على مستوى الوظائف العمومية.و منه فالجامعات نراها تقوم بأعداد كبير من الشباب لكن لا يتم استغلال هذه اليد العاملة في توظيفها، فهناك عدم تناسق و تطابق عدد المتكويين و تخصصاتهم مع المناصب.فكل التخصصات تعرف عجز في توظيفها .فرغم ما عرفته المنطقة من تحول الا انها ما تزال تفتقر لعدد اكبر من المؤسسات - 22 مؤسسة عمومية عدد ضئيل جدا- و خاصة الاقتصادية منها لامتناسها البطالة تماشيا مع التخصصات المكونة.

فالجامعة و المجتمع المحلي يحتاج الى تنسيق اكثر من اجل التشارك في الرفع من مستوى تكوين هؤلاء الطلبة، و ذلك من خلال تفعيل التكوينات الميدانية و متابعتها و اعطائها اهمية بالغة ، لكون الاعمال النظرية غير كافية اثناء استلام وظائف، حيث يخلق عدم التوافق و يعيق تطلعات المتخرجين.

و بالرجوع للمعلومات النظرية نجد ان هناك دراسات قد اتفقت نتائجها مع ما توصلت اليه الدراسة الحالية ،فنجد دراسة علاء الرواشدة لدور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر هيئة التدريس و لمعرفة ما للجامعة من دور ، فتوصل الى ان هناك دور متوسط الاهمية للجامعة في خدمة المجتمع، و نجد في الدلالة الاحصائية لمتغير سنة التخرج 2003 الى غاية 2007 و التي سجل فيها اعلى نسبة خريجين اشتغلوا و تعود النسبة للانحدار في سنة 2014 ، و نجد التخصص العلمي و الذين يشكلون نسبة 68,18 بالمئة و الذين

يقرون ان تكوينهم كان نظريو انهم يتأقلمون بصعوبة مع وسطهم المهني. و هذا يجعل الجامعة غير قادرة على تكوين كفاءة علمية لانها تقوم بتلقين دروس نظرية على حساب التطبيق، كما نجد متغير المنصب هو الاخر نجدهم مكلفين بمناصب عليا و هي الفئة التي قد كسبت خبرة في مجال عملهم و لم ينل المنصب بكفاءة علمية من الجامعة ، حيث يفند ان الوظيفة كانت قد نشطت رصيدهم العلمي ، جعلهم يخسرون الكثير من الوقت لاحداث اثر على المستوى المؤسسات و تقلد مثل هذه المناصب.فلو كانت هناك تنظيم برامج و اصدارات لدور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي و ذلك بالتنسيق مع المؤسسات الاقتصادية للاشادة بدور الجامعة في تنشيط و تنمية و تطوير المجتمع المحلي اكثر . و قد اشار في ذلك ايضا دراسة عبد الله صلاح و عبد الله عثمان حيث حمل مؤسسات التعليم العالي القصور الذي تعانيه رغم توفير كل الامكانيات لتحقيق الاهداف المنشودة و الموكلة له، من تأثير على عجلة البحث العلمي و التنمية الاجتماعية حيث اشادت بتطوير المشاركة بين المؤسسات الخاصة و العامة للتعليم و ضرورة بناء قنوات تواصل لتشجيع التعاون و التنسيق و التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي و المستفيدين على جميع المستويات، فالتربصات الميدانية للدراسة و تجسيد المعارف النظرية يقرب المفاهيم و طرق استغلال هذه المعارف التي يشتكى اغلب خريجي الجامعات من كيفية استغلالها اثناء العمل، مما يجعل الطلبة مبتوري التكوين ، و قد تحصلوا شهادات و كم من المعلومات النظرية ، فالبحث العلمي و الذي اشار اليه ايضا الباحث عمران في "دراسة الجامعات و دور البحث العلمي في خدمة التنمية" ، حيث اشار في توصياته الى ضرورة تعزيز العلاقة بين الجامعات و مؤسسات المجتمع المختلفة و المؤسسات الانتاجية و الخدمائية و ضرورة ايجاد استراتيجية واضحة للبحث العلمي تبين الرؤية المطلوبة منه على صعيد التنمية. كما نجد دراسة مصطفى بوتفوشنت و اخرين حيث كان الطرح حول العلاقة بين التكوين الجامعي والعمل، و ناقش الجوانب المتعلقة بالجامعة من الجانب البيداغوجي و تسيير الإداري للموارد البشرية والبحث العلمي، وذلك بعرض التزايد المستمر، فقد توصل الباحثون إلى أن عدد الخريجين لا يتماشى و عدد المناصب الشاغرة في كل المؤسسات كما أشار إلى

أن المهندسين حصتهم قليلة جدا من المناصب المطلوبة. و ان التكيف مع المنصب للخريجين الموظفين تصل من ثلاث أشهر إلى ستة أشهر، ليندمج مع العمل ، و هذا ما يثبت ان الجامعة منذ ذلك الوقت و هي تتخبط في مشكل تكوين الكفاءات ، و هذا ما يدعم دراستنا ان الجامعة ما تزال تقوم بتكوين نظري على حساب التكوين التطبيقي لتكوين كفاءات تُخدم احتياجات سوق العمل.

و بما ان الجامعة تقوم بإنتاج عدد هائل من الطلبة الحاملين للشهادات قد تتوافق مع احتياجات سوق العمل لكنها لا تعمل على توجيه هؤلاء الخريجين من خلال استقبال ممثلين عن وكالات التشغيل و الاندماج المهني او تنظيم ندوات و مؤتمرات حول فرص التشغيل و الاندماج حتى يعطي لهم تصورا على الوظيفة الموكلة لهم مستقبلا خاصة ان هذه الوظائف لا تأخذ بعين الاعتبار الكفاءة بل بالشهادة المطابقة للمنصب لكون الكفاءة لا يمكن اختبارها الا بعد التنصيب .

و من الدراسات التي تدعم هذا ، نجد الرشيد محمد احمد قد خلص الى ان دور الجامعة في خدمة المجتمع تتمثل في عدد من النشاطات صنفها في مجالات هي البرامج و الخطط الدراسية ، البحوث و الدراسات ، و المؤتمرات و الندوات ،الانشطة و الخدمات، الاستشارات و تقديم الخبرات ، التدريب و التأهيل ، و كانت درجة قيام الجامعات الاردنية بدورها في خدمة المجتمع متوسطة بشكل عام.اذ يرى انه يجب ان نولي اهمية بالغة لهذه المجالات و اعطائها اهمية بالغة حتى يكون هناك اثر اقوى على المحيط و لخدمته بمستوى اعلى. هذا و يرى عبد الرحمان العيسوي في دراسته حول تطوير التعليم الجامعي العربي، انه يجب التعرف على المشكلات التي يعاني منها التعليم الجامعي العربي و التخلص منها و النهوض به الى مستويات التعليم العالمي، حيث اشار الى ضرورة وضع نظام دقيق لانتقاء الطلاب و اختيار هيئة التدريس ، حيث اشار انه لا يكفي التفوق العلمي وحده ، و هنا يبين ان التفوق و التحصيل العلمي لا يؤدي غرضه كاملا اذا لم تصحبه تجسيد مهاراتهم الذهنية على ارض الواقع ، مناشدا في ذلك ان يخلص الطالب و الاستاذ من ما يكبل طاقاتهم من مشاكل مادية و نفسية. و ان المنظمة الحالية للجامعات لا تنمي السمات العلمية في الطالب الا بنسب ضعيفة . و هذا ما نراه في دراستنا حيث ان

مؤشر المستوى الاكاديمي من مهندسين و مؤشر التخصص العلمي هي تخصصات و شهادات توجي بالتحصيل العلمي لتخصصات تتطلب ممارسة ميدانية و تطبيقية اكثر منها نظرية مقارنة بالتخصصات الاخرى ، و هذا ما يجعل الخريجين في حالة تضمر أنهم اخذوا شهادات لا غير، مما يعيقهم اثناء ممارسة مهامهم و يدفعهم الى الدراسة من جديد لتطبيق ما تم دراسته نظريا ، رغم انه قد يلقي عراقيل في تطبيقها و لا يستطيع ايجاد خطط بديلة للوصول الى النتائج النظرية، و هذا يعطل سيرورة العمل و المؤسسة في البحث عن اشخاص ذوي كفاءة و مؤهلات علمية في نفس الوقت ، تستطيع ان تعطي دفعا اقوى للمؤسسات. و مصطفى بوتفوشة قد ناقش الجوانب المتعلقة بالجامعة من الجانب البيداغوجي و تسيير الإداري للموارد البشرية والبحث العلمي فتوصل الى ان هناك فائض من الخريجين مقارنة بسوق العمل الذي لا يمكنه استيعاب الاعداد المتزايدة من المتخرجين، و كان من توصياته إيجاد بنية فعالة لرفع مستوى التكوين الإضافي و تحسين مستوى الإطارات ، وإجراء دراسة تقويمية على التكوين و الجامعة كل سنتين، و هذا ما يشير فيه لدراسة و تقييم المستويات و تحسينها بالتكوينات الاضافية لأن التخطيط للتكوين بنفس المناهج السابقة غير كافية، حيث يرى افراد عينة دراستنا أنهم لم يلقوا مساعدة من الجامعة من ادوات و الوسائل التطبيقية لاجراء المعاينة العملية اضافة الى ذلك لم يلقى هؤلاء مساعد من الجامعة في توظيفهم او على الاقل توجيههم للمناصب التي يمكن ان يشغلوها حسب مهاراتهم و قدراتهم العلمية، فهذا الانفصال بين المؤسسات و وكالات التشغيل و عدم تنظيم مؤتمرات و ندوات تشرح لهم فرص التشغيل و الاندماج المهني، حيث ان هذا الامر يجعل الخريجين يعانون في البحث عن الوظيفة و ان تحصلوا عليها يلقون معانات اخرى هي كيفية ممارسة مهامهم. فتكوين هؤلاء الاطارات و المعول عليهم في حل المشكلات يسقط على عاتق الجامعة حيث اشار في ذلك مهيران نجاتي في دراسته حول المسؤولية الاجتماعية للشركات و الجامعات مشيرا في ذلك ان هناك اهتمام متزايد بالمسؤولية الاجتماعية بين الاكاديميين و الممارسات و الجامعات كمراكز لتوليد المعرفة التي تؤدي دورا مهما في معالجة ما يعترض العالم من مشكلات. و هذا ما اشارت فيه الدراسة ل صباح باقر في دور الجامعة في عملية التغير الاجتماعي ، حيث ان قضايا التحول الاجتماعي و تطوره او تخلفه يكون مصدره

الجامعة اذ ترى انها يجب ان تكون هذه الاخير مصدر و اداة ثورية بصورة فاعلة للتحول و التطور الاجتماعي . و هذا ما اشاد به حسن في دراسته حول توثيق العلاقة بين الجامعة و المجتمع ، و الذي توصل في دراسته ان العلاقة بين الجامع و المجتمع ما تزال ضعيفة ، و انها عاجزة عن بناء علاقة تفاعلية مع المجتمع ، حيث اشار من بين توصياته بضرورة توثيق و توطيد العلاقة بينهما لأن ذلك مطلب اساسي للنهوض بالتنمية. و هذا ملاحظ في دراستنا ان هناك عدم فاعلية بين الجامعة و المؤسسات التي كان من المتوقع ان تكون هناك علاقة وطيدة لتسهيل الجامعة دورها في استثمار مخرجاتها. فللجامعة القدرة على ان تقوم بالاثر الايجابي على المجتمع حيث نرى انها استطاعت تكوين اطارات لكن بدون كفاءة. حيث انها لا تعمل بشكل جماعي مع المؤسسات المتواجدة .

كما نجد هؤلاء الاطارات مهاراتهم اكتسبوها من الوظيفة نفسها ، اغلبهم قد تقلدوا مناصب كمسيرين و مسؤولين و اصبحوا فاعلين بالمؤسسات ، فقد كانت لهم فرص العمل حتى اثبتوا ان لهم قدرات على خوض العمل الميداني علما انهم يصرحون انه كان صعب في البداية ، لكن بعد بذل مجهودات شخصية و بفضل التربصات و الرسكلة التي قدمتها لهم المؤسسات مقر العمل التي يعملون بها ، و التي كانت محفز و دافع للعمل اكثر للتسابق في اظهار قدراتهم لانتاج مجهودات اكبر في النجاح في مجال عملهم.

فأرس المال البشري كما يراه المنذر لاساسي هو رجل الاقتصاد و ان له التأثير الايجابي على حجم المؤسسة و تطورها كما يرى دراسة اخرى ان رأس المال البشري الذي يتمتع بمستوى تكويني و علمي و توقعه يعطي دفعا و اثرا كبيرا للمؤسسة ، و بهذا تدعم هذه الدراسة بحثنا ان الاموظف المؤهل و المكون له اثر على محيطه بايجابية. و نجد البحث الذي قامت به نورة دريدي يلخص لنا ان التكوين النظري انعكاسا لواقع التشغيل حيث ان البطالة بما اسمته البطالة التقنية انعكاسا لاحدى المظاهر الاقتصادية و الاجتماعية، فالتكوين النظري غير كاف لمؤسسات تطلب الكفاءة و الجودة مثلما جاء في دراسة رقاد صليحة حيث يجب تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي ، مع هذا التزايد للبطالة و تزايد الاجتماعي على التعليم الجامعي.

توصيات:

من خلال ما توصلنا اليه من هذه الدراسة نوجز بعض المقاط التي قد

تنظيم برامج و اصدارات لدور الجامعة في خدمة المجتمع و المجتمع المحلي خاصة لتقديم لما لها من اهمية بالغة بدفع وتيرة النمو و التطور الاجتماعي.

العمل بالتنسيق و متابعة اكثر بين الجامعة كنسق و المؤسسات العمومية كنسق اخر من اجل رفع مستوى الكفاءة.

اعطاء اهمية بالغة للجانب التطبيقي المهمل في الجامعات.

الرفع من المستوى التعليم الجامعي و تأطير دورات تكوينية للاساتذة في الوحدات الأساسية التي يدرسونها حتى يكون هناك احتكاك بين الاساتذة و تبادل الخبرات و التنسيق و طرح ما يصادفهم على مستوى كل وحدة و يكون هناك تحكم اكثر بالوحدة .

تفعيل التبرصات للموظفين و الصرامة في متابعتها للرفع من مستوى اداء الوظائف.

خلق مناصب مواتية للتخصصات المدروسة.

تعاهد وزارة التعليم العالي مع باقي الوزارات الاخرى و ذلك من اجل الحد من البطالة و امتصاصها و

ذلك بخلق مناصب تستثمر هذه الاعداد الكبيرة من الموارد البشرية المكونة.

الخاتمة :

ان الجامعة و ما يقع على عاتقها في تحديد رؤيتها المستقبلية و ما خطط له انفا على مستوى الوزارة التعليم العالي في اطار اعادة التخطيط من اجل ان يتم الدمج بين التخطيط الاستراتيجي و ما تسميه بالجوودة الشاملة اي ما نراه نحن و نسميه بتكوين كفاءات و ذلك من اجل احداث تغيير على المستوى الاجتماعي ، فالجامعة قد كانت لها خطط لكن هذه نرى انها غير مفعلة بناء على المقابلة التي اجريناها مع مسؤوليها، و ما عليها الان الا اعادة النظر لتحقيق اهدافها المنشودة بتكوين جيل يكون اكثر كفاءة و رفع مستوى الطلبة ليكون لهم القدرة الكافية للخوض في احداث تغيير اكثر ، فتكوين الجامعة و تخرج اعداد هائلة منها لا يعني انها قادرة على وصولها الى الاهداف المنشودة ، بل هي الان قامت بتعليم مبادئ نظرية لا يمكن ان تطبقها مع متطلبات العصر و الانفجار العلمي و التكنولوجي. و عدم تطابق الكم مع الكيف يتر قيمة الجامعة و مدى تأثيرها في المحيط الاجتماعي و التنموي. فالخريجين الاطارات دائما لهم مشكل الكفاءة في ممارسة الوظيفة الموكلة لهم ، حيث يلجؤون دائما الى القدامى في الوظيفة لمساعدتهم . مما يجعلهم ينقمون على دراستهم النظرية.

في الاخير نصل الى ما خلصت اليه هذه الدراسة حيث توصلنا ان نتيجة مفادها ان درو الجامعة في التغيير الاجتماعي المحلي ، كان متوسطا حيث ان الدور الاساسي و الذي كان قادرا على احداث اكثر فاعلية ، في تكوين كفاءات رفيعة المستوى و استغلال هذه الطاقة البشرية في النهوض بالتنمية و مسايرة التطور التنموي المتسارع. فضعف الانتاج الجامعة بمؤهلات بالكفاءات في البرامج التكوينية قد كان عائقا في تلبية احتياجات سوق العمل بهذه الكفاءات ، رغم ان التوظيف حاليا صار امتصاص البطالة مع التغاضي عن الكفاءة، و هذا ما جعل المؤسسات تعاني التعطيل الدائم في اتمام مهامها.

ضف الى ذلك عدم التنسيق بين المؤسسات التنموية و الجامعة و سوق العمل كان هو الاخر عائقا في تكوين مخرجات تحمل مؤهلات علمية و كفاءات مهنية، فعدم التنسيق بين هذه المؤسسات كان كافيا ان يقلل من مدى تأثير الجامعة على المجتمع، و الذي يقع على عاتقها المسؤولية الكبرى في تطوره. و المضى به قدما بسواعد مكونة ذات كفاءة، و يجب عليها الان باعادة النظر في تفعيل و تنشيط علاقتها بالمؤسسات التنموية و التقرب من سوق العمل ، حتى لا يحدث تنافر اكثر و يعود سلبا على مكانة التليم و الجامعة، و التي باتت تنتج كم من الشهادات لا غير .

فسوق العمل بات يقبل بتشغيل شهادات لأن سياسة التوظيف الان قد ألغت نظام الامتحان و تم تعويضها بالمقابلة الشفهية مما عمل على اهمال التحصيل العلمي ، و المطلوب للحصول على وظيفة تطابق الشهادة

خاتمة

للحصول على وظيفة، ضف الى ذلك انه لا يوجد تنسيق بين عدد الخريجين من الجامعة المحلية و سوق العمل، فالمؤسسات و التي عددها محتشم لا يقابله عدد المتخرجين سنويا. في النهاية نقول ان الجامعة استطاعت ان تلعب دورا في احداث تغيير الاجتماعي على المستوى المحلي ، لكن كان تغيير ا بسيطا ليس ما كان منتظرا، فهي الان عملت على رفع المستوى التعليمي لا المستوى الكفاءة. و ينتظر منها الاعداد لعمل من اجل اعداد تكوين اكثر كفاءة لانتاج اطارات مؤهلة.

المراجع

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

المصادر:

1- المنجد في اللغة العربية والآداب والعلوم، بيروت، 1960.

المراجع:

الكتب:

- 1- إبراهيم الجيار السيد ، دراسات في التجديد التربوي، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987.
- 2- إبراهيم العسل إبراهيم ، الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1997.
- 3- إبراهيم عبد النبي محمد، التعليم والمجتمع : دراسات نظرية وميدانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1989.
- 4- إبراهيم عيد حسن، التنمية والتخطيط، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1997.
- 5- أبو طاحون عدلي علي ، في النظريات الاجتماعية المعاصرة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- 6- أحمد السيد سميرة، علم اجتماع التربية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993.
- 7- أحمد عبد الحي رمزي، التعليم العالي والتنمية وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة، ط.4، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية.
- 8- أسد مزعل جمال ، الاعتبارات الاقتصادية في التعليم، مطابع جامعة الموصل، الموصل، 1985.
- 9- بدران شبل، التربية المقارنة، دراسات في نظم التعليم، دار المعرفة الجامعية، ط.3، الإسكندرية، 2001.
- 10- بليغ شفيق، رجائي شريف، دور الجامعات المصرية في خدمة المجتمع، المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة، 1983.
- 11- بن اشنهو مراد، نحو الجامعة الجزائرية : تأملات حول مخطط جامعي، تر.بامية عايدة أديب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.

المراجع

- 12- بن فارس بن زكريا أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، 1979.
- 13- بن نوار صالح، "فعالية التنظيم في المؤسسة الاقتصادية"، مخبر علم الاجتماع والاتصال بقسنطينة، الجزائر، 2006.
- 14- البيومي صلاح، التنشئة والشخصية للطفل بين الواقع والمستقبل، دار المعارف، القاهرة.
- 15- تركي رايح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.
- 16- التل سعيد وآخرون، قواعد التدريس في الجامعات، دليل عمل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1991.
- 17- ثابت ناصر، دراسات في علم الاجتماع التربوي، مكتبة الفلاح، الكويت.
- 18- جان بيار دوران، رويير فايل، علم الاجتماع المعاصر، تر. ميلود طواهري، دار الروافد الثقافية، الجزائر، 2012.
- 19- الجوهري عبد الهادي وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.
- 20- الجوهري عبد الهادي، أصول علم الاجتماع، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 21- الجوهري محمد، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، 1985.
- 22- حجازي مصطفى، التخلف الاجتماعي، ط.4، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1979.
- 23- حجي، طارق قيم التقدم، دار المعارف، القاهرة، 2001.
- 24- الحسيني السيد، نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985.
- 25- حمدي علي أحمد، مقدمة في علم اجتماع التربية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.
- 26- الخشاب مصطفى، دراسة المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، الإسكندرية، 1977.
- 27- خليل العمر معن، معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
- 28- الدرة عبد الباري، نوعية التعليم العالي في الوطن العربي، مج.13، ع. 157، عمان، أكتوبر، 1988.
- 29- زاهي الرشدان عبد الله، علم اجتماع التربية، دار الشروق، الأردن، 2004.
- 30- زكي بدوي أحمد، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية : انجليزي فرنسي عربي، مكتبة لبنان، بيروت 1982.
- 31- زيتون محيا، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة التسوق، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

المراجع

- 32- الزيود ماجد، الشباب والقيم في عالم متغير، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 33- ستيفن كيرتز، دور الجامعات في عالم متغير، تر. عبد العزيز سليمان، إبراهيم عصمت مطاوع، محمد حافظ غانم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، 1975.
- 34- سعفان حسن، اتجاهات التنمية في العالم العربي، مطبعة التقدم، القاهرة، 1983.
- 35- شحاتة حسن، حامد عمار، نحو تطوير التعليم في الوطن العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.
- 36- شروخ صلاح، علم الاجتماع التربوي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 37- صقر عبد العزيز الغريب، الجامعة والسلطة: دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- 38- طلعت إبراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.
- 39- عابد عاصم الطنطاوي أحمد، "إشكالية العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية"، سلسلة التربية والتنمية، السنة الثالثة. عدد 8، فبراير 1995.
- 40- عاطف غيث محمد، التغيير الاجتماعي والتخطيط، دار المعارف، القاهرة، 1966.
- 41- عاطف غيث محمد، التغيير الاجتماعي والتخطيط، دار المعارف، ط 2، القاهرة، 1966.
- 42- عباس عابدين محمود، علم اقتصاديات التعليم الحديث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000.
- 43- عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، القاهرة، معهد البحوث و الدراسات العربية، المطبعة العالمية، القاهرة، 1970.
- 44- عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، مصر، 1982.
- 45- عبد الحميد حسين، رشوان احمد، التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، المكتب الجامعي الحديث، ط3، مصر، 2002.
- 46- عبد الحميد محسن، منهج التغيير الاجتماعي في الإسلام، مطبعة النعمان، بغداد، 1986.
- 47- عبد الدائم اغانيزي عبد الله، الجمود والتجديد في التربية المدرسية، دار العلم للملايين، بيروت.

المراجع

- 48- عبد الدائم عبد الله ، التربية في البلاد العربية:حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها من عام 1950 إلى عام 2000، ط.6 ، دار الملايين، بيروت، 1998.
- 49- عبد الرحمن عبد الله محمد، علم اجتماع التربية الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.
- 50- عبد السلام محمود إيهاب ، تحليل البرنامج الإحصائي، مؤسسة دار الصادق الثقافية، الأردن، 2013 .
- 51- عبد الفتاح محمد محمد ، الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.
- 52- عبد المعطي عبد الباسط، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1981، الكويت.
- 53- عبد الموجود عزت ، "التعليم العالي وإصدار هيئة التدريس الجامعي"، وقائع مؤتمر الوزراء المسؤولين عن التعليم العالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجزائر، 1981.
- 54- العبد صلاح وآخرون، الكتاب السنوي الأول في التنمية الريفية، ط4، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دت .
- 55- عبد ماضي جبار ، حزمة البرامج الإحصائية ، دار المسيرة، الأردن ، 2013 .
- 56- عريف سلطي سامية، الجامعة والبحث العلمي، دار الفكر، عمان، 2011.
- 57- علي أحمد حمدي، مقدمة في علم اجتماع التربية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1995.
- 58- عمر الجولانجي فادية ، المجتمع والأنساق الاجتماعية، المكتبة المصرية، مصر، 2004.
- 59- عمر الطنوبي محمد ، التغيير الاجتماعي، منشأة المعارف، القاهرة، 1998 .
- 60- عمران حسين، الجامعات ودور البحث العلمي في خدمة التنمية، 2003.
- 61- عيد خليفة فاروق وآخرون، معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر ، الإسكندرية، 2014.
- 62- عيسوي عبد الرحمن ، تطور التعليم الجامعي العربي، دراسة حقلية، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
- 63- غنيم عمرو، الشرقاوي علي، تنظيم و إدارة الأعمال: الأسس والأصول العلمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

المراجع

- 64- فراج عز الدين ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، دار الفكر العربي، بيروت، 1985.
- 65- فضيل دليلو وآخرون، إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2001.
- 66- فهمي الكردي محمود، التخطيط للتنمية الاجتماعية: دراسة لتجربة التخطيط الإقليمي في أسوان، دار المعارف، القاهرة، 1977.
- 67- كروسون باتريشيا، الخدمة العامة في التعليم العالي: الممارسات والأولويات، تر. مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 1986.
- 68- كسناوي محمود محمد، توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2001 .
- 69- لحسن بوعبد الله، مقداد محمد، تقديم العملية التكوينية بالجامعة: دراسة ميدانية لجامعات الشرق الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998
- 70- ماكارنكو أنطوان سميونوفيتش، التربية الاشتراكية، تر. أديب يوسف شيش، دار الفكر، دمشق.
- 71- المجالس القومية المتخصصة، هياكل وأنماط التعليم الجامعي وتطور التعليم الجامعي في مصر، ع. 06، القاهرة، 1980.
- 72- محمد الحسن إحسان، مبادئ علم الاجتماع الحديث، دار وائل للنشر، عمان، الأردن. - محمد عبد العليم مرسي، "مقومات البحث العلمي في الوطن العربي"، مجلة رسالة الخليج، السنة الرابعة، 1987.
- 73- محمد عبد الرحمن عبد الله ، سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.
- 74- محمد عبد الرحمن عبد الله، النظرية في علم الاجتماع : النظرية السوسيولوجية المعاصرة، ج. 2، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 2006 .
- 75- محمد عبد الرحمن عبد الله، علم اجتماع التربية الحديثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.
- 76- محمد عودة، تاريخ علم الاجتماع : مرحلة الرواد . ج 1 ، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1998 .
- 77- محمد عيسوي عبد الرحمان، تطور التعليم الجامعي العربي : دراسة حقلية، دار النهضة العربية، القاهرة.

المراجع

- 78- محمود محمد، التخطيط و الإستراتيجية: دراسة في المفاهيم من إستراتيجية التنمية في مصر، القاهرة، 1978.
- 79- مذكور إبراهيم، مجمع العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975 .
- 80- منير مرسي محمد، الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة، طبعة مزيدة ومنقحة، عالم الكتب للطباعة، القاهرة، 1993.
- 81- منير مرسي محمد، الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة، عالم الكتب، القاهرة، 1977.
- 82- موريس انجس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تر.بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصة، 2004 .
- 83- ناصر إبراهيم، علم الاجتماع التربوي، دار الجيل، بيروت، 1996.
- 84- النائي مجد الدين ، علم الاجتماع الموضوع والمنهج، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان، 1997.
- 85- نسيم يوسف جوزيف ، نشأة الجامعات في العصور الوسطى، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص273.
- 86- وحيد دويدري رجاء ، البحث العلمي-أساسياته النظرية وممارساته العلمية، دار الفكر، دمشق .
- 87- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي في الجزائر، الجزائر، 2007.

المجلات :

باللغة العربية:

- 1- أروين بولاك، إسحاق ليون كاندل، "مفكرون في إعلام التربية: إسحاق ليون كاندل"، تر. أنطوان خوري، مستقبلات، مجلة التربية الفصلية، مج 23، ع81، مركز مطبوعات اليونيسكو، القاهرة، 1992.
- 2- باقر صباح ، "دور الجامعة في التغيير الاجتماعي"، مجلة دراسات تربوية، السنة 2 عدد 9، بغداد، 1973 .
- 3- بدران شبل، الفكر التربوي الراديكال: تحرير الإنسان وضرورة تغيير المجتمع الطبقي، مجلة التربية المعاصرة، ع.10، مركز التنمية البشرية والمعلومات، القاهرة، 1988 .
- 4- بوسنينة المنجي، "مستقبل التعليم العالي في الدول العربية في ظل التحديات الراهنة"، المجلة العربية للتربية، ع. 25، 2005.
- 5- الحجار رائد حسين، التجربة اليابانية وضمان الجودة للتعليم العالي و الدروس المستفادة منها ،عدد 126، ج 2، مجلة جامعة الأزهر كلية التربية، 2005 .

المراجع

- 6- الرواشدة علاء، "دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات الشخصية لديهم: جامعة البلقاء التطبيقية أنموذج"، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، مج3، عمان، 2011.
- 7- الزاحي سمية، "المكتبة الجامعية فضاء التعلم والبحث في سياق نظام LMD"، المعلوماتية، العدد 30، الرياض، 2010
- 8- ستار نوري العبودي، المدارس الأهلية في العراق 1869-1963: دراسة تاريخية-إحصائية مقارنة، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد 20، نيسان 2015.
- 9- السكرواني ربيع، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، مجلة المستقبل العربي، السنة الثالثة، ع. 121، بيروت، 1989.
- 10- السيد أحمد عزت، "القيم بين التغيير و التغيير: المفاهيم والخصائص والآليات"، مجلة جامعة دمشق، مج 27 العدد الأول والثاني، 2011.
- 11- صلاح عبد الله، عبد الله عثمان، "الدراسات العليا والبحث العلمي وخدمة المجتمع في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان: دراسة تحليلية"، المجلة العربية الأمريكية، الأكاديمية للعلوم والتكنولوجيا، مج 1 ع. 1، مسقط، 2010.
- 12- عبد الحميد مرسي سوسن، "تحليل اتجاهات القيادات الجامعية نحو دور الجامعات المصرية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة"، المجلة العلمية لكلية التجارة، ع. 1، مصر، 1998.
- 13- عبد الغفار عبد السلام، "دعوة لتطوير التعليم الجامعي"، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، عالم الكتب، القاهرة، 1993.
- 14- علي الحسيني، "دور الجامعات العراقية في تنمية الفرد والمجتمع"، مجلة الجامعة العراقية، السنة 19، بغداد.
- 15- عمار نابي عبد الحكيم، "اتجاهات التنمية ونظريتها ومدى ملائمتها للتطبيق على دول العالم الثالث"، مجلة الجامعة، عدد 16، مج 1، فبراير 2014.
- 16- غول خضر، "التعليم والتنمية في البلدان النامية"، مجلة العلوم الإنسانية، ع. 28، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007.
- 17- فيسنتي ليما، انجل ماركيز، "نوع التنمية ونوع التعليم"، تر. أحمد كمال عاشور، مجلة مستقبل التربية، العدد 3، مطبوعات اليونسكو، 1978.

المراجع

- 18- لويس لي غران، "مفكرون في أعلام التربية: سلسلتان فرينيه". تر. أنطوان خوري، مستقبلات، مجلة التربية الفصلية. مج 23 ، الأعداد 85-86-87-88 ، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، 1995 .
- 19- محسن مصطفى، "الجامعة المغربية وإشكالية التنمية : تأملات سوسيولوجية في بعض عوامل الأزمة وتحولات المسار"، مجلة فكر ونقد، السنة 7، عدد 65، يناير 2005.
- 20- نوفل نعمان محمد، "مأزق سياسات التعليم العالي في ظل توجهات التنمية"، مجلة مستقبل التربية العربية، مج 1، عدد 3، القاهرة، 1995.
- 21- يوسف الخطيب عامر، "نموذج للتربية البيئية في الجامعات: الجامعة الإسلامية بغزة دراسة حالة"، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ع. 10، القاهرة، 1989.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

- 1- أوموسى ذهبية، المسنين في مركز العجزة : دراسة ميدانية في كل من مركز دالي إبراهيم وديار الرحمة ببنر خادم، رسالة الماجستير غير منشورة، علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة البليدة، الجزائر، 2004.
- 2- براهيمى نادية، دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة لجامعة المسيلة، رسالة ماجستير غير منشورة، العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2013.
- 3- بن صويلح ليليا، دور برنامج تشغيل الشباب في ترقية العمل وتطوير الكفاءات: المؤسسة الصغيرة، عقود ما قبل التشغيل، القرض المصغر، رسالة ماجستير غير منشورة، علم الاجتماع المؤسسات، جامعة عنابة، الجزائر، 2003.
- 4- دريدي نورة، خريجي الجامعة بين التكوين والتشغيل، رسالة ماجستير غير منشورة، علم الاجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1999.
- 5- رقاد صليحة، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية آفاق ومعوقات: دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري، رسالة دكتوراه علوم غير منشورة، العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2014.
- 6- غربي صباح، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، علم الاجتماع التنمية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.

المراجع

- 7- لوشن حسين، القواعد التربوية لنظام التعليم العالي وفعاليتها في تنمية المهارات الاجتماعية للمكونين، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004.
- 8- محمد احمد بن أحمد الرشيد ، دور الجامعة في خدمة المجتمع ومدى قيام الجامعات الأردنية بهذا الدور، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، 2005.

الملتقيات:

- 1- إبراهيم تركي عبد الفتاح، "مستقبل الجامعات العربية بين قصور واقع وتحديات الثورة العلمية: جدل البني والوظائف"، مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي، أفق مستقبلية ، رابطة التربية الحديثة، مج 1، القاهرة، 1990.
- 2- أحمد أبوفارة يوسف، "إشراك الطلبة في تقييم جودة التعليم العالي"، مؤتمر الاقتصاد المعرفي، عمان، 2-4 أيار 2006.
- 3- سيف حيدر أحمد، "جامعة المستقبل وارتباطها بسوق العمل وخطط التنمية في الجمهورية اليمنية و الدول العربية الأخرى"، المؤتمر القومي السنوي العاشر(العربي الثاني) لمركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة المستقبل في الوطن العربي ، عين شمس، القاهرة، 27-28/12/2003.
- 4- العاجز فؤاد، "دور الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية الشاملة"، المؤتمر السنوي العاشر، الجامعة وقضايا المجتمع العربي في عصر المعلومات، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالتعاون مع كلية التربية، جامعة الزقازيق، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002.
- 5- عبد المجيد حسن إيناس، " تطوير أهداف التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض المتغيرات العالمية والمحلية والاتجاهات المستقبلية وتحديات معوقات تحقيقها: دراسة ميدانية على جامعة الزقازيق"، الأداء الجامعي الكفاءة والفاعلية والمستقبل، المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، القاهرة، 10-11 فيفري 1995 .
- 6- عبد المجيد حسن إيناس، " تطوير أهداف التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض المتغيرات العالمية والمحلية والاتجاهات المستقبلية وتحديات معوقات تحقيقها:دراسة ميدانية على جامعة الزقازيق"، المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم

المراجع

- الجامعي الأداء الجامعي الكفاءة والفاعلية والمستقبل، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، القاهرة، 10/21 إلى 11/2 سنة 1995 .
- 7- عمار حامد، "دور كليات التربية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة"، المؤتمر السنوي الثالث عشر لقسم أصول التربية، جامعة المنصورة، القاهرة، 1996.
- 8- محمد أحمد حسن أمير، "نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع"، المؤتمر السادس، التعليم العالي ومتطلبات التنمية، جامعة البحرين، المنامة، 2007.
- 9- محمود عبد الحميد حسين، "قضايا البحث الاجتماعي وارتباطها بالمسؤولية المجتمعية للجامعات العربية"، الجامعات العربية والمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها، جامعة الزقازيق، المؤتمر الدولي الثاني لعلم الاجتماع، القاهرة، 1-2 مارس 2010،

التقارير:

- 1- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التقرير الوطني للتقويم المرحلي لتطبيق إصلاح التعليم العالي، الجلسات الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 19- 20 ماي 2008.
- 2- corporate social responsibility and universities: A study of top 10 world universities -2
websites تقرير بحث غير منشور
- 3 Adequation entre la formation universitaire et un emploi :situation actuelle et
perspective تقرير بحث غير منشور

2-Bibliographie

Ouvrages

- 1- Ashby. E, **the future of Nineteen Century idea of University**, mierva(6), 1967.
- 2- D.David and Henry, **New priorities in Research in Raymond ,A.Howes (ED.) vision and purpose in Higher Education** Washington D.C,1962.
- 3- Guy Rocher , **Introduction à la sociologie générale : changement social** ,Paris,Le Seuil,1970.

المراجع

- 4- Horbison F. and C.A. Myers, **Manpower and Education Country Studies in Economic Development**, New York ,1956.
- 5- Horbison Hassan Horbison, **social and human sciences and Academic Freedom**. UNESCO1- Proceedings. 10 - 1 September, Alexandria, Egypt. 2005.
- 6- John, W.B. (1983). **Research In education**, 4th, ED, New Delhi, Prentice Hall ofIndia,1983.
- 7- Margaret.S.Gordon, **higher education and the Labor market**, Hill book m.grow company,.,1974
- 8- Response R.Ebifania and Castro, **The University in the Developing Philippines**, NEW YORK.1991,Asha Publishing House INC.
- 9- Rocher Guy , **le changement sociale** , Introduction générale, Ed.HMH,Paris,1968-
- 10- Shannon .T and J shoefeld ,C. **university Extension the center of Applied Research in Education** , New yourk 1965
- 11- T.W.Schultz, **investment in human capital American economic review**,51March1961.
- 12- Terence Kealey, **The University Of Buckingham: Independence is the way forward in Higher Education**.
- 13- Webster , S. Twentieth Century, **Dictionary of English Language, 1960**

المواقع الإلكترونية :

1-<https://books.google.dz>

2- <https://www.resarchgate.net/publication/3045094> -

3- <https://scholar.google.com>

4- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة (موقع الكتروني).

5- سمية الزاحي، المكتبة الجامعية فضاء التعلم والبحث في سياق نظام LMD ، على موقع الانترنت: <https://arab-afli.org>

6- النظام التعليمي في الجزائر في ظل متغيرات الشأن الداخلي وتحديات العولمة، الموقع :

<http://chebbah-65.newstarforum.net/t1740-topic>

<http://www.marefa.org> -

7- مصطفى عمر، التعليم والتغير الاجتماعي تأثير متبادل: حالة المجتمع الليبي، <http://www.libyaforum.org/>

8- عادل عامر، الدور السياسي للجامعة، من الموقع الالكتروني <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles>

المراجع

9- عبلة عيساتي، هجرة الأدمغة سبب ركود الاقتصاد بالموقع الإلكتروني:

<http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/178508>

10- ف.هند، الجزائر خسرت 40 مليار دولار بسبب هجرة الأدمغة، بالموقع الإلكتروني:

<http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/24242>

11 -<https://books.google.dz>

12 -www.andi.dz Invest in Algeria : wilaya de djelfa

13- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي و التدريب، قطاع التدريب، تصور مقترح لتطوير اداء معلمي المواد العامة بالثية العامة للتعليم

التطبيقي و التدريب في ضوء مدخل الكفايات التعليمية، 2017 على الموقع الإلكتروني www.paaet.edu.kw.

14- Moundir lassassi,Nacer- eddine Hamouda, " Le Fonctionnement du marché du travail en Algérie : population active et emplois occupés" en maurice catin,Mouhoub mouhoub, R égion et développement, inégalites et pauvreté dans les pays arabes, Edition l'Harmattan,paris,2012 <https://www.mollat.com/livres> على الموقع الإلكتروني
- Nacer-eddine Hammouda,Moundir Lassassi, CREAD,Academia.edu/MLassass1

نموذج لاستمارة الاستبيان الموجهة لخريجي الجامعة العاملين بالمؤسسات الاقتصادية ميدان الدراسة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجزائر 2 ابو القاسم سعد الله
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

استمارة استبيان حول:

دور الجامعة في التغيير الاجتماعي من خلال تكوين الكفاءات

دراسة ميدانية لعينة من اطارات خريجي جامعة الجلفة الموظفين بالمؤسسات الاقتصادية

اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع تخصص تغير اجتماعي

إن هذا الاستبيان مصمم لمعرفة الدور الذي تلعبه الجامعة في اكتساب المعارف و القدرات اللازمة لمنصب العمل و اعادة استثمار هذه المعارف والمهارات المكتسبة خلال التكوين الجامعي في ميدان العمل بالمؤسسات الاقتصادية.

وبما أنك خريج جامعة و تعمل في مؤسسة اقتصادية بامكانك اعطائنا صورة صحيحة ولو نسبيا عن تجربتك العملية ومدى انعكاس تكوينك الجامعي على المستوى المهني.

ومن أجل ذلك نرجوا منك الاجابة بوضوح و دقة و بجدية عن اسئلة الاختبار للمساعدة في استكمال البحث

ونعدك أن كل المعلومات التي تقدمها ستظل سرية ولن تستعمل الا لغرض البحث العلمي .

الملاحق

ملاحظة :

- ضع الإشارة (x) أمام الإجابة الصحيحة.
- ضع الإشارة (x) أمام الاختيار المناسب لك .

I- معلومات شخصية :

- 1- الجنس : - ذكر . - أنثى .
- 2- السن :
- 3- التخصص المدروس بالجامعة :
- 4- سنة التخرج من الجامعة :
- 5- الشهادة التي تحملها:
 - شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية (DEUA) () .
 - شهادة الليسانس () .
 - شهادة مهندسو مهندس دولة () .
 - أخرى تذكر :
- 6- المنصب :
 - إطار مسير ()
 - مسير مسؤول ()
 - مهندس دولة في الاختصاص ()
 - مكلف بالدراسات ()
 - أخرى تذكر ()
- 7- الوضعية القانونية :
 - متعاقد ()
 - دائم ()
- 8- الأقدمية :
 - من سنتين الى 7 سنوات ()
 - من 8 سنوات - 13 سنة ()
 - من 14 سنة - 19 سنة ()

الملاحق

الرقم	السؤال	نعم	لا
09	التعليم الجامعي الذي تلقينته كان نظريا		
10	التعليم الجامعي الذي تلقينته لم يتضمن تربصات ميدانية كافية للتعرف على واقع المؤسسة		
11	التعليم الجامعي الذي تلقينته لم يمكنك من تكوين فكرة حول مهنتك		
12	البحوث و الاعمال الموجهة و الاعمال التطبيقية كانت في معظمها نظرية		
13	نظام التقويم البيداغوجي كان نظريا		
14	المراجع و المصادر كانت نظرية		
15	الشرح المقدم من طرف الاساتذة كان نظريا		
16	التعيين في المنصب لا يتم حسب التكيف مع منصب العمل		
17	الادوات و الوسائل التطبيقية لاجراء المعاينة العملية غير متوفرة أو قليلة		
18	الحجم الساعي المخصص للاعمال التطبيقية والموجهة قليل		
19	المواد التطبيقية والعملية قليلة (المقاييس)		
20	تكوين الأساتذة نظري		
21	الطرق التدريسية كانت كافية لتنمية قدراتك المهنية		
22	لا تتوفر الجامعة على مصلحة للتربصات		
23	أداء مصلحة التربصات ضعيف		
24	لا تتوفر الجامعة على فرع لوكالات التشغيل والادماج المهني		
25	لم تستقبل الجامعة ممثلين لوكالات التشغيل والادماج المهني		
26	تنظم الجامعة كفاءات وندوات حول فرص التشغيل والادماج المهني		
27	التوظيف لا يتم حسب الكفاءات بل حسب الشهادات		
28	التوظيف بالمنصب المناسب للتكوين		
29	التعيين في المنصب لا يتم حسب تقويم الاستعدادات والمهارات		
30	لا تتوفر موقع الجامعة على معلومات حول فرص التشغيل و التكوين والدمج المهني للطلبة		
31	لم تنظم الجامعة تكوينا مهنيا على مستوى اليسانس و الماستر		
32	يساعدك الغير من قدامى المؤسسة		
33	يساعد خريج الجامعة الغير داخل المؤسسة		
34	قامت المؤسسة التي تعمل بها بتدريبك على اداء مهامك		

الملحق الثاني

NONPAR CORR
/VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 A9 A10 A11 A12 A13 75;J76;93;83;1
/PRINT=SPEARMAN TWOTAIL NOSTIG
/MISSING=PAIRWISE.
Nonparametric Correlations
[DataSet0]

	Correlations													البيانات والعلاقات
Spearman's rho	A1	A2	A3	A4	A5	A6	A7	A8	A9	A10	A11	A12	A13	
A1	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	1,000 88	,693** 88	,446** 88	,932** 88	,912** 88	,655** 88	,332** 88	,562** 88	,864** 88	,379** 88	,295** 88	,061** 88	,871** 88
A2	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	,693** 88	1,000 88	,599** 88	,659** 88	,710** 88	,900** 88	,514** 88	,810** 88	,613** 88	,279** 88	,205** 88	,152** 88	,796** 88
A3	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	,446** 88	,599** 88	1,000 88	,339** 88	,302** 88	,593** 88	,842** 88	,755** 88	,305** 88	,004** 88	,149** 88	,069** 88	,609** 88
A4	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	,932** 88	,659** 88	,339** 88	1,000 88	,001** 88	,933** 88	,001** 88	,374** 88	,001** 88	,001** 88	,001** 88	,845** 88	,000** 88
A5	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	,912** 88	,710** 88	,374** 88	,933** 88	1,000 88	,933** 88	1,000 88	,000** 88	,000** 88	,000** 88	,000** 88	,843** 88	,000** 88
A6	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	,655** 88	,454** 88	,330** 88	,640** 88	1,000 88	,597** 88	,166** 88	,368** 88	,685** 88	,572** 88	,451** 88	,049** 88	,820** 88
A7	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	,770** 88	,900** 88	,593** 88	,692** 88	,504** 88	1,000 88	,497** 88	,730** 88	,640** 88	,261** 88	,199** 88	,823** 88	,000** 88
A8	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	,332** 88	,514** 88	,842** 88	,239** 88	,166** 88	,497** 88	1,000 88	,678** 88	,678** 88	,199** 88	,070** 88	,484** 88	,000** 88
A9	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	,562** 88	,810** 88	,755** 88	,519** 88	,368** 88	,730** 88	,678** 88	1,000 88	,482** 88	,208** 88	,122** 88	,249** 88	,714** 88
A10	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	,864** 88	,613** 88	,305** 88	,934** 88	,685** 88	,640** 88	,199** 88	,482** 88	1,000 88	,513** 88	,309** 88	,840** 88	,840** 88
A11	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	,379** 88	,279** 88	,033** 88	,479** 88	,572** 88	,261** 88	,160** 88	,513** 88	1,000 88	,603** 88	,003** 88	,565** 88	,565** 88
A12	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	,295** 88	,205** 88	,149** 88	,289** 88	,451** 88	,227** 88	,194** 88	,309** 88	,603** 88	1,000 88	,425** 88	,404** 88	,404** 88
A13	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	,061** 88	,152** 88	,468** 88	,058** 88	,049** 88	,174** 88	,669** 88	,249** 88	,087** 88	,404** 88	,425** 88	1,000 88	,141** 88
البيانات الاول	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	,871** 88	,796** 88	,609** 88	,845** 88	,820** 88	,823** 88	,484** 88	,714** 88	,840** 88	,565** 88	,404** 88	,141** 88	1,000 88

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).
* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).
NONPAR CORR
NONPAR CORR
/VARIABLES=B1 B2 B3 B4 B5 B6 75;J76;93;83;2
/PRINT=SPEARMAN TWOTAIL NOSTIG
/MISSING=PAIRWISE.

Nonparametric Correlations

			Correlations						
			B1	B2	B3	B4	B5	B6	العلاقات
Spearman's rho	B1	Correlation Coefficient							
		Sig. (2-tailed)							
		N	88	88	88	88	88	88	88
	B2	Correlation Coefficient							
		Sig. (2-tailed)							
		N	88	88	88	88	88	88	88
	B3	Correlation Coefficient			1,000	,368**	,426**	,759**	,897**
		Sig. (2-tailed)				,000	,000	,000	,000
		N	88	88	88	88	88	88	88
	B4	Correlation Coefficient			,368**	1,000	,864**	,364**	,688**
		Sig. (2-tailed)			,000		,000	,000	,000
		N	88	88	88	88	88	88	88
	B5	Correlation Coefficient			,426**	,864**	1,000	,285**	,707**
		Sig. (2-tailed)			,000	,000		,007	,000
		N	88	88	88	88	88	88	88
	B6	Correlation Coefficient			,759**	,364**	,285**	1,000	,823**
		Sig. (2-tailed)			,000	,000	,007		,000
		N	88	88	88	88	88	88	88
		Correlation Coefficient			,897**	,688**	,707**	,823**	1,000
		Sig. (2-tailed)			,000	,000	,000	,000	
	البعد الثاني	N	88	88	88	88	88	88	88

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

NONPAR CORR

/VARIABLES=C1 C2 C3 C4 C5 C6 C7 75;J76;93;83;3

/PRINT=SPEARMAN TWOTAIL NOSIG

/MISSING=PAIRWISE.

**Nonparametric
Correlations**

			Correlations							البعد3
			C1	C2	C3	C4	C5	C6	C7	
Spearman's rho	C1	Correlation Coefficient	1,000	-,025	,058	,058	,083	,134	,163	,193
		Sig. (2-tailed)		,820	,594	,594	,444	,214	,129	,072
		N	88	88	88	88	88	88	88	88
	C2	Correlation Coefficient	-,025	1,000	,444**	,444**	,637**	,386**	,426**	,797**
		Sig. (2-tailed)	,820		,000	,000	,000	,000	,000	,000
		N	88	88	88	88	88	88	88	88
	C3	Correlation Coefficient	,058	,444**	1,000	,896**	,697**	,171	,284**	,577**
		Sig. (2-tailed)	,594	,000		,000	,000	,110	,007	,000
		N	88	88	88	88	88	88	88	88
	C4	Correlation Coefficient	,058	,444**	,896**	1,000	,697**	,171	,353**	,584**
		Sig. (2-tailed)	,594	,000	,000		,000	,110	,001	,000
		N	88	88	88	88	88	88	88	88
C5	Correlation Coefficient	,083	,637**	,697**	,697**	1,000	,246*	,452**	,740**	
	Sig. (2-tailed)	,444	,000	,000	,000		,021	,000	,000	
	N	88	88	88	88	88	88	88	88	
C6	Correlation Coefficient	,134	,386**	,171	,171	,246*	1,000	,485**	,664**	
	Sig. (2-tailed)	,214	,000	,110	,110	,021		,000	,000	
	N	88	88	88	88	88	88	88	88	
C7	Correlation Coefficient	,163	,426**	,284**	,353**	,452**	,485**	1,000	,802**	
	Sig. (2-tailed)	,129	,000	,007	,001	,000	,000		,000	
	N	88	88	88	88	88	88	88	88	
البعد3	Correlation Coefficient	,193	,797**	,577**	,584**	,740**	,664**	,802**	1,000	
	Sig. (2-tailed)	,072	,000	,000	,000	,000	,000	,000		
	N	88	88	88	88	88	88	88	88	

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

CORRELATIONS

/VARIABLES=75; ل76; 93; 83; 1 75; ل76; 93; 83; 2 75; ل76; 93; 83; 3
 75; ل76; 93; 83; _75; لكلي
 /PRINT=TWOTAIL NOSIG
 /MISSING=PAIRWISE .

الاتساق
البنائي

الملاحق

Correlations

Correlations

		البعد 1	البعد 2	البعد 3	البعد الكلي
البعد 1	Pearson Correlation	1	,933**	,940**	,984**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000
البعد 2	N	88	88	88	88
	Pearson Correlation	,933**	1	,917**	,970**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000
البعد 3	N	88	88	88	88
	Pearson Correlation	,940**	,917**	1	,975**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000
البعد_الكلي	N	88	88	88	88
	Pearson Correlation	,984**	,970**	,975**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	
	N	88	88	88	88

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

RELIABILITY

```

/VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 A9 A10 A11 A12 A13 B1 B2 B3 B4 B5
B6 C1 C2 C3 C4 C5 C6 C7
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
    
```

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,951	26

T-Test

[DataSet0] C:\Users\Cissano\Desktop\Nouveau dossier
(3)\Untitled1.sav

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
A1	88	1,5341	,50170	,05348
A2	88	1,7045	,45886	,04891
A3	88	1,8182	,38790	,04135
A4	88	1,5455	,50078	,05338
A5	88	1,5795	,49646	,05292
A6	88	1,3295	,47274	,05039
A7	88	1,6591	,47673	,05082
A8	88	1,7614	,42869	,04570
A9	88	1,7841	,41381	,04411
A10	88	1,5114	,50274	,05359
A11	88	1,2159	,41381	,04411
A12	88	1,0909	,28913	,03082
A13	88	1,8523	,35686	,03804
B1	88	2,0000	,00000 ^a	0,00000
B2	88	2,0000	,00000 ^a	0,00000
B3	88	1,3977	,49223	,05247
B4	88	1,8295	,37819	,04031
B5	88	1,7841	,41381	,04411
B6	88	1,5341	,50170	,05348
C1	88	1,0227	,14989	,01598
C2	88	1,5795	,49646	,05292
C3	88	1,8750	,33261	,03546
C4	88	1,8750	,33261	,03546
C5	88	1,7727	,42147	,04493
C6	88	1,1705	,37819	,04031
C7	88	1,4659	,50170	,05348

a. t cannot be computed because the standard deviation is 0.

الملاحق

One-Sample Test

	Test Value = 1.5					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
A1	,637	87	,526	,03409	-,0722	,1404
A2	4,182	87	,000	,20455	,1073	,3018
A3	7,695	87	,000	,31818	,2360	,4004
A4	,851	87	,397	,04545	-,0607	,1516
A5	1,503	87	,136	,07955	-,0256	,1847
A6	-3,382	87	,001	-,17045	-,2706	-,0703
A7	3,130	87	,002	,15909	,0581	,2601
A8	5,719	87	,000	,26136	,1705	,3522
A9	6,440	87	,000	,28409	,1964	,3718
A10	,212	87	,833	,01136	-,0952	,1179
A11	-6,440	87	,000	-,28409	-,3718	-,1964
A12	-13,273	87	,000	-,40909	-,4704	-,3478
A13	9,260	87	,000	,35227	,2767	,4279
B3	-1,949	87	,055	-,10227	-,2066	,0020
B4	8,174	87	,000	,32955	,2494	,4097
B5	6,440	87	,000	,28409	,1964	,3718
B6	,637	87	,526	,03409	-,0722	,1404
C1	-29,871	87	,000	-,47727	-,5090	-,4455
C2	1,503	87	,136	,07955	-,0256	,1847
C3	10,576	87	,000	,37500	,3045	,4455
C4	10,576	87	,000	,37500	,3045	,4455
C5	6,070	87	,000	,27273	,1834	,3620
C6	-8,174	87	,000	-,32955	-,4097	-,2494
C7	-,637	87	,526	-,03409	-,1404	,0722

T-TEST

/TESTVAL=1.5

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=75; J76; 93; 83; 1 75; J76; 93; 83; 2 75; J76; 93; 83; 3

/CRITERIA=CI (.95) .

الملاحق

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
البعد الأول	88	1,5682	,31283	,03335
البعد الثاني	88	1,7576	,23693	,02526
البعد الثالث	88	1,5373	,26261	,02799

One-Sample Test

	Test Value = 1.5					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
البعد الأول	2,045	87	,044	,06818	,0019	,1345
البعد الثاني	10,198	87	,000	,25758	,2074	,3078
البعد الثالث	1,334	87	,186	,03734	-,0183	,0930

T-TEST

/TESTVAL=1.5

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=75; ل76; 93; 83; _75; لكلي

/CRITERIA=CI (.95) .

T-Test

[DataSet0] C:\Users\Cissano\Desktop\Nouveau dossier (3)\Untitled1.sav

One-Sample Statistics

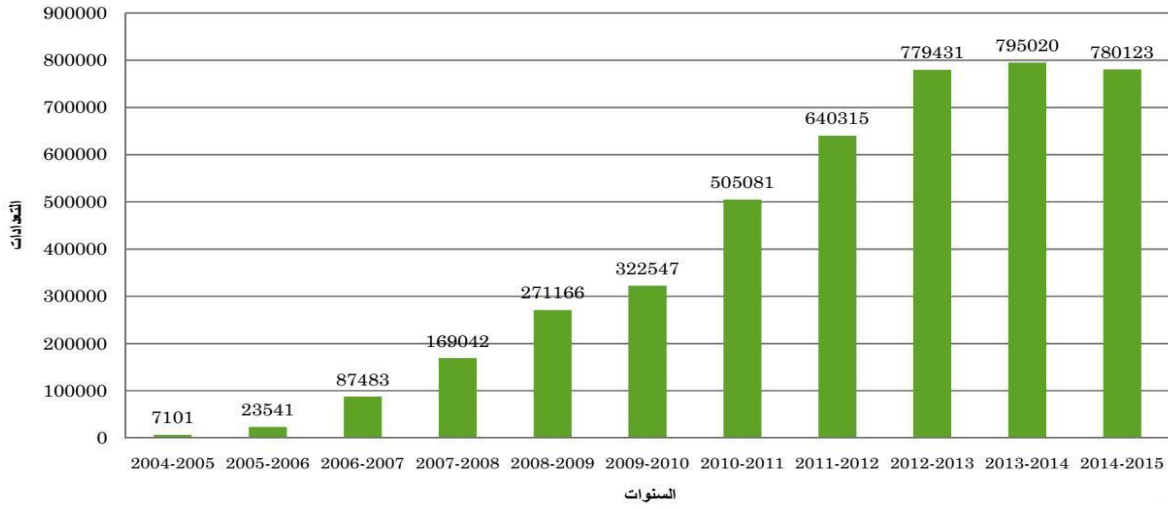
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
البعد_ الكلي	88	1,6210	,26453	,02820

One-Sample Test

	Test Value = 1.5					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
البعد_ الكلي	4,292	87	,000	,12103	,0650	,1771

إحصائيات الطلبة المسجلين بالمؤسسات الجامعية من سنة 2009 إلى سنة 2015

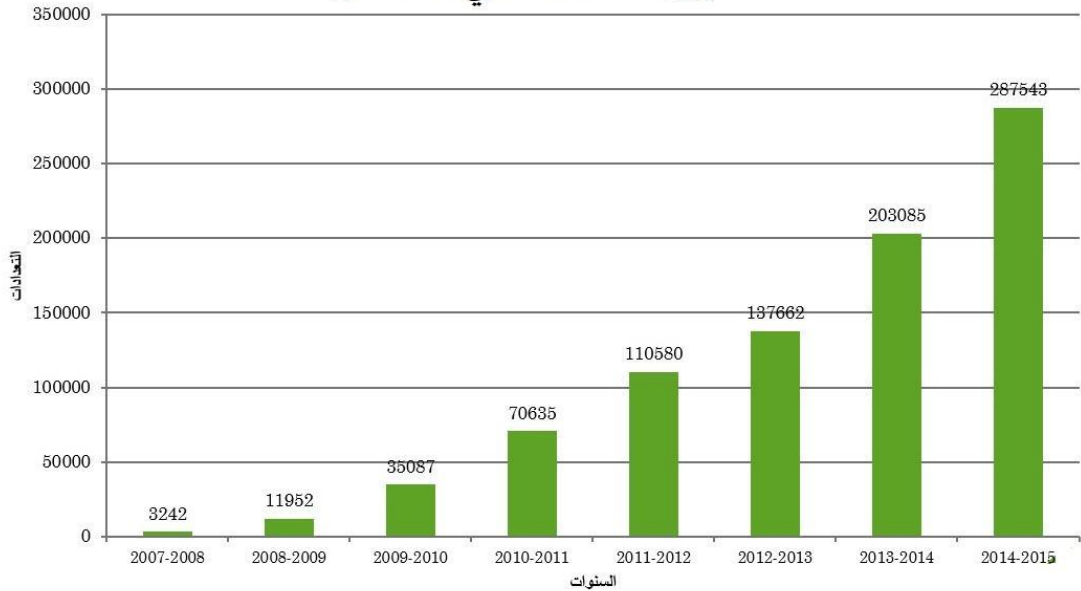
تطور التعدادات في الليسانس



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – المديرية العامة للتعليم والتكوين العالين

إحصائيات الطلبة المسجلين بالمؤسسات الجامعية من سنة 2009 إلى سنة 2015

تطور التعدادات في الماجستير

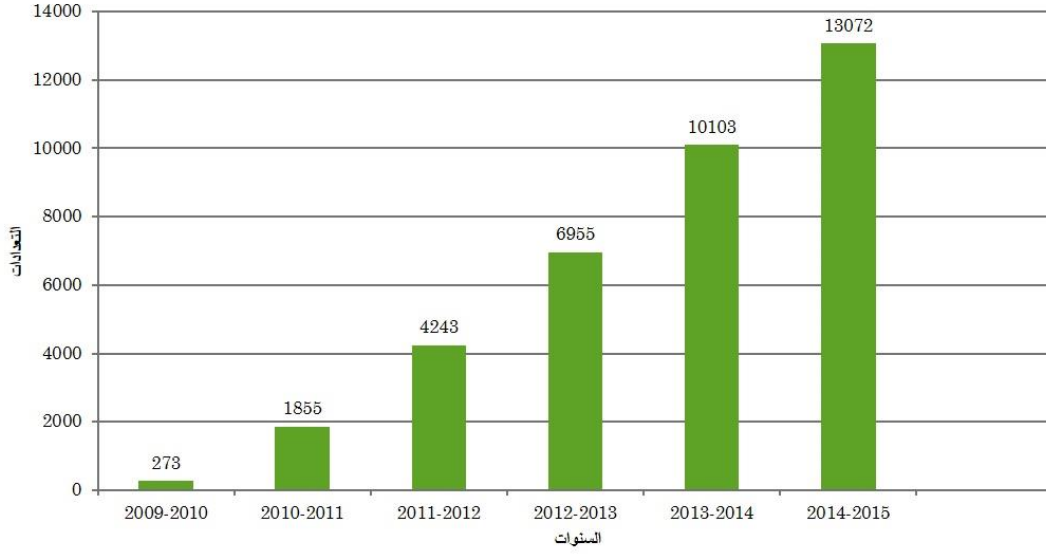


وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – المديرية العامة للتعليم والتكوين العالين

الملاحق

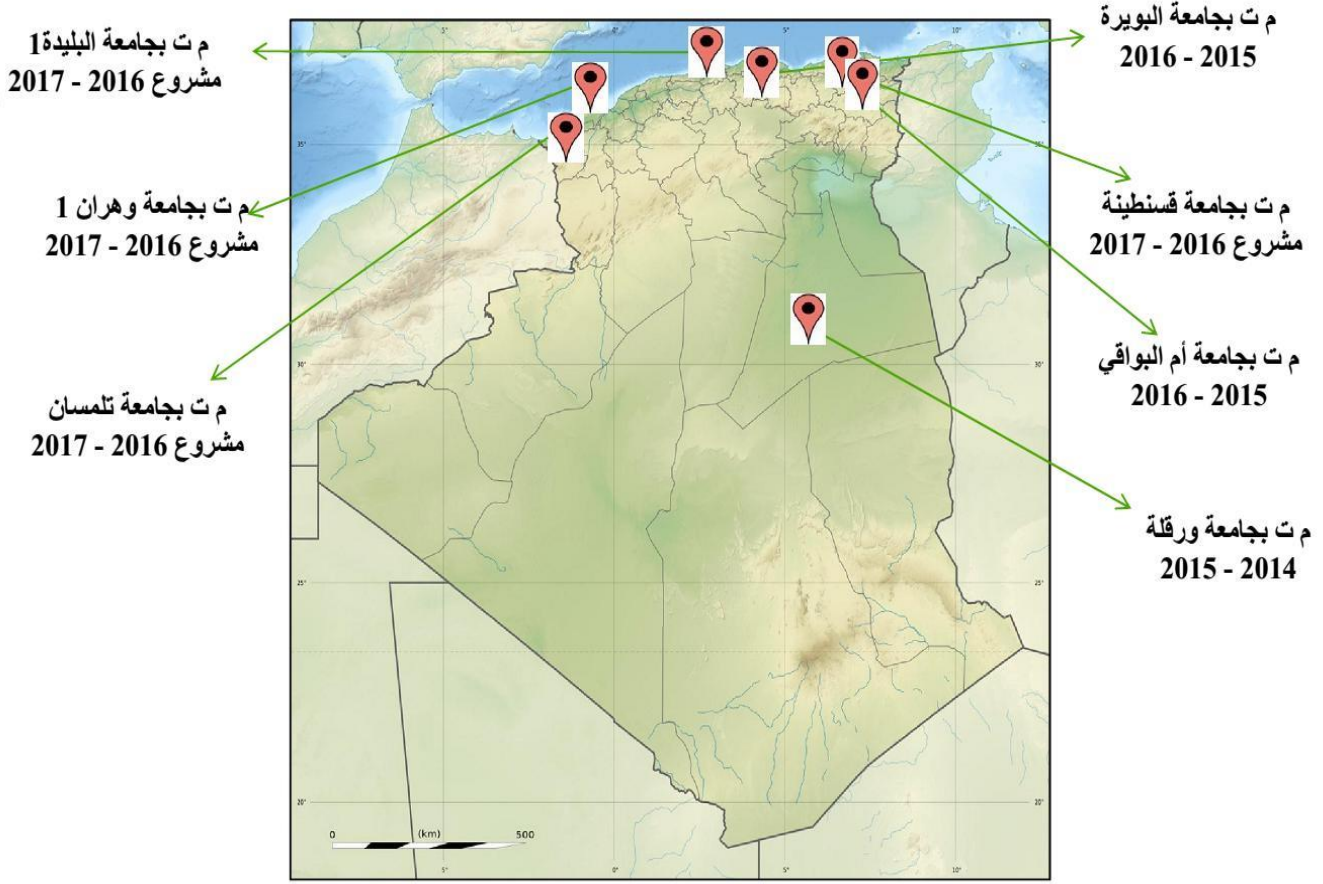
إحصائيات الطلبة المسجلين بالمؤسسات الجامعية من سنة 2009 إلى سنة 2015

تطور التعدادات في الدكتوراه



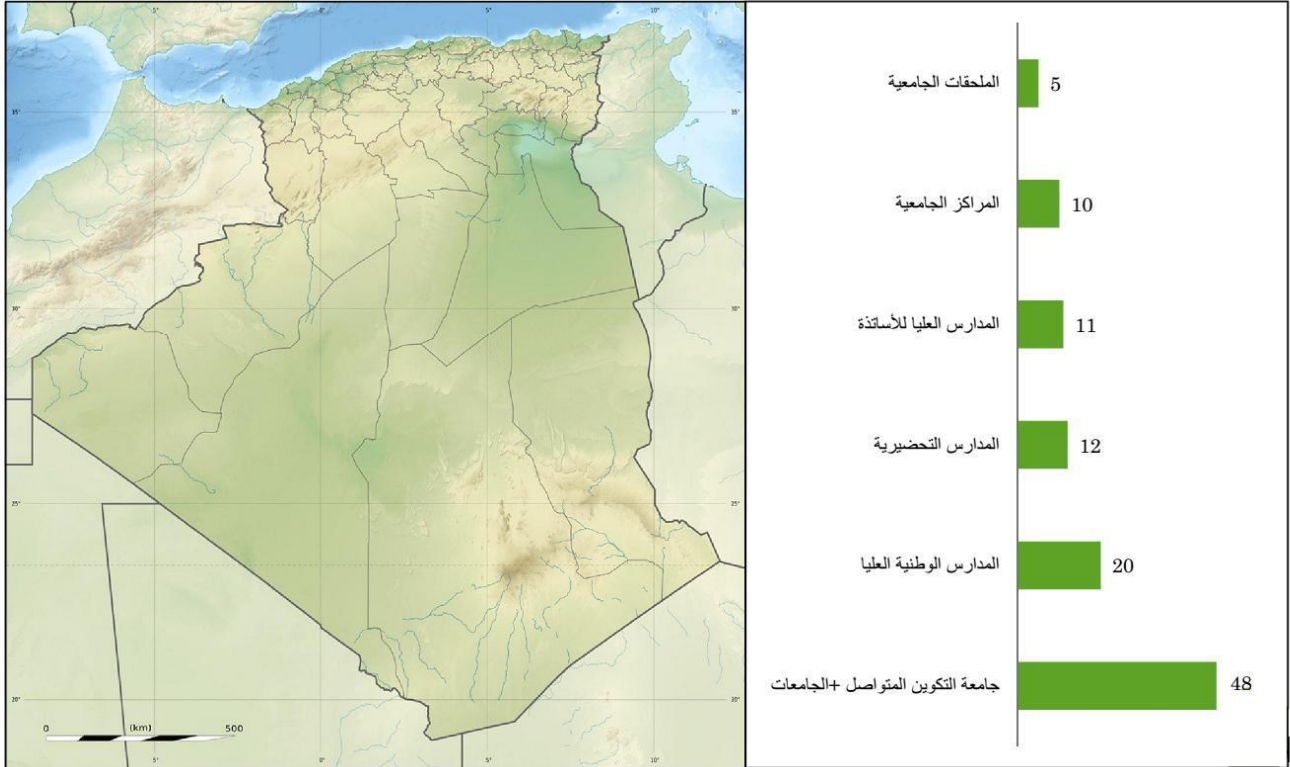
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – المديرية العامة للتعليم والتكوين العالين

شبكة معاهد التكنولوجيا



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – المديرية العامة للتعليم والتكوين العالبيين

في سنة 2015 ، شبكة جامعية قوامها 107 مؤسسة



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – المديرية العامة للتعليم والتكوين العالين